

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

تطور الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في
عهد الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف:
أ. د عبد القادر كرليل

إعداد الطالب :
ضيف الله شلالي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الاصلية
بشير سعدوني	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة الجزائر 2
عبد القادر كرليل	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة الجزائر 2
محمد بلقاسم	أستاذ محاضر أ	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 2
فضيلة علاوي	استاذ محاضر أ	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 2
بن يوسف تلمساني	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة البليدة 2
عبد القادر قوبع	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة الجلفة

السنة الجامعية : 2022 – 2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

تطور الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في
عهد الرئيس هواري بومدين 1965 - 1978

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف:
أ. د عبد القادر كرليل

إعداد الطالب :
ضيف الله شلال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
بشير سعدوني	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة الجزائر 2
عبد القادر كرليل	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة الجزائر 2
محمد بلقاسم	أستاذ محاضر أ	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 2
فضيلة علاوي	أستاذ محاضر أ	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 2
بن يوسف تلمساني	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة البليدة 2
عبد القادر قوبع	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة الجلفة

السنة الجامعية : 2022 - 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى روح والدي ووالدتي
إلى أرواح الشهداء الشرفاء في الجزائر
وإلى روح عمي الشهيد بن عطية
وإلى روح عمي محمد المدعو عبد القادر
والد عبد الوهاب
أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

الحمد لله التي تتم بنعمته الصالحات ، وأحمده حمداً
كثيراً لتوفيقتي لإنجاز هذه الأطروحة
أقدم خالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور
عبد القادر كرليل ، الدكتور الفاضل الذي شرفني
بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة المقدمة لنيل
شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث و
المعاصر ، فكان لي الموجه والمسدد والمؤطر ولم
يبدل علي بالتوجيه والنصح السديدين.
أشكر الأستاذ الدكتور عبد الوهاب شلاي الذي
وقف إلى جانبي لإتمام هذا العمل.
كما أشكر الأستاذ الدكتور نور الدين خرداوي على
مساندته المعنوية.
كما أشكر اللجنة الموقرة على قبولها مناقشة هذا
العمل .

قائمة المختصرات

المختصرات.

باللغة العربية:

إ. س = الإتحاد السوفييتي.

إ. و. ط. ج = الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين.

إ. ع. ط. ج = الاتحاد العام للطلبة الجزائريين.

إ. ع. ع. ج = الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

تر = ترجمة.

ج = الجزء.

ج. ت. و = جبهة التحرير الوطني.

ج. ر. ج. ج = الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج. ر. د. ج = الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية.

ج. ق. إ = جبهة القوى الاشتراكية.

ح. ش. ج = الحزب الشيوعي الجزائري.

ح. ط. إ = حزب الطلائع الاشتراكية.

ح. ع. 2 = الحرب العالمية الثانية.

د. ج = دينار جزائري.

د. س. ن = دون سنة النشر.

د. م. ج = ديوان المطبوعات الجامعية.

د. د. ن = دون دار نشر.

د. و. إ = الديوان الوطني للإحصاء.

ش. و. ن. ت = الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ص = صفحة.

ط = طبعة.

ف. ج = فرنك جزائري.

م. إ. أ = المجموعة الاقتصادية الأوربية.

م. د. ع. د. إ. إ. س = المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،
الاقتصادية والسياسية.

م. ص. ش = منظمة الصمود الشعبي.

م. و. أ = منظمة الوحدة الأفريقية.

م. و. ث. ج = المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

و. م. أ = الولايات المتحدة الأمريكية.

باللغة الأجنبية:

- A.A.N = Annuaire de l'Afrique du nord.
- C.E.R.I = Centre d'études et de recherches internationales.
- C.I.C.R.E.D = Committee for International Cooperation in National Research in Demography.
- Cf. = Confer = أنظر
- C.N.E.S = Conseil national économique et sociale.
- C.N.R.S = Centre national de la recherche scientifique.
- C.R.E.S.M = Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes.
- E.N.A.P = Entreprise nationale algérienne de presse.
- F.N.U.A.P = Fonds des Nations unies pour la population
- Ibid = المرجع نفسه
- Ibidem = المرجع أو المصدر نفسه والصفحة نفسها
- J.O.E.A = Journal officiel de l'Etat algérien.
- J.O.R.A = Journal officiel de la république algérienne.
- J.O.R.F = Journal Officiel de la république française.
- M.E.N = Ministère de l'éducation nationale.
- M.E.P.S = Ministère des Enseignements primaire et secondaire
- M.E.S.R.S = Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.
- Op-cit = المرجع السابق
- O.N.S = Office Nationale des Statistiques.
- R.F.S.P = Revue française de science politique.
- R.A.S.J.P.E = Revue Algérienne des Sciences juridique politique et économique.
- t. = tome = مجلد
- Vol. = volume = الجزء

مقدمة

مقدمة.

- التعريف بالموضوع:

عملت السلطات الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية في الخامس من جويلية 1962، على إنهاء الاحتلال الفرنسي الذي طمس معالم الدولة، وحارب مقومات الشخصية الوطنية، على إعادة بناء المؤسسات، وتنظيم السلطة، ورسمت خطة لتغيير واقع فرضه الاستعمار طيلة 132 سنة من الاحتلال.

لكنها وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام تركة ثقيلة من التخلف على جميع الأصعدة، نتيجة السياسات الفرنسية المنتهجة أثناء احتلال الجزائر، إضافة إلى ذلك قيود اتفاقيات إيفيان الموقعة بين جبهة التحرير وحكومة باريس في 18 مارس 1962، التي كبلت الدولة الجزائرية الناشئة، وربطتها بفرنسا اقتصاديا وثقافيا، حيث أبقت على تبعيتها من الناحية الاقتصادية والمالية، وأعطت الأولوية في استغلال ثرواتها المعدنية والطاقوية للشركات الاحتكارية الفرنسية، وكرست بذلك استعمار اقتصادي جديد.

كما أبقت على تبعيتها الثقافية من خلال فرض تعاون ثقافي الوثيق بين البلدين، وهيمنت على التعليم والتكوين والتدريب في الجزائر، لتكريس الاستعمار الثقافي.

مما توجب على حكومة الرئيس أحمد بن بلة، باعتبارها أول حكومة جزائرية تولت زمام الحكم في البلاد بعد الاستقلال، العمل من أجل الخروج من ذلك التخلف، والتحرر من تلك التبعية، وتجسيد برنامج طرابلس الذي نصّ على ضرورة التخلص من التخلف الموروث عن الاستعمار، وبناء الدولة الجزائرية السيدة في قراراتها، والنهوض بأوضاع الشعب الجزائري الاقتصادي والاجتماعية والثقافية، لتخليصه من البؤس والفقر والجهل والتخلف الذي عانى منهم طيلة فترة الاحتلال الفرنسي، وجعله ينعم بالاستقلال الذي ضحى أبناؤه في سبيله بالنفس والنفيس.

وبالرغم من أن حكومة الرئيس أحمد بن بلة، بذلت ما في وسعها خلال المدة القصيرة التي حكمت فيها، من أجل تجسيد قرارات مؤتمر طرابلس، إلا أنها لم ترق، وفقا لرأي منتقديها، إلى طموحات الجماهير الشعبية في توفير عيش كريم يليق بتضحياتها، وتخليصها من التالوث الاستعماري القاتل: الفقر، الجهل والمرض، بل سيطرت عليها النزعة الفردية في اتخاذ القرارات، وتبنت نهجا اشتراكيا شعبويا بعيدا عن الواقع المعاش. كما أنها لم تتمكن من تخليص البلاد من الاستعمار الفرنسي الجديد.

لأجل ذلك تحركت عناصر ثورية وطنية، مؤمنة بضرورة الإسراع في التخلص من الهيمنة الفرنسية الجديدة على البلاد، وبناء دولة جزائرية قويّة وسيّدة في قراراتها، وتطبيق النهج الاشتراكي المنشود، والارتقاء بأوضاع السكان، فقادته حركة في 19 جوان 1965، بزعامة وزير الدفاع العقيد هواري بومدين، ضد حكم الرئيس أحمد بن بلة، أسمتها " التصحيح الثوري"، وحكمت البلاد باسم " الشرعية الثورية" وعبر "المجلس الثوري" إلى غاية سنة 1976، حيث عادت إلى الشرعية الدستورية، بعد وضع دستور وميثاق، وإجراء انتخابات رئاسية، وإحداث ثورة في بناء الدولة، وفي النظام الحكم، والبناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وفي ظل حكم الرئيس هواري بومدين، رسخ سياسة مبدأ الحزب الواحد في الدولة وأشركه في إدارة شؤونها، ثم هيكل القاعدة الجماهيرية سياسيا ضمن المجالس المنتخبة ورفع شعار الثورات الثلاث: الثورة الزراعية، والثورة الصناعية، والثورة الثقافية، ومكن نجاحها من التخلص من الهيمنة الفرنسية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أما على الصعيد الخارجي فتبنى مبدأ الحياد الإيجابي، بدعم حركة عدم الانحياز، ودعم حركات التحرر في العالم الثالث على مستوى المنابر الدولية مما أعطى للجزائر في عهده مكانة مرموقة عالميا.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع هذه الأطروحة في إبراز مرحلة من أهم المراحل، التي مرت بها الدولة الجزائرية المعاصرة ،واتسمت بتحقيق انجازات سياسية واقتصادية واجتماعية في فترة حكم الرئيس هواري بومدين لم يسبق أن عرفتھا الجزائر قبل الاستقلال ، وسمحت بإرساء قواعد دولة عصرية.

- أسباب اختيار الموضوع :

أ - الأسباب الذاتية :

- الرغبة في إنجاز بحث أكاديمي حول نمو الجزائر في فترة حكم الرئيس هواري بومدين، في جميع المجالات.

- الرغبة في معرفة شخصية هواري بومدين التي أثارت جدلا ولغطا واسعا في الداخل والخارج في ظل ظروف دولية مشحونة بالصراعات.

- الوقوف عند مكاسب الاستقلال الوطني مقارنة بعهد الاستعمار الغاشم باعتباري من جيل الثاني للاستقلال .

ب - الأسباب الموضوعية :

- الوقوف على واقع تلك الفترة وحقيقتها التاريخية، وتقييم أدوارها بكل موضوعية.

- الرغبة في تقديم بحث أصيل يؤسس لكتابة تاريخية لمرحلة مهمة من تاريخ الجزائر المعاصر انطلاقا من الوثائق و الكتابات التي تناولت سياسة الدولة في فترة حكم الرئيس هواري بومدين.

- الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي مست موضوع أطروحتي في بعض عناصره ، ولكنها اقتصرت على جزئيات محددة في نظام حكمه ، أذكر منها أطروحة دكتوراه قواسمية عبد الكريم بعنوان " الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة (1962 - 1978)".

حيث ناقش صاحبها موضوع بناء الدولة انطلاقا من موانئ الثورة الجزائرية من منظور سياسي أكثر منه تاريخي ، حيث لم يشير إلى دور الرئيس هواري بومدين في وضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة حديثا.

أضف إلى ذلك بعض المقالات العلمية المنشورة و التي تناولت بالدراسة جوانب من سياسات الرئيس هواري بومدين مثل الثورة الزراعية ، جاءت في شكل تسجيل كرونولوجي لها وليس تحليلا أكاديميا.

أما الدراسات باللغة الأجنبية حول الدولة الجزائرية خلال حكم الرئيس هواري بومدين ، فبالرغم من تعددها إلا أنني لم أجد ضمنها دراسة شاملة لفترة حكمه. فعلى سبيل المثال نجد أن كتاب "بول بالطا" و "كلودين رولو" الموسوم ب: " إستراتيجية هواري بومدين" قدم صورة لشخصية هواري بومدين، وعرض نصوصا لخطبه وتصريحاته لتدعيم تحليلهما لإستراتيجية الرئيس هواري بومدين، وشرح محاور سياسته الداخلية و الخارجية.

- إشكالية الأطروحة:

تتفق جل الدراسات الخاصة بتطور البلدان، التي تناولت تاريخ الجزائر في الفترة بين سنوات 1965 - 1978 ، حسب حدود إطلاعي ، على أن الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين، كانت من أهم الدول التي تمتعت بأسس سياسية واقتصادية واضحة المعالم، تمكنت من خلالها تخطي تبعات الإرث الاستعماري الثقيل، أما في الجانب الخارجي فقد وضعت لنفسها معالم الدولة العصرية ذات بعد

جيو-إستراتيجي إقليمي وإفريقيا ودوليا. مما دّلل على مستوى تطورها وازدهارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا طرحت إشكالية لدراسة موضوع الأطروحة، صغتها على النحو التالي:

ما هي مظاهر النهضة التي شهدتها الجزائر المستقلة في مختلف المجالات خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين ؟

وأضفت إليها مجموعة من التساؤلات الفرعية هي كالتالي:

- ما هي الظروف الاقتصادية الأولية التي سادت في الجزائر غداة الاستقلال ؟
- وإلى أي مدى أثرت تلك الظروف على درب النمو الذي اختارته الجزائر المستقلة ؟
- ما هي دوافع الرئيس هواري بومدين على الإقدام حركة "التصحيح الثوري" ؟
- ما هي أسباب اختيار الرئيس هواري بومدين النهج الاشتراكي في البناء السياسي والاقتصادي للجزائر ؟

- ما هي الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر في ربح معركة التصنيع ؟
- ما مدى مساهمة الرئيس هواري بومدين في نهضة الجزائر وتحررها من التخلف والتبعية الناجمة عن العهد الاستعماري ؟

- هل تمكنت الجزائر من تبوء مكانة على الساحة الدولية ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات وضعت الخطة التالية :

- خطة البحث :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع الأطروحة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها وضعت خطة بحث تشمل: مقدمة، وخمسة فصول وخاتمة، ذيلتها بقائمة للمصادر والمراجع والدوريات، بالغتين العربية والفرنسية، وقائمة لملاحق متنوعة.

تناولت في الفصل الأول الذي عنوانته ب: "مولد ونشأة هوارى بومدين ونضاله الثوري"، وقسمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول درست فيه المولد والتنشئة الاجتماعية لمحمد بوخروبة، وبيّنت الظروف المختلفة التي صقلت شخصيته منذ صباه. أما المبحث الثاني بعنوان: "إسهاماته في الثورة التحريرية"، فقد أبرزت فيه دوره الريادي والقيادي فيها خاصة وأنه تلقى تكويناً عسكرياً قاعدياً في كل من مصر والعراق. بينما عالجت في المبحث الثالث المعنون ب: "ظروف وصوله إلى سدة الحكم"، الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت إلى "التصحيح الثوري" على حكم الرئيس أحمد بن بلة، وتوليه السلطة باسم "الشرعية الثورية" وتشكيل مجلس الثورة لإدارة شؤون البلاد، والتصدي لمعارضيه في الداخل والخارج.

أما الفصل الثاني الموسوم ب: "تطور الجزائر السياسي"، فخصصته لدراسة التطورات السياسية الكبرى التي شهدتها الجزائر خلال فترة حكم الرئيس هوارى بومدين. وقسمته إلى ثلاثة مباحث، تتبعت في المبحث الأول، المعنون ب: "التنظيم السياسي"، الإصلاحات السياسية التي أدخلها على نظام الدولة بدءاً بتبني مبدأ الحزب الواحد ممثلاً في حزب جبهة التحرير الوطني، وإعطائه الأولوية في تنظيم القاعدة الجماهيرية وجعلها تلتف حول برنامجه السياسي، والارتقاء بها إلى مستوى التسيير المؤسساتي.

ثم المبحث الثاني الموسوم ب: "البناء المؤسساتي للدولة"، الذي تناولت فيه الأسس التنظيمية التي وضعها الرئيس هوارى بومدين لهياكل الدولة، انطلاقاً من القاعدة إلى القمة عبر إنشاء المجالس المنتخبة محلياً وإقليمياً ووطنياً، وإصدار

الميثاق الوطني، والدستور، وإجراء انتخابات رئاسية ، ثم تنظيم هيكل الحكومة في أبريل 1977.

وخصصت المبحث الثالث الذي عنوانته ب: "التنظيم الإداري"، لدراسة مختلف الإصلاحات الإدارية التي وضعها الرئيس هواري بومدين للتخلص من التنظيم الإداري الاستعماري الجائر، وتدعيم أركان الدولة ، من خلال إصلاح نظام البلدية وإنشاء المجالس الشعبية البلدية. ثم إصلاح نظام الولاية، وإنشاء مجالس الولاية. وكذا إصلاح النظام القضائي الموروث عن العهد الاستعماري، بهدف تحقيق العدالة القضائية.

ثم بحثت في الفصل الثالث ، الذي جعلت له عنوان : " تطور الجزائر الاقتصادي"، أهم التطورات والإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال الفترة المشمولة بالدراسة، وقسمته إلى ثلاثة مباحث. درست في المبحث الأول: " التطور في المجال الزراعي"، بدءاً بإحداث إصلاح زراعي جديد، من خلال تطبيق " نظام الثورة الزراعية" ، بهدف تحرير الفلاح من النظام الإقطاعي والنهوض بالإنتاج الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

في حين تناولت في المبحث الثاني، الموسوم ب: " التطور في المجال الصناعي"، القفزة النوعية التي شهدتها الجزائر في هذا القطاع، و الإصلاحات التي أحدثتها الرئيس هواري بومدين قصد تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، وإنشاء قاعدة صناعية وطنية قوية، وامتلاك أساليب التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي.

ثم المبحث الثالث الذي عنوانته ب: "التطور في المجال المالي والتجاري"، وعالجت فيه تطور النظام المالي الجزائري بعد الاستقلال، من خلال إعادة تنظيم الإدارة الاقتصادية والمالية، وتدعيم القطاع الاشتراكي، وتوسيع القطاع العمومي وإعداد مخطط وطني للتنمية، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد.

في حين خصصت الفصل الرابع الذي هو بعنوان: "تطور الجزائر الاجتماعي والثقافي"، حيث لا يمكن بحث دراسة تطور الدولة الجزائرية بعيدا عن المجال الاجتماعي، لما لهذا المجال من علاقة مباشرة مع تطور الفرد الجزائري خلال الفترة فضاء بحثنا، قد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. تناولت في المبحث الأول الذي عنوانته ب: "التطور في مجال النمو الديمغرافي والسياسة السكانية"، ذلك أن الجزائر عرفت بعد الاستقلال انفجارا سكانيا بلغ معدلات نمو تعد من الأعلى في العالم، ودفع بالسلطات الحاكمة إلى وضع سياسة سكانية تقوم على التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي.

أما المبحث الثاني الموسوم ب: "التطور في المجال التعليمي"، فتناولت فيه التغيرات التي شهدتها المنظومة التربوية في عهد حكم الرئيس هواري بومدين، والإصلاحات العديدة التي أدخلت عليها ودعمت مسارها، على غرار تعميم التعليم ومجانيته، وتعريبه.

بينما خصصت المبحث الثالث الذي عنوانته ب: "الثورة الثقافية"، للوقوف على سياسة الرئيس هواري بومدين في مجال الثقافة، وتصوره للبناء الثقافي في ظل دولة عصرية ذات توجه اشتراكي، وفهم أبعاد شعار "الثورة الثقافية"، الذي رفعه في هذا المجال، وهدف به تحقيق تحولات عميقة على مستوى طرق التفكير والسلوك اليومي للمواطن.

وتناولت في الفصل الخامس الموسوم ب: "تطور الجزائر على الصعيد الدولي"، أهم التطورات التي عرفت الجزائر خلال الفترة المحددة بالدراسة في هذه الأطروحة سواء على الصعيد العربي أو القاري أو الدولي. وقسمته إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول بعنوان: "التطور على المستوى العربي والقاري"، درست فيه أهم التوجهات السياسية للرئيس هواري بومدين في علاقة الجزائر بمحيطها العربي والإفريقي، وتضامنها مع قضايا بلدانهم العادلة مثل التخلص من الاستعمار السياسي والتخلف الاقتصادي.

أما المبحث الثاني، الذي عنوانته ب: " تطور العلاقات مع فرنسا "، فبحثت فيه تطور العلاقات بين الجزائر وفرنسا، والتي أرست مبادئها اتفاقيات إيفيان وأضحت مرجعا قاعديا في تطوير علاقات التعاون بين البلدين.

بينما عالجت في المبحث الثالث الموسم ب: " مؤتمر عدم الانحياز الرابع ودور الجزائر في طرح قضايا العالم "، أهم القضايا التي نوقشت في المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز، المنعقد أيام 5 - 9 سبتمبر 1973م بالعاصمة الجزائر، والتي كان من أبرزها الدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد تحترم فيه سيادة بلدان العالم الثالث على ثرواتها، وإقامة تعاون عادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

- حدود البحث :

اشتملت الدراسة فترة زمنية دامت 13 سنة من 1965 إلى 1978، وهي الفترة التي تولى فيها هواري بومدين الحكم في الجزائر، وكانت حبلى بالإحداث والتطورات على جميع الأصعدة محلياً وخارجياً. تمكنت فيها الجزائر من إفتكاك مكانة مرموقة على الساحة الدولية.

- المناهج الموظفة في البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، والأسئلة الفرعية، اعتمدت في هذه الأطروحة على المنهج التاريخي في بيان التاريخ السياسي للجزائر، والتعرف على الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية أثناء حكم هواري بومدين، وتوضيح الأسس والأطر السياسية التي اعتمد عليها في حكمه للبلاد؛ والمنهج الوصفي لوصف تطور الجزائر المستقلة خلال الفترة المشمولة بالدراسة، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبيان دورها في المساعدة على حل القضايا الإقليمية والعربية والعالمية؛ والمنهج التحليلي لتحليل المعلومات من النصوص القانونية، والمراسيم والقرارات الصادرة عن الحكومة الجزائرية، والتي تخص مجالات عديدة ومتنوعة في إدارة شؤون البلاد آنذاك، لاستخدامها في هذه الأطروحة.

- نقد المصادر والمراجع:

استفدت في قسم كبير من التأريخ لمختلف الإصلاحات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والتنظيمات الإدارية والقضائية، والعلاقات الدبلوماسية، التي شهدتها الجزائر طيلة حكم الرئيس هواري بومدين، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. فهي بمثابة خزان كبير للمعلومات الموثقة حول تاريخ الجزائر بعد الاستقلال.

وتفيد في تدوين المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية الخاصة بالفترة فضاء البحث والدراسة في هذه الأطروحة، وضبطها إلى جانب ضبط تواريخ الأحداث، التي نجد فيها اختلافات بين المؤلفين والكتاب المهتمين بتاريخ الجزائر المعاصر.

أضف إلى ذلك الميثاق الوطني 1976 ، الذي أفادني في التعرف على التوجه الإيديولوجي لنظام الرئيس هواري بومدين ، واختياراته السياسية في مختلف القطاعات الحيوية للبلاد.

كما استفدت من سلسلة خطب الرئيس هواري بومدين التي طبعتها وزارة الإعلام والثقافة في 7 أجزاء، في عام 1978، وغطت الفترة من 19 جوان 1965 إلى 18 ديسمبر 1976، ونشرت باللغتين العربية والفرنسية ، في فهم مختلف المواقف السياسية التي تبناها الرئيس في بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

كما أنني استفدت كثيرا من الأحداث الكرونولوجية المتنوعة، والوثائق المختلفة الصادرة عن الحكومة الجزائرية، وكذا الدراسات العديدة حول الجزائر خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، الواردة في (الدليل السنوي لشمال إفريقيا Annuaire de L'Afrique du Nord)، الصادر في فرنسا عن مركز الأبحاث حول إفريقيا والبحر المتوسط (CRAM).

أما بالنسبة للمصادر المطبوعة، أذكر منها كتاب محمد الصالح شيروف الموسوم ب: "رحلة أمل واغتيال حلم"، حيث أفادني في الترجمة للرئيس هواري

بومدين، واستيقاء المعلومات عنه في مرحلة الطفولة، والشباب، وانتقاله إلى مصر لاستكمال دراسته، وكذا انضمامه إلى الثورة التحريرية.

ثم كتاب لخضر بورقعة " شاهد على اغتيال الثورة " الذي أفادني في معرفة دوره في الثورة، وكذا في معرفة مختلف معارضييه في الحكم.

ودون أن أتجاوز كتابا الصحفيين المصري لطفي الخولي ، والفرنسي بول بالطا الذين نشرنا حواريهما مع الرئيس هواري بومدين، الأول بعنوان : " في الثورة وعن الثورة وبالثورة"، حيث حمل في طياته وجهات نظر، وآراء الرئيس هواري بومدين في العديد من القضايا المهمة التي عايشها أو ساهم في صنعها.

أما الثاني فهو : " استراتيجية هواري بومدين"، الذي أفادني في دراسة بعض المواضيع السياسية مثل الأمة الجزائرية ونضالها من أجل الاستقلال، و"سلطانها الثورية" التي نشأت مع تولي هواري بومدين زمام الحكم في الجزائر، ومؤسساتها السياسية والاجتماعية من البلدية إلى المجلس الشعبي الوطني.

- ثانيا المراجع:

أخص بالذكر هنا كتاب عمار بومايدة: "هواري بومدين و الآخرون ... ما قاله وما أثبتته الأيام"، الذي استفدت منه في دراسة جانب العلاقات الداخلية و الخارجية للجزائر في عهد هواري بومدين؛ وكتاب صالح بلحاج: "النظام السياسي الجزائري"، حيث اعتمدت عليه في بحث مسألة النظام السياسي الذي تبناه الرئيس هواري بومدين في تسيير شؤون الجزائر.

أما بالنسبة للمراجع الأجنبية أذكر على سبيل المثال لا الحصر كتاب: "آنيا فرنكو Ania FRANCOS"، و "سيريني جون بيير Jean Pierre SERENI"، بعنوان : " رجل يدعى هواري بومدين Un algérien nommé Boumediène " ، حيث تناولوا في طياته مسار حياة الرئيس هواري بومدين، إلى أن وفاته المنية. وقد أفادني في التعرف على سياسات الرئيس في المجالين الاقتصادي والسياسي.

- صعوبات البحث:

أغلب المصادر والمراجع التي عالجت الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، وقدمت تحليلات لسياسة الجزائر الصناعية والزراعية والمالية والتجارية، وإحصائيات دقيقة عن الإنتاج الوطني في مختلف القطاعات الاقتصادية، مكتوبة باللغة الفرنسية. مما تطلب مني وقتا كبيرا لترجمتها إلى اللغة العربية وضبط سياقها، بالاستعانة تارة بالقواميس، وتارة بمساعدة بعض الأستاذة الذين لهم باع في الترجمة.

- عنوان الأطروحة في صياغته يتناول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تطور الدولة في عهد الرئيس هواري بومدين، و لم يشير إلى الجانب الثقافي بصريح العبارة، مما جعلني أستدركه ضمن خطة الأطروحة .

الفصل الأول : مولد ونشأة هواري بومدين ونضاله الثوري.

المبحث الأول: المولد والنشأة.

المبحث الثاني: التحاقه بالثورة التحريرية
وإسهاماته فيها.

المبحث الثالث: التصحيح الثوري وردود الأفعال
المختلفة.

المبحث الأول: المولد والنشأة.

1. مولده وأسرته.

في يوم الثلاثاء 23 أوت 1932⁽¹⁾، ولد محمد بوخروبة، المشهور بهواري بومدين، بدوار بني عدي، الكائن بمشقة العرعة التابعة حاليا لبلدية مجاز عمار، دائرة عين أحساينية، ولاية قالمة. يقع مقر سكناه في غرب مدينة قالمة على بعد 15 كلم. نشأ في كنف أسرة ريفية كثيرة الأفراد ومحدودة الإمكانيات، تنتمي إلى عرش بني فوغال. والده هو الحاج إبراهيم بن عبد الله، ووالدته هي تونس بوهزيلة بنت محمد⁽²⁾. وهو شقيق لسبع أخوة: ثلاثة ذكور، وأربع بنات⁽³⁾.

اسمه وتاريخ ميلاده مُدَوّن في سجلات الحالة المدنية لبلدية عين أحساينية، التي أصبحت حاليا تحمل اسمه الثوري، بلدية هواري بومدين. نزح أجداده من ولاية جيجل عند بداية الاحتلال الفرنسي، وأقاموا في دوار بني عدي⁽⁴⁾.

والده السيد إبراهيم بن عبد الله بن سعدي بوخروبة من أصول عربية⁽⁵⁾، وأمّه السيدة تونس بوهزيلة من أصول أمازيغية. وبذلك فقد تجمع في عروقه دماء المكونين الأساسيين للهوية الجزائرية. نشأ في طفولته بين أقرانه من القرويين، واتّسمت طفولته بالفقر والعوز، على غرار معظم أبناء جيله. الأمر الذي أكسبه خشونة الطبع لما صار في السلطة⁽⁶⁾.

أصيب التلميذ محمد بوخروبة برصاصة في رجله اليسرى، خلال القمع الاستعماري للمظاهرات التي شهدتها مدينة قالمة، في 8 ماي 1945. ومنذ ذلك الحين، تولّد عنده كره شديد للاستعمار، ولكل ما يتعلق به، حيث: «أثّرت في نفسه

¹ اختلف الكثير ممن ترجم للرئيس هواري بومدين، حول تاريخ ميلاده. حيث جعلوه بين 1925 و1932. وقد أكد الرئيس بنفسه للصحفي بول بالطا تاريخ ميلاده كما هو وارد في هذه الأطروحة: 23 أوت 1932. ينظر:

Paul BALTA, "Mes rencontres avec BOUMEDIÈNE", in : *Confluences Méditerranée*, n° 81, printemps 2012, p. 209.

² ينظر، شهادة ميلاده في الملاحق 384.

³ سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978)، ط. 1، قصر الكتاب، البلدة، الجزائر، 1997، ص. 15.

⁴ مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثالث، مارس 2013، ص. 1.

⁵ محمد الصالح شيروف، هواري بومدين. رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص. 5.

⁶ ينظر: Nadia SALMI, entretien avec Paul BALTA, in : *Le Soir d'Algérie*, du 08/02/2012, p.3.

مشاهد تلك المجازر المروعة، وما رأى من أعمال وحشية يندى لها جبين الإنسانية⁽¹⁾». كما أن وعيه السياسي نما خلال تلك المظاهرات، التي عايش أحداثها الدموية في بلدته، وبعد انخراطه في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽²⁾.

2. تعليمه.

أسرّ الرئيس هواري بومدين إلى الصحفي بول بالطا، أنه التحق بمقاعد الدراسة في المدرسة الابتدائية الفرنسية، في سن السادسة من عمره. وفي سن العاشرة، درس في مدرسة قرآنية قبل التحاقه بعد أربع سنوات، بمدرسة الكتاني في قسنطينة، التي كان التدريس فيها يتم باللغة العربية فقط. كما أخبره أن ذوق المطالعة اكتسبه في الصغر، واستمر معه طوال حياته⁽³⁾.

وقال عنه مستشاره الرئاسي، محي الدين عميمور، الذي عايشه من قرب لمدة زمنية ليست بالهينة، أن هواري بومدين: « كان ابنا لأسرة جزائرية متواضعة، لم يعرف رفاهية العيش طفلا أو شابا أو رجلا ناضجا، وتتلذذ في مدارس شعبية متواضعة، وكان صورة صادقة للعصامي، فكرا وعملا⁽⁴⁾ ».

التحق محمد بوخروبة في سن الرابعة من عمره، بالكتاب في قريته ليتعلم الحروف العربية، ويحفظ القرآن الكريم. وكانت تلك عادة ألفتها الأسر الجزائرية المحافظة، ودأبت عليها منذ زمن بعيد. حيث كان الآباء يسهرون على تلقين أبنائهم في سن مبكرة، ما يوجد بين دفتي المصحف الشريف، قصد تسليحهم بمبادئ الدين الإسلامي، وتعليمهم لغة الضاد، حفاظا لهم من أي استغراب أو مسخ ثقافي، ووسيلة لهم لعمل مستقبلا في مجال التعليم أو القضاء الإسلامي، بدلا من بقائهم في مجال

¹ محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع. هواري بومدين نموذجا، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علم الاجتماع التنموية، جامعة باجي مختار - عنابة، 2005، ص. 53.

² A.A.N, vol. 17, année 1978, Editions C.N.R.S, Paris 1979, p. 358.

³ Paul BALTA, Op.cit., p. 210.

⁴ محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين ... وذكريات أخرى، ط. 1، دار إقرأ للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت 1995، ص. 81.

الفلاحة والرعي المزري. وقد ذكر بنفسه في إحدى المناسبات أنه حفظ القرآن المجيد وعمره لم يتجاوز سن العاشرة⁽¹⁾.

وعندما بلغ سن السادسة، سجّله والده في مدينة قالمة في مدرسة ابتدائية فرنسية تسمى: " أليبير Alembert " (مدرسة محمد عبده حاليا)، وكان رقم تسجيله: 434؛ ولكي يتمكن من المداومة على الدراسة، أوكل أمره في أول الأمر، لعالية مسلمة في المدينة تدعى عائلة بني إسماعيل، كانت تقيم بحي " قندورة " (بوزيت مليكة حاليا)، في مقابل تزويدها ببعض القمح، والفحم والحطب؛ وهي أشياء كان يبتاعها سكان المدن من أهل الريف⁽²⁾.

وبعد سنتين قضاهما في أكناف أسرة بني إسماعيل، أوكله والده إلى عائلة قالمية أخرى هي عائلة بلمسعود، التي كانت تقيم بدار بن خلوف في "حي مقادور" (شارع محمد دبابي حاليا)، وفي العام الدراسي الأخير، انتقل إلى الإقامة عند عائلة خرشيش كانت تقيم بحي "بومرشي" (حي مصطفى بن بولعيد حاليا)⁽³⁾. ولما أكمل دراسته بقالمة، عاد الطفل محمد إلى قريته في بني عدي⁽⁴⁾.

وأفاد زميله في الدراسة مصطفى سريدي، أن مدرسة "أليبير": « كانت مقسمة إلى قسمين، قسم خاص بأبناء المعمرين وأبناء الأغنياء والأعيان في ذلك الوقت، وقسم آخر مخصص للأهالي من عامة الناس الذين ينحدر منهم محمد بوخروية، ... درسه معلم فرنسي يدعى سيغالا (SIGALA)، ... ومعلم فرنسي آخر يدعى لوروا (LEROIX) ، وهو المعلم الذي مع مرور الأيام بدأ يلاحظ بأن محمد بوخروية، كان سابقا لجيله، إذ كان سريع الحفظ والفهم، وأنه كان يتجاوز كل الامتحانات بسهولة مطلقة، ويجب على مختلف الأسئلة بطلاقة ودون أي عقدة⁽⁵⁾».

¹ ينظر، خطابه في المؤتمر الإسلامي الثاني بـلاهور، في 1974/02/23، وارد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، نشر وزارة الإعلام والثقافة، المطبعة الكبيرة النصر، قسنطينة، د. س. ن، ص. 148.

² العمارة، المرجع السابق، ص. 15.

³ ينظر، شهادة مصطفى سريدي، زميله في الدراسة في المرحلة الابتدائية، جريدة الشروق اليومي، المرجع السابق.

⁴ سهام بوعموشة، "الرئيس الراحل هواري بومدين رجل الكلمة والمواقف"، جريدة الشعب، عدد 23 ديسمبر 2017.

⁵ مصطفى سريدي، المرجع السابق.

كان محمد بوخروبة يتردد، أثناء فترة دراسته في قالمه، على الكتاب لتعلم القرآن الكريم من بعد صلاة الفجر وإلى غاية الساعة السابعة والنصف صباحا. ثم يلتحق بالمدرسة الفرنسية ويبقى بها إلى غاية الساعة الرابعة زوالا، ويعود من جديد إلى الكتاب⁽¹⁾.

وذكر ابن خاله، الذي ترعرع معه، أنه لم يكن يهتم باللعب مثل أقرانه في صباه، حيث انشغل بمراجعة دروسه. كما أنه حفظ المصحف الشريف في سن 13 من عمره، ودرسه مع اللغة العربية لأبناء قريته⁽²⁾.

وذكرت السيدة أنيسة هوارى بومدين، أنه كان يحفظ القرآن الكريم كله عن ظهر قلب. وكان يعيد تلاوته كاملا في شهر رمضان المعظم. وأضافت أنه في آخر رمضان صامه، أعاد قراءة المصحف الشريف مرتين⁽³⁾.

في عام 1948، انتقل الشاب محمد إلى قسنطينة والتحق بمعهد الكتانية، الذي كان نظام الدراسة فيه داخلي، وكان التعليم به يتم باللغة العربية⁽⁴⁾. فدرس فيه اللغة العربية لمدة سنتين، وفقا للمنهج الدراسي المقرر من طرف الإدارة الاستعمارية⁽⁵⁾.

ذكر المرحوم علي كافي، أنه تمكن بعد جهد جهيد، من تسجيل محمد بوخروبة في معهد الكتانية بقسنطينة⁽⁶⁾. ووصفه لما رآه لأول مرة في منتصف عام 1948، بالقول: « تبدو على وجهه مسحة البداوة، وكأنه خائف من المدينة، كان يلبس برنوسا، وكان لباسه رثا، ووجد صعوبة في الالتحاق بالمعهد، وتدخلنا لتسجيله »⁽⁷⁾.

خلال فترة إنهاء محمد بوخروبة دراسته بقسنطينة، « ... كان عمّه الحاج الطبيب بوخروبة قد عاد من أداء فريضة الحجّ مشيا على الأقدام، وبعد عودته ذهب

¹ بوعموشة، المرجع السابق.

² ينظر، شهادته في يومية الشروق، المرجع السابق.

³ ينظر، تصريحها لجريدة الشروق اليومي، عدد 28 ديسمبر 2010.

⁴ Paul BALTA, Claudine RULLEAU, La stratégie de Boumediène, Sindbad, Paris, 1978, p. 15.

⁵ M. HAMADI, Un homme, une Révolution, document de 32 pages, publié en janvier 1979 par *Révolution Africaine*, p. 9.

⁶ علي كافي، مذكرات علي كافي. من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصة للنشر، د. ت. ن، ص. 21.

⁷ المصدر نفسه، ص. 23.

إليه هوارى ليقدم له التهاني، وكان يسأله عن كل صغيرة وكبيرة في سفره إلى الديار المقدسة؛ وكان عمه يخبره عن كل التفاصيل ودقائق الأمور، وكيف كان الحجاج يتهريون من الجمارك والشرطة في الحدود. وحدّثه عن الطرق التي كان يسلكها الحجاج. وكان هوارى بومدين يسجل كل صغيرة وكبيرة، وفي نفس الوقت يخطّط للسفر»⁽¹⁾.

تابع خلال تواجده في تونس خلال رحلته الطويلة من قسنطينة إلى مصر، فرارا من خدمة العلم الفرنسي، دروسا في اللغة العربية في كل من جامع الزيتونة، ونادي الخلدونية⁽²⁾.

عُرف عنه حب مطالعة المؤلفات الأدبية، والفكرية العربية منها والفرنسية، وكذا المؤلفات التي تتناول وقائع التاريخ السياسي، وتراجم رجال الدولة. كما كان مداوما على قراءة جريدة "لوموند" الفرنسية، وذلك منذ أن كان على رأس قيادة الأركان في غار الدماو بتونس. هذا إلى جانب حبه الاستماع إلى الموسيقى الكلاسيكية الغربية، والغناء الشعبي الجزائري، مثل أغاني عيسى الجرموني، ورابح درياسة⁽³⁾.

وصفه الصحفي الفرنسي بول بالطا، بالقول: «لقد بدا لي رزينا، ولكن مؤثرا، خجولا ولكن أنوفا، متحفزا ولكن قوي الإرادة، متسلطا ولكن آدميا، كريما ولكن صارما ...، إنه رجل بسيط الطعام وزاهد يعمل بضراوة»⁽⁴⁾.

3. نشاطه السياسي قبل الثورة:

ذكر محمد الصالح شيروف، زميل الرئيس هوارى بومدين خلال فترة الدراسة في قسنطينة، ورفيقه في الرحلة إلى مصر، أن هذا الأخير كان خلال دراسته في قسنطينة، ينشط خلية لحزب حركة الانتصار توجد داخل مدرسة الكتانية، يناضل

¹ بوعموشة، المرجع السابق.

² Rachid MASSALI, Houari Boumediène ... l'homme énigme, Imprimerie El-Baath, Constantine, 1990, p. 25.

³ Nadia SALMI, Op.cit., p. 3.

⁴ Ibid.

فيها بعض الطلبة. وكان يعقد اجتماعات مع المناضلين المنخرطين فيها في مركز الحزب بقسنطينة⁽¹⁾.

بينما نفى زميله الآخر في مدرسة الكتانية، محمد العربي مومني أن يكون قد انخرط في خلايا الطلبة التابعة لحزب حركة الانتصار، طيلة السنوات الثلاث التي قضاها في مدرسة الكتانية بقسنطينة⁽²⁾.

وذكر المرحوم علي كافي، أنه عندما كان يناضل في خلية حزب الشعب - حركة الانتصار بمعهد الكتانية، عرض في مرات عديدة على محمد بوخروبة الانضمام إلى صفوف الحزب، ولكنه رفض، وفي إحدى المرات ذكر له سبب الرفض قائلاً: «والدي أرسلني إلى المدرسة، وليس لممارسة السياسة»⁽³⁾.

وبناء عليه، يمكن الجزم بأن محمد بوخروبة لم يكن له أي نشاط سياسي، في التيار الاستقلالي خلال فترة دراسته في قسنطينة.

4. قراره الهجرة سرا إلى مصر.

أدرك الشاب محمد بوخروبة أن فرنسا الاستعمارية ما تغلبت على الجزائريين، واستحكمت في بلادهم إلا بفضل تقدّمها العلمي والمادي، وتخلّف شعبه فكريا وحضاريا، وأيقن أن مواجهتها الناجعة تبدأ بتحصيل العلم الذي هو سلاح الغالب والمغلوب معا.

ذهب عدد من الباحثين في التاريخ والتراجم، ممن تناولوا سيرة حياة الرئيس هواري بومدين، إلى أن هذا الأخير، بعد أن أتمّ دراسته بقسنطينة، استدعي من قبل السلطات العسكرية الفرنسية لخدمة العلم الفرنسي، على غرار كل أقرانه من الشباب البالغ سن 18 سنة. فقرّر ألا يلبي الدعوة، وبدأ يفكر في الهجرة السرية إلى المشرق العربي. عندئذ، أطلع ثلاثة من زملائه في المدرسة الكتانية، على عزمه الانتقال إلى

¹ شيروف، المصدر السابق، ص. 13.

² ينظر، شهادة محمد مومني حول فترة دراسة محمد بوخروبة في قسنطينة، في يومية الخير، عدد 26 ديسمبر 2009.

³ علي كافي، المصدر السابق، ص. 23.

مصر، وإتمام تعليمه العالي في القاهرة، وعرض عليهم مرافقته. لكنهم رفضوا دعوته، بحجة أنهم لا يملكون ما يساعدهم على القيام بتلك الرحلة الشاقة. وبعد نقاشات فيما بينهم اهتموا إلى حل بيع ثيابهم ليوفروا بعض المال⁽¹⁾.

بينما ذكر السيد محمد العربي مومني، أحد رفقاء محمد بوخروبة في مشروع الهجرة السرية نحو المشرق، في إحدى شهاداته، أن فكرة الهجرة لأجل التحصيل العلمي بجامع الأزهر بمصر، بادر بها محمد الصالح شيروف في عام 1951، وعرضها على ثلاثة من زملائه في الدراسة بالمدرسة الكتانية بقسنطينة، وهم: محمد بوخروبة، محمد العربي مومني، ومحمد الأخضر مقدّم، بعد إجماعهم على عدم رضاهم على الواقع التعليمي والثقافي في الجزائر، في تلك الأثناء، واتفقهم على ضرورة الالتحاق بجامع الأزهر لمواصلة تعليمهم. وأضاف أن الاثنين الآخرين لم يتمكنوا من مواصلة الرحلة إلى غاية مصر بسبب نفاذ مالهما، وعادا أدرجهما من طرابلس الغرب إلى الجزائر⁽²⁾.

تعهد الأصدقاء الأربعة على ألا يفسحوا سرهم لأحد، وشرعوا في تدبير ما تيسر من المال، لتنفيذ مشروعهم. منهم من اضطرّ إلى بيع متاعه، ومنهم من باع ثيابه لتوفير القليل منه. في شهر ديسمبر 1951، انقسموا إلى مجموعتين، واحدة ضمت محمد بوخروبة ومحمد الصالح شيروف، والأخرى ضمت محمد العربي مومني ومحمد الأخضر مقدّم.

استقلوا حافلة من قسنطينة إلى تبسة، وتغيّبوا عن إجراء الاختبارات الفصلية في مدرستهم. نزلوا في تبسة، في ضيافة أحد أبنائها يدعى عبد الحفيظ قصري، ثم اتّصل بوخروبة وشيروف بشخص من رجال الحركة الوطنية في المدينة يدعى "سي باهي"، واستوضحوا منه مسار الرحلة.

¹ عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج. 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص. 157.
² ينظر، شهادته في يومية الخير، عدد 30 ماي 2015.

اتفقوا على أن يسافروا مثلى إلى مدينة قابس، ويلتقوا في منطقة حدودية بين تونس وليبيا تدعى "ويزرف". كانوا يسافرون ليلا ويرتاحون في النهار. وبعد سفر طويل وشاق ملؤه الخوف والرعب من اكتشاف أمرهم، بلغوا مدينة بن قردان المحاذية للحدود مع ليبيا، ومنها انطلقوا عبر الصحراء راجلين إلى غاية العاصمة طرابلس من دون أن يكتشف أمرهم الأمن الاستعماري الفرنسي. أكمل كل من محمد بوخروبة ومحمد الصالح شيروف، طريقهما إلى القاهرة التي وصلاها في يوم 15 فيفري 1952⁽¹⁾، بينما عاد الاثنان الباقيان إلى الجزائر لنفاذ مالهما⁽²⁾.

5. نشاطه في مصر:

عندما تبين للسلطات الفرنسية أن المدعو محمد بوخروبة لم يستجيب لدعوة الالتحاق بخدمة العلم الفرنسي، شنت حملة بحث وتحري عنه، وأنهكت والده بتفتيش بيته واستدعائه في كل مرة. وتحت وطأة الضغط، اعترف لهم بأن ابنه سافر للدراسة في مصر، ومنحهم عنوانه في القاهرة. عندئذ أرسلت مذكرة بحقه إلى السفارة الفرنسية، لاعتقاله وطرده من مصر. لكن قيام ثورة الضباط الأحرار في جويلية 1952، والإطاحة بنظام الملك وحكومته، أنقذه من الاعتقال، وسمح له بالبقاء في مصر⁽³⁾.

في عام 1953، التحق بوخروبة بالمدرسة الخديوية الثانوية بالقاهرة⁽⁴⁾، وسجل بالتوازي في معهد الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، التي كانت إدارتها تساعد الطلبة المغاربة، الذين يلتحقون بها، بمنح كل واحد منهم 3 جنيهاً شهرياً. استقر الطالب بوخروبة، بالقاهرة في "دار الطلبة العرب"، وبدأ متحفظاً في مخالطة الناس، لا يتردد على دور السينما أو المسرح أو اللهو التي تعج بها القاهرة. حيث ارتبط

¹ الشروق أونلاين، "هكذا واجه هوارى بومدين الباءات الثلاث وعارض إيفيان"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com>، تمت زيارته في 2018/12/26.

² مومني، المصدر السابق.

³ العمارة، المرجع السابق، ص. 20.

⁴ تعتبر هذه المدرسة أول مدرسة ثانوية يتم تأسيسها في القاهرة، كان ذلك في عام 1836، في عهد حكم محمد علي باشا. ينظر، للمزيد من المعلومات حولها كتاب إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (1863 – 1879)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.

بعلاقات صداقة ضيقة مع بعض الطلبة الجزائريين، كان من أبرزهم مولود قاسم نايت بلقاسم⁽¹⁾.

تمكّن محمد بوخروبة خلال فترة دراسته في مصر، من الحصول على تكوين مهم في اللغة العربية، والمعارف الدينية والتاريخية والقانونية⁽²⁾.

بالإضافة إلى مزاولته الدراسة في جامعة الأزهر، نشط محمد بوخروبة في مكاتب لجنة تحرير المغرب العربي⁽³⁾.

حافظ على مزاولة تعليمه في الأزهر، كما اهتم بمتابعة محاضرات دار الحكمة، ومحاضرات حسن البناء، واللواء صلاح حرب، في جمعية الشبان المسلمين التي انتسب إليها مدة أربع سنوات⁽⁴⁾.

توقف محمد بوخروبة عن الدراسة إثر اندلاع الثورة التحريرية، وارتبط في القاهرة بعلاقات مع ضباط أحرار شباب، كانوا من رفاق جمال عبد الناصر⁽⁵⁾. كما: « تمسك بالنشاط العسكري من خلال التحاقه بخلية عسكرية خاصة بالطلبة الجزائريين في مصر، وهذا في إطار تهيئتهم للالتحاق بصفوف الثورة لاحقا في الجزائر، حتى عام 1955 عاد ومعه بعض القادة الذين تولوا إدارة نقاط حساسة بالولايات الكبرى⁽⁶⁾ ».

كان الدافع من وراء التحاقه بمكاتب لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، الاستفادة من المساعدات القليلة التي كانت تقدمها للطلبة المغاربة، الذين كانت ظروفهم المادية والمالية صعبة للغاية، وكانوا في أمس الحاجة لتلك المساعدات. وتمكن بفضل انضباطه، وحسن تعليمه من أن يكون عضوا بالهيئة الإدارية لفرع

¹ BALTA, "Mes rencontres ..", Op.cit., p. 214.

² Ania FRANCOS et Jean Pierre SERENI, Un Algérien nommé Boumediène, Editions Stock, Paris, 1976, p. 42.

³ شيروف، المصدر السابق، ص. 12.

⁴ العمامرة، المرجع السابق، ص. 21.

⁵ A.A.N, vol. 17, Op.cit, p. 269.

⁶ مومني، المرجع السابق.

الطلبة الجزائريين بمكتب رابطة المغرب العربي، الذي كان تحت إشراف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽¹⁾.

- زواجه:

في 18 جوان 1973، وخلال أشهر قليلة قبل انعقاد القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في شهر سبتمبر، عقد الرئيس هواري بومدين قرانه رسميا على محامية لدى محكمة الجزائر العاصمة، تدعى المنصالي آني أنيسة، ابنة أسرة بورجوازية عريقة في العاصمة. وقد ذكرت السيّدّة أنيسة، أن أول لقاء جمعها بهواري بومدين كان في عام 1969، وأنها أقامت معه بعد زواجها منه في فيلا صغيرة ملاصقة لمقر رئاسة الجمهورية⁽²⁾.

السيدة أنيسة هواري بومدين هي كاتبة وباحثة. مختصة في الأدب العربي. وبعد رحيل زوجها، ركّزت أبحاثها على المحروقات والزراعة، وذلك للدفاع عن حصيلة زوجها في هذين القطاعين.

- وفاته:

في 27 ديسمبر 1978، اجتمع المجلس الشعبي الوطني وجوبا، وفقا للمادة 117 من الدستور، في جلسة قصيرة دامت عشرين دقيقة، شارك فيها أعضاء مجلسي الثورة والحكومة، وقادة عسكريين سامين، ومسؤولين تنفيذيين من حزب ج. ت. و، ومن المنظمات الجماهيرية، أعلن فيها رسميا الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتولي رئيس البرلمان رابح بيطاط، مهام رئيس الدولة لمدة 45 يوما، وأعلن حداد وطني لمدة 40 يوما⁽³⁾.

¹ مطمر، المرجع السابق، ص. 162.

² BALTA, Op.cit, p. 209.

³ الشعب، عدد 27 ديسمبر 1978.

افتتح رابع بيطاط الجلسة بخطاب مؤثر، استحضر فيه بعاطفة جياشة خصال الراحل هواري بومدين، وأكد فيه على التزام السلطات باستمرارية أعماله، ثم أضاف: « تعلمون جميعاً مدى صعوبة أي فترة انتقالية، خاصة في بلد لم تكتمل فيه بعد وبشكل نهائي المؤسسات المشكلة فيه حديثاً. ومع ذلك، ها هي الآن تواجه هذه المحنة الأليمة المقدرة علينا. ولكن مهما كانت الصعوبات التي تنتظرنا، فإن لدينا دستوراً يحدد السبل والوسائل التي تؤدي في وضوح إلى انتخاب الهيئات الحاكمة في البلاد⁽¹⁾ ».

وفي تغطيتها لوفاة الرئيس هواري بومدين، قالت إحدى الصحف الأمريكية: « كان الرئيس الجزائري هواري بومدين، الذي توفي هذا الأسبوع ، أحد أكثر زعماء العالم الثالث تعقيداً وفضولاً، فهو الرجل الذي كان في مقدوره الجمع بين السياسة الراديكالية والبراغماتية الاقتصادية والسياسات الخارجية. فخلال 13 عامًا منذ استيلائه على السلطة جعل الجزائر واحدة من أكثر البلدان تقدماً وازدهاراً في العالم النامي على الرغم من انشغاله الظاهر بالثورة ومعاداة الصهيونية ... لقد أعلن أنه يكره الأضواء ويفضل القيادة الجماعية، لكنه كان دكتاتوراً لدرجة أنه لم يكن بحاجة إلى نائب رئيس أو رئيس وزراء أو وزير دفاع⁽²⁾ ».

بينما كتبت جريدة "لوموند" الفرنسية حول نفس الموضوع: « يكشف الفراغ الذي تركه رحيل الرئيس هواري بومدين، طراز رجل الدولة الذي كون الجزائر الحديثة طيلة 13 سنة، واحتل مكانة مرموقة على الساحة الدولية كزعيم متشدد وبراغماتي للعالم الثالث ... لقد كانت لديه رؤية استراتيجية للعالم ... وبحكم كونه قومي عربي واشتراكي، كان من الأوائل الذين أدركوا أن الصراع الأساسي في الربع الأخير من القرن العشرين، لن يكون مثل الصراع القائم بين المعسكرين، ولكن سيكون صراعاً

¹ النصر، عدد 27 ديسمبر 1978.

² Chicago Tribune (États-Unis), 28 décembre 1978, cité par <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMBiographie?codeAnalyse=55>

بين الشمال والجنوب، بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة، بين الدول المصنعة والدول المتخلفة⁽¹⁾».

في حين عنون أحد الباحثين الفرنسيين المتابعين للشأن الجزائري، مقاله عند وفاة الرئيس هواري بومدين، بـ: "نهاية مرحلة"، قال فيه: « يوم الجمعة 29 ديسمبر 1978، وبحضور العشرات من رؤساء الدول ومئات الوفود الأجنبية، حمل مئات الآلاف من الجزائريين رفات الرئيس هواري بومدين، إلى المقبرة الوطنية بالعالية، لدفنها على يمين قبر الأمير عبد القادر ... وفي الوقت عينه أدى المصلون صلاة الغائب في كامل مساجد الجمهورية⁽²⁾».

اختلفت الآراء، والدراسات حول أسباب وفاة الرئيس هواري بومدين. فمنها من اعتبرها وفاة طبيعية، ومنها من اعتبرها اغتيالا على يد المخابرات الغربية، أو تصفيته جسدية من قبل الأنظمة الرجعية العربية.

ذكر السيد محي الدين عميمور، أن الرئيس أصيب بغيبوبة في بيته في شارع البشير الأبراهيمي بالعاصمة، ونقل على إثرها مباشرة إلى موسكو للعلاج، ولم يفق منها إلى أن وافته المنية⁽³⁾.

ففي يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978، وفي الساعة الثالثة وثلاثين دقيقة فجراً، توفي الرئيس هواري بومدين عن عُمرٍ ناهز 46 سنة، إثر مرض مفاجئ ألم به، واستعصى علاجه، وقلّ شبيهه. ففي بداية الأمر ظنّ الأطباء أنّه مصاب بسرطان المثانة، غير أن التحاليل الطبية فنّدت ذلك. فسافر إلى الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن الأطباء السوفييت عجزوا عن علاجه.

ويرأي أحد الباحثين الجزائريين، فإنه بالإمكان اليوم معرفة سبب وفاته، نظراً لـ: « العناصر المتوفرة لدينا اليوم، تسمح بالتأكيد على أن الرئيس هواري بومدين لم يمت بسبب سرطان الدم الليمفاوي المزمن الناجم عن طفرة خلوية خبيثة داخلية،

¹ Sans auteur, «Un héritage important», *Le Monde*, du 20 décembre 1978, p. 1.

² A.A.N, vol., 17, Op.cit, p. 355.

³ محي الدين عميمور، المرجع السابق، ص. 89.

ولكن توفي بسبب سرطان الدم نتيجة عامل خارجي من نوع بولونيوم 210. فمسار مرضه كان غير نمطي تماما مقارنة بسرطان الدم الكلاسيكي، الذي يترك دائما للمريض فترات لتناقص أعراض المرض، ويكون تشخيصه غير مئوس منه على المدى القصير. بينما يكون سرطان الدم الناتج عن امتصاص المواد المشتقة من اليورانيوم 238 مدمرا⁽¹⁾».

وبحسب جريدة الأهرام العربي، فإن أيام الأخيرة في حياة الرئيس هوري بومدين، والتي فارق فيها الحياة، كانت على النحو التالي: « في أول ديسمبر 1978، دخل هوري بومدين في حالة غيبوبة كاملة وعميقة، بعدما تجلط الدم في شرايين المخ، وأما جسده الممدد على سرير العلاج كان حوله 62 استشاري من أعظم أطباء العالم يراقبون جسده المرتخي، وقلبه الذي لا يزال ينبض، بينما باقي أجهزة الجسم متوقفة عن حركتها الطبيعية، ولكنها تعمل بأجهزة إعاشة حديثة.

حيث كانت هناك كهرباء ضعيفة في المخ، وبحلول يوم 18 ديسمبر، وعلى إثر نزيف داخلي مفاجئ تدهورت حالة هوري بومدين، واختفت كهرباء المخ تدريجيا، وتحولت إلى خط بياني مستقيم على شاشة جهاز قياس كهرباء المخ المثبت أعلى رأس هوري بومدين، وبرغم المعدات الطبية الهائلة المتطورة وقتها، وبرغم جيش الأطباء من كل أنحاء العالم فإن الحقيقة كانت أن هوري بومدين ميت إكلينيكيًا منذ أول ديسمبر 1978 حتى فجر يوم 27 ديسمبر، حينما توقف كل شيء في تمام الساعة 3 و22 دقيقة فجر يوم الأربعاء 27 ديسمبر أصبح هوري بومدين في ذمة الله⁽²⁾».

¹ MEBROUKINE Ali, " Il y a 50 ans, Houari Boumediène instaurait l'autorité de l'état ", El Watan du 18 juin 2015.

² نبيل سيف، بعد 39 عاما من وفاته. "الأهرام العربي" تحقق في السر الغامض: من قتل هوري بومدين؟، جريدة الأهرام العربي، 21 مارس 2017، على العنوان الإلكتروني: <http://arabi.ahram.org.eg/News/107301.aspx> ، تاريخ الزيارة 4 أبريل 2017.

وذكر كبير الأطباء السوفييت، " يفغيني تشازوف"، الذي أشرف على علاج الرئيس هوري بومدين في موسكو، في ردّه على سؤال قناة " روسيا توداي" الناطقة بالعربية، عن مدى صحة وفاة الرئيس الجزائري بواسطة السم، أن هوري بومدين حصل له شيء غير عادي، وأن الكثير من المعلومات عن مرضه كانت مبهمة⁽¹⁾.

وأضاف أن في أول أكتوبر 1978، أخبرته سلطات بلاده أن الرئيس هوري بومدين قادم للعلاج في موسكو، وأنه في حالة مرضية سيئة، وبالتالي عليه الإشراف على طبيبه. وفي 5 من الشهر نفسه، استقبله في المستشفى الذي كان يعمل فيه، وبدأ له أنه في وضع صحي حرج. حيث كان جسمه مصاب بعدوى خطيرة، أصابت جميع أجزاء جسمه. وبعد فحصه، تبين له أن مثل تلك الأعراض تظهر في أمراض الدم، وعدوى نظام الدورة الدموية.

وأضاف أن الرئيس هوري بومدين أخبره خلال الفحص، أنه أثناء عودته من اجتماع القمة في دمشق، أكل شيئاً في الطائرة ، ثم أحس أن حالته بدأت تتدهور. شكّل الطبيب تشازوف فريقاً من الأطباء المختصين في أمراض الدم، والأمراض المعدية، وعاینوا حالة الرئيس، غير أنهم لم يتوصلوا إلى تحديد طبيعة العدوى التي أصابته.

وبعد شهرين من العلاج في موسكو، عاد الرئيس هوري بومدين إلى الجزائر بمعية الأطباء السوفييت، وهو في حالة مرضية متدهورة جداً. التقى الأطباء السوفييت في الجزائر، بأطباء جزائريين وفرنسيين ومن بلدان أخرى، كانوا يسهرون على علاج الرئيس، وبعد مناقشات فيما بينهم، اختلفوا في تشخيص حالة الرئيس، ولكنهم أجمعوا على أن المرض الذي أصيب به كان غير عادي، وغريب، وغير مفهوم⁽²⁾.

¹ شاهد، الحوار في برنامج "رحلة في الذاكرة"، بقناة: روسيا اليوم العربية، على العنوان الإلكتروني: <http://arabic.rt.com.prg.telecast>، تاريخ الزيارة 2017/10/12.

² قناة " روسيا اليوم"، المرجع نفسه.

فالفريق الفرنسي رأى بأنه أصيب بسرطان في المثانة أو في الغدة فوق الكلوية. أما الأطباء السوفييت فذهبوا إلى أنه يعاني من مرض شديد ذي طبيعة فيروسية، ولم يستبعدوا تعرّضه للتسمّم بمادة سامّة، أدّت إلى التهابات شاملة في أوعيته الدموية. بينما أكد الطبيب السويدي الشهير " فالدنستروم Waldenström"، مكتشف المرض الذي أصيب به الرئيس هوارى بومدين، أن الرئيس يعاني من المرض ذاته، وهو: « نوع من أنواع سرطانات الدم النادر جداً، يصيب الخلايا الليمفاوية، ويسبب تضخماً في الكبد والطحال، ويؤثر على لزوجة الدم، ويحدث جلطات صغيرة في الأوعية الدموية⁽¹⁾ ».

فبعد عودته من سوريا، في 24 سبتمبر 1978، حيث شارك في اجتماع قمة الرؤساء العرب، « صار الرئيس هوارى بومدين يشتكى من صداع مستمر في الرأس، واضطره الألم الشديد إلى التقليل من اللقاءات والجلسات. ولم يعد باستطاعة المسؤولين الأجانب، الذين كانوا يأتون في تلك الفترة إلى الجزائر العاصمة ولا يلتقون به. مثلما حدث مع صديقه القديم (نجوين هوو ثو *Nguyen Huu Tho*) نائب رئيس الفيتنام⁽²⁾ ».

وذكرت الأسبوعية البريطانية " سنداى اكسبريس *Sunday Express* "، أن الرئيس هوارى بومدين، وقع ضحية تسمّم خلال تواجده في سوريا، كان وراءه جهاز مخابرات الكيان الصهيوني "الموصاد"، حيث نقل له عدوى مرض خبيث وخطير، بواسطة فلاش الكاميرا⁽³⁾.

أما الوزير العراقي الأسبق للشؤون الرئاسية والخارجية، حامد الجبوري، فذكر في حوار أجرته معه قناة الجزيرة القطرية، أن الرئيس هوارى بومدين قُتل مسموماً بعيد زيارته للعاصمة السورية دمشق، لحضور اجتماع القمة العربية. وأضاف أنه لاحظ عليه تغييراً في ملامحه. حيث قال: « لقد بدأ يضعف حتى تحوّل شكله إلى

¹ نبيل سيف، المرجع السابق.

² Farid ALILAT, " La mort de Boumedienne", magazine *Jeune Afrique*, 24 décembre 2004, p. 18.

³ Ibid.

شبح، وشعره تساقط، وعظامه صارت رخوة لدرجة أنها تتكسر بسهولة. وهذا كان بفعل غاز الليثيوم المدمّر⁽¹⁾».

وفي ردّها على سؤال مجلة "الأهرام العربي"، حول ما إذا كان الرئيس هوري بومدين قتل هوري بومدين بمادة "الثاليوم"؟ قالت الدكتورة دينا شكري، المختصة في الطب الشرعي، وعضو اللجنة الاستشارية بمكتب المدّعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية: «عظام جثة هوري بومدين هي القادرة على فك شفرة وفاته بهذه المادة أو بأي مادة سامة أخرى كانت، لأن أملاح السم نفسه تتحلّل مع الجثة، ويظل المعدن نفسه "الثاليوم" في عظام الجثة لمئات السنين، وبالتالي، فإن الأمر يتطلب عينة من رفات هوري بومدين لكشف حقيقة وفاته مسموما أم لا، خصوصاً أن التقنيات الحديثة اليوم قادرة بسهولة على كشف ذلك بعكس ما كانت عليه قبل 38 عاماً⁽²⁾».

وضع جثمان الرئيس هوري بومدين في تابوت مسجى بالعلم الوطني، في قصر الشعب لمدة ثلاثة أيام، لتمكين الناس من اللقاء النظرة الأخيرة عليه، ثم نقل بعد ذلك إلى مقبرة العالية مثواه الأخير⁽³⁾. حيث دفن في مربع الشهداء إلى جانب قبور عظماء الجزائر الذين خطوا بنضالهم ودمائهم الزكية، تاريخ الجزائر المعاصرة، وضحو بأنفسهم الغالية من أجل استقلال البلاد وتحرر العباد.

¹ شهادة وردت في جريدة "لوماتين *Le Matin*" الجزائرية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lematindz.net/news/1656-boumediene-mort-empoisonne-en-syrie.html>

² ال جريدة "لوماتين *Le Matin*" الجزائرية، مرجع نفسه.

³ محي الدين عميمور، المرجع السابق، ص. 91.

المبحث الثاني : التحاقه بالثورة التحريرية وإسهاماته فيها.

1. ظروف التحاقه بالثورة.

ينتمي محمد بوخروبة إلى عائلة ثورية، حيث التحق 6 من أفرادها بصفوف ثورة التحرير الوطني في منطقة قالمة⁽¹⁾.

وعند اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، كان لا يزال يدرس في القاهرة. فتطلع إلى المشاركة فيها. حيث بدأ بالنشاط التوعوي في أوساط شرائح الطلاب الثانويين والجامعيين، وبعض الأساتذة، والحركات الجمعوية، والنوادي الثقافية، ودور المكتبات العمومية المنتشرة عبر أحياء القاهرة. كما كنّف من نشاطه بين صفوف الشباب العربي المتواجد في القاهرة، وفي أوساط الحجاج الجزائريين، الذين كانوا يأتون إلى مصر لينتقلوا إلى مدينة جدّة بحرا.

وكان قد ارتبط أثناء تواجده في مصر، بعلاقات صداقة مع مناضل نشيط في حزب الشعب - حركة الانتصار من منطقة الأخرسية، يدعى علي موقاري، كان لاجئاً في القاهرة⁽²⁾. حيث حثّه هذا الأخير، على المشاركة في معسكرات التدريب المكثف والقصير، التي أقامتها المخابرات المصرية للشباب الجزائري الراغب في الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية. وبالفعل، شارك خلال الفترة من نوفمبر 1954 إلى فيفري 1955، في واحدة من تلك المعسكرات، التي خصّصت للتدريب على وضع الألغام، وتنفيذ أعمال تخريبية ضد العدو⁽³⁾.

¹ شيروف، المصدر السابق، ص. 6.

² علي موقاري من مواليد منطقة الأخرسية، التحق بصفوف الحركة الوطنية في ريعان شبابه، وناضل في صفوف حزب الشعب - حركة الانتصار عند تأسيسه في عام 1946. عين على رأس دائرة الحزب في بلدية الأخرسية المختلطة إلى غاية 2 نوفمبر 1947. وقد تمكّن من تجنيد المناضلين من 11 دواراً في تلك البلدية. التجأ إلى مصر في عام 1947، هروبا من حكم بالإعدام صدر في حقه من قبل السلطات الاستعمارية. انضم هذا المناضل إلى مكتب تحرير المغرب العربي، وكان يتصل بالطلبة الجزائريين الوافدين للدراسة في مصر، ويشجعهم على الانضمام إلى القضية الوطنية، ويحثهم على الخضوع لتدريبات عسكرية قصيرة ومكثفة لمن أراد منهم الالتحاق بصفوف الثورة في الجزائر، والمساهمة في المجهود الوطني لتحرير البلاد. التحق بصفوف الثورة بعد مشاركته في نقل شحنة الأسلحة والذخيرة على متن سفينة دينا إلى غرب البلاد. عرف أيضا في كمين بالسترو الشهير في عام 1956، ينظر:

Ouanassa SIARI-TENGOUR, "Raphaëlle Branche, L'embuscade de Palestro, Algérie 1956", revue

Insaniyat, 54 | 2011, p. 171.

³ SALMI, op.cit.

كما ارتبط بعلاقات مع بعض أعضاء الوفد الخارجي لقيادة الثورة، وتلقى تدريبات عسكرية مكثفة ضمن فوج الطلبة الذين كانوا يُعدون للالتحاق بمعازل الثورة في الجزائر⁽¹⁾.

وكان محمد بوخروبة قد اتصل من قبل بمسؤول مكتب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، السيد أحمد بن بله، الذي كان على رأس مكتب حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالعاصمة المصرية، وطلب منه الالتحاق بصفوف الثورة. فلم يتردد بن بله في الموافقة على طلبه، حيث الحقه مبدئياً بإحدى المدارس الحربية بالقاهرة، ليتلقى تدريبات عسكرية مكثفة خلال فترة قصيرة، خاصة بحرب الكر والفر⁽²⁾.

وفي حوار مع مراسل جريدة "لوموند" الفرنسية بالجزائر، ذكر محمد بوخروبة أنه بدأ يشعر بالنزعة الوطنية خلال مرحلة طفولته القاسية. وزاد في تقوية ذلك الشعور لديه، القمع الأمني الاستعماري الذي شاهده في مسقط رأسه، خلال مجازر 8 ماي 1945 الدموية. حيث أدرك الصراع الذي كان قائماً بين الوطنيين الجزائريين وبين السلطات الاستعمارية الفرنسية⁽³⁾.

وهناك جملة تعزى إليه، قال فيها: « في ذلك اليوم، هرمت مبكراً. وتحولت من مرهق إلى رجل. في ذلك اليوم العالم انقلب. حتى الأسلاف تحركوا في قبورهم. وأدرك الأطفال أن عليهم القتال بالسلاح حتى يكونوا رجالاً أحراراً⁽⁴⁾. فكل مساره الثوري كان يحمل بصمة تلك الصحوّة العنيفة على حقيقة الاستعمار.

وبعد أن توصل ممثلو جبهة التحرير الوطني في القاهرة، إلى اتفاق على تكوين جبهة تحرير الجزائر، بإشراف من قيادة المخابرات المصرية، اختار أحمد بن بلة 20 طالبا جزائريا متطوعا، كانوا يدرسون بالعاصمة المصرية، لإعدادهم لقيادة

¹ Ali MABROUKINE, Repères ... , Op.cit.

² الشروق أونلاين، "هكذا واجه هوارى بومدين الباءات الثلاث ..."، المرجع السابق.

³ SALMI, op.cit., p.3.

⁴ Ibid.

الكفاح المسلح في الجزائر، وتكليفهم بنقل شحنة من الأسلحة والذخيرة إلى الثوار في الجزائر. فكان من ضمنهم محمد بوخروبة. تدرّب أولئك الطلبة في معسكر الحرس الوطني المصري، في دورة خاصة على حرب العصابات لمدة ثلاثة أشهر، من طرف بعض الضباط المصريين المختصين⁽¹⁾.

وفي 2 جانفي 1955، شارك الطالب بوخروبة في الاجتماع، الذي عُقد في بيت رئيس المخابرات المصرية، فتحي الديب، وحضره كل من أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين خيري، وعبد الكبير الفاسي، بالإضافة إلى رُبان سفينة يوغسلافي يدعى ميلان باتتش، كان يقود سفينة من نوع يخت، تحمل اسم الملكة الأردنية السابقة "دينا"، كانت مستأجرة من قبل أحد كبار التجار المصريين. وبعد مشاورات وترتيبات تمّت في سرية كاملة، اتفقوا على إعداد السفينة لنقل شحنة من الأسلحة والذخيرة، إلى الثوار الجزائريين، والمغربيين⁽²⁾.

وفي يوم 28 فبراير من العام نفسه، انطلقت السفينة من ميناء بور سعيد، باتجاه ميناء الإسكندرية، وعلى متنها نحو 13.5 طنا من الأسلحة والذخيرة، كان القسم الأكبر منها مخصّص للثوار الجزائريين، والقسم الباقي للثوار المغربيين. وفي يوم 27 مارس، أبحرت باتجاه مدينة الناصور المغربية، وعلى ظهرها سبعة من الطلبة الجزائريين، الذين أتموا تدريبهم العسكري المكثّف بنجاح، ومن ضمنهم كان الطالب محمد بوخروبة⁽³⁾.

وفي يوم الموالي، بلغت سفينة "ديانا" شاطئ مدينة الناصور، وعندما صارت قبالة قرية أولاد بوعرفة، الواقعة في شرق مدينة الناظور المغربية، والخاضعة للاحتلال الإسباني، واجهت اضطراب بحري قوي، أدى إلى ارتطامها بالصخور وغرقها⁽⁴⁾.

¹ فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط. 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص ص. 77-78.

² سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص. 23.

³ فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 84.

⁴ محمد السعيد قاصري، "معايير ومساالك السلاح بالملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية: 1956-1961"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 25 - ديسمبر 2017، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص. 290-291.

وبالرغم من كل تلك الظروف الصعبة، شارك محمد بوخروبة إلى جانب رفاقه، في إنزال صناديق الذخيرة ونقلها إلى الشاطئ، وتسليمها إلى فصيل من 33 مجاهد جزائري، كان في انتظارهم في عين المكان، وكان مكلف من طرف القائد محمد العربي بن مهيدي، بنقل الشحنة وإيصالها إلى معقل الثورة في منطقة الغزوات⁽¹⁾.

بعد ذلك، التقى محمد بوخروبة بالقائد العربي بن مهيدي، وانتقل معه إلى مقر قيادته في تلك الجهة. حيث عينه في منصب مراقب، الذي كان يجمع بين مهام المحافظ السياسي والمفتش العسكري⁽²⁾.

وبحسب شهادة صديقه شيروف، فإنه التحق بالثورة في عام 1955، ضمن ثلاثة من الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة، والتحقوا بالولاية الخامسة؛ وأضاف: « يبدو بوضوح أن نشاط الشاب المجاهد هوارى بومدين جلب انتباه القائدين محمد العربي بن مهيدي، وعبد الحفيظ بوصوف، حيث تدرج في سلم المسؤولية الثورية لما لوحظ عليه من عمل جاد⁽³⁾ ».

فرض محمد بوخروبة نفسه، أثناء كفاحه في الولاية الخامسة أولاً، كمنظم لحركة تهريب الأسلحة من التراب المغربي إلى معقل الولايات الداخلية، ثم كمشرف ومهيكل للمقاومة المسلحة. حيث: « كان يقود بنفسه الكتائب التي كانت تنقل الأسلحة من الحدود الغربية إلى داخل الولاية الخامسة وإلى غاية جبال الونشريس بالولاية الرابعة⁽⁴⁾ ».

كما أبدى قدرة على القيادة، وبرز كأكثر المثابرين ضمن المناضلين المتواجدين في قاعدة وجدة، الذين كانوا يتابعون دورات تكوينية في الإستراتيجية، والتاريخ، والاقتصاد والسياسة، بمركز التدريب والتطوير التابع لجبهة التحرير الوطني.

¹ Djelloul BELBACHIR, "Le Dina et les caisses d'armes", site internet : <http://rijalzone2.over-blog.com/article-14949527.html>, consulté le 20/02/2018.

² SALMI, op.cit.

³ شيروف، المصدر السابق، ص. 15.

⁴ ينظر، شهادة محمد سعدي، في الحوار الذي أجرته معه جريدة الشروق اليومي، عدد 25 ديسمبر 2016.

وقد أهله ذلك، لأن يُعين في عام 1956، ضمن نواب القائد عبد الحفيظ بوصوف، ثم يُرقى إلى رتبة عقيد في صفوف جيش التحرير الوطني في عام 1957. ولما التحق عبد الحفيظ بوصوف في شهر ديسمبر من نفس العام بلجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، ثم بوزارة التسليح والاتصالات العامة، خلفه محمد بوخروبة في قيادة الولاية الخامسة، والذي اتخذ لنفسه منذ ذلك التاريخ، الاسم المستعار: هوارى بومدين⁽¹⁾.

ولكن القيادي علي كافي، رأى فيه رأيا مغايرا. حيث قال: «فهواري بومدين لم يناضل في أي حركة سياسية، وكان مجهولا يوم الانطلاقة [أي انطلاق الثورة]؛ وصل إلى المغرب في 1956، مزودا برسالة توصية من أحمد بن بلة، ثم كان صعوده السريع والمبهم⁽²⁾».

2. قيادته لجيش التحرير الوطني.

في عام 1958، عين العقيد هوارى بومدين بعد توليه بعض المسؤوليات في الولاية الخامسة، على رأس "لجنة العمليات العسكرية الغربية"، التي كان مقره قيادتها في إقليم الناظور الكائن بالجهة الساحلية الشرقية للمملكة المغربية⁽³⁾.

وعندما أنشأ المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة المنعقدة في طرابلس، قيادة وحيدة لجيش التحرير الوطني، باسم **هيئة الأركان العامة**، عين عليها في 23 جانفي 1960، العقيد هوارى بومدين. فاتخذ من منطقة غار ديماء التونسية، والقريبة من الحدود الشرقية للجزائر، مقرها لها، وشرع في إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني، وتجهيزه تدريجيا بتنظيم قوي، ثم أخضعه لقيادة واحدة «وجعل الوحدات المعسكرة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر كيانا متجانسا نسبيا له بنى جديدة⁽⁴⁾».

¹ SALMI, op.cit.

² علي كافي، المصدر السابق، ص. 259.

³ المصدر نفسه، ص. 257.

⁴ سليمان الشبخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين. دراسة حول تاريخ الجزائر، تر. محمد حافظ الجمالي، ط. 1، الدار المصرية - اللبنانية، القاهرة، 2003، ص. 471.

وبحسب شهادة القيادي في الثورة الطاهر زبيري، فإن نجاح هوارى بومدين في قيادة هيئة الأركان الغربية في 1958، أهله لأن يصبح القائد الأوحد لهيئة الأركان العامة. كما نجح في « تقليص نفوذ الباءات الثلاثة الأقوياء على جيش الحدود، بعدما تمكن من ضبط النظام على الحدود الشرقية، التي عرفت عدة اختلالات أثناء حرب التحرير⁽¹⁾ ».

استقر العقيد هوارى بومدين بعد ذلك، بمنطقة "غار الدماء" على الحدود التونسية-الجزائرية، وأشرف على تنظيم جيش الحدود، على شكل وحدات عسكرية عصرية إلى غاية الاستقلال⁽²⁾.

وفي هذا الصدد، ذكر ضابط سابق في جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، وأحد مؤسسي قيادة الأركان بالحدود التونسية، محمد شوشان، في شهادته حول دور هوارى بومدين في الثورة، أن القوات التي كانت توجد في "غار الدماء"، كانت أثناء تعيين العقيد هوارى بومدين على رأس قيادة هيئة الأركان العامة، تتكون من 6 فيالق من قوات القاعدة الشرقية. وبعد مدة، رفع العقيد هوارى بومدين عددها إلى 20 فيلقا؛ و « عمل على تقسيم نظامي وفق منطقتين شرقيتين ومنطقة جنوبية، وخلق في كل منطقة فيالق وكتائب. أسس لنظام ضخم متكامل على كامل الحدود الجزائرية التونسية. وبالتالي أدمج الفيالق الـ 6 في الجهتين الشرقية والجنوبية؛ وأشرف بنفسه على تجنيد عدد كبير من المتطوعين⁽³⁾ ».

كما ألحق بقيادة الأركان عددا كبيرا من الضباط، وأسند إليهم مهام إدارية. ووضع مخطط عسكري يقوم على نقل الحرب داخل التراب الوطني. حيث كان يرسل الفيالق المنتشرة في الحدود لشن هجمات على مواقع جيش الاحتلال، ونصب كمائن لأفراده. وفي عام 1959، نقل قيادة الأركان من "غار الدماء" في تونس إلى منطقة

¹ الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح. مذكرات قائد أركان جزائري، ط. 1، الشروق للإعلام والنشر، القبة الجزائر، 2011، ص. 22.

² MABROUKINE, op.cit., p. 6.

³ ينظر، شهادته في جريدة الشعب، عدد 27 ديسمبر 2018.

سوق أهراس في الجزائر، وجعل مقرّها في "تاور"، الواقعة على بعد 25 كلم في غرب سوق أهراس، وظلت هناك إلى غاية الاستقلال⁽¹⁾.

كما كان له الفضل ، بحسب إحدى الشهادات، في تأسيس جهاز المخابرات والمواصلات السلكية واللاسلكية بمساعدة رشيد زقار إبان الثورة التحريرية. وأنه: « أعاد هيكلة جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود، وسلّح الجيش تسليحا عصريا، وأصبح يهدد فرنسا بالحرب الشاملة والمفتوحة، وكان يريد لها على شاكلة الحرب الفيتنامية، وهذا واضح مع بداية 1961، مما جعل ديغول يتخوّف من " ديان بيان فو" ثانية، ويقرّر الاعتراف بتقرير المصير، والجلوس إلى طاولة المفاوضات⁽²⁾».

استعان قائد الأركان العامة في تأطير أفراد جيش الحدود، بكفاءة كل من الضباط الجزائريين الشباب، الذين فرّوا خلال سنوات 1959-1960 من صفوف الجيش الفرنسي، والتحقوا بقواعد الثورة الخلفية في تونس والمغرب الأقصى، والطلبة المجنّدين والمتطوّعين. وشكّل بذلك جيشا قويا في تأطيره، وكبيرا في عدد أفرادهِ⁽³⁾.

ولكي يقضي على الفوضى التي انتشرت في صفوف جيش الحدود في الجهة الشرقية، ويحافظ على تماسك صفوفه من الانقسامات الجهوية، نتيجة النزاعات والخلافات بين العسكريين والسياسيين، استجاب العقيد هواري بومدين لمطلب الجنود بأن أطلق سراح الإطارات الذين كانوا يدرّبونهم من قبل، كما أطلق سراح الضباط المحكوم عليهم في قضية العقيد لعموري، وكلفهم بالانتشار بين سكان الهقار والصحراء الكبرى، وبعث نواة لجيش التحرير الوطني فيها.

¹ جريدة الشعب، المصدر نفسه.

² سعدي، المرجع السابق.

³ ارتفع عدد أفراد جيش الحدود، من 15 ألف عنصر في مطلع عام 1960 إلى 35 ألف رجل عشية الاستقلال. 25 ألف منهم كانوا متمرّكين في القواعد الخلفية للثورة بتونس، و10 آلاف في القواعد الخلفية بالملكة المغربية. فكان يتألف من 23 فيلقا، وخمس كتائب، ويمتلك أسلحة ثقيلة، ومدافع غير مرتدة، وأربعة أفواج مدفعية هاون عيار 106 مم. ينظر كل من: سليمان الشيخ، المرجع السابق، الهامش 34، ص. 492؛ ومحمد حربي، جبهة التحرير الوطني. الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، ط. 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت - لبنان، 1983، ص. 219.

ثم أسند قيادة مناطق العمليات إلى قيادات من جيل الثورة الأوائل. حيث أسند منطقة العمليات الشمالية لكل من الشادلي بن جديد، بن سالم، ومحمد بن أحمد المدعو عبد الغني؛ بينما أسند منطقة العمليات الجنوبية لكل من صالح السوفي، وعبيد السعيد، ومحمد علاق؛ وأما منطقة الحدود بين تونس- الجزائر-ليبيا فكلف بها محمود قنز⁽¹⁾.

وبذلك، تمكن قائد الأركان العامة، ابتداءً فيفري 1960، من الحفاظ على تماسك جيش الحدود، وتحسين الظروف المعيشية لعناصره، بوضع حد لعمليات تهريب المواد الغذائية، وفرض صرامة شديدة على الإدارة المالية للجيش، مما سمح بتوفير مبالغ مالية كبيرة⁽²⁾.

وعلى الصعيد العسكري، تبنى العقيد هواري بومدين لتخفيف الضغط العسكري الفرنسي على قوات جيش التحرير في الداخل، ومواجهة الأخطار الناجمة عن الحاجز الحدودي المكهرب، تكتيكا يقوم على إجبار قوات جيش الاحتلال على التمرکز في المناطق الحدودية، من خلال تنفيذ عمليات سريعة وعنيفة ضدها، سواء بدكها بالمدفعية الثقيلة أو مهاجمتها بوحدات صغيرة من المشاة.⁽³⁾

وألحّ على قيادات الولايات الداخلية، في مراسلة باسم هيئة الأركان العامة مؤرخة في فيفري 1961، الالتزام بتكتيك جديد في مواجهة التفوق العسكري للعدو، يقوم على ثلاثة ركائز: الأولى، العودة إلى طرق المقاومة التي عرفها جيش التحرير في عام 1955، والتي كانت تقوم على تكتيك حرب العصابات؛ الثانية على تدريب المزيد من الإطارات على ممارسة المسؤوليات؛ والثالثة ضرورة تحسين العلاقات مع الشعب لكي لا تنفذ إلى صفوفه وسائل الحرب النفسية الفرنسية⁽⁴⁾.

¹ حربي، المرجع نفسه، ص. 217.

² المرجع نفسه، ص. 218.

³ المرجع نفسه، ص. 219.

⁴ المرجع نفسه، ص. 219.

لم يكتف العقيد هوارى بومدين بجعل ذلك الجيش قوةً عسكرية وحسب، بل حوَّله إلى قوةً سياسية أيضاً، حيث أخضع إطاراته إلى تنشئة سياسية، في مدرسة المفوضين السياسيين الكائنة بالقرب من مدينة الكاف التونسية، في المكان المسمى " قرن حلفاياه". حيث صاروا: « .. في القواعد الخلفية أكثر انشغالا بتهيئة المستقبل، وتكوين أطر ستدعى لمتابعة الثورة بعد وصول البلاد إلى الاستقلال ... وهذا الجيش هو القوة الوحيدة القادرة على أن تمثل، على قدم المساواة، زعامة "أدائية" و"تعبيرية معا"، بمقدار ما يشارك في المشروع الوطنية المكتسبة في النضال المسلح، وفي فعلية السلطة التي اكتسبها بحكم قوته المادية⁽¹⁾».

3. خلافه مع الحكومة العامة، وتحالفه مع المكتب السياسي.

أدى انضباط العقيد هوارى بومدين، وحبّه للتنظيم والعمل الميداني إلى الدخول في صراع مع المسؤولين السياسيين في الحكومة المؤقتة. حيث اختلف معهم حول السيطرة على الولايات الثورية الداخلية. واعتبر الإشراف عليها ومراقبتها، من مسؤولية قيادة الأركان العامة فقط⁽²⁾.

وفي شهر جوان 1961، انفجر الخلاف بين قادة الهيئتين، على إثر قضية الطيار الفرنسي " فريدريك غايارد" (Frédéric Gaillard)، الذي أسقطت طائرته من قبل جهاز الدفاع الجوي لجيش التحرير، فوق معسكر التدريب الكائن بمنطقة ملاق الحدودية، وأسرته قيادة الأركان العامة⁽³⁾.

حيث رفض العقيد هوارى بومدين في بداية الأمر، الامتثال لطلب الرئيس فرحات عباس بإطلاق سراح الأسير الفرنسي وتسليمه للسلطات التونسية، التي هدّد رئيسها بورقيبة الحكومة المؤقتة، بتدخل الجيش التونسي في المسألة إذا لم يستجاب لطلبه. و« لكن بعد الكثير من المماطلات، قرر العقيد هوارى بومدين، من دون

¹ حربي، المرجع نفسه، ص. 472.

² كافي، المصدر السابق، ص. 260.

³ ينظر، للمزيد من المعلومات حول هذه المسألة، Cdt. AZZEDINE, *On nous appelé Fellagas*, Editions Stock, Paris, 1976, pp. 324-326.

موافقة زملائه، الانصياع لأوامر الحكومة المؤقتة. وقد أذله ذلك إلى درجة أنه بكى، ووجد نفسه من الناحية النفسية في وضع الدونية تجاه مرؤوسيه، الذين جروه إلى التمرد المكشوفة ضد حكومة عباس⁽¹⁾».

وفي 15 جويلية 1961، قدّم إلى رئاسة الحكومة المؤقتة، استقالته بمعية المقدمين أحمد قايد، وعلي منجلي، من قيادة هيئة الأركان العامة⁽²⁾، واحتجوا بالفوضى المالية التي كانت تتخبط فيها الحكومة المؤقتة، والتي انعكست سلبا على أنشطة جيش التحرير، وبسياستها تجاه القيادة السياسية التونسية، منتقدين في ذلك التقارب الحاصل بين الرئيس بورقيبة وكريم بلقاسم⁽³⁾.

ولكن بالرغم من استقالته منذ منتصف شهر جوان 1961، ظل العقيد هوارى بومدين يراقب سير عمل مؤسسات الثورة السياسية، ويفرض بشكل غير مباشر، وجهات نظره في مختلف القرارات التي تتخذها، عبر قيادة أنشأها من النقيبين: عبد الرحمان بن سالم، قائد منطقة العمليات الشمالية، وموسى بن أحمد قائد الحدود. فعند انعقاد المجلس الوطني للثورة في دورته بطرابلس خلال الفترة بين 9-27 أوت 1961، استنكر ممثلو هيئة الأركان العامة، توجّه الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة إلى المفاوضات مع ديغول، وانسحبوا من الاجتماع⁽⁴⁾.

وكانت الحكومة المؤقتة قد قرّرت إدانة ما أسمته "النشاطات الإجرامية للأعضاء الثلاثة في هيئة الأركان"، وإسقاط الرتب العسكرية عن العقداء: هوارى بومدين، علي منجلي، أحمد قايد. غير أن هيئة الأركان اعتبرت الطلب مرفوضا، لأنه صدر عن هيئة لا تخضع لها، ولم تُعيّنها⁽⁵⁾.

¹ حربي، المرجع السابق، ص. 224.

² بيّنت قيادة الأركان العامة في رسالة الاستقالة، الأسباب التي دفعتها إلى ذلك، وحصرها في النقاط التالية: - الأخطاء الكثيرة والخطيرة التي ارتكبت باسم الثورة والتي لا يمكن تأييدها - انتشار الرشوة والفساد بين قيادة الثورة في الخارج وإنفاق بعض عناصرها المال الراشي دون رقيب ولا حسيب - التآمر مع قوى خارجية لطمس هيئة الأركان العامة لأنها تقف في وجه بروز الطموحات الشخصية لبعض القادة - تلاشي مبدأ "الكل للجيش" الذي اتخذ في مؤتمر طرابلس - تأمر الرئيس بورقيبة ذي النزعة البورجوازية على إضعاف وحدة الثورة ووحدة جيشها، بواسطة " المؤامرات الغادرة، والمناورات الفاضحة" - لامبالاة قيادة الثورة في الخارج وانغماسها في النزاعات والصراعات، وتبذير واختلاس أموال الثورة، أدى إلى استشهاد عشرات الآلاف من الثوار في المنطقة الحدودية الشرقية.

ينظر، نص رسالة الاستقالة في كافي، المصدر السابق، ص. 261-265.

³ ينظر، نص استقالة هيئة الأركان العامة في: حربي، المرجع السابق، ص. 225-226.

⁴ المرجع نفسه، ص. 236.

⁵ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص. 478.

ولكن الرئيس فرحات عباس، رفض قبول الاستقالة لكي يكتم صوت الخلافات، التي بدأت تتعالى بين الهيئتين القياديتين⁽¹⁾.

كما نشب الخلاف مجددا بين الطرفين، في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، والذي عقد للتصويت على اتفاقيات إيفيان، ومسألة القيادة. حيث ذكر المرحوم بن يوسف بن خدة، أن غالبية أعضاء المجلس صادقوا بالإجماع على مشروع نص اتفاقيات إيفيان، بينما امتنع قائد قيادة الأركان هوارى بومدين، ونائبه أحمد قايد، وعلي منجلي عن التصويت⁽²⁾.

وكانت هيئة الأركان في تقييمها للمفاوضات، قد اعتبرت، بإيعاز من العقيد هوارى بومدين، « أن الحكومة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الجديد، الذي يضحى بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا »⁽³⁾.

وبحسب رأي القيادي علي كافي، فإن العقيد هوارى بومدين، ظهر كقائد أساسي لهيئة الأركان العامة، وكان يتميز بالغموض، والبساطة، والنزاهة الثورية. كما استغل ذكاءه كرجل جديد وافد على الثورة، لا ماضي سياسي له قد يلطخه. ليتولى السلطة في الجزائر. « ذلك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلون أحياء وسالمين »⁽⁴⁾.

وبالرغم من أن قائد الأركان العامة، استطاع أن ينشئ قوة عسكرية ضاربة في الحدود الشرقية، ويخضع لإمرته كل جنود الولايات الداخلية، الذين كانوا يتركزون هناك، وبالرغم من أنه امتلك إمكانات مادية وبشرية معتبرة لمقارعة العدو، إلا أن

¹ سليمان الشيخ، المرجع نفسه، ص. 476.
² بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر - اتفاقيات إيفيان، تر. لحسن زغدار، محل العين جبانلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت. ن، ص. 37.
³ حربي، المرجع السابق، ص. 236.
⁴ كافي، المصدر السابق، ص. 265.

الحرب كانت آخر انشغالاته. فكان له: « جيش كلاسيكي حقيقي، يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته⁽¹⁾ ».

ابتداء من عام 1961، سعى العقيد هواري بومدين إلى ربط علاقات مع أحد الزعماء الخمسة، الذين كانوا مسجونين في فرنسا، ليتحالف معهم ضد الحكومة المؤقتة، واللجنة الوزارية للحرب التي يشرف عليها الباءات الثلاثة. فاتصل أول الأمر بالزعيم محمد بوضياف، وعرض عليه بواسطة مبعوثه عبد العزيز بوتفليقة، فكرة التحالف مع قيادة الأركان.⁽²⁾

عندئذ، نقل العقيد هواري بومدين العرض إلى الزعيم أحمد بن بلة، وكانت لديه طموحات كبيرة في حكم الجزائر المستقلة. « ونشأ التحالف بين أحمد بن بلة وما يمثله من زعامة تاريخية، وبين هواري بومدين وما يمثله من زعامة فعلية⁽³⁾ ».

تحالفت قيادة الأركان مع أحمد بن بلة « وفقا لبرنامج محدد، يحفظ أقصى حد من الوحدة الوطنية، ويحول استقلال "الحل الوسط" إلى استقلال "حقيقي" يمهد للسير على طريق التنمية الوطنية لبناء ما سمي بـ: " الجزائر الديمقراطية والشعبية" ذات الآفاق الاشتراكية⁽⁴⁾ ».

ازدادت طموحات العقيد هواري بومدين في السيطرة على السلطة في الجزائر المستقلة، عبر السيطرة على الولايات الداخلية. حيث ذكر القيادي علي كافي، أن هواري بومدين أرسل بعد وقف إطلاق النار، وقبل انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في صيف 1962، ضباطا من الولاية الثانية، كانوا في جيش الحدود، للسيطرة على الولاية الثانية⁽⁵⁾.

¹ كافي، المصدر نفسه، ص. 258.

² المصدر نفسه، ص. 282.

³ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة .. حوار مع هواري بومدين، دار الهدى - عين مليلة، الجزائر، د. ت. ن.، ص. 15.

⁴ المصدر نفسه، ص. 29.

⁵ كافي، المصدر السابق، ص. 286.

فالأحداث التاريخية، التي شهدتها الجزائر، خلال صيف 1962، أكدت الآراء التي قالت بأن العقيد هواري بومدين، كانت لديه طموحات في فرض سيطرة العسكريين على السلطة في الجزائر المستقلة، وتربعه هو على مقام الحكم فيها.

أدت الأزمة التي اندلعت بين قيادات الثورة المجتمعة في المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة في طرابلس: 9-27 أوت 1961، إلى خروج خلافاتهم إلى العلن. واستغلت قيادة الأركان بزعامة العقيد هواري بومدين، الفرصة لشن حملة على الحكومة المؤقتة، واتهامها بتقديم تنازلات للعدو الفرنسي في اتفاقيات إيفيان⁽¹⁾.

وبعد تعيين المجلس الوطني للثورة، مكتب سياسي لجهة التحرير الوطني في اجتماعه بطرابلس في جوان 1962⁽²⁾، اصطف العقيد هواري بومدين بمعية قيادات جيش الحدود، وثلاث ولايات داخلية إلى جانب أحمد بن بله، وبالتالي ازداد ضعف الحكومة المؤقتة، التي انحسر تمثيلها في الرئيس بن يوسف بن خدة وجماعة تزي وزو، التي وقفت إلى جانبه في بداية الأمر، ثم تخلت عنه بعد إبرامها اتفاق وقف القتال مع المكتب السياسي، والاعتراف به حاكما للبلاد، وهو ما سهل عليه دخول العاصمة الجزائر في يوم 3 جويلية 1962⁽³⁾.

¹ MEYNIER Gilbert, Histoire intérieure du FLN : 1954-1962, Casbah éditions, Alger, 2003, p. 372-373.

² تشكّل المكتب السياسي من الزعماء الخمس، الذين أطلق سراحهم بعد وقف إطلاق النار، والحاج بنعلا، وسعيد محمدي، ثم انضم إليه أغلب أعضاء المكتب الوطني.

³ سليمان الشيخ، المرجع نفسه، ص. 478.

المبحث الثالث: إعلان "التصحيح الثوري" على الرئيس أحمد بن بلة، وردود الأفعال المختلفة.

1. انضمامه إلى حكومة الرئيس أحمد بن بلة.

عُيِّن العقيد هوارى بومدين في سبتمبر 1962، وزيرا للدفاع في أول حكومة جزائرية للرئيس أحمد أحمد بن بلة، وذلك بفضل الدور الذي لعبه في أزمة صائفة 1962، واصطفاه إلى جانب المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني بقيادة أحمد أحمد بن بلة، أو ما يعرف أيضا بجماعة وجدة، وتمكين أحمد بن بلة من حكم الجزائر⁽¹⁾.

وفي 16 ماي 1963، عين نائبا لرئيس مجلس الوزراء⁽²⁾. اختلف العقيد هوارى بومدين مع الرئيس أحمد بن بلة حول طرق تسييره للدولة، وسياساته الداخلية والخارجية. ولذلك تربع به الدوائر إلى أن سنحت له الفرصة في الإطاحة به، وتولي حكم الجزائر بدلا عنه، باسم الشرعية الثورية من خلال مجلس الثورة طيلة 11 سنة. ثم حكمها باسم الشرعية الشعبية والدستورية بعد لانتخابات الرئاسية في عام 1976 وإلى غاية وفاته في أواخر عام 1978.

2. ظروف حدوث "التصحيح الثوري" وتولي هوارى بومدين السلطة في 19

جوان 1965.

- الأسباب غير المباشرة لحدوث "التصحيح الثوري".

يمكن حصر الأسباب غير المباشرة في حدوث "التصحيح الثوري" في 19 جوان 1965، في الأحداث التي عرفت الجزائر خلال عامي 1964-1965، في النقاط التالية:

¹ ينظر، القرار رقم 62-01، مؤرخ في 27 سبتمبر 1962، يتضمن تعيين أول حكومة للرئيس أحمد بن بلة، صادر في: J. O. R. A., n° 1, du 26 octobre 1962, p. 13.

² Décret n° 63-173, du 16 mai 1963, in : J. O. R. A., n° 31, du 17 mai 1963, p. 496.

1. بعد توليه الحكم في الجزائر، بدعم قوي من جيش الحدود، سيطر أحمد أحمد بن بلة على دواليب الحكم في الجزائر، وجعل كل السلطات السيادية في يديه، وقّص من نفوذ حلفائه في السلطة، وتطلع إلى السيطرة على قيادة الجيش⁽¹⁾.

حيث أخضع الحزب لسلطته بعد إبعاد أمينه العام محمد خيضر، كما رفض مشروع الدستور الذي أعده المجلس الوطني التأسيسي، برئاسة فرحات عباس، وقدم لإطارات الحزب مشروع دستور من إعداد حكومته⁽²⁾. مما دفع فرحات عباس إلى اتهامه بالتعسف، والسعي إلى « إقامة نظام سياسي تعسفي بدون وجود سلطة تشريعية (برلمان) قادرة على محاسبة أعضاء الحكومة⁽³⁾ »؛ وبذلك اعتقل فرحات عباس في 3 جويلية 1963، وأودع السجن إلى غاية 8 جوان 1965.

2. ظهور المعارضة القبائلية لحكم أحمد بن بلة. ففي جوان 1963، ظهرت معارضة سرية لنظام حكمه تحت اسم: " الاتحاد من أجل الدفاع عن الثورة الاشتراكية "، جمعت في صفوفها كل من: بلقاسم كريم، محند أولحاج، عبد النور علي يحي، وأغلب قادة فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا السابقة، وضباط من الولايتين التاريخيتين الثالثة والرابعة. وهي نفسها الشخصيات الوطنية التي شكلت في جويلية 1962، جماعة تزي وزو. حيث ذكرت تلك المعارضة، أنها ستلجأ إلى استعمال القوة للإطاحة بالنظام القائم⁽⁴⁾.

وفي 29 سبتمبر 1963، أعلن حسين آيت أحمد تأسيس حزب القوى الاشتراكية، بهدف: « تقديم بديل سلمي وهزم الانقلاب الدستوري الذي قاده بن بلة وجماعة وجدة⁽⁵⁾ »، بالإضافة إلى: « تحقيق التصحيح وضمان استمرارية الثورة الجزائرية، ودعا إلى استعمال كل الوسائل لوضع حد للنظام الديكتاتوري⁽⁶⁾ ».

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 99.
² عمار بوحوش، " التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد أحمد بن بلة (1962-1965) "، مجلة دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، العدد 1 - 2001، ص. 484.

³ Ferhat ABBAS, L'indépendance confisquée, édits. Flammarion, Paris, 1984, p. 72.

⁴ Pierre MONBEIG, "Une opposition politique dans l'impasse. Le FFS de Hocine Ait-Ahmed", In: Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, n°65, 1992, p. 128.

⁵ Hocine AIT-AHMED, Mémoires d'un combattant. L'esprit d'indépendance, 1942-1952, Ed. Sylvie MESSINGER, Paris, 1983, p. 21.

⁶ MONBEIG, Op.cit., p. 129.

3. في الفترة بين 19 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1963، دارت اشتباكات على الحدود الجنوبية الغربية للجزائر، بين القوات الجزائرية والقوات المغربية، عرفت باسم " حرب الرمال"، بسبب توغل القوات الملكية المغربية في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية. مما أدى إلى سقوط ضحايا من الطرفين، وأمام هذا الخطر الخارجي اضطر أحمد بن بلة إلى دعوة الجزائريين إلى الوحدة الوطنية للتصدي لأطماع جارنا السلطان⁽¹⁾.

4. في جانفي 1964، اندلعت مظاهرات في مدينة وهران مناهضة لإجراءات التأميم وتطبيق التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي؛ وفي شهر فيفري، عادت حركة جبهة القوى الاشتراكية للمعارضة المسلحة مجددا؛ ووقعت هجمات مسلحة على مراكز الشرطة في منطقة القبائل وفي البليدة؛ وفي شهر أبريل، انتخب الرئيس أحمد بن بلة في المؤتمر الرابع للحزب، أمينا عاما للمكتب السياسي، بترشيح من العقيد هواري بومدين⁽²⁾، واغتيل عضو حزب ج. ت. و، في منطقة القبائل رباح شرابي؛ وفي الفاتح من جوان، تعرّض قصر الشعب، حيث مقر السلطة لهجوم مسلح، وإطلاق نار⁽³⁾.

5. في مارس 1964، قدّم بعض أعضاء الحكومة والمكتب السياسي للحزب، من الغاضبين على سياسات الرئيس أحمد بن بلة الانفرادية في اتخاذ القرارات، وأخطائه المتعددة في تسيير شؤون البلاد، استقالتهم الجماعية له من الحكم، مما أثار فزعهم، ودفعه إلى الاجتماع معهم والإنصات لانشغالاتهم، والاعتراف بكل أخطائه. وبالرغم من أنه أقسم أمامهم بتصحيح كل تلك الأخطاء، والعودة إلى " سياسة القيادة الجماعية، ووحدة القوى الثورية للمناضلين"، إلا أنه سرعان ما عاد إلى الانفراد بالحكم، ونسج المؤامرات ضد خصومه لتصفيتهم، وضرب بعرض الحائط العهود التي قطعها للجماعة على نفسه. مما اضطرهم إلى إعلان "التصحيح الثوري"

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 42.

² A.A.N., Vol. 3, Op.cit, p. 120.

³ لطفي الخولي، المصدر السابق، ص. 60.

ضد نظام حكمه، بدلا من تقديم الاستقالة ثانية، والهروب من تحمّل المسؤولية في إنقاذ البلاد من فوضى الحكم⁽¹⁾.

6. اعترض وزير الدفاع العقيد هواري بومدين في المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في 14 أبريل 1964، على اقتراح الرئيس أحمد بن بلة إنشاء " ميليشيات شعبية مسلحة"^(*)، تكون تابعة لقيادة الحزب ولا تخضع لقيادة الجيش، تتولى: " تأمين مسيرة البلاد نحو الاشتراكية، والدفاع عنها ضد المتآمرين". حيث عارض هواري بومدين الاقتراح، لأنه برأيه: « يخلق قوّة مسلّحة بجانب قوّة الجيش الوطني الشعبي، تسلبه مهامه الأساسية، وتشكّك في قدراته وولائه للثورة واتجاهاتها الاشتراكية. وحذر من ازديادية القوات المسلحة وخطرهما على استقرار البلاد⁽²⁾ ».

وأمام تمسك الرئيس باقتراحه، قدّم العقيد هواري بومدين استقالته إلى الرئيس، ولكنها رفضت⁽³⁾. ونرجّح أن يكون هذا الخلاف، هو النقطة التي أفاضت كأس الخلافات بين الرجلين، وسجلت بداية انتشار عدم الثقة بينهما.

7. في 17 أكتوبر 1964، اعتقل حسين آيت أحمد. وبين 7 إلى 12 أبريل 1965، افتتحت جلسة محاكمة الزعماء آيت أحمد، بوضياف وخيضر، بالإضافة إلى 9 معارضين آخرين لحكم أحمد بن بلة، وحُكم على آيت أحمد بالإعدام، ولكن الرئيس أحمد بن بلة عفا عنه⁽⁴⁾.

8. في يوم 15 جوان 1965، صدر بيان من حزب القوى الاشتراكية، ذكر فيه: « لقد جرت محادثات بين حزب جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الاشتراكية، واعتبرا الطرفان أن المصلحة العليا للجزائر تتطلب تجنيد جميع القوى

¹ لطفي الخولي، المصدر السابق، ص. 90-91.
^(*) في 13 جويلية 1964، أنشأ الرئيس أحمد بن بلة، ميليشيا شعبية تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني، تتألف من مناضلين محنّين في الحزب، ويرأسها محافظا وطنيا يعينه الأمين العام للحزب. وذلك بهدف " حماية الثورة الاشتراكية ضد كل أعدائها في الداخل والخارج" ينظر:

A.A.N, Vol. 3, op.cit., p. 120.

² لطفي الخولي، المصدر السابق، ص. 61.
³ روبرير ميرل، مذكرات أحمد أحمد بن بلة كما أملاها على روبرير ميرل، تر. العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.ت.
ن، ص. 14-15.

⁴ MONBEIG, op-cit., p. 130.

لتمتين مكاسب الثورة، وأن اتفاقا تحقق لوضع حد للنزاع المسلح. وأن هذه القرارات ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من 16 جوان 1965⁽¹⁾».

أثارت مسألة انفراد الرئيس أحمد بن بلة بعقد اتفاق مع المعارضة القبائلية المسلحة، حول تسليمهم السلاح ووقف العصيان، والقبول بالولاء لنظام أحمد بن بلة، في مقابل إلغاء عقوبة الإعدام عن الحسين آيت أحمد، غضب وزير دفاعه هواري بومدين، الذي اعتبر الأمر انفرادا بالسلطة في اتخاذ القرارات من قبل الرئيس؛ ومن ثمة أعلن معارضته له أمام أنصاره، في الحكومة، وداخل المكتب السياسي، وفي اللجنة المركزية لحزب ج. ت. و⁽²⁾.

كما أغضب أيضا، معظم أعضاء اللجنة المركزية، والمكتب السياسي للحزب، لأنهم في الوقت الذي جُنّدوا فيه ضد المعارضة القبائلية، كان الرئيس يتفاوض معها سرا. حيث علموا بالاتفاق عن طريق الصحف. وهذا ما يفسّر ضعف مشاركة القوى الشعبية في المظاهرات المناهضة لما سمي "التصحيح الثوري"، والتي شهدتها مدن الجزائر، عنابة، وهران⁽³⁾.

9. اتسعت دائرة الخلاف بين الرجلين أكثر، بعد إبعاد الرئيس أحمد بن بلة، أنصار خصمه هواري بومدين عن دوائر السلطة، وتعويضهم بمن توسّم فيهم الوفاء له ولسياسته في بناء النظام الاشتراكي. حيث أبعد أحمد مدغري عن وزارة الداخلية، وأنشأ هيئة أمنية باسم: "قوات الأمن الوطني"، جعل على رأسها أحمد دراية، وهيئها لتكون قادرة على الوقوف في وجه قوات الجيش الموالية للعقيد هواري بومدين⁽⁴⁾.

ولإضعاف هيمنة وزير دفاعه على الجيش، أستغل الرئيس أحمد بن بلة فرصة تواجد العقيد هواري بومدين في مهمة بالاتحاد السوفيتي، ليعلن في تجمع شعبي، عن تأسيسه قيادة أركان عامة للجيش، وتعيين قائد الناحية العسكرية الخامسة، العقيد

¹ A.A.N., Vol. 4, année 1965, Editions du CNRS, Paris 1966, p. 175.

² فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 631.

³ Ahmed MAHSAS, *L'autogestion en Algérie*. Editions el Maarifa, Alger, 2010, p. 249.

⁴ فتحي الديب، المصدر السابق، ص. 632.

الطاهر زبيري على رأسها، يساعده 3 نواب هم: العقيد محمد شعباني، العقيد عباس، والرائد عبد الرحمان بن سالم⁽¹⁾. وقد أثار هذا الإجراء غضب العقيد هواري بومدين.

10. في جويلية 1964، قرّر الرئيس بشكل منفرد، عزل العقيد شعباني عن قيادة منطقة الصحراء العسكرية، وتعيينه في المكتب السياسي للحزب. ولما استدعاه لالتحاق بوظيفته الجديدة في العاصمة، رفض الامتثال، فصبر عليه ولم يستجب لطلبات وزيره هواري بومدين الملّحة بضرورة اعتقاله وتقديمه لمحاكمة عسكرية. ولكن لما تجرّأ العقيد شعباني على وصف الرئيس في حوار دار بينهما، بأنّه «سياسي متعقّن»، عندئذ أمر باعتقاله الفوري مع كل العساكر الذين اصطفوا إلى جانبه، وتقديمهم لمحاكمة عسكرية⁽²⁾.

وفي 8 ماي 1964، أصدرت في حقّه محكمة عسكرية حكما بالإعدام. وبالرغم من أن القضاة العسكريين رفعوا الحكم إلى الرئيس أحمد بن بلة آمليّن أن يعفو عنه أو يخفّف عنه الحكم، نظير تاريخه الثوري، إلا أنّه رفض الاستجابة لهم، وأصرّ على تنفيذ الحكم فيه. حيث أعدم العقيد شعباني في اليوم 3 من سبتمبر 1964⁽³⁾.

وبذلك، « صارت البلاد حبلً بمخاطر صراعات متجدّدة ضد السلطة الوطنية من ناحية، وداخل السلطة نفسها من ناحية أخرى. وألقى بن بيللا [هكذا] نفسه في الوسط يحاول القيام بعملية توازن قلقلة بين القوى المختلفة في المجتمع والسلطة معا⁽⁴⁾». كما افتتحت في يوم 7 جوان، جلسة محاكمة 17 من شركاء العقيد شعباني.

¹ الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 37.

² المصدر نفسه، ص. 58.

³ ذكر الرئيس هواري بومدين أن الرئيس أحمد بن بلة ظلّ سنة كاملة، وهو يحرض العقيد شعباني على التمرد على الجيش، ولما طلب منه تكليفه بالتحدث معه حول خطورة ما يقوم به على وحدة الجيش الوطني الشعبي، رفض أحمد بن بلة الطلب، وترك العقيد شعباني يزداد بعدا عن الجيش، حتى يعزله عن قيادة منطقة الصحراء العسكرية، ويستخلفه بأحد من الموالين له. ينظر حواراه مع لطفي الخولي، المصدر السابق، ص. 80-81.

⁴ المصدر نفسه، ص. 63.

11. وفي 17 جوان، فنّد الرئيس أحمد بن بلة، في الخطاب الذي ألقاه بسيدي بلعباس، ما تداولته بعض الصحف من وجود خلاقات داخل قيادات الثورة والدولة. حيث قال: «أريد الرد على هاته الصحافة وأقول لها مرة أخرى، أنها تكذب، لأن في الجزائر، ما هو مؤكد، أنه توجد إدارة ثورية اشتراكية موحدة ... عازمة أكثر من أي وقت مضى على مواجهة المؤامرات والدسائس مهما كان مصدرها، وخاصة منها المؤامرات الخارجية⁽¹⁾».

غير أن سير الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، تُظهر بالرغم من هذه التصريحات المتفائلة من الرئيس أحمد بن بلة، أنه كان منذ مدة على دراية تامة بوجود معارضة له صامتة، كانت تكبر يوما بعد يوم داخل المؤسسات القيادية للحزب، والحكومة، والجيش. وهذا ما يفسّر إجراءات العفو والتهديّة، التي اتخذها للتصالح مع معارضيه البارزين.

فمشكل التنظيم السياسي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة، « كان يتمثل في ضعف مؤسسات الدولة وعدم توظيفها بفعالية لخدمة المصلحة العليا للوطن. وفي ... تقوية نفوذ رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن واحد، وذلك بإضعاف مؤسسات الدولة القويّة في عهده وهي: مؤسسة الحزب، ومؤسسة البرلمان ومؤسسة الجيش ...⁽²⁾».

– السبب المباشر في حدوث "التصحيح الثوري".

كان الرئيس أحمد بن بلة، يرغب في البقاء في الحكم طويلا، وفرض سيطرته الكليّة على أجهزة الدولة. كما « كان يرغب في وضع حد للإزدواجية السلطة المدنية والعسكرية، والتهديد الذي كان يمثله الجيش على مؤسسات البلاد⁽³⁾».

¹ A.A.N, Vol. 4, Op.cit., p. 174.

² عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 481.

³ MAHSAS, Op.cit., p. 247.

ولكنّه وجد أن جماعة وجدة⁽¹⁾، التي اعتمد عليها في الوصول إلى سدة الحكم خلال أزمة صيف 1962، تشكّل عائقا أمام تحقيق طموحاته. فبادر بعزل بعض عناصرها، التي أسند إليها بعض الحقائق الوزارية، وإحداث تغييرات كبيرة في دواليب السلطة، وعزل قيادات سياسية وعسكرية كان يوجس منهم خيفة، مثل وزير دفاعه العقيد هواري بومدين.

حيث أجبر كل من وزير الداخلية أحمد مدغري، ووزير السياحة أحمد قايد على ترك حقبيتهما. وعزل شريف بلقاسم من منصب وزير الإعلام والتربية الوطنية والشباب. وفي ديسمبر 1964، أضاف إلى مسؤولياته إلى جانب رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، والأمانة العامة لحزب جبهة التحرير، حقائب وزارات الداخلية، والإعلام، والمالية⁽²⁾.

وفي 28 ماي 1965، انتزع وزارة الخارجية من الوزير عبد العزيز بوتفليقة. ولما أقدم على تعيين العقيد الطاهر زبيري، على رأس قيادة أركان الجيش في غياب وزير دفاعه العقيد هواري بومدين، رأى هذا الأخير في ذلك الإجراء، خطرا عليه وعلى جماعة وجدة، فقرّر تنفيذ "التصحيح الثوري" ضده بعد التنسيق معهم⁽³⁾.

¹ جماعة وجدة، هي مجموعة سياسية عسكرية مؤلفة من جزائريين من جبهة التحرير الوطني، خلال فترة الثورة التحريرية. تشكلت الجماعة خلال عام 1956، من الجزائريين المنحدرين من العائلات التي هاجرت إلى المملكة المغربية منذ 1850. حيث التحق بعضهم بصوف الثورة في الحدود الشرقية المغربية، تحت إشراف قيادة جيش التحرير الوطني هناك. كانوا أكثر تنظيما، وامتلاكاً للأسلحة الثقيلة، وكانوا مسيّسين بدرجة عالية. ارتبطوا بعلاقات متينة حول نواة مشكلة من العقيد عبد الحفيظ بوصوف، ونائبه العقيد هواري بومدين، ومساعديهما: قايد أحمد، شريف بلقاسم، أحمد مدغري وعبد العزيز بوتفليقة. استمروا في تلك العلاقات طويلا إلى بعد استقلال الجزائر. وبما أن القاعدة الخلفية للأركان العامة للجيش كانت في وجدة بالمغرب، فإنهم عرفوا بعد أن ظهرُوا على ساحة الأحداث التي أدت إلى أزمة صيف 1962، والاستيلاء على نظام الحكم في الجزائر بقوة السلاح بجماعة وجدة. ينظر:

Fawzi ROUZEIK, Le groupe d'Oujda revisité par Chérif Belkacem, Histoire et Perspectives méditerranéennes, L'Harmattan, Paris, 2015, p. 16.

² لطفى الخولي، المصدر السابق، ص. 86.

³ Jean DANIEL, "Histoire d'un complot", *Nouvel Observateur*, n° 32, 24 juin 1965, [site internet] : referentiel.nouvelobs.com/archives_pdf/OBS0032.../OBS0032_19650624_002.pdf, visité le 04/06/2017.

وفي حدود الساعة الواحدة والنصف فجرا، من يوم السبت 19 جوان 1965، نفذت عملية اعتقال الرئيس أحمد بن بلة، قائد الأركان العقيد طاهر زبيري، ومدير الأمن المكلف بقيادة الحرس الجمهوري أحمد درارية، وقائد الناحية العسكرية الأولى العقيد السعيد عبيد. حيث حاصرت وحدات من الجيش الشعبي الوطني، مقر إقامة الرئيس في " فيلا جولي"، واعتقلت قوة خاصة بقيادة العقيد الطاهر زبيري الرئيس أحمد بن بلة، واقتادوه إلى ثكنة الحراش⁽¹⁾.

بعد ذلك، توجه طاهر زبيري إلى وزارة الدفاع لإخبار العقيد هواري بومدين بإتمام تنفيذ المهمة. وفي الساعة 3 فجرا، قرّر وزير الدفاع إعلام كل من بشير بومعزة، أحمد مهساس، عمار أوصديق، العقيد عز الدين، محند أولحاج، فرحات عباس، محمد خيذر، عبد الحفيظ بوصوف ومحمد بوضياف بالإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة⁽²⁾.

كما تقرّر، اعتقال المقرّبين منه، مثل وزير الصحة العمومية والسكان الدكتور صغير محمد نقاش، والوزير المنتدب لدى رئاسة المجلس عبد الرحمان الشريف، ورئيس الجمعية الوطنية حاج محمد بن علا، ومدير الشرطة القضائية حمداش⁽³⁾.

وفي اليوم ذاته، توجه العقيد هواري بومدين بخطاب إلى الشعب الجزائري، ذكر فيه بشكل مقتضب، بالأحداث التي عاشتها الجزائر بين 1954-1962، ووصف الوضع، الذي عاشته البلاد بعد ثلاث سنوات من الاستقلال، قائلا: « نشاهد بلادنا نهبا للمكائد والدسائس، وطعمه للأناية والأهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات ... الحسابات الدنيئة والأناية السياسية

¹ ينظر، للمزيد من التفاصيل عن عملية الانقلاب، الزبيري، المصدر السابق، ص. 117-124.
² ذكر مهساس أنه، بالرغم من اختلاف العديد من المسؤولين مع الرئيس أحمد بن بلة، حول طرق إدارة البلاد، فإن الانقلابيين لم يشركوهم في قرار عزل الرئيس. ومع ذلك انضم البعض منهم إلى فريق الحكم الجديد، ولكن كل واحد منهم كانت له أسبابه الخاصة. وبالنسبة إليه، ذكر أنه كان يهدف من وراء انضمامه إلى الانقلابيين، « الدفاع عن خيارات، والمساهمة في التحسين الذي وعدت به جماعة العسكر ». ينظر، MAHSAS, op.cit., p. 253.

³ Jean DANIEL, op-cit.

وحب السلطة المتناهي قد بدت ... في القضاء على إطارات البلاد، وفي المحاولة الإجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين⁽¹⁾».

ثم أكد، أن الجيش الشعبي الوطني، والمناضلين يعارضون المناورات القائمة على سياسة فرق تسد؛ وقدّم نقدا لاذعا لنظام حكم بن بلة، وذكر أن أخطاءه كبيرة، واتهمه بـ: «تبذير التراث الوطني، والتلاعب بأموال البلاد وبرجالها، وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية ... وانتهاك الحريات العامة⁽²⁾». وأعلن عن إنشاء هيئة قيادية جماعية برئاسته لإدارة شؤون البلاد لمرحلة باسم: "مجلس الثورة".

2. ردود الأفعال الآنية على "التصحيح الثوري".

تباينت المواقف الوطنية من "التصحيح الثوري"، فكانت منها المباركة للإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة مثل موقف محمد خيضر، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والمحافظين السياسيين لجبهة التحرير الوطني؛ وكانت منها المتأسفة على ما جرى، مثل موقف ودادية الجزائريين بفرنسا، وفرع الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين باريس. كما نشرت على صفحات الجرائد، قوائم بأسماء فردية أو جماعية مساندة للنظام الجديد⁽³⁾.

وفي الفترة من 20 إلى 25 جوان، شهدت بعض المدن الجزائرية الكبرى، كالعاصمة، وعنابة، ووهران، مظاهرات منددة بحركة "التصحيح الثوري"، استمرت طيلة شهر كامل، قام بها بعض أنصار الرئيس أحمد بن بلة. بعد ذلك، ساد هدوء تام في كامل ربوع الوطن⁽⁴⁾.

¹ ينظر بيان مجلس الثورة الصادر في 19 جوان 1965، في ج. ر. ج.: عدد 56، مؤرخة في 6 جويلية 1965، ص. 802.

² ج. ر. ج.: عدد 56، المصدر نفسه، ص. 803.

³ A.A.N, Vol. 4, Op.cit., p. 176.

⁴ الزبيري، المصدر السابق، ص. 128.

والملاحظ هنا، أن المحيط المقرب من الرئيس أحمد بن بلة، لم ينقسم على نفسه بين مؤيد ومعارض لما حدث. فالعديد من وزرائه ومساعديه شاركوا بهمة في "التصحيح الثوري"، وانضم أغلبهم تقريبا منذ الوهلة الأولى إلى صف النظام الجديد. وفي حديثه مع الكاتب المصري لطفي الخولي، نفى رئيس مجلس الثورة العقيد هواري بومدين أن تكون الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة انقلابا عسكريا. حيث قال: «الانقلاب العسكري هو عملية عسكرية بحتة، يقوم بها بعض المغامرين العسكريين في جيش تقليدي محترف، من أجل السيطرة على الحكم لمصالحهم الخاصة، أو مصالح قوى رجعية تؤيدهم، وتساندهم لمنفعتهم الاقتصادية والسياسية ضد الشعب، وضد إرادته. نحن لسنا جيشا محترفا. نحن أولا وأخيرا مناضلين من أبناء الفلاحين والعمال، ومن المثقفين والوطنيين الشرفاء... فإذا ما قاموا بعد أن تيقن لهم خطر الانحراف بالثورة... ليقوموا هذا الانحراف وليعيدوا للشرعية الثورية ومبادئها الشعبية سيادتها⁽¹⁾».

كذلك قال أحد المؤرخين الفرنسيين المختصين في تاريخ المغرب العربي، عن "التصحيح الثوري": «لسنا هنا بصدد انقلاب أعد له منذ مدة طويلة، ولكن بصدد رد فعل تلقائي لرجال لما شعروا فجأة بأنهم مهددون، ردوا بسرعة، وتفاجؤوا هم أنفسهم بالنجاح⁽²⁾».

3. تولي العقيد هواري بومدين الحكم في الجزائر.

مثل "التصحيح الثوري" الذي حدث في 19 جوان 1965، قطيعة في صيرورة التاريخ السياسي للجزائر في تلك السنة. ففي ذلك التاريخ أزيح الرئيس أحمد بن بلة من على سدة الحكم، إثر "التصحيح الثوري" الذي قاده ضده وزير دفاعه العقيد هواري بومدين، ودام بضعة دقائق. ثم استولى على السلطة باسم: "الشرعية

¹ لطفي الخولي، المصدر السابق، ص. 95 - 96.

² A.A.N., Vol. 4, Op.cit, p. 176.

في اليوم الثاني لـ: " التصحيح الثوري " ، عقدت حكومة الرئيس المخلوع بن بله، اجتماعا استتمعت فيه لعرض شامل من العقيد هوارى بومدين، ثم قرّرت « ضمان السير المستمر لتنفيذ مهام الدولة»، وإجراء تعديل وزاري محدود، بإسناد وزارتي الداخلية والمالية إلى أحمد مدغري، ووزارتي الصحة العمومية، وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية، إلى وزير الأوقاف في حكومة بن بله تجيني هدام، ووزارة البناء إلى وزير التربية الوطنية آنذاك بلقاسم شريف⁽¹⁾.

وفي 24 من جوان، عقد 7 من أعضاء المكتب السياسي، من ضمنهم وزيران في حكومة الرئيس المخلوع بن بله، اجتماعا في دار الإذاعة والتلفزيون بالعاصمة، وأعلن كل واحد منهم عن الدوافع، والمبررات، التي جعلته يقتنع بـ: "التصحيح الثوري" ويؤيده⁽²⁾.

في 10 من جويلية، أمر مجلس الثورة بتأليف حكومة من 19 وزير، أكثر من نصفهم كانوا وزراء في حكومة بن بله، أوكلت رئاستها ووزارة الدفاع فيها إلى العقيد هوارى بومدين⁽³⁾.

4. المعارضون لنظام حكم هوارى بومدين.

1. معارضة السياسيين.

ظهرت أول معارضة سياسية لـ: "التصحيح الثوري"، في شكل حركة سرية أنشأها بعد شهر، أحد المناضلين القدامى في حزب حركة الانتصار، ثم في الحزب الشيوعي الجزائري، يدعى عبد الحميد بن الزين، تحت اسم: " منظمة المقاومة الشعبية". جمعت في صفوفها المعارضين اليساريين في جبهة التحرير الوطني، من أمثال: محمد حربي، حسين زهوان، بشير حاج علي، الذين تحالفوا مع مجموعة من

¹ ينظر، البلاغ الحكومي المؤرخ في 20 جوان 1965، والصادر في ج. ر. ج. ج.: عدد 56، المصدر السابق، ص. 805.

² ينظر، تصريحاتهم في: ج. ر. ج. ج.: المصدر نفسه، ص. 805.

³ تنتظر المادتان 1 و2 من الأمرية رقم 65-182، مؤرخة في 10 جويلية 1965، والخاصة بتشكيل حكومة العقيد هوارى بومدين، صادرة في ج. ر. ج. ج.: العدد 58، في 13 جويلية 1965، ص. 831.

الطلبة الشيوعيين، وعناصر من الحزب الشيوعي الجزائري. اختارت العمل المسلح ضد نظام هواري بومدين، وادعت أنها تعمل على الحفاظ عن الثورة الاشتراكية والدفاع عنها.

وفي 28 جويلية 1965، وزّع أحد أعضائها، كان من المساعدين المقرّبين من الرئيس أحمد بن بلة، يدعى حسين زهوان، منشورا دعا فيه إلى المقاومة السرية ضد نظام الحكم القائم⁽¹⁾.

وفي 3 سبتمبر، وزّعت تلك المنظمة منشورا مناهضا للمؤتمر الآفرو - آسيوي، الذي كان سيعقد في العاصمة الجزائر، خلال فصل الخريف. وفي 15 أكتوبر، ظهر بيان مناهض للعقيد هواري بومدين باسم: " بيان لجنة الدفاع عن الثورة".

وخلال عام 1966، نشطت أربع مجموعات من المعارضة الجزائرية للنظام القائم في الخارج. هي على التوالي: حزب " جبهة القوى الاشتراكية " بقيادة الحسين آيت أحمد؛ و " اللجنة الوطنية للدفاع الثوري " بزعامة محمد بوضياف؛ و " منظمة المقاومة الشعبية"، السالفة الذكر، و " المنظمة السرية للثورة الجزائرية"، التي أسّسها كل من آيت أحمد ومحمد لبجاوي، في 15 أبريل 1966⁽²⁾.

وفي 29 جانفي من العام نفسه، استغل الطلبة الجزائريون، مشاركتهم في مظاهرة الطلبة المغربيين أمام السفارة بلادهم في العاصمة الجزائر، بمناسبة الذكرى الأولى لاختطاف المعارض المغربي البارز مهدي بن بركة، ليردّدوا هتافات مناهضة لـ "التصحيح الثوري" في الجزائر⁽³⁾.

¹ بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص. 125-126.

² A.A.N., Vol. 5, année 1966, Editions du CNRS, Paris 1967, p. 251.

³ الشعب، عدد 31 جانفي 1966.

تتوّعت المعارضة الداخلية لحكم العقيد هواري بومدين، بالرغم من قلة تأثيرها. ففي عام 1966، استقال 3 وزراء من حكومة هواري بومدين، والتحقوا بالمعارضة الخارجية⁽¹⁾.

ثم انحسرت بعد ذلك في " منظمة المقاومة الشعبية"، التي غيّرت اسمها إثر محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس هواري بومدين في 25 أبريل 1968، إلى: " حزب الطليعة الاشتراكية"، بزعامة الصادق هجرس، الذي فضل « الثورة بواسطة الجماهير عن الثورة بواسطة المجموعات الإرهابية⁽²⁾»؛ وبدأت كحركة معارضة وحيدة تمثل بعض القوى الإيديولوجية والهيكلية⁽³⁾.

وفي مارس 1970، أصدر كل من فرحات عباس، حسين لحول، بن يوسف بن خدة، محمد خير الدين، بيانا مشتركا انتقدوا فيه سياسة هواري بومدين وتوجهاته الاشتراكية، وعارضوا فيه مواقفه تجاه قضية الصحراء الغربية. وكان يفترض أن يوقع عليه معارضين تقليديين آخرين. ولكن النظام سارع إلى فرض الإقامة الجبرية على الموقعين على البيان، وأمّم صيدليتي فرحات عباس، وبن يوسف بن خدة⁽⁴⁾.

¹ الوزراء المستقيلون هم: حاج سماعيل وزير إعادة البناء والعمران الذي استقال في 10 أبريل؛ أحمد مهساس وزير الزراعة في 24 سبتمبر؛ بشير بومعزة وزير الإعلام في 8 أكتوبر.

² الصادق هجرس: من مواليد 13 سبتمبر 1928. ناضل في حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى غاية سنة 1949. حيث طرد من الحزب إثر الأزمة البربرية التي ضربته في تلك السنة، والتحق بصفوف الحزب الشيوعي الجزائري. كما ناضل في صفوف جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين، ثم صار رئيسا لها. أثناء اندلاع ثورة التحرير الوطني تفاوض مع جبهة التحرير من أجل انضمام عناصر من الحزب الشيوعي إلى جيش التحرير. التحق بالثورة وحكم عليه غيابيا بـ 20 سنة سجنًا. كان مسؤول الحزب الشيوعي الجزائري عند حله في سبتمبر 1962، وهو عضو مؤسس لحزب الطليعة الاشتراكية. في ديسمبر 1990، أعلن انسحابه من قيادة الحزب. ينظر، رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص. 184.

³ في 25 أبريل 1968، تعرضت سيارة الرئيس هواري بومدين عند خروجه من اجتماع مجلس الوزراء، لإطلاق نار من قبل ضابطين في سلك الشرطة بالعاصمة هما: موسى زروال، ومحمد بورزان، وذلك تنفيذاً لمخطط اغتيال وضعه الرائد عمار ملاح، وصادق عليه رجال شرطة كانوا يعملون في سرية أمن تتولى الحراسة أمام قصر الحكومة. حيث أصيب الرئيس بطلق في شفته العليا. وبعد أيام اعتقل الرائد عمار ملاح، وقدم للمحاكمة العسكرية بتهمة الوقوف وراء الهجوم المذكور، حيث حكم عليه بالإعدام. وفي 5 ماي 1972، أعفى عنه الرئيس هواري بومدين بمناسبة الذكرى 10 للاستقلال. ينظر للمزيد من المعلومات بخصوص هذه الحادثة: عمار ملاح، مذكرات الرائد عمار ملاح، حركة 14 ديسمبر 1967 لضباط الجيش الوطني الشعبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، د. ت. ن، ص. 66-67.

⁴ رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، د.س.ن، ص. 206.

2. معارضة الطلبة.

كان إ. و. ط. ج⁽¹⁾، أحد المنظمات الجماهيرية القليلة، التي احتجت علنا منذ 19 جوان 1965، ضد حركة "التصحيح الثوري" التي قادها العقيد هواري بومدين. وانقسم أعضاؤه إلى قسمين. قسم معارض وقسم مناصر. حيث نسق القسم الأول مع القادة الشيوعيين، الذين شكّلوا من ناحيتهم بمعوية التيار اليساري في حزب ج. ت. و⁽²⁾، " منظمة المقاومة الشعبية". وبعثوا بيانا إلى مجلس الثورة، ذكروا فيه أن: « إطلاق سراح رئيس الجمهورية أحمد أحمد بن بلة، وتمكينه من تقديم تقرير أمام سلطات الحزب والدولة، هما الإجراءان المعقولان لضمان تطبيق ميثاق الجزائر⁽³⁾ ».

وبذلك، بدا وكأن الاتحاد كان تابعا للحزب الشيوعي الجزائري، الرافض لـ: "التصحيح الثوري". الأمر الذي دفع بالسلطة الحاكمة الجديدة، إلى ملاحقة العناصر الطلابية المعارضة، واعتقال قياداتها، وتعريضهم إلى التعذيب في أقسام الشرطة وفي السجون. مما اضطرهم إلى استعمال فروع الاتحاد في الخارج⁽⁴⁾، وإجراء اتصالات في أوروبا لكشف ما كانوا يتعرضون له في السجون⁽⁵⁾.

¹ تأسس هذا الاتحاد، في المؤتمر الخامس لـ: "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، الذي انعقد في الجزائر العاصمة يوم 13 أوت 1963. حيث أعلن المؤتمر تأسيس نقابة جديدة باسم: "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين". ونصّت المادة الأولى، من القانون الأساسي لهذا التنظيم الطلابي الجديد، أن الاتحاد يتكوّن من الطلاب الجزائريين في كل الجامعات والمعاهد الملحقة بها، وأكّدت أنه استمرار للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. في حين بيّنت المادة 2، أنه يعمل على: « جعل كل طالب يساهم من جانبه في كل الأعمال التي تنفع عجلة تشييد أمة اشتراكية حديثة ». خاصة وأن برنامج طرابلس نص على احترام استقلالية النقابات. ينظر، Malika RAHAL, "1965-1971 en Algérie. Contestation étudiante, parti unique et enthousiasme révolutionnaire", in : Étudiants africains en mouvements. Contribution à une histoire des années 1968, Publications de la Sorbonne, 2016, [site internet] : <http://www.publications-sorbonne.fr/fr/livre/?GCOI=28405100319100>, visité le 28/03/2017.

² كان من ضمنهم محمد حربي وحسين زهوان.

³ Larbi OUCHERIF, " Il était une fois l'UNEA (1^{er} partie)", *El Watan*, du 20 mai 2006.

⁴ قدرت إحصائية للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، أن في عام 1968، كان عدد الطلبة الجزائريين في الخارج يقدر بين 1500 و1750 طالبا. نصفهم كان يدرس في فرنسا، وتلّتهم في البلدان الاشتراكية، و200 طالبا في البلدان العربية، Malika RAHAL, op.cit.

⁵ في عام 1966، أصدر الصحفي الشيوعي هنري علاق، كتابا عن التعذيب الذي تعرّض له الطلبة والشيوعيون في سجن الحراش، بسبب معارضتهم للانقلاب، تحت عنوان: "Les torturés d'El-Harrach".

بينما أسّس الناجون منهم، مجلسا تنفيذيا سريا للاتحاد في 27 سبتمبر 1965، وواجهوا معارضة السلطة لتوجهاتهم وأنشطتهم بشن الإضرابات، مثل إضراب فيفري 1968، الذي ردوا به على إعلان حزب ج. ت. و، تبعية الاتحاد له⁽¹⁾.

وفي فرنسا، تظاهر في اليوم الموالي لـ: "التصحيح الثوري"، الطلبة الجزائريون المناضلون في "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين"، أمام مبنى السفارة الجزائرية في باريس، ووزّعوا بيانا ندّدوا فيه بشدّة بالحدث، وعبرّوا عن مناهضتهم لما أسموه: " خرق الدستور الجزائري، وقوانين حزب جبهة التحرير الوطني". كما دعا الطلبة الجزائريين إلى "الاستنفار للدفاع عن الثورة الاشتراكية"⁽²⁾.

وفي نهاية شهر جانفي 1966، شنّ طلبة الجامعة إضرابا استمر إلى غاية الفاتح مارس. اعتقلت خلاله السلطات الأمنية، حوالي مائة طالب مضرب. وفي اليوم 20 من الشهر نفسه، ندّدت "لجنة الجزائر"، التابعة للاتحاد، بالقمع الذي تعرّض له الطلبة على يد رجال الأمن، وبالضغوطات التي تمارسها السلطة على الاتحاد الطلابي.

ندّد حزب ج. ت. و، بتلك المظاهرات وبيانات التنديد الصادرة عن الاتحاد، واعتبرها تصرفا مناهضا للثورة. وفي 18 فيفري، نصّبت الأمانة التنفيذية للحزب، لجنة إدارة جديدة للطلبة. كما قامت الوزارة الوصية بحرمان الطلبة المعتقلين من المنح الدراسية، وطردتهم من الكليات التي كانوا يدرسون فيها، ومن الأحياء الجامعية التي كانوا يقيمون فيها⁽³⁾.

أما القسم الثاني من الطلبة، والذي كان يمثل ربع أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الطلابي في الجزائر، فظل في الجزائر وأعرب عن ولائه للسلطة الجديدة، واتهم المعارضين بالعمل على تقسيم صفوف الطلبة. وبالرغم من إلقاء القبض على

¹ Malika RAHAL, op.cit.

² Malika RAHAL, Ibid.

³ Julien ROCHERIEUX, "L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance", *Revue Sud/Nord*, 1/ n°14, 2001, [site internet] : <https://www.cairn.info/revue-sud-nord-2001-1-page-27.htm>, visité le 05/11/2018, visité le 05/11/2018.

بعض قادة الاتحاد في صيف عام 1968، وممارسة التعذيب عليهم، إلا أن هذا القسم دعم مشروع قانون الإصلاح الزراعي، الذي أقره مجلس الثورة⁽¹⁾.

اختلف التنظيم الطلابي مع قيادة الحزب، بسبب تدخل هذه الأخيرة في قراراته، وسعيها إلى إلحاقه به. وفي ديسمبر 1970، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على مسؤولي الاتحاد الطلابي، ونشرت جريدة المجاهد وثيقة قالت أنها احتجّزت لديهم من طرف تلك الأجهزة، استدلت بها على وجود ما أسمته "مؤامرة شيوعية" ضد نظام الحكم⁽²⁾.

وعلى إثر الإضراب العام الذي شنه الاتحاد في عام 1971، وشّل الدراسة في الجامعات الجزائرية. قرّرت السلطات الجزائرية حلّ ذلك التنظيم الطلابي، ومنعه من أي نشاط نقابي.

وابتداء من ذلك التاريخ، لم يعد يوجد في الجزائر أي فرع لهذا الاتحاد الطلابي، واقتصرت وجوده على المهجر. واضطر الطلبة في الجامعات الجزائرية إلى إعادة إنتاج هياكل تعبوية جماعية بعيدا عن النقابة.

كما أن النظام الحاكم ظل رافضا لتأسيس نقابة للطلبة، واكتفى بإنشاء منظمة شبانية جديدة في عام 1975، للإشراف على شؤون الطلبة، هي: "الاتحاد الوطني للشباب الجزائري"، التي أضيفت إلى منظمة "شباب جبهة التحرير الوطني"⁽³⁾.

فإقدام السلطة الحاكمة على إلغاء الحركة الطلابية لصالح الحركة الشبانية، وحركة التطوع في إطار الثورة الزراعية، كانت متلازمة مع توجيهها الاشتراكي الواضح، واستعمال الرئيس هواري بومدين الشباب، والجنح اليساري في الحزب لدعم إصلاحاته.

¹ Zoheir BESSA, "Abdelhamid Benzine - Aperçu biographique", *Alger républicain*, mars 2013, pp. 8-9.

² الشعب، عدد 12 ديسمبر 1970.

³ غانص محمد، "الانفتاح السياسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الجامعي، جامعة ابن خلدون بتيارت نموذجا"، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012، ص. 90-91.

(3) معارضة الحركات الإسلامية الجزائرية.

يعود تاريخ المعارضة الإسلامية للنظام الحاكم في الجزائر المستقلة إلى فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة. حيث عارضت "جمعية القيم"⁽¹⁾ توجهات الدولة العلمانية، واختياراتها الاشتراكية في مجال الاقتصاد. الأمر الذي أدى إلى حلها في 22 سبتمبر 1966، ودفعها إلى اختيار السرية في مواصلة نشاطها المعارض⁽²⁾.

بعد ذلك انتقلت المعارضة الإسلامية من بعض رموز جمعية العلماء المسلمين، وطريقتهم الكلاسيكية في طرح القضايا الثقافية والفكرية، إلى الطلبة الجامعيين الذين التفوا حول المفكر الإسلامي مالك بن نبي، واستقوا من أطروحاته الفكرية حول النهضة الإسلامية بمفاهيم الثقافة والفعالية، ومن خطابه التي كان « يركز فيها على إبراز الذاتية الإسلامية والشعور بها، في مواجهة الذاتية الغربية التي تسيطر على الوسط الجامعي⁽³⁾ ».

حاولت السلطة استيعاب النشاط الطلابي الإسلامي، وطرح بديل لهم عن الحركة الإسلامية الناشئة، بتبني ملتقيات الفكر الإسلامي، التي دشنها المفكر مالك بن نبي في ديسمبر 1968، بثانوية "عمارة رشيد" بالعاصمة الجزائر، وذلك بوضعها تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية ابتداء من عام 1971، وإصدار المجلات والدوريات ذات التوجه الفكري الإسلامي، مثل مجلة "الأصالة" لمنافسة مجلة التيار الإسلامي الموسومة: "ماذا أعرف عن الإسلام؟"، والتي تغير اسمها فيما بعد إلى مجلة "التذكير"⁽⁴⁾.

¹ مثلت هذه المعارضة في تلك الفترة "جمعية القيم"، التي أسسها الهاشمي التيجاني في جانفي 1964، كامتداد لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لنشر الفضائل الإسلامية، والدفاع عن القيم الروحية والأخلاقية للجزائر. للمزيد من المعلومات حول هذه المعارضة، ينظر، طاهر سعود الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية، ط. 1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، مطابع المتحدة للطباعة والنشر، دبي، 2012.

² المبروك عبشة، الحركات الإسلامية في الجزائر ما بين 1932-1991، ط. 1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2012، ص. 47-48.

³ الطاهر سعود، المرجع السابق، ص. 418.

⁴ بودرمين عبد الفتاح، سوسيولوجية الاستقطاب لدى الحركات الإسلامية في الجزائر - مقاربات منهجية، أطروحة دكتوراه في إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف، 2018، ص. 79-80.

لم تحقق تلك المحاولات النتائج المرجوة منها، بتدجين التيار الإسلامي، وكسبه إلى صف السلطة. حيث سرعان ما اصطدمت بمعارضة المتشددين^(*) فيه لقوانين الثورة الزراعية، والأسرة، وميثاق 1976. فبالنسبة لموقفه من قانون الثورة الزراعية، أفتى أحد شيوخ هذا التيار، بعدم جواز الصلاة على أرض مؤممة، وفيما يخص موقفه من ميثاق 1976، أعلن بعض أنصاره في بيان أصدره باسم: " جماعة الموحدين"⁽¹⁾، وعنوانه بـ: " إلى أين يا هوارى بومدين ؟"، عن رفضهم للاختيار الاشتراكي، ولما أسموه "ديكتاتورية البروليتاريا"، ولـ: « الميثاق الذي كتبه أيدي معروفة بخيانتها وولاءاتها الشيوعية، لا للميثاق الذي جيء به لتثبيت نظام غير شرعي⁽²⁾ ».

4) معارضة قائد الأركان العقيد الطاهر زبيري.

عرف النظام الجزائري في عهد هوارى بومدين، خلافات بين عناصره المدنية والعسكرية في سدة الحكم، كادت أن تعصف به. فقد لاحظ المراقبون، عدم عقد مجلس الثورة اجتماعه المنتظر في شهر ماي 1967. وفي شهر سبتمبر 1967، وقعت خلافات حادة بسبب الاختلاف في القناعات السياسية، بين وزير الصناعة والطاقة عبد السلام بلعيد من جهة، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد العزيز زرداني، والاتحاد العام للعمال الجزائريين من جهة أخرى. وقد أدى الخلاف إلى استقالة 3 وزراء هم: علي يحيى عبد النور وزير الفلاحة، وزرداني وزير العمل، وأحمد طالب وزير التربية الوطنية⁽³⁾.

وذكر القيادي الطاهر زبيري في هذا الشأن، أن الوزير زرداني جاءه ذات مرة، وأخبره أنه يلقي صعوبات في تسيير وزارته بسبب تعطيل قراراته: « وتحدثت معي عن مشاكله مع وزير الصناعة والبتروك عبد السلام بلعيد الذي انتقده علانية ووصفه

(*) نخص بالذكر منهم، أحمد سحنون، وعبد اللطيف سلطاني، ورشيد بن عيسى.
1 أسس هذا التنظيم السري محفوظ نحناح ومحمد بوسليمان، مع ثلثة من الطلبة والأساتذة الذين كانوا يترددون على الحلقات الفكرية التي كان ينشطها الأستاذ مالك بن نبي في بيته.
2 المبروك عيشة، المرجع السابق، ص 50-51.
3 الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 220.

بالبساري لأنه يدافع عن حقوق العمال. ووصلت الخلافات بينهما إلى مستوى بالغ دون أن يتدخل هوارى بومدين لحسم الأمر⁽¹⁾».

ثم ازداد الوضع تعقيدا وخطورة داخل الحكومة، عندما وقع خلاف بين العقيد الطاهر زبيري قائد أركان الجيش الشعبي الوطني، والرئيس هوارى بومدين، بسبب خيبة أمل الأول من تهميش الأخير قدماء المجاهدين لصالح الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، في قيادة الجيش الوطني الشعبي. بالإضافة إلى إهمال الحكومة التكفل بشؤون المجاهدين وذوي الحقوق، ومعطوبي حرب التحرير، المادية والاجتماعية⁽²⁾.

كما تذر منه بسبب تجميده نشاط المجلس الوطني للثورة، على إثر الخلافات التي دارت في أحد اجتماعاته بين عضويه: أحمد مدغري، وعلي منجلي، وانحياز الرئيس إلى صف الأول⁽³⁾.

كان رد فعل العقيد زبيري الأول هو الامتناع عن المشاركة في حفل الاستعراض بمناسبة الذكرى 13 لاندلاع الثورة التحريرية، وكذا حفل الأميرالية. حيث ردّ على مدير التشريفات بالرئاسة عبد المجيد علاهم، لما اتصل به ليطلب منه التعجيل في حضور الاحتفال، بالقول: «قل لهوارى بومدين أنني لن أحضر إلا إذا قرّر عقد اجتماع لمجلس الثورة، وحينئذ سأخذ الكلمة⁽⁴⁾».

خشي الرئيس هوارى بومدين من تمرد العقيد زبيري، ليبعده عن قيادة الأركان وعن الجيش، فاقترح عليه بعض المناصب السامية مثل رئيس الوزراء، إنشاء مجلس أمن وتعيينه على رأسه، ولكنه رفض لأنه اعتبر الأزمة بينه وبين الرئيس تتعلق بالشرعية وليس بالسلطة والنفوذ.

¹ زبيري، المصدر السابق، ص. 195.

² المصدر نفسه، ص ص. 175-178.

³ المصدر نفسه، ص. 192.

⁴ المصدر نفسه، ص. 203.

قرّر الرئيس لحل تلك الأزمة، منع الزيارات على بيت الطاهر زبيري، وإبعاده ولو بالقوة عن بيته، ونقله إلى مكان بعيد عن العاصمة. عندئذ لجأ قائد الأركان إلى ثكنة ببرج الكيفان، كان على رأسها النقيب عياشي حواسنية، أحد أقاربه، وتحصّن بها⁽¹⁾.

تخوّف الرئيس من أن ينقلب عليه قائد أركانه، وحاول حل الأزمة عن طريق الحوار، فأرسل إليه العديد من المسؤولين السياسيين والعسكريين وتعهّد له بالأعتقله أو يلحق بشخصه أي أذى إذا ما غادر الثكنة وعاد إلى منزله. ثم تبادل الرجلان الزيارة لحلحلة الأزمة، ولكن من دون جدوى حيث ظل كل واحد منهما على موقفه، وبيت الرئيس للاغتيال خصمه ومن يسانده من الضباط.

ولما علم العقيد الطاهر زبيري بما يدبر له بليل، قرّر الانقلاب على الرئيس هوارى بومدين. حيث تقدّم في ليلة 14 إلى 15 ديسمبر 1967، على رأس وحدات مدرّعة من الشلف ومليانة باتجاه العاصمة، بمساعدة ثلاثة من أنصاره: موسى حواسنية، شريف مهدي والعياشي حواسنية. وفي صبيحة يوم 15 ديسمبر، تصدّت له قوات عسكرية من الدرك والطيران في العفرون، وأوقفت تقدمه⁽²⁾.

استسلم عدد من الجنود المتمردين، بينما التجأ آخرون إلى الجبال المجاورة، حيث دارت بينهم وبين القوات الموالية للرئيس، اشتباكات في جبال زكّار، استمرت من يوم 21 إلى 23 ديسمبر، وتسببت في سقوط مئات القتلى في صفوف الطرفين⁽³⁾.

وإثر الانقلاب الفاشل الذي قام به العقيد الطاهر زبيري، بنّت وسائل الإعلام الجزائرية، المرئية والمسموعة والمكتوبة، كلمة للرئيس هوارى بومدين، تعليقا على ما

¹ زبيري، المصدر نفسه، ص. 209.

² بيان وكالة الأنباء الجزائرية، صادر في 15 ديسمبر 1967.

³ " Boumedienne lance un appel contre un début de rébellion", *Le devoir journal canadien*, n° 291, 16 décembre 1967, [site internet] : <https://numerique.banq.qc.ca/patrimoine/details/52327/2777114?docsearchtext=le%20devoir%20du%2016%20d%C3%A9cembre%201967>, visité le 09/06/2018.

جرى، جاء فيها: «أيها الشعب الجزائري ... كانت وحدة الشعب، ووحدة جميع الثوريين، قد أكملت تمامًا اليوم، لو لم يكن التحريض الشرير لبعض المغامرين يضر بشكل خطير بكل ثمار عملك.

في تحدٍ لأبسط مبادئ أخلاق الدولة، بعض المتحمسين المتعطشين للدماء والمغامرين، المعذبين بشيطان الارتباك، اعتقدوا خلال الليلة السابقة، إنطلاقاً من قطاع موزاية أنه مسموح لهم أن يُعيشوا الشعب الجزائري والحكومة والقوة الثورية في ظل المدافع ونصل الحراب ... بدلا من القدرة على تكريس أدنى طاقة لخدمتك حتى يستحقون ثقتك، أرادوا أن يفرضوا عليك، أيها الشعب الجزائري، حكم الديماغوجية والحقارة من خلال العودة إلى الأساليب التي أدنتها من قبل ... جعلوا أنفسهم الحلفاء المباشرين لكل أعداء الجزائر الداخليين والخارجيين وبالتالي خانوا المثل الأعلى الذي كنت قادراً على تقديم كل ما لديك من أجله ... ستكون عقوبة المغامرين متناسبة مع الجريمة التي خططوا لارتكابها⁽¹⁾».

ب. المعارضة الخارجية.

في 21 جوان 1965، أصدرت ودادية الجزائريين بفرنسا وأوربا، بيانا ندّدت فيه بما أسمته «بضعة مغامرين طامحين، يدّعون أنهم يحلّون محل السلطة الشرعية التي أجمعت عليها كل الجزائر بحرية»؛ وفي 12 أكتوبر 1966، أسّس العمال الجزائريون في فرنسا، المناهضين للودادية الموالية للنظام الحاكم في الجزائر، تنظيمًا نقابيا جديدا باسم: "اتحاد العمال الجزائريين في فرنسا"⁽²⁾.

كما تدعّمت المعارضة الخارجية بالوزراء، الذين استقالوا من حكومة هواري بومدين، والتحقوا بالخارج، وبالأمين الوطني للاتحاد العام للعمال الجزائريين، سليمان ربّاح، والمدير العام للصحافة عبد العزيز بلعزوق⁽³⁾.

¹ رسالة إلى الأمة أذيعت عبر الإذاعية والتلفزيون من قبل الرئيس هواري بومدين في 15 ديسمبر 1967، إثر محاولة الانقلاب الذبّ قاده العقيد الطاهر زبيري، واردة في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 2، المصدر السابق، ص. 215.

² ROCHERIEUX, Op-cit.

³ رابح لونيسي، دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص. 137.

وبعد فرار القيادي حسين آيت أحمد من سجن الحراش في ماي 1966،
والتحاقه بروما، أسّس في صيف 1966، بمعية محمد لبجاوي تنظيما معارضا لنظام
العقيد هواري بومدين، تحت اسم: "المنظمة السرية للثورة الجزائرية". واعتبرت هذه
المنظمة نظام حكم العقيد هواري بومدين معاديا للشيوعية. ففي يوم 3 أكتوبر
1966، أطلق الحسين آيت أحمد نداء إلى الشعب الجزائري، دعا فيه إلى إسقاط ما
أسماء الديكتاتورية، وإقامة نظام ديمقراطي. وفي اليوم 12 من الشهر نفسه، أعلن أن
أيام نظام هواري بومدين صارت معدودة، واقترح على بقية الحركات المعارضة
التكثّل مع بعضها البعض⁽¹⁾.

وبالرغم من أن آيت أحمد، ندّد بشدّة بنظام هواري بومدين، ودعا إلى تجمع
قوى المعارضة حول حزبه، باعتباره الحزب الوحيد الذي تجرّأ على مواجهة النظام
بواسطة السلاح، إلا أن تلك القوى لم تلب الدعوة، وظلت متشكّة وضعيفة أمام قوّة
النظام الجزائري، وبالتالي، دخلت معارضة آيت أحمد لنظام هواري بومدين في
اضمحلال بطيء⁽²⁾.

وبعد التحاق الأمين الوطني للاتحاد العام للعمال الجزائريين، سليمان ربّاح
بالمعارضة الخارجية، تأسّس في 12 أكتوبر 1966، "اتحاد العمال الجزائريين في
فرنسا"، من العمال المناهضين للودادية الموالية للنظام. وفي الشهر نفسه، جرى لقاء
في لندن بين الوزيرين السابقين في حكومة هواري بومدين، بشير بومعزة وعلي
مهساس⁽³⁾، اتفقا فيه على ضرورة توحيد الحركات المعارضة لنظام هواري بومدين.
ولكنهما افترقا من دون وضع خطة عمل⁽⁴⁾.

¹ A.A.N., Vol. 5, Op.cit., p. 251.

² MONBEIG, op.cit., p. 132.

³ ذكر الرئيس هواري بومدين أن الوزيرين مهساس وبومعزة، لم يشاركا في انقلاب 19 جوان، وأنهما انضمّا إلى مجلس الثورة بطلب
منهما، بالرغم من أنهما كانا مختلفين مع بقية أعضاء المجلس الثوري، سياسيا واجتماعيا. وأن الأول لم يساير سياسة الحكومة في
تطوير قطاع التسيير الذاتي، التابع لوزارته. فاقترح عليه الرئيس التخلي عن وزارة الزراعة إذا لم يستسيغ إصلاحات الحكومة، ولكنه
طلب السماح له بالسفر إلى فرنسا للعلاج. ولما صار هناك، «انضم إلى صالونات المعارضة التقليدية في مقاهي باريس وجنيف».
وأما وزير الإعلام بشير بومعزة، فقال عنه أنه كان ينفذ دورا مضرا ومفسدا في أجهزة الإعلام. كما كانت وزارته تقف وراء تشويه
الصحافة الأجنبية إجراءات وقرارات مجلس الثورة، وفق ما اتّضح لأجهزة الأمن في تحرياتها. ولما أحسّ بأنه سوف يخضع للمساءلة،
فرّ إلى الخارج وانضم إلى المعارضة الجزائرية هناك. ينظر، لطفي الخولي، المرجع السابق، ص. 152-154.

⁴ A.A.N., Vol. 5, Op.cit., p. 252.

ويعد القيادي كريم بلقاسم من زعماء الثورة البارزين، الذين عارضوا حركة "التصحيح الثوري". وفي حوار لها مع جريدة المجاهد، ذكرت ابنة المرحوم كريم بلقاسم، أن في يوم 4 أوت 1967، سافر والدها على متن سيارته مع جميع أفراد أسرته باتجاه المملكة المغربية. وفي اليوم الموالي علم بالحكم عليه بالإعدام⁽¹⁾.

وفي يوم 17 أكتوبر من العام نفسه، أسس كريم على إثر اختلافه مع حسين آيت أحمد حول الطريقة الواجب إتباعها في مواجهة النظام الهواري بومدين، والأساليب الواجب استخدامها لإسقاطه، حركة معارضة بالمهجر بمعية بعض أصدقائه مثل سليمان عميرات، عمار أوعمران، محند أولحاج، كحزب سري لمواجهة نظام حكم هواري بومدين، تحت اسم: "الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري"⁽²⁾.

وكان من الأهداف التي سطرته هذه الحركة، إسقاط ما قالت عنه: " نظام الرعب والظلم؛ بناء الجزائر المستقلة؛ تطهير صفوف الجيش الوطني الشعبي من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، الذين اعتبرهم كريم عملاء فرنسا من ذوي دفعات لأكوست"⁽³⁾.

كما كان كريم يكيل التهم لنظام الرئيس هواري بومدين، من خلال ما كان ينشره في الصحف الغربية. حيث اعتبر أن السنوات السبع الأولى من الاستقلال، كانت أسوأ من السنوات السبع من الثورة التحريرية⁽⁴⁾.

ولكن أمام محدودية صدى هذه الحركة داخل الجزائر، تطلّع كريم إلى تكوين مجموعة سرّية مسلّحة لتصفية رموز نظام هواري بومدين. ولذلك، اتّهم النظام الجزائري كريم بلقاسم بمحاولة تصفية قايد أحمد مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني في خريف 1968⁽⁵⁾، وألقى القبض على العديد من الأعضاء المحسوبين على الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري، مثل لخضر بورقعة وسليمان عميرات، وحُكم

¹ *El-Moudjahid*, du 25 mars 1998.

² Achour CHEURFI, La classe politique algérienne : de 1900 à nos jours : dictionnaire biographique, Casbah Editions, Alger, 2001, p. 423.

³ لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص. 238.

⁴ رايح لونيسي، دوامة الصراع ...، المرجع السابق، ص. 175.

⁵ محمد عباس، دوغول ... والجزائر، أحداث - قضايا - شهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 386.

عليهم من قبل المحكمة العسكرية بوهران، بالسجن بين 10 إلى 30 سنة. بينما حكمت على كريم بلقاسم غيابيا بالإعدام⁽¹⁾.

وفي عام 1973، أسّس أحد دعاة النزعة البربرية يدعى مولود كعوان^(*)، تنظيما سريا في فرنسا مناهضا لنظام الرئيس هواري بومدين، باسم: "جنود المعارضة الجزائرية". «انخرط فيها مناضلون من أجل القضية البربرية، وحركى، وأقدام سوداء، ونصابون⁽²⁾».

وخلال الفترة ما بين 1973-1974، نفذ هذا التنظيم السري، عمليات تخريبية ضد بعض المؤسسات الجزائرية في فرنسا، مثل مقر شركة الخطوط الجوية الجزائرية، ومقر ودادية الجزائريين، ومقر القنصلية الجزائرية في مرسيليا⁽³⁾. وفي 3 جانفي 1976، تم تفجير مقرات يومية المجاهد في الجزائر العاصمة، بواسطة قنبلة سبّبت خسائر مادية فادحة⁽⁴⁾.

والجدير بالذكر أن منظمة كعوان، كانت امتدادا للمعارضة البربرية التي ظهرت خلال في عام 1968، في صفوف التنظيمات الطلابية اليسارية المتطاهرة، ورفعت شعار " الاشتراكية بدون ديمقراطية"، وطالبت بتدريس الأمازيغية في الجامعة الجزائرية⁽⁵⁾.

وذكر المجاهد والمؤرخ بلقاسم باباسي، في إحدى شهاداته حول المعارض محمد لبجاوي، أن هذا الأخير طلب منه التوسط بين المعارضين المنفيين وبين الرئيس هواري بومدين، لإيجاد طريقة تؤدي إلى مصالحة عامة محتملة. كما ذكر أنه قام باتصالات سرية بين لبجاوي والرئيس هواري بومدين، أثناء تواجد الأول في

¹ لونيسي، المرجع السابق، ص. 174.
(*) اتهمه رئيس الأكاديمية البربرية في فرنسا آنذاك: محند أعراب بسعود ، بأنه كان " محتالا ونصابا". ينظر، كتابه " L'histoire de l'Académie berbère".
² ينظر:

"Bessaoud Mohand Arav, la singularité d'un berbériste visionnaire", in : *Le Matin d'Algérie*, 30 juin 2017.

³ Yvan GASTAUD, Immigration et opinion en France sous la Ve République, le Seuil, Paris, 2000, p.98.

⁴ الشعب، عدد 04 جانفي 1976.

⁵ لونيسي، المرجع السابق، ص. 137.

المنفى بجنيف. وأضاف أن الرئيس كان يحترم كثيرا لبجاوي: « إن كان محمد، الوحيد الذي استمع إليه هوارى بومدين، واستشاره واستقبله دون الإعلان عن أمره⁽¹⁾ ».

وكشف، أنه تم تبادل رسائل بين الرئيس الراحل ولبجاوي. « كان هناك في المجموع، 3 رسائل. الأولى تتعلق بعملية المصالحة، والانفتاح والحريات، والثاني تناولت مكانة الجزائر على المستوى الدولي. أما الثالثة، فكانت حول الصحراء الغربية والعلاقات المغربية⁽²⁾ ».

غير أن السيد باباسي، لم يشير إلى نتائج تلك الاتصالات، ولم يذكر رد الرئيس هوارى بومدين على تلك الرسائل.

خلال شهر جانفي 1967، غادر بومعزة، أحمد مهساس وحاج سماعين صفوف التنظيم المعارض المسمى: " المنظمة السرية للثورة الجزائرية ". واعترفوا في منشور أصدر في 20 مارس 1967، أن « نظام هوارى بومدين ما كان ليستمر لولا افتقار المعارضة للقوة والتماسك⁽³⁾ ».

وقد أدرك البعض منهم هذه الحقيقة، فسعوا إلى توحيد صفوفهم وراء مطالب واحدة. ففي 19 أبريل من العام نفسه، طالب كل من آيت أحمد ومحمد لبجاوي، في نداء نشره في الصحافة الغربية، ب: « العودة إلى الشرعية الشعبية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين⁽⁴⁾ ».

وفي يوم 5 جوان، أعلنت " المنظمة السرية للثورة الجزائرية "، عن هدنة مع الحكومة بسبب الحرب العربية - الإسرائيلية، امتدت إلى غاية 16 سبتمبر. وفي 15

¹ Les compagnons de Mohamed LEBDJAOUI témoignent [site internet]: <https://www.liberte-algerie.com/actualite/les-compagnons-de-mohamed-lebdjaoui-temoignent-19913/print/1> A la une / Actualité. Visité le 15/06/2017.

² Actualité. Ibid.

³ ورد ذلك في نشرة: *Le Courrier d'Algérie*، التابعة للتنظيم المعارض المسمى: " التجمع الوحدوي لثوار المعارضة"، الذي أنشأه محمد لبجاوي في مارس 1967.

⁴ A.A.N., Vol 6, année 1967, Editions du CNRS, Paris 1968, p. 310.

أكتوبر، انضم كريم بلقاسم إلى المعارضة الجزائرية في الخارج. حيث أعلن في ندوة صحفية بباريس عن ميلاد " الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري"، ويبيّن أن حركته لا علاقة لها بأحزاب المعارضة الموجودة في الساحة. ثم دعا الشعب الجزائري إلى ما أسماه: "استعادة حقوقه وحرّيته". وفي 16 ديسمبر، رفع من نبرته ضد النظام، عندما دعا الجزائريين إلى التصدي لنظام هواري بومدين بكل الوسائل. وأصدر جريدة خاصة بحركته تدعى: "لورونوفو *Le Renouveau*"⁽¹⁾.

يتبيّن من هذه المعلومات، أن المعارضة الجزائرية كانت منقسمة على نفسها، وكانت تفتقر إلى التأثير الحقيقي في الداخل، وعجزت عن خلق صعوبات للنظام الحاكم. وخلال عام 1968، تميّز نشاط المعارضة الجزائرية في الخارج، بالفتور بالنسبة للبعض، والغياب عن النشاط بالنسبة للبعض الآخر. فقد تميّز نشاط ح. ق. إ.، بالغياب عن ساحة المعارضة. بينما فقد حزب محمد لبجاوي مناضلين متميزين، مثل بومعزة ومهساس.

والى غاية سنة 1970، لم تسجل المعارضة الخارجية أي حركة في مواجهة نظام هواري بومدين، واكتفى " التجمع الوحدوي للثوار" بقيادة لبجاوي، بالتنديد باغتيال كريم بلقاسم في 18 أكتوبر 1970، بمدينة فرانكفورت الألمانية⁽²⁾.

وفي 27 جويلية 1970، وزّع الحزب منشورا، عبّر فيه عن دعمه للسياسة البترولية التي تبنتها حكومة هواري بومدين، وطالب بالتأميم الكلي للمصالح البترولية الأجنبية⁽³⁾.

وخلال عام 1972، صارت المعارضة الخارجية عاجزة تماما عن خلق أي تهديد للنظام الجزائري. حيث مثّل الانتقاد الذي وجهه حزب محمد بوضياف، عبر

¹ A.A.N., Vol 6, année 1967, Op.cit, p. 311.

² في 21 أكتوبر 1970، أشارت جريدة المجاهد إلى عملية اغتيال كريم بلقاسم من دون التعليق عليها.

³ A.A.N., Vol. 9, 1970, Editions du CNRS, Paris, 1971, p. 269.

صفحات جريدته، للمخطط الرباعي والثورة الزراعية، التي رأى فيها " وسيلة لتنظيم البطالة"، النشاط الوحيد لها في تلك السنة⁽¹⁾.

وفي عام 1973، دعا محمد لبجاوي في 23 أبريل، عبر إحدى الجرائد السويسرية إلى ما أسماه "المصالحة"، وإلى تطبيق "الديمقراطية في الجزائر"⁽²⁾.

وهكذا تمكن الرئيس هواري بومدين بفضل سياسة الصرامة واللين، وانشغاله بالبناء الداخلي، والنهوض بأوضاع البلاد في شتى الميادين، ورص صفوف غالبية الشعب الجزائري حول بناء الدولة والاقتصاد، والقضاء على مخلفات الاستعمار التي كانت تكبل انطلاقة الجزائر الفتية نحو التقدم والرفي والازدهار، وكذا تمكنه في ظرف زمني قليل بقياس أعمار الدول والأمم، من تحسين أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة التلوث القاتل: الجهل، والجوع والمرض، تمكن بفضل كل ذلك من القضاء على المعارضة الداخلية، وتقزيم المعارضة الخارجية التي انحصرت في أشخاص يعدون على أصابع اليد الواحدة.

¹ A.A.N., Vol. 9, 1970, p. 270.

² A.A.N., Vol. 12, année 1973, Editions du CNRS, Paris, 1974, p. 375.

الفصل الثاني : تطور الجزائر السياسي.

* المبحث الأول : التنظيم السياسي.

* المبحث الثاني : البناء المؤسساتي للدولة.

* المبحث الثالث : التنظيم الإداري.

المبحث الأول : التنظيم السياسي.

1. السيطرة على دواليب الحكم.

- إنشاء مجلس الثورة.

في خطابه إلى الأمة إثر حدوث حركة "التصحيح الثوري" ، أعلن العقيد هواري بومدين أنه تقرّر تشكيل ثلاث مؤسسات هي: " مجلس الثورة " لإدارة شؤون البلاد، يكون هو السلطة العليا للحزب والدولة، ومؤسسة رئيس مجلس الثورة؛ وتعيين حكومة جديدة.

تشكّل "مجلس الثورة"، من 26 عضو⁽¹⁾، شاركوا كلهم في ثورة التحرير الوطني. 14 عضوا منهم كانوا ضباط سامون في الجيش الوطني الشعبي⁽²⁾، بالإضافة إلى مسؤول الأمن الوطني أحمد دراية، وسبعة أعضاء كانوا وزراء في حكومات أحمد بن بلة المتعاقبة⁽³⁾.

حلّ مجلس الثورة محل مؤسسة رئاسة الجمهورية، واتخذ من " الشرعية الثورية"، وسيلة لشرعنة حركة 19 جوان 1965، وبسط سيطرته على دواليب الحكم في الجزائر، وذلك إلى غاية عام 1976. حيث نظمت أولى انتخابات رئاسية في عهده، وفاز فيها الرئيس هواري بومدين بنسبة 99,46%⁽⁴⁾.

تكفل المجلس ب: « ضمان النظام وحماية الأمن، والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة»، كما تعهد في ذات البيان بالعمل من أجل: « تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية جدية تسيّرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا ... دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد⁽⁵⁾».

¹ ينظر، تشكيلة مجلس الثورة في ملاحق هذه الأطروحة، ص. 379.
² الأعضاء العسكريون هم: هواري بومدين، عبيد السعيد، عبد الله بلهوشات، ابن أحمد محمد، ابن الشريف أحمد، ابن الجديد شاذلي، ابن حدو بو حجار، ابن سالم عبد الرحمان، بوجنان أحمد، دراية أحمد، مولاي عبد القادر، سوفي صالح، يحيوي محمد الصالح، زبيري الطاهر، المصدر نفسه.
³ الوزراء هم: أحمد قايد، محمدي السعيد، بشير بومعزة، أحمد محساس، عبد العزيز بوتفليقة، بلقاسم شريف وأحمد مدغري، المصدر نفسه.
⁴ محضر إعلان نتائج انتخاب رئيس الجمهورية في ج. ر. ج. ج. العدد 99، صادر في 12 ديسمبر 1976، ص. 1368.
⁵ نص بيان مجلس الثورة في ج. ر. ج. ج. العدد 56، مؤرخ في 6 جويلية 1965، ص. 803.

ولتفسير أسباب ما قام به ضد الرئيس أحمد أحمد بن بلة، وإضفاء شرعية على حكمه، استند العقيد هواري بومدين على توجيه انتقادات لاذعة لنظام حكم الرئيس أحمد أحمد بن بلة، واتهامه بسوء التسيير وتبديد المال العام، والتسلط على الشعب، وتطبيق سياسة فرق تسد للانفراد بحكم البلاد. بينما ارتكز على ما أسماه الشرعية الثورية، لتبرير حركة "التصحيح الثوري" ومنح شرعية لحكمه للبلاد.

كما ذكّر في التصريح الذي أدلى به في 5 جويلية 1965، بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال، بالشرعية الثورية، قائلا: «إن مجلس الثورة بوضعه حدا للحكم الفردي قد أعاد للثورة حرمتها وأرجع لها شرعيتها وقديسيّتها... وفسح بذلك المجال لتطبيق مبادئ ثورتنا التحريرية. كما أن اتجاهاتنا الأساسية التي تضمنها برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد استعادت بفضل 19 يونيو روح أول نوفمبر⁽¹⁾».

قطع رئيس مجلس الثورة الطريق أمام أي تدخل خارجي في الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، بأن أكّد في بيان 19 جوان 1965، على وفاء الدولة الجزائرية لجميع التزاماتها في المجالات التي قطعت فيها للدول والمؤسسات الدولية عهودا على نفسها⁽²⁾.

وفي 4 جويلية 1965، دعا مجلس الثورة العقيد هواري بومدين إلى تشكيل حكومة، وفي اليوم الموالي توجّه بخطاب إلى الشعب الجزائري، لم يختلف كثيرا في مضمونه عما ورد في خطاب 19 جوان 1965. حيث انتقد بشدّة طريقة حكم الرئيس أحمد أحمد بن بلة، متهما إياه بما قال عنها: "الانحرافات السقيمة للنظام الشخصي"؛ وأكد أن مجلس الثورة، الذي حلّ محل السلطة التنفيذية أعاد الشرعية الثورية، وعاد بالبلاد إلى برنامج طرابلس وميثاق الجزائر. ثم وضع الخطوط الكبرى لبرنامج عمل حصره في: "عقد مؤتمر حقيقي لحزب جبهة التحرير لتعيين مؤسسات

¹ نص بيان مجلس الثورة في ج. ر. ج. ج. العدد 56، المصدر السابق ص، 804.

² المصدر نفسه.

الحزب بحرية؛ بناء " دولة مؤسسة على الأخلاق في إطار احترام مبادئ قيمنا الأخلاقية والإسلامية"، والتي ستصبح "الأداة الحقيقية لتنفيذ سياسة متناسقة"⁽¹⁾.

وفي اليوم 10 من الشهر نفسه، أعلن خلال اجتماع مجلس الثورة، عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة هواري بومدين، خلفا لحكومة أحمد بن بلة، ضمت 26 عضواً، منهم 7 أعضاء من مجلس الثورة⁽²⁾، والبقية كانوا وزراء في حكومة أحمد بن بلة، عين منهم 20 وزيرا.

تولى الرئيس هواري بومدين رئاسة كل من الحكومة، ورئاسة الوزراء⁽³⁾، بالإضافة إلى توليه وزارة الدفاع الوطني⁽⁴⁾.

فصل الرئيس هواري بومدين كل من وزارة الداخلية، ومكتبي المالية والأخبار عن رئاسة الجمهورية، وأعادهم إلى حكومته⁽⁵⁾. حيث أعاد الوزيرين المستقلين من حكومة أحمد بن بلة أحمد مدغري، وأحمد قايد إلى حكومته، فكلف الأول بوزارة الداخلية، والثاني بوزارة المالية والتخطيط، وأسند وزارة الأنباء إلى بشير بومعزة.

وُضعت الحكومة تحت سلطة ورقابة مجلس الثورة⁽⁶⁾، وكُلفت بتسيير أجهزة الدولة. بينما وضع الوزراء بصورة فردية، تحت مسؤولية الرئيس هواري بومدين⁽⁷⁾. وبذلك خضعت الجزائر لحكم الرئيس هواري بومدين، طيلة 13 سنة.

في عام 1975 اقتصرت عضوية مجلس الثورة على 12 عضو فقط. وذلك إما بسبب الاستقالة الطوعية لبعض أعضائه⁽⁸⁾، أو نتيجة استبعاد الرئيس هواري

¹ نص بيان مجلس الثورة في ج. ر. ج. ج. العدد 56 المصدر السابق، ص. 810.
² الأعضاء السبعة هم: العقيد هواري بومدين، بشير بومعزة، ع. بوتفليقة، بلقاسم شريف، أحمد قايد، وأحمد مهساس وأحمد مدغري، ينظر: تشكيل حكومة العقيد هواري بومدين الأولى، في الملحق رقم 2، ص. 380.
³ المادة 1 من الأمر رقم 65-182، مؤرخ في 10 جويلية 1965، يتضمن تشكيل أول حكومة برئاسة هواري بومدين، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 58، مؤرخ في 13 جويلية 1965، ص. 31 8.
⁴ المادة 2، المصدر نفسه.
⁵ في 1964، ألحق الرئيس أحمد بن بلة وزارة الداخلية به على إثر استقالة الوزير أحمد مدغري منها. كما حوّل وزارتي المالية والأخبار إلى مديريتين عامتين تابعتين لرئاسة الجمهورية. ينظر، المراسيم: 64-333؛ 64-335؛ 64-336، مؤرخة في 2 ديسمبر 1964، وصادرة في ج. ر. ج. ج. العدد 55، مؤرخ في 2 ديسمبر 1964، ص. 820-821.
⁶ المادة 3 من الأمر 65-182، المصدر السابق، ص. 832.
⁷ المادة 4، المصدر نفسه.
⁸ استقال كل من: أحمد محساس (24 سبتمبر 1966) وقايد أحمد (14 ديسمبر 1967) وشريف بلقاسم (17 مارس 1970).

بومدين لآخرين واستبدالهم بموظفين كبار⁽¹⁾، مثل بلعيد عبد السلام، سيد أحمد غزالي ومحمد الياسين⁽²⁾.

وقبل اجراء الانتخابات الرئاسية، تقلّص عدد أعضاء مجلس الثورة إلى 9 أعضاء⁽³⁾. وبعد انتخاب الرئيس هواري بومدين رئيسا للجمهورية الجزائرية في عام 1976، اختفى ذلك المجلس من الساحة السياسية الجزائرية نهائيا. حيث صارت مؤسستي الرئاسة والحكومة، هما اللتان تديران أمور البلاد على جميع الأصعد تحت امرة الرئيس هواري بومدين.

- تأسيس الحكومة.

إلى جانب مجلس الثورة، حكم الرئيس هواري بومدين الجزائر بواسطة مؤسسة الحكومة. ففي اليوم الموالي لحركة "التصحيح الثوري"، اجتمعت الحكومة الأخيرة للرئيس أحمد بن بلة، واستمعت لعرض شامل من العقيد هواري بومدين حول أوضاع العامة في البلاد، ثم أصدرت بلاغا، بيّنت فيه أنها اتخذت كل الاجراءات لضمان استمرارية عمل مؤسسات الدولة، ودعت فيه كل الموظفين والمسؤولين إلى الحفاظ على حسن سير مصالح العباد والبلاد. وقرّرت ادخال تعديلات على بعض الحقائق الوزارية. حيث أسندت وزارة الداخلية إلى أحمد مدغري المستقيل من آخر حكومة للرئيس أحمد بن بلة، وأسندت وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية إلى وزير الأوقاف تجيني هدام، بينما خولت إلى وزير التربية الوطنية بلقاسم الشريف، وزارة الأنباء⁽⁴⁾.

واصلت آخر حكومة للرئيس أحمد بن بلة عملها بقيادة العقيد هواري بومدين، من 20 جوان إلى 10 جويلية 1965. ثم تشكّلت حكومة جديدة من 19 وزير، منهم

¹ في 6 أكتوبر 1966، تمت إقالة بشير بومعزة.
² بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال: 1962-1988، تر. صباح ممنوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص. 39.
³ الأعضاء التسعة هم: هواري بومدين، عبد العزيز بوتفليقة، طيبي العربي، والعقدا: محمد بن أحمد عبد الغاني، عبد الله بلهوشات، أحمد بن الشريف، الشاذلي بن جديد، أحمد درارية، محمد صالح يجاوي، ينظر، الملحق رقم 1، ص. 379.
⁴ بلاغ الحكومة الصادر في 20 جوان 1965، وارد في ج. ر. ج. ج. العدد 56، المصدر السابق، ص. 805.

8 وزراء كانوا في آخر حكومة الرئيس أحمد بن بلة⁽¹⁾. تولى فيها العقيد هوارى بومدين الرئاسة ووزارة الدفاع الوطني⁽²⁾.

في 21 جويلية 1970، قام الرئيس هوارى بومدين بتعديل وزارى في الحكومة هو الثالث من نوعه. تولى فيها إلى جانب مهام وزير الدفاع، مهام رئاسة كل من الحكومة ومجلس الوزراء. أبعد 10 وزراء كانوا في الحكومة السابقة، واستقدم 13 وزيرا جديدا⁽³⁾.

وفي 23 أبريل 1977، أعاد الرئيس هوارى بومدين تنظيم هياكل الحكومة. حيث شكلها من 24 وزارة وثلاث كتابات دولة. تولى فيها إلى جانب رئاسة الجمهورية، مهمة وزير الدفاع الوطني، وأحدث أمانتين عامتين واحدة لرئاسة الجمهورية، والأخرى للحكومة.

وغير أسماء الوزارات التالية: وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي صارت تدعى وزارة الفلاحة والثورة الزراعية؛ حذفت عبارة حامل الأختام من وزير العدل؛ وزارة التعليم الابتدائي والثانوي صارت تدعى وزارة التربية؛ وزارة الأخبار والثقافة صارت تدعى وزارة الإعلام والثقافة؛ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صارت تدعى وزارة العمل والتكوين المهني؛ وزارة قداماء المجاهدين صارت تدعى وزارة المجاهدين.

بينما حوّل وزارة الصناعة والطاقة إلى وزارتين هما: وزارة الصناعة الثقيلة، ووزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية؛ ووزارة الأشغال العمومية والبناء إلى وزارة الأشغال العمومية، ووزارة السكن والبناء.

¹ الوزراء الثمانية هم: هوارى بومدين؛ محمد بجاوي؛ بشير بومعزة؛ أحمد محساس؛ عبد العزيز بوتفليقة؛ محمد الهادي حاج اسماعيل؛ نور الدين دلي؛ تجيني هدام.

² الأمر رقم 182-65، مؤرخ في 10 جويلية 1965، يتضمن تأسيس الحكومة، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 58، المصدر السابق، ص. 831.

³ ينظر، الأمر رقم 53-70 مؤرخ في 21 جويلية 1970، يتضمن تأسيس الحكومة، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 63، مؤرخ في 24 جويلية 1970، ص. 906.

كما ألغى وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، وخلق منصب وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشؤون الدينية. وألغى كتابة الدولة للمياه، واستحدث كتابتين للدولة إحداهما للإنتاج النباتي، والأخرى للإنتاج الحيواني⁽¹⁾.

استمر عمل الحكومة الرابعة والأخيرة للرئيس هواري بومدين إلى ما بعد وفاته. حيث تم بعد انتخابات 8 فيفري الرئاسية، التي أفرزت رئيساً جديداً للدولة الجزائرية ممثلاً في السيد الشادلي بن جديد في 8 مارس 1979⁽²⁾.

2. مواجهة المعارضة.

- استيعاب المعارضين السياسيين.

في 9 أوت 1965، اعتُقل عنصرين في شبيبة جبهة التحرير الوطني: محمد حربي، وبوعلام مخلوف. وفي يوم 14، تم إلغاء الميليشيات الشعبية، التي أنشأها الرئيس المخلوع⁽³⁾. وذلك خوفاً من أن تتحول إلى خلايا مقاومة، وتدخل في مواجهة مع قوات الجيش الشعبي الوطني.

إلى جانب حملة الاعتقالات في صفوف المعارضين للنظام، وسجنهم من دون محاكمة، كانت السلطات الجزائرية، تلجأ من حين إلى آخر إلى إطلاق سراح بعضهم. فبمناسبة حلول الذكرى 12 لاندلاع الثورة التحريري، أطلقت سراح العديد من قادة " منظمة المقاومة الشعبية ". وهو تعبير من السلطات الجزائرية بأنها قوية "، وأنها لم تكن تشعر بالتهديد من معارضيها. كما قرّرت في نوفمبر 1966، طرد كل من بشير بومعزة وأحمد مهساس من صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، وملاحقتهم قضائياً⁽⁴⁾.

أما المعارضة الإسلامية السرية، فقد أثارت مواقفها المناهضة لتوجهات السلطات الجزائرية الاشتراكية، غضب الرئيس هواري بومدين. حيث نكّل برموزها

¹ ينظر، الملحق رقم 2 الخاص بقائمة الحكومة الرابعة، ص. 381.
² الأمر رقم: 57-79، مؤرخ في 8 مارس 1979، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 11، مؤرخ في 13 مارس 1979، ص. 201.
³ Cf. *El-Moudjahid*, 15 aout 1965.
⁴ A.A.N., Vol. 5, Op.cit., p. 253.

سواء كانوا طلبة في الجامعات، أو شيوخا في الحركة الدعوية. حيث تم اعتقال محفوظ نحناح، وعناصر من التنظيم المسمى: "جماعة الموحدين"، ممن كانوا معروفين بنشاطاتهم في الجامعات، والأحياء الشعبية في الجزائر العاصمة، وتمت محاكمتهم وسجنهم بمدة تراوحت بين 3 و 12 سنة⁽¹⁾.

- محاكمة المعارضين.

في 4 من نوفمبر 1968، قرّرت الحكومة الجزائرية مواجهة المعارضة الخارجية، ووضع حد لعمليات الاغتيال التي تعرّض لها بعض المسؤولين في الحكومة، مثل محاولة اغتيال الأمين العام لحزب ج. ت. و. أحمد قايد، و«وضع حد للمساس بأمن الدولة، وضمان انضباط عناصر الجيش»، وذلك بإنشاء محكمة ثورية لمحاكمة المعارضين، جُعل مقرّها بمدينة وهران، وجعلت أحكامها غير قابلة للاستئناف⁽²⁾. وبذلك صارت سلطة العقيد هواري بومدين، تتوفر على وسيلة قويّة لردع كل معارض لها.

وخلال عام 1969، افتتحت المحكمة القضائية الثورية جلساتها بوهران لمحاكمة حوالي 300 متهما في 3 قضايا تمس أمن الدولة هي: حركة تمرد الطاهر زبيري في 14 ديسمبر 1967 بالعفرون⁽³⁾، محاولة اغتيال الرئيس هوارى بومدين في 25 أبريل 1968 من قبل وزير دفاعه الطاهر زبيري.

وبعد مداوالات دامت من 24 مارس إلى 7 أبريل 1969، حكمت المحكمة في القضية الأولى بالإعدام غيابيا في حق كل من العقيد الطاهر زيبيري والملازم عبد السلام مباركية. بينما حكمت على كل من الرائد عمار ملاح وثلاثة ملازمين

¹ حسن سيد سليمان، الإسلام السياسي في الجزائر، بحث منشور ضمن كتاب الإسلام في إفريقيا، تحرير مدثر عبد الرحيم وآخرين، شركة دار الحكمة للطباعة والنشر المحدودة، الخرطوم، 1992، ص. 80.

² الأمر رقم 68 - 609، بتاريخ 4 نوفمبر 1968، الخاصة بإنشاء محكمة ثورية، في ج. ر. ج. عدد 89، مؤرخ في 5 نوفمبر 1968، ص. 1180-1181.

³ بعد مكوثه سراً في الأوراس لمدة طويلة، طلب العقيد زبيري في 31 ماي 1968، من الحكومة التونسية منحه حق اللجوء، ووافقت على طلبه بعد أن التزم لها بالامتناع عن أي نشاط سياسي. وقد عبّرت الحكومة الجزائرية عن أسفها الشديد عن هذا الإجراء من نظيرتها التونسية. A.A.N., Vol 7, Op.cit, p. 189.

بالإعدام حضوريا. في حين حكمت على بقية الضباط وضباط الصف المتهمين، بأحكام تراوحت بين السجن المؤبد، وثلاث سنوات سجن نافذة⁽¹⁾.

وفي مطلع شهر أوت، شرعت في أشغالها في القضية الثانية، التي سميت بقضية محاولة اغتيال الرئيس، بلغ عدد المدانين فيها حوالي 40 شخصا. استغرقت المحاكمة ثلاثة أيام، حيث حكم فيها بالإعدام على أربع ضباط في جيش التحرير الوطني، كان من ضمنهم الرائد عمار ملاح⁽²⁾. بينما حكم على بقية المتهمين، الذين كانوا من رجال الشرطة والمدنيين، بأحكام تراوحت بين المؤبد وثلاث سنوات سجن نافذة⁽³⁾.

وأما القضية الثالثة، فاتهمت كريم بلقاسم و50 شخصا من معاونيه، بتهمة المساس بالأمن الداخلي للدولة، وتكوين عصابة أشرار، والحمل غير المشروع للأسلحة والذخيرة، ومحاولة اغتيال مسؤول الحزب أحمد قايد. وبالتالي حكمت عليه وعلى اثنين من مساعديه، بالإعدام غيابيا⁽⁴⁾.

وفي تصريحه لجريدة لوموند، وصف كريم بلقاسم تلك المحاكمة بأنها: " محاكاة ساخرة للعدالة"⁽⁵⁾.

- العفو عند المقدرة.

أعفى الرئيس هواري بومدين بمناسبة الذكرى 16 لاندلاع الثورة التحريرية (1970)، عن بعض المعارضين الذين شاركوا في محاولة الانقلاب عليه بقيادة العقيد الطاهر زبيري، وعن الذين حاولوا اغتيال الوزير أحمد قايد، وجمّد تنفيذ حكم الإعدام في حق الضباط الذين شاركوا في الانقلاب⁽⁶⁾.

¹ عمار ملاح، المصدر السابق، ص. 114.

² ينظر، للمزيد من المعلومات حول هذه المحاكمة، عمار ملاح، المصدر نفسه.

³ المصدر نفسه، ص. 115.

⁴ *El-Moudjahid*, 24 mai 1968, p. 3.

⁵ *Le Monde*, 13 avril 1968, p. 5.

⁶ ذكر الطاهر زبيري أنه أحبر الرئيس هواري بومدين على توقيف تنفيذ الإعدام في حق الضباط، الذين شاركوا معه في حركة الانقلاب الفاشلة، التي قادها في 14 ديسمبر 1967. حيث أبلغه عن طريق أحد ضباط المخابرات الجزائرية، بأن إعدام واحد من ضباطه المدانين، سيقابله تصفية اثنان من رجال هواري بومدين، وأن باستطاعته أن يطالعه ويقضي عليه. وبالفعل جمد الرئيس هواري بومدين حكم الإعدام. ينظر، الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق، ص. 320-321.

وفي عام 1975، ألقى الرئيس هواري بومدين على المسجونين من مناضلي الحركة الديمقراطية للتجديد الديمقراطي الجزائري، مثل لخضر بورقعة وسليمان عميرات⁽¹⁾. ويكشف هذا العفو الرئاسي، أن النظام الهواري بومديني كان أكثر قوة من معارضيه، وأكثر ثقة في نفسه، وأنه تأكد من تشرذمهم، واختلاف رؤاهم، وضعف وسائل عملهم.

- تدجين النظام الطلابي.

في 30 ديسمبر 1966، عقد تنظيم شباب جبهة التحرير الوطني مؤتمرا في العاصمة الجزائر، حضره الرئيس هواري بومدين، وألقى فيه خطابا حدد برنامج عمل للمؤتمرين حين قال: «... توحيد مختلف المنظمات، وتجميعهم في منظمة واحدة متجانسة ومتناسقة للوصول إلى وضع ميثاق عام وإدارة واحدة للشباب⁽²⁾».

كما أكد التقرير الختامي للمؤتمر، على أن: «دور الحركة الموحدة للشباب هو تربية مجموع الشباب، وتسييسهم، وتلقين إداراتهم المستقبلية مبادئ الأخلاق الاشتراكية⁽³⁾».

وابتداء من الفاتح فيفري 1968، قرّرت قيادة حزب ج. ت. و، ضمن إطار سياسة تدعيم الحزب وتنظيم صفوفه من الانتهازيين، إجراء مشاورات على مستوى القاعدة الطلابية، ودعوة عناصرها لتجديد انتخاب قيادة للاتحاد، تكون متبينة لتصورات الحزب والدولة. وكان الحزب قد وضع مخطط عمل بهدف تحديد الإجراءات العملية، التي ستؤدي تدريجيا إلى «توحيد الشباب، وتنظيمهم وفقا لأسس صحيحة، وديمقراطية⁽⁴⁾».

¹ لونيبي، المرجع السابق، ص. 175.

² M. RAHAL, op-cit.

³ *El-Moudjahid*, 31 décembre 1966.

⁴ حزب ج. ت. و، "منشور لصالح الطلبة"، صادر في 25 جانفي 1968، مجلة الثورة الإفريقية، عدد 259، 1968-2-7/1، ص. 9.

ولكن في 2 من شهر فيفري، شنّ طلبة جامعة الجزائر، إضرابا شارك فيه تلاميذ بعض ثانويات الجزائر العاصمة، للتعبير عن رفضهم هيمنة الحزب على منظماتهم النقابية الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، من خلال إشرافه على انتخاب اللجان الطلابية التي أوكلت لها مهمة التحضير للمؤتمر السابع للمنظمة الطلابية.

وفي اليوم الموالي، تدخلت الشرطة لفض الإضراب، واعتقل العديد من الطلبة. وفي مساء يوم 6 فيفري، أمرت وزارة التربية الوطنية بإغلاق مؤقت للجامعة. وفي اليوم الموالي، شنّ الأساتذة في مختلف ثانويات الجزائر، وهران وتزي وزو، إضرابا احتجاجا على الإجراءات التي اتخذتها الوصاية. وفي يوم 20، استقبلت وفودا عن الطلبة من طرف وزير التربية الوطنية، ثم من قبل مسؤول الحزب أحمد قايد في اليوم الموالي. وابتداء من يوم 26 استؤنفت الدراسة تدريجيا⁽¹⁾.

وفي شهادتها على الصراع، الذي كان قائما بين السلطة في عهد هواري بومدين والطلبة، قالت المجاهدة زوليخة بقدر: « هواري بومدين المساند من طرف قايد أحمد، مسؤول حزب جبهة التحرير، وغيره صدموا كثيرا الطلبة، وهمشوا أغلبهم، كنت في المكتبة الجامعية وأجد الدم على الأدرج، كان الضرب والتعنيف قائما في عهده وخاصة طلبة الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، الذين حطمهم هواري بومدين أمثال عبد الحليم مجاوي وهواري موفق، أذكر أن في عام 1967، لم يتمكن وزير هواري بومدين أحمد طالب من إلقاء خطابه أمام الطلبة في تجمع قاعة ابن خلدون، شعر هواري بومدين بالإحراج، فتكلم لأول مرة بالفرنسية، وقال ساخطا هذه "الجامعة سنغتصبها"، وفعلا اغتصب هواري بومدين حرية الكثير من الإطارات والمتقنين⁽²⁾ ».

في 29 أبريل 1967، اعتقلت السلطات الأمنية العديد من الطلبة المنتخبين حديثا في لجنة فرع نقابة الطلبة بالعاصمة، التي حلت محل الهيئة الإدارية التي نصبها الحزب للإشراف على شؤون الطلبة. وفي 3 نوفمبر، وعد الرئيس هواري

¹ ينظر، جريدة الشعب: أعداد: 3، 7، 21، 26 فيفري 1968.

² ينظر حوارها مع جريدة الشروق، على العنوان الإلكتروني، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/269213.html>، المرجع السابق.

بومدين الطلبة، في الكلمة التي ألقاها أمام الطلبة بمناسبة افتتاح السنة الجامعية، أنهم سيكونون أحرارا في اختيار ممثليهم، شريطة ألا يمكنوا " العناصر الموالية للخارج" من التسلل إلى صفوفهم⁽¹⁾.

بعد ذلك، تحسنت العلاقات بين النظام الحاكم والطلاب الجامعيين. حيث عاد الحوار بين الطرفين، وأطلق سراح بعض قيادات الطلبة الذين سجنوا في عام 1968. ففي 10 نوفمبر 1969، توجه الرئيس هواري بومدين في الاجتماع الذي جمعه بالأساتذة، وطلبة الجامعات الثلاث، والمدارس العليا والمعاهد، ب خطاب قال فيه: « أُملي وطيد في أن هذا الاجتماع سيكون البداية لمرحلة عمل، ونشاط ونضال وأنكم لن تتوانوا أن تضلوا أوفياء لهذه الحقيقة التاريخية، التي تريد أن يكون الشباب الجزائري دوما في طليعة المعركة التي انتصرنا فيها في الماضي والتي سنربحها في المستقبل⁽²⁾ ».

وفي يوم 18 نوفمبر 1969، قرر مجلس الثورة، أن يعقد إ. و. ط. ج، مؤتمرا خلال عام 1970؛ وفي شهر ديسمبر، صرح وزير التربية والتعليم الدكتور أحمد طالب، لمجلة الجيش قائلا: « هل ستشهد سنة 1970 في المجال السياسي، عودة انطلاق الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بشكل صحيح للاضطلاع بمهام كونه منظمة وطنية مهتمة بمصالح الأمة ومصالح أعضائها ؟ هذا ما يرجوه كل واحد⁽³⁾ ».

بينما قال الرئيس هواري بومدين، بمناسبة افتتاحه اجتماع إدارات نقابة إ. ع. ج: « بعض المثقفين، ومنهم الطلبة، منهمكين بانشغالات غير ذات أهمية ... من المؤسف أن يتمنى هذا الشباب، الذي نأمل أن يضطلع بدور طلائعي إلى جانب الفلاح، والعامل والجندي، الاستمرار في العيش في نوع من الرومانسية البعيدة جدا عن الواقع، وعن المشاكل التي يعيشها شعبنا ... »، ثم أضاف: « إن السلطة الثورية

¹ A. A. N., Vol 6, Op.cit, pp. 299-300.

² *El-Moudjahid*, du 10 novembre 1968.

³ مجلة الجيش، عدد رقم 79، صادر في 15 ديسمبر 1969.

لا تسمح بأي حال من الأحوال أن يظل في الجزائر مكان ما يمكن أن تحاك فيه مؤامرات ضد ثورتنا. فثورتنا ستكون من خلال حزبها، ممثلة في كل مكان...⁽¹⁾».

لقد جاء هذا الخطاب بعد سيطرة حزب، ج. ت. و، على الفضاء الطلابي الجامعي. ففي شهر جانفي 1970، تم تنظيم جمعيات طلابية عامة، في إطار ما سمي بـ: " ضبط نشاطات الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين"؛ وفي 29 من الشهر نفسه، تبنى الطلبة المجتمعين تحت إشراف مسؤول الحزب أحمد قايد، اقتراحا طالب بـ: « إعادة التنظيم الديمقراطي للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، ضمن إطار توجيه الحزب ومبادئه»⁽²⁾.

فبالرغم من كل تلك المحاولات للسيطرة على إ. ع. ط. ج، وطبع مناضليه بالتصورات المثالية التي يؤمن بها النظام، إلا أن النتائج كانت دون المستوى المطلوب. فإثر المظاهرة الطلابية، التي جرت في 15 جانفي 1971، أمام جامعة الجزائر، والمطالبة بإطلاق سراح الطلبة المسجونين، قرّرت الحكومة الجزائرية حل إ. ع. ط. ج، الذي وصفته بأنه: " عبارة عن دمية بأيدي حزب الطلائع الاشتراكية"، وهددت الطلبة المضربين بأن تسجيلهم الجامعي سيلغى إذا ما استمروا على موقفهم. كما قرّرت الوزارة الوصيّة، منع توزيع المناشير، وعقد الاجتماعات، وتنظيم المظاهرات داخل الحرم الجامعي⁽³⁾.

كما حدثت خلال الفترة من 9 إلى 14 ماي 1975، مشادات عنيفة بين الطلبة من التيار اليساري والطلبة من التيار الإخواني، في كلية الحقوق بجامعة الجزائر، بسبب الاختلاف على تعيين المندوبين إلى مؤتمر الشباب المزمع عقده في 19 من نفس الشهر. حيث وقعت مشادات عنيفة بين الطلبة الشيوعيين والطلبة المحسوبين

¹ وزارة الاعلام والثقافة، خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 4، مديرية التوثيق والنشر، الجزائر، 1972، ص. 282.
² M. RAHAL, op-cit.

³ الشعب، عدد 20 جانفي 1971.

على تيار "الإخوان المسلمون"، قتل فيها طالبان، واحتل على إثرها الطلبة التقليديين الكلية، في يوم 13 ماي، وهتفوا بعبارة "يسقط الشيوعيون"⁽¹⁾.

ندد كل من الرئيس هواري بومدين، ووزير التعليم العالي أحمد طالب، بمن أسموهما "مثيري الشغب"، وأعلننا دعمهما للطلبة المتطوعين للثورة الزراعية. وفي كلمته الافتتاحية في الندوة الوطنية الأولى للتعريب، انتهز الرئيس هواري بومدين الفرصة لمهاجمة من أسماهم: "العناصر الرجعية التي تستخدم التعريب كسلاح"، وأكد على أن نظامه: «لن نسمح لأية عناصر رجعية باستغلال شعار التعريب أو التستر وراء الدين لمحاولة ضرب الثورة»⁽²⁾.

كما عبّر الرئيس هواري بومدين، عن استنكاره للأحداث الدامية التي وقعت بين الطلبة في جامعة الجزائر، بالقول: «أريد أن أعبر لكم عن رأيي في هذا الموضوع بصراحة، أن الجامعة الجزائرية لا ينبغي لها أن تكون مخبرا لكل الصراعات الخارجية، ويصنف فيها الطالبة إلى هذه الفئة أو تلك، إن من ينجر وراء هذه الأمور هم أولئك الذين فقدوا الثقة في أنفسهم... أما الذي وقع في الجامعة حدثت بعض الاحتكاكات، ولقد أردنا للانتخابات أن تكون حرة يمارس فيها الطلبة اختيارهم بكل حرية»⁽³⁾.

- تدجين المعارضة اليسارية.

لقد استطاع الرئيس هواري بومدين أن يجلب إليه أهم معارضيهِ اليساريين. حيث أسند إلى البعض من قدماء مناضلي ح. ش. ج، مسؤوليات في الجهاز الاقتصادي، كما صار العديد من مناضلي ح. ط. إ، من ضمن المنشطيين لجان التطوع الطلابية. كما كان هذا الحزب اليساري، يبدي مواقف داعمة للاختيارات

¹ الشعب، أعداد 10 - 14 ماي 1975.
² ينظر، نص كلمته في تلك الندوة المنعقدة بقصر الأمم في يوم 14 ماي 1975، واردة في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 6، المصدر السابق، ص. 104.
³ المصدر نفسه، ص. 109.

السياسية الكبرى للرئيس هواري بومدين، مثل الثورة الزراعية، والثورة الصناعية، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ومناهضة الإمبريالية ... الخ.

وبذلك، انتقل ثقل المعارضة للنظام الهواري بومديني من اليسار إلى اليمين، وصارت ممثلة في تشكيلين بورجوازيين جزائريين، كانت مصالحهما مهددة من قبل راديكالية النظام، وكانا عاجزان عن التعبير صراحة عن موقفهما، هما:

1. ملاك العقارات، البالغ عددهم آنذاك 18000 مالكا. حيث اضطروا بسبب تطبيق الثورة الزراعية، على التنازل عن 500 ألف هكتار لصالح الدولة، في عام 1974.

2. رجال الأعمال الخواص، مثل التجار، وأصحاب الصناعات التحويلية الصغيرة، والذين تضرروا من الإصلاح الذي أدخل على شبكات التوزيع السلع والمنتجات الزراعية، وإقصاء الوكلاء وتجار الجملة من تسويق الخضر والفواكه، حيث أسند ذلك لهيئات تسويق عمومية، وتعاونيات استهلاكية، أنشئت حديثا في عام 1974، ضمن إطار التنظيم الاشتراكي للتجارة⁽¹⁾.

إثر وفاة الرئيس هواري بومدين، عادت المعارضة الجزائرية إلى انتقاد نظام حكم الرئيس هواري بومدين، واقتصر نشاطها على توزيع منشورات على مستوى الجزائر العاصمة، مثلما فعل "الاتحاد الوطني من أجل الحرية والديمقراطية"، حين دعا إلى "وضع حد لمصادرة سيادة الشعب"، و"القطيعة مع نظام هواري بومدين كمخرج وحيد نحو تقدم مضمون ومنسجم". بينما طالب لجاوي ب: "إقامة ديمقراطية حقيقية"؛ ودعا آيت أحمد إلى "حياة سياسية ديمقراطية"، تحققها "حكومة وحدة وديمقراطية انتقالية". أما بومعزة فدعا إلى: "تعميق الثورة الاشتراكية من خلال

¹ الأمر رقم 89-74، الصادر في الفاتح من أكتوبر 1974، الخاص بتنظيم تسويق الخضر والفواكه، والمرسوم رقم 198-74، المتضمن تحديد حد الربح من طرف هيئات تسويق الخضر والفواكه؛ والمرسوم رقم 199-74، المتضمن القانون الخاص النموذجي لتعاونية تسويق الخضر والفواكه للولاية. صادرة في كلها ج. ر. ج. ج. العدد 80، مؤرخ في 14 أكتوبر 1974.

ادخلال الديمقراطية؛ بينما دعا بوضياف إلى " إقامة مؤسسات ديمقراطية، ضمن مجموعة إصلاحات"⁽¹⁾.

لم تشكل تلك الانتقادات من قادة المعارضة أي خطر على النظام الجزائري، حيث لم تقدر على إثارة الرأي العام الجزائري ضده في تلك الفترة الحرجة. بل أن الشعب الجزائري، الذي كانت المعارضة تدعي أنها تمثله، وتحدث باسمه، وتعبّر بصوت مرتفع عن آرائه التي كان يخاف التصريح بها، أبدى بمختلف فئاته وفي مختلف ربوع الوطن، حزنا كبيرا على رحيل الرئيس هواري بومدين.

3. الاختيارات السياسية الكبرى لنظام الحكم.

في أول تصريح له بعد حركة "التصحيح الثوري"، كشف الرئيس هواري بومدين عن طبيعة توجهاته السياسية في مجال حكمه للبلاد، وذلك بالتنديد بالنزعة الفردية التي تميز بها الرئيس أحمد بن بلة، وممارسة ما أسماه: « الحسابات الدنيئة، والأنانية السياسية وحب السلطة المتناهي، قد بدت في أوضح صورها وأجلى مظاهرها على إطارات البلاد⁽²⁾ ».

كما قدّم صورة سوداء قاتمة عن فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة، واتّهمه بأنه عرض البلاد إلى: « المكائد والدسائس، وطعمة للأنانية والأهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات - وسياسة - فرق تسد »؛ ووصفه بكونه أناني، ويعشق السلطة بشكل كبير، وأنه حارب الإطارات الوطنية، وسعى إلى القضاء عليها، والنيل: « من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين⁽³⁾ ».

وأكد أن الدافع من وراء حركة "التصحيح الثوري"، هو تلبية دعوة الشعب في استرجاع حريته وكرامته، التي اغتصبها منه النظام السابق. كما ندّد بالأنانية في الحكم، وتبديد مقدرات البلاد، وممارسة التهديد والمساومة، وخنق الحريات الفردية،

¹ HUBERT Michel, La fin d'une époque, op.cit, p. 333.

² ينظر، نص بيان مجلس الثورة الصادر في 19 جوان 1965، المصدر السابق، ص. 802.

³ المصدر نفسه، ص. 802.

وانتهاك الحريات العامة. وكذا الانفراد بالحكم، وإهمال المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للدولة والحزب⁽¹⁾.

ومثل هذه التّهم، كانت كفيلة في نظر صاحبها لتبرير ما قام به، وكسب عطف ومساندة الفئات العريضة من الشعب الجزائري المشار إليها في البيان.

التزم مجلس الثورة، في بيانه الصادر في 19 جوان 1965، بإعادة الحرية والكرامة إلى الشعب، وضمان النظام وحماية الأمن، والعمل على: « تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية جدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد. وستسير مؤسسات الدولة وأنظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود مسؤوليتها دون أن يقع أي مساس بشرعية الثورة⁽²⁾ ».

هذا بالإضافة إلى التأكيد على الاختيار الاشتراكي، ولكن بمفهوم يختلف تماما عن المفهوم الذي تبناه الرئيس الأسبق أحمد أحمد بن بلة.

بعد تنظيمه القاعدة وهيكلتها، اهتم الرئيس هواري بومدين بالإطارات الوطنية، وسعى إلى إشراكها في عملية البناء وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة. وذلك من خلال، الاجتماع بها في لقاءات تعقد سنويا بالعاصمة، كانت تسمى: " اجتماع الإطارات الوطنية"، تحضره إطارات في الحزب والدولة، والجيش، وفي القطاعات الاقتصادية والثقافية، إلى جانب ممثلي الجزائر في الخارج. يفتتحه الرئيس هواري بومدين بخطاب يقدّم فيه تحليلاته للواقع الجزائري، والتحديات التي تواجه الحكومة في تنفيذ مشاريعها، ويُسمح فيه بتقييم النشاط الفردي والجماعي للإطارات، وذلك: « بهدف نصرّة الثورة، وضمان السعادة لشعبنا، وتحقيق الأهداف التي حددتها لنا ثورة الفاتح من نوفمبر⁽³⁾ ».

¹ ينظر، نص بيان مجلس الثورة الصادر في 19 جوان 1965، المصدر السابق، ص. 803.

² المصدر نفسه.

³ خطاب الرئيس هواري بومدين أمام إطارات الأمة، في 30 أكتوبر 1969، وارد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، من 10 أبريل 1969 إلى 19 جوان 1970، المصدر السابق.

سنركّز في هذا المبحث على دراسة اختيار الاشتراكي وفقا لتصور الرئيس هواري بومدين.

في عام 1962، كان التوجه العام في البلدان المستقلة حديثا، يتجه نحو النظام الاشتراكي، لتقويض النظام الاستعماري، وبقياءه الإقطاعية. وبالتالي اختار ساسة الجزائر في ظل هذا التوجه الغالب في تلك الدول، أن تسير في هذا الطريق، وتتبنى هذا النظام، لتفكيك النظام الاقتصادي الاستغلالي الموروث عن العهد الاستعماري، واستبداله بنظام اقتصادي يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية⁽¹⁾.

وفي عهد حكم الرئيس أحمد بن بلة، تم التأكيد على أن الاشتراكية التي تبنتها الدولة، هي اشتراكية خاصة بالجزائر، وتختلف عن الأنماط المعمول بها في العالم. فهي تأخذ من النظريات الماركسية - اللينينية التحليل الاقتصادي العلمي، ولكنها تغوص في الجذور العربية الإسلامية للحفاظ على الشخصية الجزائرية⁽²⁾.

واعتبر ميثاق الجزائر 1964، أن: « النضال من أجل ترسيخ الاستقلال والنضال من أجل انتصار الخيار الاشتراكي مرتبطان ارتباطا لا ينفصم⁽³⁾ ».

فالجزائر المستقلة لم تختار النظام الاشتراكي، بحسب تبريرات مسؤوليها، إلا للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية تسمح بالخروج من دائرة التخلف الموروث عن العهد الاستعماري.

انتقد العقيد هواري بومدين في بيان مجلس الثورة الذي ألقاه في 19 جوان 1965، النظام الاشتراكي الذي انتهجه غريمه الرئيس أحمد بن بلة، ووصفها بأنها كانت: " /اشتراكية دعائية فوضوية"، وأكد على ضرورة أن يتماشى النظام الاشتراكي

¹ مختار غريب، " مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية"، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 8، ديسمبر 2006، ص. 128.

² BRUNO Etienne, Le socialisme algérien, IREMAM, Éditions du CNRS, Aix-en-Provence, France, 1975, p. 361.

³ ميثاق الجزائر 1964، في موقع رئاسة الجمهورية على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/textes/charte d'alger.htm>

اعتبر أن التجربة الجزائرية في بناء الاشتراكية، ليست: « نموذجاً وحيداً أو أحسن حلاً ممكناً. فقط تبين أن بالإمكان تحقيق نتائج عظيمة، عندما تمتلك الطليعة المناضلة المبادرة وتعمل في الوضوح ... المعركة السياسية تؤدي إلى ثورة عميقة تصبح بدورها مرحلة في البناء الاشتراكية المثالي⁽¹⁾ ».

واستشهد بالنسبة لتلك التجربة بثلاثة أمور هي: التسيير الذاتي، الذي انبثق من القاعدة الشعبية قبل أن يكون نظاماً مخططاً من القمة؛ والإصلاح الزراعي، الذي وضعته الطليعة الثورية الجزائرية، مستجيبة في ذلك لشعار: "الأرض ملك لمن يحرقها ويزرعها"، وأخيراً الإصلاح البلدي، الذي اعتبره تنظيمًا جديدًا يُسند إلى ممثلي القاعدة الشعبية مسؤوليات واسعة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، ويجعل من المسؤولين المحليين سلطة منبثقة من الشعب تدرك مشاكله وتطلعاته، بدلاً من أن تظل البلدية جهازاً إدارياً غريباً مفروضاً بالقانون. وأضاف: « يمكننا التأكيد اليوم على أن البناء الاشتراكي قد بلغ نقطة لا عودة⁽²⁾ ».

فالاشتراكية برأي الرئيس هواري بومدين، كانت تمثل في جوهرها الاقتصادي والاجتماعي، عملية تخطيط شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، و: « لا ترفع شعارات ديماغوجية خيالية، وإنما تستهدف إلغاء كافة صور استغلال الإنسان للإنسان ... مبادئ وقوانين الاشتراكية واحدة لدى الإنسان في كل أرض، ولكن تطبيقاتها أو تطبيقاتها تختلف باختلاف ظروف كل أرض ومجتمع ... فالاشتراكية عندنا عقيدة وعلم معا⁽³⁾ ».

وبخلاف الأطروحات الكلاسيكية للاشتراكية في العالم، لم تعترف السلطة الجزائرية بالصراع الطبقي، حفاظاً على وحدة الشعب الجزائري. ففي العديد من المناسبات كان الرئيس هواري بومدين يؤكد في على أن الاشتراكية في الجزائر هي عمل تضامن وطني، وليست مظهرًا لصراع طبقي.

¹ خطاب 22 ماي 1967، المصدر السابق.

² المصدر نفسه.

³ لطفي الخولي، المصدر السابق، ص. 116.

فقد ذكر أنّ متطلبات المجتمع الاشتراكي المنشود، ومبادئ التضامن الوطني بين أبناء الوطن الواحد، والرغبة في ضمان التنمية في جميع مناطق البلاد، فرضت على حكومته القضاء على التفاوتات القائمة بين جهات الوطن المختلفة. وأضاف: « كان من الضروري، من أجل ضمان حياة كريمة لكل مواطن في هذا البلد، ورفع مستواه الاجتماعي، وضمان المساواة بين جميع المناطق ... وتكريس جهود خاصة لصالح النهوض بالمناطق المحرومة والفقيرة⁽¹⁾ ».

انحصر عمل حكومة هواري بومدين في سبعينيات القرن الماضي، في ثلاثة اتجاهات مفضلة هي: الثورة الصناعية؛ الثورة الزراعية؛ والثورة الثقافية. وهي محاور، كان يرى فيها ركائز أساسية في بناء الدولة الاشتراكية. حيث قال في هذا الصدد: « إن بناء الدولة الاشتراكية الحديثة، هي في الطريق الصحيح بفضل مجالس العمال، والمجالس الشعبية البلدية والولائية؛ السلطة المركزية قد أقيمت، وحزب جبهة التحرير الوطني الذي يشهد إعادة التنظيم، يمكنه قريباً القيام بدوره الطلائعي ضمن توجيهات الثورة⁽²⁾ ».

واعتبر مجلس الثورة، أنه قد: « ... شرع في بناء المجتمع الجديد بجدية مما سمح للثورة الجزائرية باجتياز مراحل محددة في تشييد الاشتراكية في الجزائر⁽³⁾ ».

وبحسب دستور 1976، فإن اختيار النظام الاشتراكي في الجزائر هو اختيار شعبي، وأن مفهوم الاشتراكية هو تكريس لمبادئ ثورة التحرير الكبرى، ونتيجة لها، والطريق الوحيد الضامن لاستكمال الاستقلال الوطني، وبالتالي لا يمكن التراجع عنها⁽⁴⁾.

¹ خطاب الرئيس هواري بومدين أمام إدارات الأمة، في 30 أكتوبر 1969، وارد في: خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق.

² بيان مجلس الثورة بمناسبة الذكرى الخامسة للانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة، صادر في جريدة الشعب، عدد 10 جوان 1970.

³ المصدر نفسه.

⁴ المادة 10 من دستور 1976، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 94، مؤرخ في 24 نوفمبر 1976، ص. 1295.

فالنظام الهواري بومديني، كان يسعى من وراء تطبيق الاشتراكية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: أولاً، دعم الاستقلال الوطني؛ ثانياً، إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان؛ ثالثاً، ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها⁽¹⁾.

فقد اعتبر الرئيس هواري بومدين أن مستقبل الجزائر يكمن في تطبيق الاشتراكية، وذلك بغض النظر عن المشاكل والعراقيل التي قد تواجهها. ونفى وجود صراع طبقي في الجزائر الذي له تداعيات على مستوى الأسرة والمجتمع، ولكنه أقر بوجود تناقض في المصالح ناتجة عن الاختلافات الاجتماعية. وبالتالي دعا إلى ضرورة النضال بوعي لتخليص المجتمع من ذلك التناقض في المصالح⁽²⁾.

وبالتالي يمكن القول، وفقاً لما تقدم حول اعتماد النظام الاشتراكي في الجزائر خلال الفترة فضاء بحثنا، أن اختيار السلطات السياسية لهذا النظام الاقتصادي والاجتماعي، لم يكن لدوافع عقائدية أو فلسفية، أو تقليداً لما كان معمول به في دول العالم الثالث المستقلة حديثاً، بل كان لدافع تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

4. إعادة هيكلة الحزب، والسيطرة على بعض المنظمات الجماهيرية.

- إعادة هيكلة الحزب.

مثلت جبهة التحرير الوطني خلال فترة الكفاح المسلح، الحزب والأمة والدولة في الوقت نفسه، أي أنها كانت تجسّد، وفقاً لرأي رجل القانون الدولي الجزائري محمد بجاوي: "الحزب - الأمة". وبالتالي صار الجزائري ببساطة، رمزا للمناضل الجبهوي في الحزب⁽³⁾.

¹ المادة 12 من الدستور، المصدر نفسه.

² ينظر، الكلمة الافتتاحية للرئيس هواري بومدين في المؤتمر الخامس لنقابة إ. ع. ج، المنعقد بالجزائر العاصمة أيام 25-29 مارس 1978، يومية الشعب، عدد 5 مارس 1978.

³ Mohammed BEDJAOUI., *La révolution algérienne et le droit*. Edition Association internationale des juristes démocrates, Bruxelles, 1961, p. 90.

وعرّف التقرير الذي رفعه قايد أحمد المدعو الرائد سليمان، في 10 أبريل 1962، إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، جبهة التحرير الوطني، بأنها: « حركة جماهيرية وحيدة الاتجاه ذات بناء مرصوص. لكي تكون الثورة مستديمة ... على كل قطاعات الأمة أن تخضع للحركة: الدولة، والنقابات، ومنظمات الشبيبة، والمنظمات النسائية، والجماعات المهنية⁽¹⁾ ».

وفي اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقد بطرابلس الغرب، خلال الفترة من 28 ماي إلى 1 جوان 1962، تم تبني مبدأ الحزب الواحد للجزائر المستقلة. حيث نصّ برنامج طرابلس على أن الحزب، هو من يرسم الخطوط العريضة لسياسة الأمة، ويستلهم عمل الدولة. فانجاز برنامج الحزب يكون مكفولا ضمن إطار الدولة عبر مشاركة المناضلين في مؤسسات الدولة، وبخاصة في سلطات السيادة⁽²⁾.

فنظام الحزب الواحد، كان يندرج ضمن التخطيط العام لنظام الحزب الواحد الذي سير أجهزة الدولة في البلدان الأفريقية المستقلة حديثا، وحافظ على الوحدة الوطنية. وقد أشار ميثاق الجزائر إلى أن الدولة تشكّل عامل وحدة قوي، ووسيلة مقاومة فعالة ضد محاولات المسّ بأي شكل من الأشكال بالوحدة الترابية للجزائر⁽³⁾.

وبحسب القانون الأساسي للحزب فإن حزب جبهة التحرير الوطني، هو: « تعبير حي عن الطلائعية الثورية، ومؤتمن على الشرعية الثورية، وعنصر محرك للثورة، ومصدر طبيعي للسلطة. فجبهة التحرير الوطني هي الشكل الأعلى لتنظيم الشعب الجزائري ... »؛ وأشارت المادة الأولى فيه، إلى أن شعار الحزب هو: " الثورة من الشعب وإلى الشعب ". وحددت هدفه في: « تشييد مجتمع تنتفي فيه كل أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، تشييد مجتمع اشتراكي⁽⁴⁾ ».

¹ نص التقرير في حربي، المرجع السابق، ص. 250.

² المرجع نفسه، ص. 273.

³ ميثاق الجزائر 1964، المصدر السابق.

⁴ القانون الأساسي لحزب ج. ت. و، صادر في جانفي 1968، ص. 5.

وفي حوار مع الصحفي لطفي الخولي، ذكر الرئيس هوارى بومدين أن سبب لجوئه إلى تغيير نظام الرئيس أحمد بن بلة بدلا من طرح خلافاته معه في توجهاته السياسية والاقتصادية، وتذكيره بأخطائه الكثيرة في تسيير شؤون الدولة، ومناقشة كل ذلك من خلال الحزب وأجهزته القيادية بطريقة ديمقراطية، هو أن: « الحزب لم يكن يوجد إلا على الورق، وفي اللافتات المعلقة على المباني ولا شيء آخر⁽¹⁾ ».

اهتم مجلس الثورة منذ تأسيسه، بالاتصال بال جماهير على مستوى الهياكل القاعدية للحزب، وإجراء اجتماعات إعلامية، تحضيراً لعقد مؤتمر للحزب، وإعداد دستور، والتحضير لإجراء انتخابات بلدية عامة، والشروع في إصلاحات اقتصادية واجتماعية⁽²⁾.

بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال، تطرق رئيس مجلس الثورة هوارى بومدين وفي تصريحه في 5 جويلية 1965، إلى دور الحزب وأهميته في العهد الجديد بالقول: « آلى مجلس الثورة على نفسه ... أن يرد إلى حزينا، حزب جبهة التحرير الوطني دوره الحقيقي كحزب طائعي⁽³⁾ ». ثم بيّن أن الحزب، سيسير وفقا لقواعد المركزية الديمقراطية، وسيتألف من مناضلين ثوريين، وسيضطلع بمهمة التخطيط والتوجيه والتنشيط والمراقبة، ولكن لا يحل محل الدولة.

وفي 20 جويلية 1965، نُصبت أمانة تنفيذية للحزب من خمسة أعضاء⁽⁴⁾، لشرح هيكله أجهزته العضوية. كما « تولّت إعداد وتنظيم العمليات الوطنية الكبرى، وضمان مشاركة مناضلي الحزب والمنظمات الجماهيرية في مختلف الأعمال ذات المصلحة الوطنية، ودفع مهام إعداد وتوجيه ومراقبة سياسة الدولة العامة ذات التوجه الاشتراكي، والمعادي للإمبريالية⁽⁵⁾ ».

¹ لطفي الخولي، المصدر السابق، ص. 83.

² A.A.N, Vol. 4, Op.cit, p. 178.

³ تصريحه في ج. ر. ج. ج. العدد 56، المصدر السابق، ص. 809.

⁴ الأعضاء الخمسة هم: بلقاسم شريف، محند أولحاج، يوسف خطيب، محمد طيبي وصالح بونيدر.

⁵ بيان مجلس الثورة، وارد في جريدة الشعب، عدد 10 ديسمبر 1967.

وفي 12 من شهر أوت، قدّمت مخطّط عمل لإعادة تنظيم جهاز الحزب على أساس المزوجة بين الإدارة الجماعية والمركزية الديمقراطية، وتجميع من أسمتهم " المناضلين الثوريين الحقيقيين"، وملاءمة نشاط المنظمات الوطنية مع الخط العام للحزب، وضمن توجّه سياسة مجلس الثورة الحاكم. وبدوره أجرى مجلس الثورة اتصالات بالمناضلين على مستوى الهياكل القاعدية للحزب، وأجرى اجتماعات إعلامية، تحضيراً لعقد مؤتمر للحزب، وإعداد دستور، والتحضير لإجراء انتخابات بلدية، والشروع في إصلاحات اقتصادية واجتماعية⁽¹⁾.

وفي منتصف شهر نوفمبر، درس مجلس الثورة العرض الذي قدّمته إليه أمانة حزب ج. ت. و. عن وضعية الحزب، والمنظمات السياسية، والمشاكل الخاصة بالتنظيم الداخلي لكل منهما، وكذا ملاحظاتها عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السائدة في الجزائر آنذاك⁽²⁾.

وبعد مناقشات استخلص أن الإدارة المركزية والهيئات العليا لم تلعب دورها في ميدان التفكير والتنشيط طيلة فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة. واعتبر أن ذلك الوضع يعبر عن: « انعدام السلطة التصاعدية على مستوى الإدارة المركزية، ووجود الإزدواج والكتل في عدة قطاعات، وانتشار المصالح المعرّقة، ووجود جو من عدم الثقة والتطاحن المتبادل، والانعدام الكلي لسياسة شاملة⁽³⁾ ».

وفي عام 1966، دعا مجلس الثورة في أحد اجتماعاته، إلى يقظة الحزب أكثر مما مضى، والقيام بدوره كمؤتمن على أهداف الثورة الأساسية، من خلال مراقبة النشاطين الاقتصادي والسياسي، وأن يجنّد كل المناضلين والمنظمات الجماهيرية لتعبئة الجماهير من أجل تحقيق سياسة خاصة بالاستثمارات المنتجة⁽⁴⁾.

¹ A.A.N, Vol. 4, op.cit, p. 178.

² op.cit p. 179.

³ ينظر، قرارات مجلس الثورة في اجتماعه المنعقد من 15 إلى 30 نوفمبر 1965، صادرة في ج. ر. ج. ج. العدد 33، مؤرخ في 26 أبريل 1966، ص. 382.

⁴ ينظر، قرارات مجلس الثورة في اجتماعه المنعقد من 14 إلى 21 فيفري 1966، المصدر نفسه، ص. 389.

وهذا من شأنه التدليل، على أن قمة هرم الحزب لم تكن فعالة في ذلك الوقت، وقاعدته كانت غير مجتدة في ميدان العمل السياسي الفعّال. وأما رأيه في المنظمات الجماهيرية، فاعتبرها كانت تعيش على الهامش، ومؤلفة من كتل متعارضة. ومن ثمة، أكد على ضرورة اضطلاع للحزب بالدوره السياسي التاريخي المنوط به في العمل الثوري، والسهر على تطبيق اختيارات مجلس الثورة الأساسية، وتوجيه سياسة الدولة ومراقبة تطبيقها، والتجند من أجل بناء الاشتراكية المنشودة. وقرر تكليف أمانة الحزب بإعداد دراسة وافية حول كيفية إعادة تنظيم الحزب من مستوى القمة إلى مستوى القاعدة⁽¹⁾.

كما دعاه إلى: « بذل نشاطه في جميع القطاعات الحيوية الاقتصادية والإدارية للبلاد، وضمان مشاركة الجماهير الشعبية في تطبيق المبادئ الأساسية تطبيقاً فعلياً ... وأن يمارس نشاطه في مجال الدراسات، وعلى مستوى التطبيق في جميع العمليات الوطنية⁽²⁾ ». كما دعاه إلى الإعداد والتحضير للإصلاح الزراعي المرتقب تنفيذه، والانتخابات البلدية، التي تقرّر إجراؤها خلال عام 1966.

وخلال سنة 1966، مثّل الاهتمام بتنظيم الحزب وترقيته، أهم نشاط سياسي لقيادة البلاد. حيث عقد كل من الرئيس هوارى بومدين، والأمين العام للحزب بلقاسم شريف، اجتماعات إعلامية عديدة لصالح إطرارات الحزب، في عدّة جهات من الوطن⁽³⁾.

أكد العقيد هوارى بومدين في تلك الاجتماعات، على ضرورة أن يسود الانسجام بين الحزب والدولة، باعتبار أن الحزب في نظره، هو المحرك والقائد، بينما الدولة هي الوسيلة الأمينة للتنفيذ. كما حذّر من حدوث أي انقسام، وشدد على ضرورة عمل ممثلي الحزب والدولة بالتوافق التام فيما بينهم، وعدم السماح لتشكيل جماعات

¹ قرارات مجلس الثورة، لمصدر نفسه، ص. 383.

² المصدر نفسه، ص. 384.

³ كان من بين تلك الخرجات زيارة الرئيس هوارى بومدين إلى كل من المسيلة، سطيف وقسنطينة من 1 إلى 6 مارس. ثم زيارته لكل من أرزيو، وهران وتيارت من 21 إلى 24 نوفمبر، كما زار توقرت، وتمنراست وورقلة التي عقد فيها اجتماعا لمجلس الوزراء. ينظر، تغطية تلك الزيارات في جريدة الشعب، خلال الفترات المشار إليها.

كما جدد أجهزته، وزوده بلجنة عقائدية تعمل وفقا للطرح القائل بضرورة: " إخضاع الإسلام، لمتطلبات عصرنا وثورتنا".

كما تنقل عبر أرجاء الوطن، وعقد الكثير من الاجتماعات مع إدارات الحزب. وفي مجال التعاون بين الحزب والإدارة، صار الحزب يشارك في اجتماعات نصف شهرية بين الوالي ومحافظ الحزب بالولاية، وبين رئيس الدائرة ومسؤول الحزب على مستوى الدائرة، وبين رئيس البلدية ومسؤول قسمة الحزب، ويتدخل فيها بقوة، خاصة عند إعداد قوائم المرشحين للانتخابات البلدية⁽¹⁾.

ثم تبدلت المعطيات، بناء على قرار من مجلس الثورة. حيث صارت تجتمع على مستوى الولاية، لجنة وطنية على اتصال بالقسمات، مشكلة من المنسق الوطني للحزب، ورئيس الدائرة، وقائد القطاع العسكري، والمسؤولين المحليين للمنظمات الجماهيرية، لتعد قائمة بأسماء المرشحين للانتخابات المحلية⁽²⁾.

أما على المستوى الوطني، فكان يعقد اجتماع للجنة مركزية، يضم المسؤول الوطني للحزب، ووزير الداخلية وأعضاء مجلس الثورة، لمعينة اقتراحات اللجان الولائية، ثم اقتراح القائمة النهائية للمرشحين. وقد تم العمل بتلك الترتيبات خلال الانتخابات البلدية التي جرت في 5 فيفري 1967⁽³⁾.

ولكن، بالرغم من كل تلك الجهود المبذولة في سبيل تنظيم الحزب وإصلاحه، اعتبر أحمد قايد خلال اجتماع إدارات الحزب، المنعقد في 12 نوفمبر 1968: « الجهود التي بذلت لإعادة التنظيم لم تحقق نتائج مرضية، وأنه يتوجب إطلاق حملة جديدة لشرح الأهداف والغايات التي عرضت بشكل سيء، وأسيء استيعابها⁽⁴⁾ ».

¹ REMILI Abderrahmane, "Parti et administration en Algérie", in : A.A.N, année 1968, Vol. 7, CNRS, Paris, 1969, p. 47.

² الشعب، عدد 28 أكتوبر 1966.

³ ج. ر. ج، العدد 105، المصدر السابق، ص. 1700-1698.

⁴ ينظر، حوار في أسبوعية: *Actualités Algérie*, 28 décembre 1968

كما ربط الرئيس هوارى بومدين، بين الإصلاحات الإدارية التي شرعت فيها حكومته منذ 1967، وإعادة هيكلة الحزب. حيث قال في إحدى المناسبات: « بالتوازي مع هذه الإصلاحات، ولدعمها بشكل أفضل، فإننا نعيد تنظيم الحزب ومنظماته الجماهيرية على أسس جديدة، ونعزز أجهزته المركزية العليا بالعودة إلى القاعدة، كما تعهدنا بعمل ذلك في بداية هذه السنة⁽¹⁾ ».

وكانت السلطات تعول على مؤتمر الحزب، الذي كان يتوقع أن يعقد في عام 1978، في ضمان وحدة عقائدية على جميع مستويات الحزب، والالتزام الكامل من القاعدة إلى القمة، لخدمة أهداف الأمة وثورتها الاشتراكية. وأن يعلن المؤتمرين قدوم: « حقبة جديدة في حياة الحزب، وزخم جديد في عمله، وذلك بفضل المحتوى البشري الذي نتوقعه منه، والذي ستكون قواه الأساسية التضحية بالنفس، والالتزام التام، المتحالفان مع الكفاءة والولاء التام. وهذا ما سيجعل الحزب قادراً على القيام بالدور الأساسي للطليعة في توجيه البلاد، وتعبئة القوة الشعبية، وبالتالي المساهمة في بناء الوطن وبناء مجتمعنا الاشتراكي الجديد⁽²⁾ ».

واصلت قيادة الحزب خلال عام 1969، عملية إعادة تنظيم الحزب من القاعدة إلى القمة. حيث اعتمدت على عقد جلسات عمل، وإقامة أيام دراسية، وتأسيس الخلايا، وإجراء انتخابات للجان الخلايا، والقسمات والمحافظات.

وفي 30 أكتوبر 1969، كشف العقيد هوارى بومدين أن مهمة إعادة تنظيم الحزب لم تكن سهلة، لأن إطاراته بحسب رأيه، لم يساهموا فيها بهمة بالغة. وصرح أن في المستقبل، سوف لن تسند مناصب المسؤولية إلا للإطارات المناضلة والملتزمة⁽³⁾.

¹ الخطاب الذي ألقاه في الفاتح من نوفمبر 1968، بمناسبة الذكرى 14 لاندلاع الثورة التحريرية، وارد في: خطب الرئيس هوارى بومدين، ج. 2، المصدر السابق.

² خطب الرئيس هوارى بومدين، ج. 2، المصدر نفسه.

³ خطاب الرئيس هوارى بومدين، أمام إدارات الإدارة والحزب والجيش، في 30 أكتوبر 1969، وارد في خطب الرئيس هوارى بومدين، ج. 3، المصدر السابق.

لأجل ذلك، قرّرت السلطة الحاكمة عدم ترك الحزب معزولاً في الساحة الوطنية. حيث أحاطته بالمنظمات الجماهيرية، لمساعدته وتقويته، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

في مطلع جانفي 1970، أنهت قيادة الحزب حملة الشرح للنصوص الخاصة بالنظام الداخلي للحزب، التي بدأتها منذ 21 ديسمبر 1969. وفي اجتماعه المنعقد خلال الفترة من 9 إلى 12 فيفري 1970، تبنى مجلس الثورة القانون الأساسي الحزب⁽¹⁾.

وبعد انتخاب لجان الخلايا والقسمات، ظهرت لأول مرة هياكل منتخبة للحزب، عوّلت عليها السلطات في حل مشكلة ندرة الإطارات المؤهلة فيه، وتكوين نخبة ملتزمة وثورية، وتجنيد البلاد بأكملها وتطهيرها، ومراقبة أداء الحكومة، ونشاط الحياة السياسية، ومساعدتها في جلب الانتباه الجماعي الضروري لنجاح مشروع بناء دولة، في ظل نظام اشتراكي. فقد أكد مسؤول الحزب أحمد قايد، في أحد الاجتماعات الحزبية، على المهمة الجديدة للحزب بالقول: « الآن صار للحزب معنى واضحاً، يختلف عن المعنى الذي أعطي له بعد الاستقلال⁽²⁾ ».

ولكن، بالرغم من كل تلك الجهود الرامية لإشراك الحزب في بناء الدولة، إلا أن الإطارات والفئات المثقفة في البلاد، لم تستجيب لدعوات القيادة السياسية المتكررة لها، بالانخراط في الحزب.

حيث اعترفت جريدة المجاهد بإخفاق تلك المحاولات، حيث كتبت تقول: « لقد ظلت أبواب الحزب، التي فتحت منذ 3 سنوات، بلا نتيجة تذكر ... عرفت حملة إعادة التنظيم التي بدأت في عام 1968، نفس مصير الحملات السابقة⁽³⁾ ».

¹ الشعب، عدد 2 جانفي 1970.
² نص خطابه في مؤتمر إطارات الحزب المنعقد بالعاصمة في 10 أكتوبر 1970، خطب الرئيس هوارى بومدين، ج. 4، المصدر السابق.
³ الشعب، عدد 13 أكتوبر 1970.

وفي الخطاب الذي ألقاه، بمناسبة الذكرى 17 لاندلاع الثورة التحريرية، أشار الرئيس هواري بومدين إلى أن: « المرحلة القادمة تتطلب أيضا تطوير الحزب وتوطيده، حتى يتمكن من ضمان مهمته باعتباره محرك ثوري فعال وديناميكي. فضلا عن ذلك، يتوجب تغيير أنماط التسيير والعمل⁽¹⁾ ».

في 20 ديسمبر 1972، استقال أحمد قايد من رئاسة الحزب لأسباب صحية، وتولى الرئيس هواري بومدين إدارة شؤون الحزب وتسييره، وسيطر على المنظمات الجماهيرية، التي ألحقت بالحزب منذ عام 1968، وصار يشارك في مختلف جلسات الحزب والنقابات.

ففي الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية، للمؤتمر السابع لرؤساء المجالس البلدية، المنعقد بالعاصمة خلال الفترة من 14 إلى 17 فيفري 1973، أشار الرئيس هواري بومدين إلى ضرورة إعادة تنظيم الحزب، بالقول: « لقد حان الوقت، اليوم، لإعطاء كل الاهتمام الواجب لتنظيم الحزب وتحديد رؤانا وأفكارنا حول هذه المسألة ... لقد بلغت الثورة الجزائرية مرحلة من التعميق جعلتها في حاجة ماسة للحصول على دعم ومساندة ثابتين من المناضلين الذين يؤمنون بالمبادئ الثورية ...⁽²⁾ ».

كما أشارت مجلة الجيش في افتتاحيتها إلى نفس الموضوع، حين كتبت: « عدة عوامل تستدعي بشكل مستعجل إعادة تنظيم [حزب] جبهة التحرير الوطني. يجب تجديد هياكله وطرق عمله ... الحزب يوجد في شكل جهاز إداري بلا نجاعة سياسية كبيرة، ومن هنا لم يلعب الدور المنوط به ... من هنا كان الخوف من خطر فراغ سياسي يكون خطيرا ومهددا للمستقبل⁽³⁾ ».

¹ الشعب، عدد 1 نوفمبر 1972.

² الشعب، عدد 15 فيفري 1973.

³ افتتاحية مجلة الجيش، عدد مارس 1973.

وفي احدى تصريحاته الصُحفية، قال الرئيس هواري بومدين: أن: « الجزائر في حاجة إلى حزب اشتراكي طلائعي مشكل فقط من إطارات اشتراكية مجتمعة حول برنامج محدد بشكل جيد وخط سياسي موحد⁽¹⁾». فكان يرى أن من الضروري الاعتماد على فئات الفلاحين، العمال، والمتقنين، وأفراد الخدمة الوطنية في الجيش لتحقيق ذلك التصور للحزب الطلائعي.

فالسطة الحاكمة، كانت ترى في توسع انتشار ظاهرة البيروقراطية في مؤسسات الدولة، وسيلة تعرقل سير "الثورة"، التي تنتشدها. لذا قرّرت تحديد دورا جديدا للحزب، الذي: « كان بالأمس أداة لثورة التحرير، وجامعا لكل الطبقات الوطنية في البلاد ضمن صفوفه ... لا يمكنه أن يكون اليوم إلا أداة الثورة الاشتراكية ولا يمكنه إلا حشد مناضلين منحدرين من قوى ثورية في البلاد: الجماهير الكادحة والمتقنين الثوريين ... عندئذ ستتضح مسائل دوره ومسائل هيكله⁽²⁾».

وفي 6 جوان 1974، أطلقت قيادة الحزب، حملة من قسنطينة أمام إداراتها المحلية، من أجل إعادة هيكلته. وفي خطاب أمام إدارات ولاية تلمسان في 3 جويلية 1974، جدّد الرئيس هواري بومدين نداءه إلى الشباب الجزائري الذي وصفه بالنزاهة والصدق والكفاءة، لتجديد الحزب، وجعله قادرا على: « مكافحة الآفات الاجتماعية كالمحاباة، والنزعة الجهوية، والطمع، حتى لا نقول الفساد...⁽³⁾»

كما اعتبر الرئيس هواري بومدين، الحزب وسيلة رقابة في مستوى متطلبات الثورة. وكان يعوّل فقط على مناضلي الحزب المؤمنين بالاشتراكية لتحقيق الإصلاحات الخاصة بالحزب، والذين لديهم مستوى من الوعي السياسي بعيدا عن الفلسفة الماركسية، وصراع الطبقات، التي لا علاقة لها بمعتقدات الشعب الجزائري، والتي قد تزيد في جراحات البلاد⁽⁴⁾.

¹ نص الحوار مع جريدة الأهرام يوم 18 أكتوبر 1974، وورد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، المصدر السابق.
² الكلمة الافتتاحية للرئيس هواري بومدين، في الندوة 9 لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، المنعقدة بقصر الأمم في 10 ماي 1975، واردة في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 6، المصدر السابق.
³ الشعب، عدد 3 جويلية 1974.
⁴ الشعب، المصدر نفسه.

وكان دستور 1976، قد أكد فيما يخص التنظيم السياسي للدولة الجزائرية، على أن النظام التأسيسي الجزائري يقوم على مبدأ الحزب الواحد⁽¹⁾، وأن حزب ج. ت. و، هو الحزب الواحد في البلاد⁽²⁾، و« القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية⁽³⁾ ». كما اعتبر قيادة البلاد، تتجسد في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة⁽⁴⁾.

كان الرئيس هواري بومدين يتطلع إلى أن يكون مؤتمر حزب ج. ت. و، الذي كان من المتوقع انعقاده في عام 1978: « مدرسة حقيقية لممارسة الديمقراطية الداخلية ... لا يكفي الإعلان عن الحاجة إلى حزب واحد كأداة للتطور السريع في دول العالم الثالث، أو كوسيلة لمكافحة التخلف في جميع المجالات، وبناء مجتمع حديث، فمن الضروري أن نضمن له الشروط الأساسية لنجاحه وتطوره واستمراريته، والتي تتلخص في الديمقراطية الداخلية⁽⁵⁾ ».

5. السيطرة على المنظمات الجماهيرية.

أ) السيطرة على إ. ع. ج.

بعد حركة 19 جوان، سعى الحزب إلى السيطرة على نقابة إ. ع. ج. و، ووضعها تحت إشراف حزب ج. ت. و. وكانت النقابة قد اختارت في مؤتمرها الثاني في عام 1965، وقبل حدوث "التصحيح الثوري"، الاستقلال عن الحزب في إدارة شؤونها. وعند حدوث حركة 19 جوان 1965، اعترضت بعض قيادات النقابة على الحركة، وتم الزج بالعديد منهم في السجن. ومن ثمة قررت حكومة هواري بومدين الهيمنة على النقابة وتدجينها، وإخضاعها للإدارة المباشرة للحزب الذي صار خاضعا بدوره لها.

¹ المادة 94 من دستور 1976، المصدر السابق، ص. 1309.

² المادة 95، المصدر نفسه.

³ المادة 97 المصدر نفسه.

⁴ المادة 98، المصدر نفسه.

⁵ الكلمة الافتتاحية للرئيس هواري بومدين في المؤتمر الخامس لنقابة إ. ع. ج. ج، المصدر السابق.

بينما، عاب النظام الجديد على إدارة المركزية النقابية في تلك الأثناء، ضمّها عناصر ماركسية، وأنها اختيرت من طرف حسين زهوان، قائد " منظمة المقاومة الشعبية"، التنظيم اليساري المعارض لنظام هواري بومدين⁽¹⁾.

أجرى نظام الحكم الجديد مفاوضات مع قيادات المركزية النقابية، وفي 27 جوان 1965، أعلنت المركزية النقابية عن دعمها للمجلس الثوري. حيث تمكن مجلس الثورة بعد مفاوضات دامت قرابة أسبوع من تحييدها ثم جلبها إليه. وفي المؤتمر الأول للاتحاد المحلي لنقابات الجزائر - وسط، المنعقد في 26 جويلية، ذكر الأمين العام للمركزية النقابية مولود أمزيان⁽²⁾، بخصوص حركة 19 جوان، أن نقابته تفاجأت بالحدث.

في عام 1966، ظلت العلاقات متشنجة بين إ. ع. ج.، ونظام الحكم الجديد في الجزائر. ثم بدا أن الطرفين سعيا إلى التقارب بينهما. حيث سمحت السلطات بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المركزية النقابية، عودة صدور أسبوعية " الثورة والعمل"، لسان حال النقابة، منذ 26 نوفمبر 1965. في حين صرّح الأمين العام للاتحاد: « نؤكد رسميا أن مركزيتنا النقابية لن تتأهض الحزب »⁽³⁾. ومن ذلك التاريخ، أمكن لنظام هواري بومدين الاعتماد على الاتحاد.

لقد تمكّنت قيادة الحزب، بزعامة الرئيس هواري بومدين بعد عمل دؤوب من وضع يدها على النقابة المركزية للعمال خلال عام 1969. حيث مكّنتها من عقد مؤتمرها الثالث بعد تأجيله لعدة مرات، نتيجة الخلافات بين بعض القياديين النقابيين الرافضين لهيمنة الحزب عليهم، وقيادة هذا الأخير. ففي 13 جانفي، صرّح الأمين العام للحزب، أحمد قايد: « طالما لن يكون هناك حزبا قويا ونقابة تحت رعاية هذا الحزب، فإن الثورة ستخضع لتناقضات »⁽⁴⁾.

¹ ينظر حول هذا التنظيم، المبحث 3 في الفصل الأول في هذه الأطروحة.
² انتخب السيد مولود أمزيان أمينا عاما لـ: إ. ع. ج.، خلال مؤتمره الثاني، الذي عقد من 23 إلى 28 مارس 1965، بقصر الشعب.

³ ينظر، تصريحه لأسبوعية: *Révolution Africaine*, 19 février 1966.

⁴ الشعب، عدد 13 جانفي 1969.

وبالفعل تم إخضاع النقابة للحزب بشكل نهائي في نهاية عام 1968⁽¹⁾. فالنظام، كما صرّح بذلك مسؤول الحزب، كان يريد: « التربية المستمرة للمناضلين حتى يتم تحويلهم من ذهنية مطلبية إلى ذهنية بناءة ومسيرة⁽²⁾ ».

فبعد تحضير سياسي مكثّف للمؤتمر، وإبعاد ما تبقى من معارضين داخل النقابة لسياسة الحكومة في السيطرة على الاتحاد؛ وعقد فيدرالياته اجتماعاتها؛ وبعد الانتهاء من حملة الشرح لمشروع الميثاق النقابي، وعودة صدور مجلة " الثورة والعمل" في الفاتح ماي، بعد توقفها في أكتوبر 1967، افتتحت أشغال المؤتمر في 5 ماي بقصر الأمم، واستمرت إلى غاية 9 منه، برئاسة الرئيس هواري بومدين، وحضور 1200 مندوب⁽³⁾.

أكد الرئيس هواري بومدين في كلمته الافتتاحية، على ضرورة مشاركة العمال بشكل فعال في تسيير الاقتصاد، وطلب من الذين لا تتوافق أفكارهم مع أفكار الثورة التي يقودها، بترك مواقعهم. في حين طلب من بقية العمال، تقديم مساعدة فعالة للدولة في مجال مراقبة سير المؤسسات الاقتصادية التي يعملون فيها، انطلاقا من موقع المسؤوليات التي تسند إليهم⁽⁴⁾.

وأكد الأمين العام الجديد للمركزية النقابية، عبد القادر بنيكوس، أنه « يجب أن نربي باستمرار إلى غاية التحويل التام للذهنيات المطلبية إلى ذهنيات بناءة⁽⁵⁾ ».

في 24 من فيفري 1973، ألقى الرئيس هواري بومدين، خطابا بمناسبة الذكرى 17 لتأسيس إ. ع. ج.، والذكرى الثانية لتأميم المحروقات، حدّد فيه المواضيع الهامة في مجال السياسة الداخلية للبلاد خلال تلك السنة. حيث ذكر أن: « المعركة

¹ Cf., le témoignage de SAOUDI Abdelaziz, février 2010, in : algérieinfos-saoudi.com, site internet : visité le 21 mars 2017.

² ينظر، تصريح الأمين العام للحزب لجريدة الشعب، عدد 16 ماي 1972.

³ الشعب، عدد 2 ماي 1969.

⁴ الشعب، عدد 5 ماي 1969.

⁵ عبد القادر بنيكوس (29 جانفي 1923 - 6 أكتوبر 1992)، ولد بالقل اشتغل بالتعليم بعد تخرجه من " المدرسة الحرة" بقسنطينة في نفس تلك المدرسة. ناضل خلال فترة الثورة التحريرية في أوروبا في المنطقة الحدودية بين فرنسا وسويسرا، ثم التحق بالجزائر للنضال سرا في منطقة باب الواد. عاد بعد الاستقلال إلى العمل في قطاع التعليم كمدير مدرسة بالعاصمة. وهناك ساهم في إنشاء فيدرالية عمال التربية والثقافة. تولى أمانة نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين مرتين متتاليتين، وعضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، وكذا منصب محافظ وطني للحزب في ولايتي بليلة وبويرة.

اليوم تتمثل في إعطاء محتوى اجتماعي وبخاصة اشتراكي للاستقلال الاقتصادي ... سوف لن تكون في الجزائر طبقة بورجوازية ... المعركة من أجل الثورة الزراعية، هي معركة الجميع، لأن نجاح الثورة الاشتراكية مرتبط ارتباط وثيقا بنجاح الثورة الزراعية⁽¹⁾».

ب. السيطرة على التنظيم الطلابي وهيكله الشباب.

اهتم نظام الرئيس هواري بومدين، ضمن إطار معركة التنمية وبناء الاشتراكية، بشريحة الشباب، وتنظيم صفوفهم داخل هيكل موحد يكون خاضعا للحزب، بهدف توعيتهم وإشراكهم في بناء الجزائر الاشتراكية التي كان يتطلع إلى بنائها.

ففي 30 ديسمبر 1966، عقد مؤتمرا في العاصمة الجزائر لتنظيم شباب جبهة التحرير الوطني، حضره الرئيس هواري بومدين، وألقى فيه خطابا حدد فيه برنامج عمل للمؤتمرين. حيث قال: «... توحيد مختلف المنظمات، وتجميعهم في منظمة واحدة متجانسة ومتناسقة للوصول إلى وضع ميثاق عام وإدارة واحدة للشباب⁽²⁾».

وأكد التقرير الختامي للمؤتمر على أن: « دور الحركة الموحدة للشباب هو تربية مجموع الشباب، وتسييسهم، وتلقين إدارته المستقبلية مبادئ الأخلاق الاشتراكية⁽³⁾».

ولكن الخلاف بقي قائما بين مجلس الثورة، و إ. و. ط. ج. حول مسألة هيمنة النظام على الاتحاد، الذي كانت أغلب قياداته ماركسية العقيدة.

ففي إطار دعم الحزب وتنظيم صفوفه، قررت قيادته إجراء مشاورات على مستوى القاعدة الطلابية ابتداء من الفاتح فيفري 1968، وإعطاء الكلمة لكل الطلبة، ودعتهم لانتخاب قيادة جديدة للاتحاد، تكون متبينة لتصورات الحزب والدولة. وكان

¹ الشعب، عدد 24 فيفري 1973.

² خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 1، من 19 جوان 1965 إلى 4 جويلية 1967.

³ خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 1، المصدر نفسه.

الحزب قد وضع مخطط عمل يهدف إلى تحديد الإجراءات العملية، التي ستؤدي تدريجيا إلى « توحيد الشباب، وتنظيمهم وفقا لأسس صحيحة، وديمقراطية⁽¹⁾ ».

ولكن في 2 فيفري 1968، شن طلاب جامعة الجزائر، وتلاميذ بعض ثانويات الجزائر العاصمة، إضرابا امتد إلى غاية يوم 6، تعبيرا عن رفضهم لهيمنة الحزب على منظماتهم النقابية، من خلال إشرافه على انتخاب اللجان الطلابية، التي أوكلت لها مهمة التحضير للمؤتمر السابع للمنظمة الطلابية.

وفي اليوم الموالي، تدخلت الشرطة لفض الإضراب، واعتقلت العديد من الطلبة. وفي مساء يوم 6 فيفري، أمرت وزارة التربية الوطنية إغلاق الجامعة مؤقتا. وفي اليوم الموالي، شنّ الأساتذة في ثانويات كل من الجزائر، وهران تزي وزو، إضرابا للاحتجاج على الإجراءات التي اتخذتها الوصاية. وفي يوم 20، استقبل وزير التربية الوطنية ممثلين عن الطلبة، واستمع لانشغالاتهم. وفي اليوم الموالي استقبلهم مسؤول الحزب أحمد قايد. وابتداء من يوم 26 استؤنفت الدراسة تدريجيا⁽²⁾.

خلال عام 1969، شهدت العلاقات بين النظام الحاكم والطلاب الجامعيين تحسنا تدريجيا. حيث عاد الحوار بين الطرفين، وأطلق سراح بعض قيادات الطلبة الذين سجنوا في عام 1968. وفي 10 من نوفمبر، توجه الرئيس هواري بومدين بخطاب إلى الطلبة، في اللقاء الذي جمعه بالأساتذة وطلبة الجامعات الثلاث، والمدارس العليا والمعاهد، قال فيه: « أملي وطيد في أن هذا الاجتماع سيكون البداية لمرحلة عمل، ونشاط ونضال وأنكم لن تتوانوا أن تضلوا أوفياء لهذه الحقيقة التاريخية التي تريد أن يكون الشباب الجزائري دوما في طليعة المعركة التي انتصرنا فيها في الماضي والتي سنربحها في المستقبل⁽³⁾ ».

¹ حزب جبهة التحرير الوطني "منشور لصالح الطلبة"، صادر في: 25 جانفي 1968، مجلة الثورة الإفريقية، عدد 259، 2-7/1-1968، ص. 9.

² الشعب، عدد 26 فيفري 1968.

³ خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق.

وفي يوم 18 نوفمبر، قرّر مجلس الثورة، أن يعقد الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، مؤتمرا خلال عام 1970. وفي شهر ديسمبر، صرّح وزير التربية والتعليم الدكتور أحمد طالب، لجريدة الجيش قائلًا: « هل ستشهد سنة 1970 في المجال السياسي، عودة انطلاق الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بشكل صحيح للاضطلاع بمهام كونه منظمة وطنية مهتمة بمصالح الأمة ومصالح أعضائها ؟ هذا ما يرجوه كل واحد منا ⁽¹⁾ ».

في عام 1970، واجه الحزب صعوبات ومشاكل في السيطرة على قطاع الشباب والطلبة في الجزائر. وقد تطرق إليها الرئيس هواري بومدين في خطابه، الذي ألقاه في 24 من فيفري، أمام إدارات نقابة إ. ع. ج، حيث قال: « بعض المثقفين، ومنهم الطلبة، منهمكين بانشغالات غير ذات أهمية ...

من المؤسف أن يتمنى هذا الشباب، الذي نأمل أن يضطلع بدور طلائعي إلى جانب الفلاح، والعامل والجندي، الاستمرار في العيش في نوع من الرومانسية البعيدة جدا عن الواقع وعن مشاكل التي يعيشها شعبنا ... - ثم ختم كلامه بالقول - إن السلطة الثورية لا تسمح بأي حال من الأحوال أن يظل في الجزائر مكان ما يمكن أن تحاك فيه مؤامرات ضد ثورتنا. فثورتنا ستكون من خلال حزبها، ممثلة في كل مكان ⁽²⁾ ».

وقد جاء هذا الخطاب بعد سيطرة حزب، ج. ت. و، على الفضاء الطلابي الجامعي. ففي مطلع شهر جانفي 1970، تم تنظيم جمعيات طلابية عامة، في إطار ما سمي بـ: " ضبط نشاطات الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ". وفي 29 جانفي، تبنى الطلبة المجتمعين تحت إشراف مسؤول الحزب أحمد قايد، اقتراحا يطالب بـ: " إعادة التنظيم الديمقراطي للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، ضمن إطار توجيه الحزب ومبادئه ⁽³⁾ ».

¹ مجلة الجيش، عدد رقم 79، المصدر السابق.
² خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق.
³ الشعب، عدد 29 جانفي 1970.

وفي الفاتح من مارس 1973، انعقدت أول جلسة عمل للجنة الوطنية للشباب، لدراسة وإثراء مشروع ميثاق خاص بتأسيس منظمة للشباب تحت اسم: الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، أعدته وزارة الشباب والرياضة. وفي نهاية السنة قرّرت الحكومة عقد مؤتمر وطني للشباب الذي يتوجب عليه: «تدعيم تنظيم الشباب الجزائري حتى يسمح له بلعب دوره في البناء الإشتراكي للبلاد»⁽¹⁾.

استمر الجهد المبذول من قبل الحزب في تنظيم صفوف الشباب، وهيكلتهم وإخضاعهم لسياسات الدولة ورؤاها، للحفاظ على ما سمي: "الاستمرارية الثورية". فقد استغل الرئيس هواري بومدين، فرصة انعقاد المؤتمر الأول لشبيبة العالم الثالث الطلائعية، المنعقد بالعاصمة الجزائر من 6 إلى 12 جويلية 1974، والذي شاركت فيه وفود من 126 دولة، للتذكير بالاختيارات الكبرى للجزائر، وضرورة التقاف الشباب حولها، والمساهمة في إنجاحها⁽²⁾.

في عام 1972، ظهرت حركة التطوع الطلابي لمساعدة الفلاحين. وقد بدأت بحوالي 1000 طالب، ثم بدأت تتهيكل تدريجيا. تأسست من لجان منتخبة في جميع المستويات، من مجموعات العمل إلى غاية المؤسسات الجامعية. مثل لجان التطوع التي انتخبت من قبل الطلبة في جامعات الجزائر، قسنطينة ووهران، وأخرى في جامعات عربية وفرنسية وأوربية.

وفي عام 1973، تأسست اللجنة الوطنية لتطوع الطلبة، تحت إشراف وزير التعليم العالي، تألفت من ممثلين عن كل الوزارات المعنية، و3 عمداء، ومسؤول من الحزب. وكان الدور المنوط بتلك اللجنة هو إعداد إطار عمل المتطوعين وتحديد الأهداف لهم. وقد كانت حركة تطوع الطلبة من أجل الثورة الزراعية، أهم عنصر حيوي في هذا المجال. إذ شارك خلال الفترة من 15 جويلية إلى 15 أوت 1973، حوالي 4000 طالبا جامعيًا في عملية التطوع⁽³⁾.

¹ الشعب، عدد 2 جويلية 1973.

² A.A.N, année 1974, vol. 13, Editions CNRS, Paris, 1975, p 312.

³ A.A.N, année 1974, vol. 13, Ibid., p. 313.

وفي إحدى مداخلته، قال الرئيس هواري بومدين عن التطوع: « وعلى ذكر التطوع أقول ... أن التطوع سنة حميدة، منحت الفرصة للشباب الجامعي بالخصوص لكي يتصل بالعالم الريفي ويعيش مع الفلاح في قريته ... وأهمية هذا الاتصال ... هو مرور الشبيبة بالمدرسة الحقيقية وهي مدرسة الحياة. حيث أن قادة المستقبل سيكونون من بين هؤلاء الشباب. كان هناك في العام الماضي [أي 1974] حوالي ثلاثة آلاف متطوع⁽¹⁾».

وفي 22 ماي 1974، شارك الطلبة الجامعيون بشكل مكثف في انتخابات تجديد اللجنة الوطنية للتطوع، مما حدا بجريدة الشعب، إلى اعتبار التطوع الطلابي أنه: « يشكل التطوع أفضل مدرسة، ويبرز الحيوية الثورية لدى الشباب للقيام بمهام جديدة⁽²⁾».

في عام 1975، تابع الرئيس هواري بومدين عن قرب، تأسيس الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الذي ضم كل الحركات الشبانية الجزائرية الموجودة في الساحة الوطنية⁽³⁾، في منظمة وطنية واحدة، تكون تابعة للحزب، و: « يكون هدفها ضمان استمرارية الثورة والحفاظ عليها، ودفع عجلتها إلى الأمام ... فهناك منجزات تنتظر التحقيق والصراع مع الرأسمالية ومع الاستغلال الخارجي صراع قوي وخطير يستلزم تجنب كل الطاقات للوقوف في وجه كل محاولة للاعتداء على الثورة⁽⁴⁾».

في يوم 19 ماي، افتتحت الندوة الوطنية الأولى للشباب بقصر الأمم بالعاصمة، واستمرت أشغالها إلى اليوم 24 منه. أعلن المشاركون في نهاية الندوة عن تأسيس المنظمة الوطنية للشبيبة الجزائرية، وصادقوا على ميثاقها ونظامها الداخلي. كما تبنا أرضية أيديولوجية وسياسية، وبرنامج عمل أسس على توجيهات الرئيس هواري بومدين التي جاءت في كلمته الافتتاحية في الندوة، والتي دارت حول:

¹ ينظر، كلمته الافتتاحية التي ألقاها يوم 19 ماي 1975، في الندوة الوطنية الأولى للشباب، واردة في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 6، المصدر السابق.

² الشعب، عدد 11 جويلية 1974.

³ تمثلت تلك الحركات في: الكشافة الإسلامية الجزائرية، الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، شبيبة جبهة التحرير الوطني، شبيبة الهلال الأحمر الجزائري، شبيبة وزارة الشبيبة والرياضة ومنظمة الثانويين.

⁴ كلمة الرئيس هواري بومدين في الندوة الوطنية الأولى للشباب، المصدر السابق.

دعم الشبيبة لمهام البناء الوطني، وللتوجهات السياسية الأساسية للبلاد؛ التحذير من بقاء المواقف متباعدة بين مثقفين بالعربية ومثقفين بالفرنسية والتي لا علاقة لها بالثورة، وضد توجه الجامعة لتكون حلبة لكل الصراعات الايديولوجية الخارجية. وبذلك اتخذت المنظمة الوطنية للشبيبة الجزائرية مكانتها إلى جانب بقية المنظمات الجماهيرية والجمعيات المهنية، لتشكيل الأساس الذي سيقوم عليه الحزب، وسيختار منها إطاراته⁽¹⁾.

وأكد دستور 1976، على أن: « المنظمات الجماهيرية، بإشراف الحزب ومراقبته، مكلفة بتعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام ... التي تتوقف عليها تنمية البلاد، والنجاح في بناء الاشتراكية⁽²⁾ ». كما بين أن مهمتها تتمثل بالأساس في تنظيم صفوف مختلف الفئات الشغيلة، وتعميق روح المسؤولية لديها، والإحساس بدورها الكبير في تشييد الوطن⁽³⁾.

¹ A.A.N, année 1975, vol. 14, op.cit, p. 437.

² المادة 100 من الدستور، المصدر السابق، ص. 1310.

³ المصدر نفسه.

المبحث الثاني: البناء المؤسسي للدولة.

- (1) - إصدار الميثاق الوطني.
- (2) - إصدار الدستور.
- (3) - تنظيم الحكومة وإجراء انتخابات رئاسية.
- (4) - انتخاب رئيس الجمهورية.
- (5) - تنظيم هيكل الحكومة في أبريل 1977.
- (6) - إنشاء المجلس الشعبي الوطني.

اعتبر الرئيس هواري بومدين أن أجهزة الدولة في عهد الرئيس أحمد أحمد بن بلة، كانت غير متلائمة مع الظروف القائمة، وعاجزة عن محاربة العراقيل الاقتصادية الناجمة عن ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج، وغير قادرة على خلق التوازن الجهوي المنشود. بينما رأي في حركة 19 جوان 1965، الآلية التي أوجدت شروط الاستقرار السياسي الضروري لتسيير الدولة بشكل سليم⁽¹⁾.

وذكر في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال الوطني، أن إعادة تنظيم مختلف مؤسسات الدولة وإدخال إصلاحات عليها، يندرج ضمن المشاريع الثورية لحكومته⁽²⁾.

واصل الرئيس هواري بومدين مشروع هيكلة الدولة بشكل منهجي انطلاقاً من القاعدة. حيث أكد بقوة أكثر على بناء الدولة. فمذ توليه مقاليد السلطة في الجزائر، أكد على أن مجلس الثورة الذي يتأهه، هو المؤتمر على السلطة السيادية، وبذلك فهو يشكل السلطة العليا للحزب والدولة⁽³⁾.

وفي هذا الصدد قال: « الدولة والحزب يمتزجان في قمة هرم السلطة، لأننا نعيش في نظام الحزب الواحد⁽⁴⁾ ». فبالنسبة له الدولة تمثل السلطة، ووحدة الشعب، والنظام، والانضباط⁽⁵⁾.

كما أشارت جريدة "الشعب" إلى اختيارات نظام هواري بومدين في البناء السياسي والاقتصادي للدولة بالقول: « في عام 1965، كانت المسألة المطروحة كالتالي: هل يجب، فيما يخص إرادتنا في النمو الاقتصادي والتشييد الاشتراكي،

¹ ينظر، قرارات مجلس الثورة في اجتماعه المنعقد بالعاصمة الجزائر من 14 إلى 21 فيفري 1966، المصدر السابق، ص. 387.

² خطاب الرئيس هواري بومدين في الفاتح نوفمبر 1967، بمناسبة الذكرى 13 لاندلاع الثورة التحريرية، وارد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 2، المصدر نفسه.

³ ينظر، بيان مجلس الثورة الصادر في 19 جوان 1965، المصدر السابق.

⁴ *Le Monde*, du 4 avril 1968.

⁵ Ibid.

إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي أم الزراعي من ناحية، أو للحزب والدولة من ناحية أخرى؟ فاختار النظام تصنيع البلاد وبناء دولة قويّة، كمرحلة أولى⁽¹⁾».

فحركة 19 جوان 1965، جعلت من بناء مؤسسات إدارية قويّة، شرط ضروري لبناء مؤسسات سياسية، سواء كانت حكومية أو حزبية. وحددت لنفسها مهام مستعجلة، يتوجب القيام بها قبل الشروع في إعادة هيكلة الحزب، نذكر منها: إعادة الأمن للمواطنين، تطهير المالية، إعادة بعث النشاط الاقتصادي، تنظيم الوظيف العمومي والشروع في العمل بنظام اللامركزية.

اقتصرت المؤسسات السياسية خلال فترة تولي العقيد هواري بومدين، على مجلس الثورة ومجلس الوزراء. بينما كانت المؤسسات الإدارية كثيرة: الوزارات، المجالس الشعبية البلدية، المجالس الشعبية الولائية، الشركات الوطنية ... إلخ.

وسأركز في هذا المبحث على دراسة التنظيم المؤسسي للدولة، وتتبع مراحل بناء قواعدها، بدء بتزويد البلاد بميثاق وطني، ودستور، ثم انتخاب رئيس للجمهورية، وانتهاء بانتخاب مجلس شعبي وطني.

1. - إصدار الميثاق الوطني.

ظل الحكم في الجزائر لا يعمل بالدستور، طيلة الفترة من 1965 إلى 1976. وفي 19 جوان 1975، أفرجت حكومة الرئيس هواري بومدين عن مشروع الميثاق الوطني، الذي كان بمثابة المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة. وابتداء من 5 مارس 1976، انطلقت المناقشة القاعدية لمشروع الميثاق الوطني. ثم جرى الاستفتاء عليه في 27 جوان من العام نفسه، حيث بلغت نسبة التصويت بنعم: 98,51%؛ وفي 27 جوان، تبنت الحكومة الجزائرية الميثاق الوطني⁽²⁾.

¹ الشعب، عدد 17 فيفري 1973.
² صالح بلحاج، "السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري"، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة، عدد 1، جوان 2012، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص. 11.

- الاستفتاء على الميثاق الوطني.

حدّدت السلطات يوم 27 جوان 1976، لإجراء الاستفتاء على الميثاق الوطني⁽¹⁾. وفي 29 جوان، اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية برئاسة ابن با أحمد مصطفى، وبعد إحصاء الأصوات الواردة في مختلف مراكز الاقتراع في داخل البلاد، ومن السفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج، أعلنت نتائج الاستفتاء حول الميثاق الوطني، والتي كانت كالتالي: بلغ عدد الناخبين المسجلين: 7.940.978 مسجلا؛ وعدد المصوتين: 7.290.671 مصوتا. بينما بلغ عدد الأصوات المعتبرة: 7.248.603 صوتا. وكانت النتائج المحصل عليها في كامل التراب الوطني كالتالي: عدد المصوتين بـ "نعم" بلغ: 6.840.095؛ وعدد المصوتين بـ "لا" بلغ: 103.729⁽²⁾.

احتلت ولاية الجزائر المرتبة الأولى في عدد المصوتين على الميثاق الوطني بـ:
نعم. حيث بلغ عددهم أكثر من 509 ألف صوت؛ تلتها ولاية سطيف في المرتبة
الثانية بـ: أكثر من 416 ألف صوت؛ ثم ولاية تزي وزو في المرتبة الثالثة بأكثر من
390 ألف صوت.

كما احتلت ولاية الجزائر المرتبة الأولى في عدد المصوتين بـ: "لا"، حيث بلغ عددهم حوالي 38 ألف صوتا. تلتها في المرتبة الثانية ولاية البليدة بـ: 9262 صوتا؛ ثم ولاية بجاية في المرتبة الثالثة بـ: 6377 صوتا⁽³⁾.

اعتبرت السلطات أن المصادقة الشعبية على الميثاق الوطني: «قد أتاحت من جديد، فرصة أخرى للثورة الجزائرية كي تحدّد مذهبها وترسم استراتيجيتها على ضوء الاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه»⁽⁴⁾.

¹ ينظر، الأمر رقم 76-51 مؤرخ في 3 جوان 1976، يتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 45، مؤرخ في 4 جويلية 1976، ص. 711.

² ينظر، الجدول الوصفي لنتائج الاستفتاء على الميثاق الوطني، واردة في ج. ر. ج. ج. العدد 61، المصدر السابق، ص. 888.

⁴ ج. ر. ج. ج، العدد 94، المصدر السابق، ص. 1292.

وبذلك، كان الميثاق الوطني، بمثابة نص سياسي أساسي عرض أيديولوجية النظام القائم، وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتضمن المحاور الكبرى لبناء المجتمع الاشتراكي، وحدد مبدأ الحزب الواحد، ووحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

كما أنّ المناقشات الواسعة التي جرت حول مشروع الميثاق الوطني، شكّلت فضاءً ديمقراطياً لحرية الرأي والتعبير في الجزائر خلال الفترة فضاء بحثنا، عبر إشراك مختلف مكونات المجتمع في وضع تصور حقيقي لبناء دولة اجتماعية عصرية، واقتصاد اشتراكي قوي، واحتلال مكانة ملائمة على الصعيد الدولي.

وكان الهدف من إشراك الجزائريين، في مناقشة الميثاق الوطني، منحهم الفرصة على اختلاف مشاربهم السياسية، في وضع تصور لمشروع مجتمع يساهم في دفع عملية التنمية الوطنية بشكل سريع في كل القطاعات، ويمهد لإقامة المؤسسات الدستورية، ويقضي على مخلفات الاستعمار.

وبحسب رأي الوزير والقيادي السابق في حزب ج. ت. و، السيد عبد الرزاق بوحارة، فإن تلك المنابر التي فتحت أمام مختلف فئات الشعب، للتعبير بكل حرية عن آرائها بشأن آفاق مستقبل الشعب الجزائري، قد: « أظهر الإصرار على رفع التحديات، من خلال منح الكلمة للأصوات المعارضة لتوجهات الدولة في تلك المرحلة لإبداء رأيها بكل حرية، دون رقيب حول شكل وطبيعة النظام في الجزائر وتوجهاته المستقبلية، وكذا مختلف النقائص التي تطبع عملية التنمية في مختلف المجالات. كما أظهرت آنذاك للعالم مدى نضج الشعب الجزائري، وارتقائه إلى مصاف الدول العريقة في الديمقراطية، والتطلع نحو بناء دولة قوية تسودها العدالة الاجتماعية، وتعتمد على إمكانياتها لبلوغ مصاف العالمية⁽¹⁾».

¹ ينظر، تصريح عبد الرزاق بوحارة لوكالة الأنباء الجزائرية، نُشر يوم 9 جويلية 2012.

وبالفعل، كان لمختلف التيارات السياسية الموجودة في تلك الفترة سواء المنظوية تحت لواء الحزب أو تلك التي كانت تنشط في السرية، دورا هاما في بعث تنافس الأفكار فيما يتعلق بشأن مشروع المجتمع الذي يجب تجسيده.

فقد أصدرت القيادة السياسية للبلاد، وعلى رأسها الرئيس هواري بومدين، تعليمات لمختلف هيئات الحزب الواحد آنذاك، والمجالس المنتخبة، ومؤسسات الدولة بضرورة فتح فضاءات، ومنابر للمواطنين لمناقشة مسودة الميثاق الوطني، والتعبير بكل حرية عن النقائص الموجودة في مختلف المجالات، والتوجهات الكبرى للمستقبل. كما منحت ضمانات للمواطنين بعدم تعرضهم لأي مكروه في التعبير بكل حرية، وبعيدا عن كل رقابة، عن آرائهم خلال إثراء مضمون مشروع الميثاق الوطني.

وبذلك، « شاركت كل مكونات المجتمع الجزائري، من تيارات سياسية يمينية ويسارية، وحتى الحركة البربرية في تلك المناقشات، وأبدت رأيها فيما يتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي في تلك الفترة، وشكل الدولة العصرية الواجب تجسيدها في الجزائر⁽¹⁾ ».

وقد ساهمت وسائل الإعلام الوطنية بمختلف أنواعها، في بث ونشر تلك المناقشات الحادة، التي اتسمت بتصادم الأفكار والآراء بين مناضلي الحزب الواحد، والتيارات المعارضة لسياسته، بشأن القضايا الجوهرية للأمة، خاصة فيما كان يتعلق بالتوجه الإيديولوجي لنظام الحكم.

وكانت السلطات السياسية، تهدف من وراء تلك المناقشات المتنوعة إلى: « تحضير الرأي العام الوطني لمرحلة التغيير نحو آفاق الديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، ومشاركة الجماهير في صنع القرار⁽²⁾ ».

¹ ينظر، تصريح محمد بوخالف، المحافظ السابق لحزب ج. ت. و. بالعاصمة، المصدر السابق.
² المصدر نفسه.

حيث كانت ترى أن من الضروري: « فتح نقاش واسع، تشارك فيه مختلف فئات الشعب بكل حرية، لوضع إستراتيجية جديدة تحدّد معالم دولة عصرية وقوية تعمل على تجسيد العدالة الاجتماعية⁽¹⁾ ».

2. - إصدار الدستور.

في خطابه إلى الأمة إثر نجاح حركة 19 جوان 1965، أعلن العقيد هواري بومدين إلغاء العمل بدستور 1963، وأن الأولوية أعطيت لبناء الدولة من القاعدة⁽²⁾.

وفي 7 جويلية 1965، أصدر مجلس الثورة برئاسة العقيد هواري بومدين، أمرا بإعادة تحديد آليات ممارسة السلطة، من خلال جمع كل الصلاحيات بيده في انتظار إصدار دستور جديد، فيما تم إقرار دور الحكومة في كونها أداة تنفيذ، يرأسها رئيس مجلس الثورة، مع إنشاء هيئات استشارية منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك عمل مجلس الثورة على تكييف دستوري يجمع كل السلطات في سلطة واحدة، إلى غاية اعتماد دستور 22 نوفمبر 1976، الذي أعاد تنظيم السلطة⁽³⁾.

وبعد وضع الأسس القاعدية للدولة، من خلال تأسيس المجالس الشعبية البلدية في عام 1967، ثم المجالس الشعبية الولاية في عام 1969، قرّر الرئيس هواري بومدين في عام 1976، تزويد البلاد بوثيقتين تأسيسيتين هما: الدستور والميثاق الوطني. ثم انتخاب رئيسا للجمهورية بواسطة الاقتراع العام، وكذا أول برلمان ضم ممثلي الشعب، من الإطارات التي رشحها الحزب وبذلك، تم تتويج الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية⁽⁴⁾؛ وبناء الفكر الدستوري لدى المواطنين انطلاقا من القاعدة.

¹ ينظر، تصريح المحافظ السابق لحزب ج. ت. و، السيد عيسى قاسم، المصدر السابق.

² ينظر، تصريح رئيس مجلس الثورة في ج. ر. ج. ج.، العدد 56، المصدر السابق.

³ BEDJAOUI, op.cit., p. 549.

⁴ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص. 43.

حيث جُعِلت المجالس الشعبية البلدية، مدرسة للديمقراطية، ومكانًا للعمل التطبيقي، يتحوّل فيه المواطن تدريجياً إلى مسؤول، ويتعلّم فيه الظاهرة الدستورية⁽¹⁾.

في عام 1976، أصدر مجلس الثورة مشروع دستور، ثم أخضعه للقاعدة للمناقشة والإثراء. وفي يوم 6 نوفمبر، صادقت عليه الندوة الوطنية. ثم تقرر دعوة هيئة الناخبين، وتنظيم استفتاء شعبي حول الدستور في يوم الجمعة 19 من الشهر نفسه، وهو ما تم بالفعل⁽²⁾.

- نتائج الاستفتاء على الدستور.

بعد يومين من انتهاء الاستفتاء، اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية برئاسة ابن با أحمد مصطفى، لإحصاء الأصوات الواردة في محاضر جمع وتركيز النتائج على مستوى الولايات والسفارات والقنصليات الجزائرية، ثم أعلن رئيسها نتائج الاستفتاء حول الدستور، وكانت كالتالي⁽³⁾:

بلغ عدد الناخبين المسجلين: 8.076.834 ناخبا. في حين بلغ عدد المصوتين: 7.504.696 صوتا. منها 7.479.689 صوتا معتبرا. وكانت النتائج المحصل عليها في كامل التراب الوطني كالتالي: عدد المصوتين بـ "نعم" بلغ 7.082.859؛ وعدد المصوتين بـ "لا" بلغ 57.518.

احتلت ولاية الجزائر المرتبة الأولى في عدد المصوتين على الدستور بـ: نعم. حيث بلغ عددهم أكثر من 513 ألف صوت؛ تلتها ولاية سطيف في المرتبة الثانية بحوالي 433 ألف صوت؛ ثم ولاية تزي وزو في المرتبة الثالثة بحوالي 400 ألف صوت.

¹ A.A.N, Vol. 14, op.cit, p. 323.

² ينظر، المادة 1، من الأمر رقم 96-76، مؤرخ في 14 نوفمبر 1976، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 91، مؤرخ في 14 نوفمبر 1976، ص. 1266.

³ ينظر، الجدول الوصفي عن نتائج الاستفتاء حول الدستور، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 94، صادر في 24 نوفمبر 1976، ص. 1290.

وكان مجلس الثورة قد أشار في إحدى بياناته بأن: «... الأداة الأولى لانجاز جميع خططنا ومشاريعنا هي أجهزة الدولة؛ بالطبع فقد حرصنا منذ البدء على مراجعة جميع دواليبها، وإعادة تنظيمها على أسس صحيحة كفيلة بأن تجعل منها الأداة الفعالة لتحقيق أهدافنا العليا... وينفس الانطلاق يسير الحزب الآن... وقيم بدوره أجهزته العليا بصفة قارة نهائية، فيقوم إذ ذاك بدوره الطبيعي في توجيه الثورة، وتنشيط الجهود، وشحن العزائم والهمم⁽¹⁾».

3. - تنظيم الحكومة وإجراء انتخابات رئاسية.

كان من بين الإجراءات المستعجلة، التي اتخذها الرئيس هواري بومدين بعد سيطرته على زمام الحكم في الجزائر، تغيير النظام السياسي الذي قام في عهد الرئيس بن بله، وإلغاء العمل بدستور الجزائر 1963، وإنشاء مجلس الثورة، الذي استخدمه في ممارسة السلطة إلى غاية إقامة مؤسسات شرعية⁽²⁾.

وفي 4 من شهر جويلية 1965، دعا المجلس الوطني للثورة⁽³⁾ العقيد هواري بومدين إلى تشكيل حكومة، وفي اليوم الموالي توجه بخطاب إلى الشعب الجزائري عبر أثر الإذاعة الوطنية والبت التلفزيون، لم يختلف كثيرا في مضمونه عما ورد في خطابه في 19 جوان 1965.

حيث انتقد بشدة النظام الذي أسقطه، مشيرا إلى ما أسماه: "انحرافات السقيمة للنظام الشخصي"؛ وأكد أن المجلس الوطني للثورة أعاد الشرعية الثورية، وعاد إلى برنامج طرابلس وميثاق الجزائر. ثم وضع الخطوط الكبرى لبرنامج عمل حصره في: " عقد مؤتمر حقيقي لحزب جبهة التحرير لتعيين مؤسسات الحزب بحرية؛ بناء "

¹ ينظر، بيان مجلس الثورة بمناسبة الذكرى الخامسة لانتفاضة 19 جوان، وورد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق.

² ناجية حمدي، "إرث الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية الجزائرية: 1962-1978"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 9، جويلية 2016، مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1، ص. 167.

³ ينظر، تشكيلة هذا المجلس في الملحق رقم 1 في هذه الأطروحة، ص. 379.

دولة مؤسسة على الأخلاق في إطار احترام مبادئ قيمنا الأخلاقية والإسلامية"، والتي ستصبح "الأداة الحقيقية لتنفيذ سياسة متناسقة"⁽¹⁾؛

وفي الجانب الاقتصادي، تحدّث عن: "بناء اقتصاد اشتراكي حقيقي"، وبعث مؤسسات منظمّة، يخطر فيها الفلاحون لتحقيق الإصلاح الزراعي المنشود⁽²⁾.

في يوم 10 جويلية 1965، أعلن مجلس الثورة تشكيل حكومة برئاسة العقيد هواري بومدين، تألفت من 20 وزيرا⁽³⁾، 9 منهم كانوا وزراء سابقين في حكومة بن بله. كما شارك فيها 7 أعضاء من مجلس الثورة⁽⁴⁾.

ومن التغييرات التي طرأت على تلك الحكومة إنشاء منصب رئيس حكومة وتولي العقيد هواري بومدين كل من رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء؛ إلغاء وزارة الدفاع الوطني، ومنصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وكاتب الدولة للأشغال العمومية؛ تعيين 3 وزراء كانوا قد استقالوا من حكومة أحمد بن بلة. وهم رابح بيطاط المستقل في نوفمبر 1963، حيث تم تعيينه وزيرا للدولة، أحمد مدغري المستقل في 9 جويلية 1964، حيث تم تعيينه على رأس وزارة الداخلية، وأحمد قايد المستقل في 30 جويلية من العام نفسه، حيث أسندت إليه حقيبة وزارة المالية والتخطيط.

بينما تم تعيين وزير الأوقاف السابق السيد تجيني هدام وزيرا للصحة العمومية، وأنشئت وزارات جديدة هي: وزارة المالية والتخطيط، وزارة الأنباء. كما تم الفصل بين وزارة الصحة العمومية ووزارة قداماء المجاهدين، والفصل بين وزارة البريد والمواصلات ووزارة الأشغال العمومية، وإضافة الشؤون الاجتماعية لوزارة العمل⁽⁵⁾.

¹ ينظر، تصريح رئيس مجلس الثورة في ج. ر. ج. ج. العدد 56، المصدر السابق، ص. 810.

² المصدر نفسه، ص. 811.

³ ينظر، الأمر رقم 65-182، مؤرخ في 10 جويلية 1965، وصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 58، المصدر السابق، ص. 831.

⁴ الأعضاء السبعة هم: العقيد هواري بومدين، بشير بومعزة، عبد العزيز بوتفليقة، بلقاسم شريف، أحمد قايد، وأحمد مهساس وأحمد مدغري.

⁵ قارن بين تشكيلة الحكومتين في كل من ج. ر. ج. ج. (النسخة الفرنسية)، العدد 68، صادر في 18 سبتمبر 1963، ص. 976، و ج. ر. ج. ج. (النسخة العربية)، العدد 56، المصدر السابق، ص. 805.

4. - انتخاب رئيس الجمهورية.

ظلت شؤون الجزائر طيلة الفترة من 1965 إلى 1976، تدار وتسير بواسطة أوامر ومراسيم من قبل مجلس الثورة، وحكومة مسؤولة أمام العقيد هواري بومدين. فقد أشار الأمر المتضمن تأسيس أول حكومة بعد 19 جوان 1965، إلى أن: « مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور للبلاد⁽¹⁾ ».

وفي خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال، قال الرئيس هواري بومدين: « إن جعل الدولة الأداة الحقيقية لتنفيذ سياسة متماسكة يمثل إحدى المهام الأساسية للثورة. فمؤسسات الدولة، التي تم تطويرها داخل الهيئات الشرعية، ستسمح للإرادة الشعبية بالتعبير عن نفسها والتزود بدستور متوافق مع مبادئ الثورة، والذي سيتم من خلاله القضاء على كل نواة للسلطة الشخصية⁽²⁾ ».

بعد الاستفتاء على الميثاق الوطني والدستور، استدعت رئاسة الوزراء الهيئة الناجبة، لانتخاب رئيس الجمهورية في يوم 10 ديسمبر 1976⁽³⁾.

- نتائج انتخابات رئيس الجمهورية.

في 11 ديسمبر 1976، اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية برئاسة السيد ابن با أحمد مصطفى، وبعد إحصاء الأصوات الواردة في مختلف مراكز الاقتراع في داخل البلاد، ومن السفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج، أعلنت نتائج انتخابات رئيس الجمهورية، والتي كانت كالتالي⁽⁴⁾:

بلغ عدد الناخبين المسجلين: 8.352.147 مسجلا؛ وعدد الناخبين: 8.197.485 ناخبا. بينما بلغ عدد الأصوات المعبرة عنها فعلا: 8.019.822 صوتا. وكانت النتائج المحصل عليها في كامل التراب الوطني كالتالي: عدد المصوتين بـ "نعم" بلغ 7.501.796؛ وعدد المصوتين بـ "لا" بلغ 33.777.

¹ ينظر، الأمر رقم: 65-182، مؤرخ في 10 جويلية 1965، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 58، المصدر السابق، ص. 831.
² تصريح رئيس مجلس الثورة في 5 جويلية 1965، بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال، المصدر السابق.
³ ينظر، المادة 1 من الأمر رقم 76-98، مؤرخ في 27 نوفمبر 1976، يتضمن استدعاء هيئة الناخبين من أجل انتخاب رئيس الجمهورية، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 95، مؤرخ في 28 نوفمبر 1976، ص. 1328.
⁴ ينظر، محضر إعلان نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، وارد في ج. ر. ج. ج. العدد 99، المصدر السابق، ص. 1368.

احتلت ولاية الجزائر المرتبة الأولى في عدد المصوتين ب: نعم على ترشح السيد هواري بومدين. حيث بلغ عددهم 628.345 صوتاً؛ تلتها ولاية سطيف في المرتبة الثانية ب: 446.422 صوتاً؛ ثم ولاية تزي وزو في المرتبة الثالثة ب: 409.901 صوتاً.

كما احتلت ولاية الجزائر المرتبة الأولى في عدد المصوتين ب: "لا"، حيث بلغ عددهم 19.246 صوتاً. تلتها في المرتبة الثانية ولاية تلمسان ب: 2630 صوتاً؛ ثم ولاية البليدة في المرتبة الثالثة ب: 2492 صوتاً.

وفقاً للدستور، فإن رئيس الجمهورية هو الذي يضطلع بالسلطة التنفيذية⁽¹⁾. وله 15 صلاحية دستورية⁽²⁾. وهو مُرشَّح حزب ج. ت. و، من بين كوادره أثناء انعقاد مؤتمره⁽³⁾. حدّدت مدّة الرئاسة بست سنوات، وسُمح بإمكانية إعادة انتخاب الرئيس، بينما لم يُحدّد عدد الفترات التي يسمح له بالترشح فيها⁽⁴⁾.

5. - تنظيم هيكل الحكومة في أبريل 1977.

في 23 أبريل 1977، شكّل الرئيس هواري بومدين حكومته الرابعة والأخيرة، والتي دامت من 23 أبريل 1977 إلى 8 مارس 1979. أعاد تنظيم هيكلها، وألغى من 24 وزارة و3 كتابات دولة. ألغى منصب رئيس الوزراء، واحتفظ فيها لنفسه إلى جانب رئاسة الجمهورية، بمهمة وزير الدفاع الوطني. أحدث أمانتين عامتين واحدة لرئاسة الجمهورية والأخرى للحكومة⁽⁵⁾.

ألحق بتلك الحكومة بعض النخب الثورية المثقفة، مثل مصطفى الأشرف، محمد بن يحيى، ورضا مالك، عبد المالك بن حبيلس، عبد اللطيف رحال، جمال حوحو⁽⁶⁾.

¹ المادة 104 من دستور 1976، المصدر السابق.

² المادة 111، المصدر نفسه.

³ المادة 105، المصدر نفسه.

⁴ المادة 108، المصدر نفسه.

⁵ ينظر، المرسومين 74-77 و75-77، المؤرخين في 23 أبريل 1977، صادري في ج. ر. ج. ج. ج. العدد 37، صادر في 8 ماي 1977، ص. 666.

⁶ ينظر تشكيل هذه الحكومة في ج. ر. ج. ج. ج. العدد 37، المصدر نفسه، ص. 665.

كما غير أسماء الوزارات التالية: وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي صارت وزارة الفلاحة والثروة الزراعية؛ حذفت عبارة حامل الأختام من وزير العدل؛ وزارة التعليم الابتدائي والثانوي صارت وزارة التربية؛ وزارة الأخبار والثقافة صارت وزارة الإعلام والثقافة؛ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صارت وزارة العمل والتكوين المهني؛ وزارة قداماء المجاهدين صارت وزارة المجاهدين.

بينما حوّل وزارة الصناعة والطاقة إلى وزارتين هما: وزارة الصناعة الثقيلة، ووزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية؛ ووزارة الأشغال العمومية والبناء إلى وزارة الأشغال العمومية، ووزارة السكن والبناء. كما ألغى وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، وخلق منصب وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشؤون الدينية. وألغى كتابة الدولة للمياه، واستحدث كتابتين للدولة إحداهما للإنتاج النباتي، والأخرى للإنتاج الحيواني⁽¹⁾.

8. - إنشاء المجلس الشعبي الوطني.

نصت اتفاقية إيفيان على أن: « الدولة الجزائرية ستمارس سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج. وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشؤون الخارجية، والدولة الجزائرية أن تعد لحرية هيئاتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها⁽²⁾ ».

كما نصت على: « تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي ستسلمه سلطاتها⁽³⁾ ».

وفي 16 جويلية 1962، حدّدت الهيئة التنفيذية المؤقتة، الإجراءات الخاصة بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية. حيث حدّدت تاريخ 12 أوت موعدا لإجراء انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، وحدّدت عدد مقاعدها بـ: 196 مقعدا، منها 16 مقعدا للفرنسيين المقيمين في الجزائر. ووضعت جدولا بعدد ممثلي كل مقاطعة

¹ ج. ر. ج. ج. العدد 37، المصدر نفسه.

² بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص. 90.

³ ينظر الفصل 5 من اتفاقية إيفيان، في بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص. 95.

انتخابية، ووفقا لعدد سكانها. كما خصّصت عددا محدّدا من المقاعد للمقيمين في الجزائر، ويخضعون للقانون الفرنسي⁽¹⁾.

حدّد يوم الخميس 16 أوت 1962، لاجتماع الجمعية الوطنية، وتقرّر أن تتسلّم فيه مباشرة من الهيئة التنفيذية المؤقتة صلاحياتها في إدارة شؤون البلاد⁽²⁾.

أيضا قرّرت الهيئة التنفيذية المؤقتة، إخضاع مشروع قانون يتعلّق بصلاحيات الجمعية الوطنية كهيئة تأسيسية، ومدة عملها للاستفتاء الشعبي⁽³⁾.

حدّدت مهام الجمعية الوطنية في ثلاثة عناصر أساسية: تعيين حكومة مؤقتة؛ سن القوانين باسم الشعب الجزائري؛ إعداد دستور الجزائر والمصادقة عليه⁽⁴⁾. كما تقرر أن تنتهي مدة ولاية الجمعية الوطنية التأسيسية تلقائيا، في 12 أوت 1963⁽⁵⁾.

تطرق الرئيس هواري بومدين في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الوطني الثامن لرؤساء المجالس البلدية، المنعقد بالعاصمة الجزائر من 19 إلى 22 فيفري 1974، إلى التطورات الحاصلة في الديمقراطية المحلية، واعتبر أنه من الممكن الانتقال إلى مرحلة تزويد النظام بمؤسسات، من خلال انتخاب جمعية وطنية أو برلمان⁽⁶⁾.

نصّ دستور 1976، على أن يتم انتخاب النواب عن طريق الاقتراع العام المباشر، لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر⁽⁷⁾. وكلفت تعليمية رئاسية، حزب حزب ج. ت. و، بأن: « يعرض في كل الدوائر الانتخابية على اختيار الناخبين عددا من المرشحين يساوي ثلاث مرات عدد المقاعد المقررة⁽⁸⁾ ».

¹ ينظر، الأمر رقم 62-010، مؤرخ في 16 جويلية 1962، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 2 مؤرخ في 17 جويلية 1962، ص. 14.

² ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 2 مؤرخ في 17 جويلية 1962، المصدر السابق، ص. 15.

³ ينظر، الأمر رقم 62-011 مؤرخ في 17 جويلية 1962، المصدر نفسه، ص. 15.

⁴ ينظر، المادة 1 من مشروع القانون الخاص بصلاحيات الجمعية الوطنية ومدة عملها، المصدر نفسه، ص. 16.

⁵ ينظر، المادة 2، المصدر نفسه، ص. 16.

⁶ الشعب، عدد 19 فيفري 1974.

⁷ ينظر، المادتين 128-129 من الدستور، المصدر السابق، ص. 1316.

⁸ ينظر، المادة 7 من الأمر رقم 77-2، مؤرخ في 30 جانفي 1977، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 11، مؤرخ في 6 فيفري 1977، ص. 198.

كما نصّ الدستور، على وجوب توفر الكفاءة والنزاهة والالتزام في ممثلي الشعب، وألا يكونوا من الأثرياء أو من أصحاب المصالح المالية، لأن ذلك يتنافى مع تمثيل الشعب في المجالس المنتخبة⁽¹⁾.

وفي شهر ديسمبر 1976، حدّد مجلس الوزراء عدد نواب الهيئة التشريعية، وآليات انتخابهم، والشروط الواجب توفرها فيهم، وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس الشعبي الوطني⁽²⁾.

قرّر الرئيس هواري بومدين إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الشعبي الوطني خلال شهر فيفري سنة 1977، عن طريق الاقتراع حسب القائمة ذات الأغلبية، وفي دورة واحدة⁽³⁾. ثم حدّد يوم الجمعة 25 فيفري 1977، لإجراء تلك الانتخابات⁽⁴⁾. وبذلك، أضفى الرئيس الطابع المؤسسي الجديد على نظامه السياسي، السياسي، الذي بدأه في عام 1976، باعتماد شعبي لميثاق وطني ودستور، وانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام والمباشر.

أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية على انتخاب 261 نائبا، من 160 دائرة انتخابية في 31 ولاية، بمعدّل مقعد لكل دائرة يبلغ عدد سكانها 80 ألف نسمة. وفي حال زاد عدد سكان الدائرة بعشرين ألف نسمة، عن العدد المحدّد آنفا، يكون لها الحق في مقعد إضافي. كما خصّص القانون مقعدا إضافيا لثمانية ولايات بعينها⁽⁵⁾.

بينما خصص 27 مقعدا للولايات صحراوية الست: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تامنغست، وورقلة، والتي تتميز بقلّة كثافتها السكانية مقارنة مع بقية ولايات الوطن. فعلى سبيل المثال خصّص لدائرة جانت بولاية ورقلة مقعدا في البرلمان،

¹ ينظر، المادة 9 من الدستور، المصدر السابق، ص. 1295.

² ينظر، الأمر رقم: 113-76، مؤرخ في 29 ديسمبر 1976، صادر في ج. ر. ج. ج. ج. العدد 3، مؤرخ في 9 جانفي 1977، ص. 35.

³ المصدر نفسه.

⁴ ينظر، المرسوم رقم 77-35، مؤرخ في 30 جانفي 1977، صادر في ج. ر. ج. ج. ج. العدد 11، المصدر السابق، ص. 199.

⁵ الولايات الثمانية المعنية هي: أم البواقي؛ البلدية؛ تزي وزو؛ الجلفة؛ سطيف؛ سكيكدة؛ غنابة والمدينة. ينظر، المادة 3 من الأمر رقم: 113-76، المصدر السابق، ص. 35.

بالرغم من أن عدد سكانها لم يتجاوز 6644 نسمة، وهو أصغر عدد في بقية الدوائر الانتخابية⁽¹⁾.

بلغت النسبة الفعلية للمشاركة في الانتخابات التشريعية 78,5 %، وهيمن الموظفون وإطارات في الدولة والحزب على المجلس، حيث بلغت نسبتهم 74 % من المرشحين، بينما احتل المعلمون ثلث المقاعد. كما كانت لفئة الشباب نصيباً في هذا البرلمان. حيث بلغ متوسط سن النواب 40 سنة، وكان هناك 60 نائباً من أصل 261، سنهم أقل من 35 سنة⁽²⁾.

حدّد الدستور مهمّة المجلس الشعبي الوطني في وظيفتين: الأولى هي التشريع، من خلال إعداد القوانين والتصويت عليها⁽³⁾؛ والثانية، المشاركة مع بقية المجالس المنتخبة في أداء وظيفة المراقبة، لضمان السير الحسن لأجهزة الدولة، بما يتوافق مع الميثاق الوطني والدستور وقوانين البلاد. كما كلفه بـ: « العمل للدفاع عن الثورة الاشتراكية وتعزيزها »⁽⁴⁾.

في كلمته في الجلسة الافتتاحية، يوم 5 مارس 1977، أعلن رئيس البرلمان رابح بيطاط، أن: « المجلس الشعبي الوطني، بموجب الدستور، يشكّل إلى جانب السلطات السياسية والتنفيذية، واحدة من المكونات الثلاثة للسلطة ... هذه السلطات الثلاث لا تتعارض ولا يمكن معارضتها. كلاهما يركز على تحقيق نفس الأهداف. فهي بكل بساطة تضطلع بمهام مختلفة تتطلب بالتالي تعاوناً وثيقاً بسبب تكاملها الواضح »⁽⁵⁾.

¹ ينظر، الجدول الخاص بعدد المقاعد المقررة لكل دائرة انتخابية، واردة في ج. ر. ج. ج. العدد 3، المصدر السابق، ص. 36-42.
² A.A.N, Vol. 16, op.cit, pp. 477-478.

³ ينظر، المادة 126 من الدستور، المصدر السابق، ص. 1315.

⁴ المادة 127 المصدر نفسه.

⁵ ينظر، نص هذا الخطاب في جريدة الشعب، عدد 6 مارس 1977.

بينما أعلن السيد العياشي ياكّر، رئيس اللجنة المكلفة بوضع النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، أنّه: « لا يوجد فصل للسلطات في الجرائر، التي بها سلطة واحدة، وأيديولوجية واحدة، وميثاق وطني واحد⁽¹⁾ ».

في 15 أوت، صادق النواب بالأغلبية الساحقة على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، الذي شرعت في إعداده منذ 5 مارس، لجنة خاصة، وكان ذلك أول قانون يتم التصويت عليه من قبل ذلك المجلس⁽²⁾. وهناك من الباحثين، من اعتبر أن ذلك البرلمان: « لم يختلف على الهيئات التشريعية السابقة من حيث قلة مبادرته بمشاريع القوانين، وضعف مراقبته للجهاز التنفيذي⁽³⁾ ».

وفقا لدستور 1976، فإن المجلس الشعبي الوطني ليست لديه أية سلطة على رئيس الجمهورية خلال فترة ولايته. فهو ينتخب لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، ولا يترك ولايته إلا بالوفاة أو الاستقالة الطوعية. عندئذ يحق للبرلمان التدخل فقط لإعلان الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، ويتولى رئيسه منصب رئيس الدولة، خلال الفترة الانتقالية المحددة بـ: 45 يوما على الأكثر؛ ولا يحق له الترشح لرئاسة الجمهورية أو تغيير الحكومة⁽⁴⁾.

وبالتالي فإن حالات شغور منصب الرئاسة محدودة للغاية. حيث لم يشار في الدستور إلى حالة المرض الخطير للرئيس أو حالة المنع النهائي. مما يستبعد من المشهد العام أي نقاش حول صحة الرئيس. كما لا يتعين على البرلمان التدخل في تعيين أعضاء الحكومة، ولا في تعيين نائب لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول إن وجد⁽⁵⁾.

¹ ينظر، تصريحه لجريدة الشعب، عدد 26 مارس 1977.
² ينظر، القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 66، مؤرخ في 4 سبتمبر 1977، ص. 940 وما بعدها.
³ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص. 12.
⁴ ينظر، المادة 117 من الدستور، المصدر السابق، ص. 1313.
⁵ المادتين 112-113، المصدر نفسه، ص. 1313.

في المقابل، يمكن « لرئيس الجمهورية أن يقرر في اجتماع يضم الهيئات القيادية للحزب والحكومة، حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات مسبقة له ... في ظرف ثلاثة أشهر⁽¹⁾ ».

وإذا كانت الدولة تستمد سلطتها من الإرادة الشعبية⁽²⁾، فإن ممارسة تلك السلطة كانت مرتبطة بإرادة رئيس الجمهورية دون غيره. فالرئيس وفقا للنظام الدستوري الجزائري، ليس حاكما متعسفا يعتمد فقط على نفسه، بل هو حاكما حرا في حركاته، ويحرص على عدم الاعتماد على الآخرين، وألا يصبح أسير أيه مجموعة ضغط، سواء كانت دستورية أو سياسية أو إدارية أو اجتماعية⁽³⁾.

ولكن يبقى كل من الرئيس صاحب الوظيفة التنفيذية، وأعضاء البرلمان أصحاب الوظيفة التشريعية، رهن اختيار الحزب صاحب الوظيفة السياسية، فهو الذي يختارهم من بين مناضليه، ويرشحهم لتلك الوظائف السامية في الدولة.

يمكن القول في نهاية هذا المبحث، أن السلطات الجزائرية في عهد حكم الرئيس هواري بومدين، ركزت على بناء الدولة الجزائرية الحديثة في جميع المجالات. كما أنها أحرزت تقدما معتبرا في هذه العملية، واستكملت بناء كافة مؤسسات الدولة بعد أن أرسيت أسسها، ووضعت هياكلها وأجهزتها المختلفة.

¹ المادة 163، المصدر نفسه، ص. 1321.

² المادة 26، المصدر نفسه، ص. 1299.

³ A.A.N, Vol. 16, Op.cit, pp. 27-28.

المبحث الثالث: التنظيم الإداري.

1. إصلاح الإدارة العمومية.

كانت توجد في الجزائر قبل الغزو الفرنسي في 1830، جماعات محلية تشرف على إدارة شؤون السكان، تتمثل في مؤسسة "جماعة"، التي: « كانت تتشكل من مختلف أعضاء الدوار والقرية من فلاحين، مربين، حرفيين. كما كانت توجد وحدات إدارية مثل: البايليكية، الأوطان، القبائل، الفرق والدواوير؛ ولكن الاستعمار الفرنسي لم يسمح بتطورها. حيث فرض نمط إدارته الخاص، وساهم في التفتت السياسي للجماعات القاعدية⁽¹⁾ ».

فخلال عام 1868، طبقت سلطات الاحتلال الفرنسي، نوعين من التنظيم الإداري البلدي في الجزائر. نوع في الأقاليم التي تقطنها أكثرية من الجزائريين، وهو البلديات المختلطة، ونوع في الأقاليم ذات الأغلبية من المستوطنين، وهو البلديات كاملة الصلاحيات. واستمر العمل بنظام البلديات الفرنسي إلى ما بعد الاستقلال، ورحيل المستوطنين.

لأجل ذلك، كان الانشغال الأول للدولة الجزائرية المستقلة، هو منح جميع المسؤوليات للسلطات التنفيذية على المستوى المحلي. بينما حلت على المستوى البلدي، المفوضيات الخاصة المعيّنة محل المجالس البلدية التي حُلّت⁽²⁾.

أشار دستور 1963، إلى اختيار النظام اللامركزي في التسيير الإداري، وأكد على أن الجزائر تضم جماعات إدارية، محدّدة في امتدادها وصلاحياتها من طرف القانون، وأضاف أن: « البلدية هي المجموعة الإقليمية الإدارية، والاقتصادية

¹ ينظر، قانون البلدية، الصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 6، مؤرخ في 18 جانفي 1967، ص. 90.

² المصدر نفسه، ص. 96.

والاجتماعية في القاعدة⁽¹⁾». ثم أضاف لها دستور 1976، وظيفة سياسية إلى جانب تلك الوظائف⁽²⁾.

غداة الاستقلال وإلى غاية 1967، عانت البلديات من قلة التمويل، وضعف الوسائل، ونقص تكوين موظفيها في مجال التسيير الإداري. وكانت تعتمد باستمرار على مساعدة الدولة. كما كانت إدارة الدعم الاقتصادي والتقني غير كافية تماما. ففي عام 1963، قامت حكومة الرئيس أحمد بن بلة بأول تنظيم إقليمي للبلديات يحدث في الجزائر بعد الاستقلال. حيث خفّضت بموجب قرارات 16 ماي⁽³⁾، 28 أكتوبر⁽⁴⁾، و2 ديسمبر⁽⁵⁾، عدد البلديات من 1485 بلدية إلى 631 بلدية. كما تم حل المفوضيات الخاصة التي كلفت بتسيير البلديات القديمة بعد الاستقلال، وتعيين مفوضيات أخرى على البلديات الجديدة، إلى حين إجراء الانتخابات البلدية⁽⁶⁾.

وفي سبتمبر 1965، قرّرت حكومة الرئيس هواري بومدين تغيير أسماء العديد من البلديات، التي كانت تحمل أسماء لها علاقة بالاحتلال الفرنسي. كما رفعت عددها من 631 إلى 676 بلدية، وعدد الدوائر من 83 إلى 91 دائرة⁽⁷⁾.

وكانت المؤسسات البلدية بمثابة وسيلة إرسال مضاعفة. حيث كانت ترسل الطلبات المحليّة إلى السلطة المركزية، ثم تنقل ردودها إلى السكان. « فبدلا من أن تكون البلدية سلطة إبداع وابتكار تحوّلت إلى مركز إرسال جمّد المجتمع بدلا من أن يطرّقه⁽⁸⁾ ».

¹ ينظر المادة 9 من دستور 1963، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 64، مؤرخ في 10 سبتمبر 1963، ص. 889.
² ينظر، المادة 36 من دستور 1976، المصدر السابق، ص. 1301.
³ ينظر، القرار رقم 63-189، مؤرخ في 16 ماي 1963، يتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 35، مؤرخ في 31 ماي 1963، ص. 449.
⁴ ينظر، القرار رقم 63-421، مؤرخ في 28 أكتوبر 1963، يتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 82، مؤرخ في 5 نوفمبر 1963، ص. 1102.
⁵ ينظر، القرار رقم 63-466، مؤرخ في 2 ديسمبر 1963، يتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 91، مؤرخ في 6 ديسمبر 1963، ص. 1272.
⁶ ينظر، المادة 3 من القرار 63-189، المصدر السابق.
⁷ ينظر، القرار رقم 65-246، مؤرخ في 30 سبتمبر 1965، صادر في ج. ر. ج. ج العدد 86، مؤرخ في 19 أكتوبر 1965، ص. 1063 وما بعدها. وكذا الملحق الخاص بالمرسوم المذكور آنفا، يتضمن الجدول العام للبلديات.
⁸ A.A.N, Vol. 10, Op.cit, p. 208.

وبين ميثاق الجزائر 1964، على أن الجماعات المحلية تحتاج إلى إصلاح إداري جذري، يمكنها من الحصول على سلطات حقيقية، ويجعل من البلدية قاعدة التنظيم السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ويسمح للحكومة بأن يكون عملها أكثر قربا من المواطن، وتكثيف مشاركته في البناء الوطني. وأوجب على المجلس البلدي الخضوع لقيادة الحزب ومراقبة الدولة في معالجته مشاكل ومهام البناء في البلدية⁽¹⁾. وهذا يعني البدء بإصلاحات محلية، تسمح للحكومة بجعل عملها أكثر قربا من المواطن، وتكثيف مشاركته في البناء الوطني.

2. إصلاح النظام البلدي وإنشاء المجالس الشعبية البلدية.

ورثت الجزائر المستقلة عن العهد الاستعماري، بلديات تسير وفق قواعد وتنظيمات كانت في خدمة المستوطنين والأقلية الجزائرية المتعاونة مع أعوان الإدارة الاستعمارية. أي أنه كان نظاما إداريا في خدمة طبقة محدّدة ذات امتيازات، وبالتالي يتعارض مع طبيعة النظام الاشتراكي الذي اختارته السلطات، ومهام التنمية الاقتصادية التي يتطلبها هذا الاختيار. كما أن البلديات: « ما كانت تتمتع بأي قاعدة إدارية أو اقتصادية أو مالية أو بشرية لازمة لازدهارها⁽²⁾ ».

أضف إلى ذلك، أن البلديات كانت ممنوعة من أية مبادرة في سبيل تلبية الحاجيات المحلية لسكانها، أو المساهمة في تحقيق التنمية، نظرا لافتقارها للموارد الضرورية للنفقات، ولقاعدة إدارية أو اقتصادية أو بشرية ضرورية لتنميتها وازدهارها.

فغداة الاستقلال، واجهت البلديات مشكلتين خطيرتين. تمثلت الأولى في نقص الإطارات المسيرة والكفاءة، حيث حل محل المستوطنين الذين غادروا مواقع عملهم في الإدارة البلدية، موظفين وعمال جزائريين يفتقرون للخبرة في التسيير الإداري. بينما

¹ ينظر، ميثاق الجزائر 1964، على العنوان الإلكتروني: http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/textes/charte_d'alger.htm، تمت زيارته في 7 جوان 2018.

² ينظر، القانون البلدي، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 6، المصدر السابق، ص. 90.

تجسّدت المشكلة الثانية في النقص الخطير في الموارد المالية، نتيجة نقص الضرائب والرسوم، وتراجعها إلى أكثر من النصف، وارتفاع كبير في النفقات⁽¹⁾.

وقد أدت تلك النقائص إلى حدوث خلل في ميزانيات البلديات، ودفع بالسلطات إلى التدخل لتحقيق التوازن بواسطة تقديم إعانات مالية، وتزويدها بالتجهيزات الاجتماعية، وتحمل أعباء مالية كبيرة، أثقلت كاهل الخزينة العمومية. كما عمدت إلى إحداث تقسيم إقليمي جديد في عام 1963. ولكن بالرغم من كل تلك الجهود المبذولة للنهوض بالبلديات، وتنميتها اقتصاديا بشكل يعود بالنفع على قاطنيها، إلا أن البلديات، بحسب رأي مجلس الثورة، ظلت في تبعية مالية وإدارية للدولة، لا تساعد على تنميتها اقتصاديا واجتماعيا⁽²⁾.

في 9 نوفمبر 1965، أكد العقيد هواري بومدين في الحوار الذي أجراه مع مراسل جريدة "لوموند" الفرنسية، على أهمية الوحدة البلدية في الجزائر، لأنها تعد برأيه الهيئة الوحيدة التي يمكنها معرفة الحاجيات المحلية الملحة للسكان، وتبليغها للحكومة عن طريق الولاية. واعتبر هذا الأمر ضروري، خاصة في المناطق النائية⁽³⁾.

وفي جوان 1966، أعدت وزارة الداخلية مشروع قانون البلدية، وسلمته لحزب ج. ت. و، ليحيله للمناقشة والإثراء على هيئاته القاعدية. وبالفعل أخضعه للمناقشة خلال الفترة من 20 أوت إلى 5 أكتوبر 1966، وأعدّ ملخصا لعمل اللجان التي شكّلها عبر كافة أرجاء الوطن لمتابعة العملية، وقدمه إلى الحكومة، التي رفعت بدورها المشروع إلى مجلس الثورة، لمناقشته على ضوء نتائج حملة الشرح الوطنية،

¹ HUBERT Michel, "Les nouvelles institutions communales algériennes", in: *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, n° 5, 1^{er} et 2^{ème} semestre 1968, Aix-en-Provence, France, p. 98.

² القانون البلدي، المصدر السابق، ص. 91.

³ ينظر:

Le Monde diplomatique, Octobre 1965, La république algérienne face à ses responsabilités, par Haouari BOUMEDIENE, in : <https://www.monde-diplomatique.fr/1965/10/BOUMEDIENE/26871>.

وتحديد العناصر الغالبة في الميثاق البلدي، في اجتماعه المنعقد بين 22-26 أكتوبر من نفس العام⁽¹⁾.

وبعد إطلاعه على نتائج المشاورات، ومجموع الاقتراحات الواردة من القاعدة، صادق مجلس الثورة في 28 من أكتوبر، على "ميثاق البلدية"، الذي حدّد المبادئ الأساسية لتسيير شؤون البلديات؛ وفي 30 ديسمبر 1966، تبنت الحكومة "قانون البلدية"؛ ثم صادق عليه مجلس الثورة في 4 جانفي 1967، وفي 18 من نفس الشهر، وقّع رئيس مجلس الثورة على قانون البلدية، الذي سمح بتنظيم الخلايا القاعدية للحياة الجزائرية، السياسية منها والاقتصادية والإدارية. ثم حدّد تاريخ 5 فيفري 1967، لإجراء انتخابات المجالس البلدية⁽²⁾.

اعتبر ميثاق البلدية، إعادة التقسيم الإقليمي الذي طبق في عام 1963، غير كاف لأنه لم يجعل للبلديات التي استحدثتها «أي تجانس يحتمه حسن تسييرها»، وأن تطبيق اللامركزية «قد فرضها اهتمام مجلس الثورة ببعث وتنمية المساهمة المباشرة والايجابية والدائمة للبلدية في العمل الثوري⁽³⁾».

فإعادة تنظيم البلديات، ارتبط بالواقع السياسي الجديد، وبما كان يصبوا إليه من تحقيق تنمية اقتصادية.

عرّف قانون البلدية الجديد، هذه الأخيرة بأنها: «الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية⁽⁴⁾»؛ ومنحها الوسائل القانونية لممارسة كل المسؤوليات التي أسندت إليها. فصارت عبارة عن: «خلية حية للأمة على المستوى الاجتماعي والقانوني، وأداة قاعدية للثورة الاشتراكية... وخلية أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁵⁾».

¹ الشعب، عدد 27 أكتوبر 1966.

² Mohammed BEDJAOU, " La nouvelle organisation de la commune en Algérie ", *Revue juridique et politique, indépendance et coopération*, Vol. 22, Front Cover. EDIAFRIC - la Documentation africaine, Paris, 1968, p. 545.

³ القانون البلدي، المصدر السابق، ص. 91.

⁴ ينظر، المادة الأولى من القانون البلدي، المصدر نفسه، ص. 93.

⁵ المصدر نفسه، ص. 92.

فالجماعة المحليّة، يمكنها التصرف بمرونة وفعالية أكثر من الدولة، لأنها أكثر اتصالا مباشرة بواقع السكان، وتتوفّر أكثر منها على وسائل تعبئة الجماهير لصالح المصلحة العامة، ودفعهم إلى المشاركة في المجهود الوطني.

لأجل ذلك، منحت السلطة المركزية المجالس الشعبية البلدية المنتخبة، ضمن إطار تعزيز هياكل النظام الجزائري الجديد، إدارة شؤون البلدية والإشراف التام على السكان، وأسندت إليها بموجب ميثاق البلدية، بعض المهام على المستوى المحلي، وعملت على مراقبتها وتحملها المسؤولية في حال الإخفاق في تسيير شؤون سكانها⁽¹⁾.

فقد أكّد رئيس مجلس الثورة، بمناسبة افتتاح حملة الانتخابات البلدية، على المهام المسندة للبلديات في جانب التسيير الذاتي بالقول: « ستنسق البلدية على المستوى الاقتصادي مختلف الأنشطة الاقتصادية للمنطقة بتسيير منشآتها الخاصة وتنشيط لجان التسيير التي ستضمن نجاحها. ستكون للبلدية المسؤولية على لجانها التي ستعمل تحت إشرافها وفقا للدور الذي حدّدناه لها⁽²⁾ ».

وأشار في إحدى المناسبات إلى أن: « السلطة الثورية إذا ما أسندت المسؤوليات إلى القاعدة، فإن على هذه الأخيرة تحملها بدورها أمام الشعب⁽³⁾ ».

اهتمت حكومة الرئيس هواري بومدين بعد إصدار " القانون البلدي"، وتنظيم الانتخابات البلدية، بمعالجة المشاكل العويصة التي كانت تتخبط فيها البلديات، والمتمثلة أساسا في قلة مواردها المالية، وندرة الإطارات والمسيرين الأكفاء. فقامت بإصلاح نظامها الضريبي لتضمن لها مداخيل أكثر مرونة، تساعد في تلبية حاجياتها من وسائل التجهيز. وبالفعل، ساعد ذلك الإصلاح على تحسين مداخيل

¹ القانون البلدي، المصدر السابق، ص. 92.
² ينظر، خطب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه في 20 جانفي 1967، بمناسبة افتتاح حملة الانتخابات البلدية، وورد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 1، المصدر السابق.
³ ينظر، الكلمة الافتتاحية التي ألقاها في الندوة الوطنية لرؤساء البلديات، في يوم 5 فيفري 1970، واردة في خطب الرئيس، ج. 3، المصدر السابق.

البلديات من الضرائب. حيث تضاعفت مداخيلها في عام 1968، ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 1964⁽¹⁾.

فقد دلت بعض الإحصاءات أن الحالة المالية للبلديات، قد تحسّنت منذ سنة 1967، وبصفة خاصة منذ جانفي 1968. حيث شرعت البلديات في تطبيق مشروع المحاسبة في إدارتها. ففي السنة الأولى من تكوين المجالس الشعبية، كانت هناك 280 بلدية من أصل 676 بلدية في الجزائر، تتخبط في عجز مالي في ميزانياتها. وفي عام 1969، انخفض عدد البلديات التي سجّلت عجزا ماليا في ميزانياتها إلى 50 بلدية. وابتداء من عام 1970، شهدت أغلب البلديات تحسنا كبيرا في ميزانياتها، واقتصرت الأزمة المالية على 12 بلدية⁽²⁾.

وفيما يخص مشكلة نقص التأطير، التي انعكست سلبا على تسيير البلديات، لجأت الحكومة إلى التقليل التدريجي من توظيف البطالين في أعمال ووظائف بالبلديات، وسهرت على تكوين موظفي البلديات، في دورات تكوينية خاصة. حيث أنشأت الحكومة مراكز إدارية في كل من العاصمة ووهران وقسنطينة، وبشار وورقلة، وخصّصت فيها فروعاً لمساعدة البلديات على تكوين الموظفين الأكفاء، وإعدادهم للاضطلاع بالمهام التقنية، والأعمال المالية. كما رسمت في المخطط الرباعي الأول، هدفا لتكوين 1500 ملحق إداري وكاتب وتوظيفهم بالبلديات، خلال الفترة من 1970 إلى 1973⁽³⁾.

بينما قرّرت وزارة الداخلية تعيين بعض خريجي المدرسة الوطنية للإدارة في مناصب أمناء عامين بالبلديات الكبرى⁽⁴⁾.

وبخلاف النظام البلدي الفرنسي الذي أسند كامل السلطات والصلاحيات للمتصرف الإداري المعيّن من قبل الحاكم العام، جعل قانون البلدية الجديد على رأس

¹ HUBERT, Op.cit, p. 102.

² عمار بوحوش، " دور المجالس الشعبية في النهضة الوطنية"، المجلة الجزائرية للعلوم القضائية والاقتصادية والسياسية، العدد 3، سبتمبر 1972، جامعة الجزائر، ص. 13.

³ المرجع نفسه، ص. 14.

⁴ A.A.N, Vol. 10, Op-cit., p. 215.

كل بلدية، هيئة تنفيذية منتخبة، هي المجلس الشعبي البلدي، يكون فيها التسيير جماعيا. كما حدّد مهامها جديدة لرئيسها، فصار يمثل الدولة في خليتها القاعدية، ويمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية. وكلف بالسهر على تنفيذ قرارات المجلس التي تهم عمل القطاع الاشتراكي الموجود في البلدية، وجعل من البلدية أساس النظام الاشتراكي الجزائري، ومن المجلس الشعبي البلدي الجهاز المثالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص الأهداف التي رسمتها حكومة هواري بومدين للبلديات الجديدة في النقاط التالية:

- * تحقيق اندماج للقوى الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في البلدية، لتسهيل عملية تغيير العلاقات الاجتماعية، بحيث تصبح الدولة المعبر الأساسي عنها⁽²⁾.
- * لعب دور المحرك والمقاوم في القطاعات الكبرى للحياة الاقتصادية، عبر توجيهه، وتنسيق ومراقبة كل أنشطة القطاع الاشتراكي في إقليمها.
- * معالجة سوء إدارة البلاد، وتكوين نخبة سياسية انطلاقا من الاهتمام بالمشاكل المحلية.

شكل صدور قانون البلدية في 18 جانفي 1967، وإجراء الانتخابات البلدية الأولى لوضع مؤسسات بلدية جديدة، في 5 فيفري 1967⁽³⁾، ثم الثانية في 14 فيفري 1971، وصدور قانون الولاية، وإجراء أول انتخابات للمجالس الولائية في ماي 1969، أولى قواعد إعادة بناء الدولة الجزائرية المعاصرة، واتخذت كقيمة لجس نبض شعبية عمل الحكومة، ومراقبة غير مباشرة لشرعية المسيرين الوطنيين⁽⁴⁾.

في 30 مارس 1975، جرت الانتخابات البلدية الثالثة؛ وكان شعار الحملة الانتخابية " الاختيار الدقيق للمرشحين"، حيث شددت السلطات السياسية على

¹ القانون البلدي، المصدر السابق، ص ص. 98-99.

² A.A.N, Vol. 10, Op-cit., p. 210.

³ HUBERT, "Les nouvelles institutions .., Op.cit, p. 104.

⁴ BEDJAOUI, Op.cit., pp. 547-548.

ضرورة القضاء على الأعيان، وأصحاب العقارات الذين سيطروا على بعض المجالس البلدية في الانتخابات السابقة. وبالفعل تحقق ذلك الشعار، حيث أعطيت مكانة مرموقة في قوائم المرشحين للمعلمين، وصغار الموظفين، والإطارات المتوسطة، وموظفي الشركات الوطنية. بلغت نسبة المشاركة 79 %، وهي نسبة أعلى من الانتخابات البلدية الأولى التي بلغت نسبتها 70 %، ومن الثانية التي بلغت 76 %⁽¹⁾.

عقد رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنتخبة حديثاً خلال الفترة من 10 إلى 12 ماي، ندوتهم السنوية التاسعة بقصر الأمم بالعاصمة. حضر الرئيس هواري بومدين الجلسة الافتتاحية، وألقى كلمة أشار فيها إلى مشكلة النزوح الريفي، ودعا رؤساء البلديات إلى وضع حد لهذه الظاهرة السلبية، ومنع الفلاحين من هجر أراضيهم بدعوى أن الأرض صارت لا تمنح شيئاً لصاحبها، وأن المدينة تتوفر على فرص عمل كثيرة، وبالتالي طلب من رؤساء المجالس الشعبية البلدية حل هذه المشكلة الاجتماعية، ومنع الذين تركوا أراضيهم من الاستقرار في البلديات التي يزحفون إليها⁽²⁾.

ويمكن القول أن الأهداف الكبرى المرجوة من وراء الإصلاح البلدي، في الفترة مجال الدراسة، كانت تستهدف الابتعاد عن اللامركزية الموروثة عن العهد الاستعماري، ومنح البلديات صلاحيات عامة لإدارة شؤونها.

3. إصلاح الولايات وإنشاء المجالس الولاية.

لم تكن السلطات الجزائرية ترى في تجديد المؤسسة البلدية، باعتبارها الجماعة المركزية الأولى في البلاد، المراد الوحيد، والهدف النهائي الذي كانت تصبوا إليه، خلال الفترة المشمولة بالدراسة⁽³⁾. فقد كان الرئيس هواري بومدين يرى في إنشاء

¹ A.A.N, Vol. 14, Op.cit, p. 437.

² ينظر، كلمته الافتتاحية في الندوة 9 لرؤساء المجالس الشعبية البلدية بقصر الأمم، يوم 10 ماي 1975، واردة في خطاب الرئيس، ج. 6، المصدر السابق.

³ ميثاق الولاية، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 44، مؤرخ في 23 ماي 1969، ص. 510.

المجالس الشعبية الولائية، خطوة أولى نحو إعادة التنظيم الكامل والنهائي لإدارة الولاية⁽¹⁾.

استغرق الإصلاح التدريجي للولايات في الجزائر، طيلة الفترة من 1962 إلى 1969. وأسفر في نهاية المطاف، عن تشكيل جماعة إدارية مهيّنة من جهة، من طرف والي يتمتع بسلطات خاصة، وصلاحيات واسعة كثيرا، ومن جهة أخرى، من قبل مجلس شعبي ولائي منتخب، ولكن بصلاحيات بسيطة⁽²⁾.

في عام 1968، أشار في إحدى المناسبات الوطنية إلى أهمية الإصلاح الولائي المنتظر، بالقول: « الإصلاح في حد ذاته، هو امتداد ضروري ومنطقي للإصلاح البلدي. يهدف إلى تجديد الهياكل والمؤسسات على مستوى العمالة، وفي كافة المجالات التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

هنا أيضا، سيدعى الشعب إلى الارتباط بشكل وثيق أكثر بإدارة شؤون البلاد، وتحقيق أهدافها، في إطار المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العمالات، التي سئند إليها دور أكثر أهمية يسمح لهم بمكافحة البيروقراطية بشكل أفضل، التي هي سبب الركود والشلل الإداري، ويوفر لهم في نفس الوقت، الوسائل لتحفيز المبادرات المثمرة، مع تطبيق مبدأ تقاسم المسؤوليات بين البلديات والعمالات، ضمن إطار تعاون وثيق و متناغم بينهما.

وبالتالي فإن الأمر يتعلق بعملية مزدوجة لأنها من ناحية، تميل إلى تعزيز اللامركزية من خلال منح الإدارات حرية اتخاذ مبادرات إبداعية، ومن ناحية أخرى، صلاحيات واسعة إلى حد ما في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وهي صلاحيات ينبغي أن تمكنهم من ضمان تعزيز وتطوير العمالة بشكل أفضل⁽³⁾.

¹ ينظر، خطاب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه في الفاتح من نوفمبر 1968، بمناسبة الذكرى 14 لاندلاع الثورة التحريرية، وورد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 2، المصدر السابق.

² A.A.N, Vol. 10, Op-cit., p. 221.

³ خطاب الرئيس بومدين في الفاتح من نوفمبر 1968، المصدر السابق.

اهتم الرئيس هواري بومدين، خلال عام 1969، بوضع الخطوط الكبرى لمشروع إصلاح الولايات، الذي كان يعوّل عليه في تنظيم التمثيل الوطني. حيث قال العقيد هواري بومدين في هذا الشأن: « سيشرع خلال سنة 1970، في السياق الذي سيؤدي إلى إنجاز آخر طابق في البناء ألا وهو: إقامة المؤسسات الوطنية⁽¹⁾ ».

وخلال الفترة من 17 إلى 23 فبراير، اجتمع كل من مجلس الثورة ومجلس الحكومة للتحضير لذلك الإصلاح. وفي 23 مارس، صدر ميثاق الولاية، بعد مصادقة مجلس الثورة عليه. وبعد حملة الشرح الواسعة لمحتواه على مستوى القاعدة الشعبية، صدر في 23 ماي، ميثاق الولاية وقانونها العضوي. ثم أتبع في 3 من جوان، بقرار يخص التنظيم الداخلي للمجالس الشعبية الولائية. وبعد يومين، جرت انتخابات المجالس الولائية لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وأخضعت لإشراف والي الولاية الممثل للسلطة التنفيذية⁽²⁾.

جرت انتخابات المجالس الشعبية الولائية، لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، في ظل نظام الحزب الواحد، وبلغت نسبة المشاركة 70 %. وبدا أن الديمقراطية هي أحد الخيارات الأساسية لنظام الرئيس هواري بومدين، من خلال إشراك الشعب في الممارسة الفعلية والحقيقية للسلطة، وتحمل المسؤوليات في جميع المستويات⁽³⁾

وفي عام 1974، شرعت السلطات الجزائرية في الإصلاح الإقليمي، لخلق توازن جهوي بين مختلف أقاليم الوطن. حيث رفعت عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية⁽⁴⁾. وكان الهدف المنشود من وراء التقسيم الإداري الجديد، « تشييد مجتمع جديد مبني على مؤسسات متينة ومستقرة، وعلى مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية ... لتنفيذ مراحل المخطط الرباعي الثاني، وتطبيق المرحلة الثالثة للثورة

¹ ينظر، خطاب الرئيس هواري بومدين، أمام إدارات الإدارة والحزب والجيش، في 30 أكتوبر 1969، وارد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق.

² للمزيد من المعلومات حول هذين النصين القانونيين ينظر: ج. ر. ج. ج. عدد 44، المصدر السابق، ص ص. 520-532.
³ ZARTMAN William, " Les élections départementales algériennes du 25 Mai 1969 ", in : A.A.N, Vol. 8, année 1969, Editions du CNRS, Paris, 1970,, p. 312.

⁴ ينظر، المرسوم رقم 124-74، مؤرخ في 12 جويلية 1974، وصادر في ج. ر. ج. ج. رقم 57، مؤرخ في 16 جويلية 1974.

الزراعية، وإنجاز مخططات البلديات في إطار تصور الحكومة لتقليص التفاوت الجهوي⁽¹⁾».

كما عبّر ذلك التقسيم الجديد للولايات، عن إرادة السلطة الحاكمة في ضمان تلاحم اقتصادي داخلي لكل ولاية، وتوزيع وسائل التنمية بين كل جهات الوطن، وتحقيق توزيع جديد للمدن من شأنه التخفيف من ثقل وجاذبية المدن الساحلية الكبرى، وإنجاز إدماج فعلي للاقتصاد الوطني من خلال تكامل الاقتصاد الجهوي، وتقريب الإدارة من المواطنين⁽²⁾.

ومهما كان من شأن تلك الإصلاحات، فإن السلطات كانت تعتبر الولاية: « جماعة لا مركزية مزودة بكل الخصائص التي تتطلبها مهمتها الخاصة ... هذه اللامركزية ليس من هدفها التعبير عن استقلالية ما للولاية، لأن دولتنا هي دولة وحدوية؛ هي فقط، تقنية لتنامي المشاركة الفعالة للولاية والجماهير الشعبية في السلطة الثورية⁽³⁾».

فاللامركزية، والديمقراطية وتوزيع السلطات، في إطار الدولة الاشتراكية الموحدة، هي المبادئ الأساسية التي بنى عليها نظام الولاية، في عهد الرئيس هواري بومدين⁽⁴⁾.

فقد قال عن مؤسسات الدولة، والبناء القاعدي من البلدية إلى الولاية: « كون مؤسسات الدولة هي أساس كل البناء والأداة الرئيسية لتحقيق أهدافنا، فإن تكييفها مع متطلبات هذا البناء هو الشرط الأول لنجاح مشاريعنا الحالية والمستقبلية. لأجل ذلك، أولينا منذ 19 جوان، مزيداً من الاهتمام لإصلاحها ... إن إعادة التنظيم البلدي هو في الواقع سوى خطوة أولى في سلسلة من الإجراءات تهدف إلى إعادة

¹ ينظر، الأمر رقم 69-74 مؤرخ في 2 جويلية 1974، يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 55، مؤرخ في 9 جويلية 1974، ص. 751 وما بعدها.

² الأمر رقم 69-74 مؤرخ في 2 جويلية 1974، المصدر نفسه.

³ ميثاق الولاية، المصدر السابق.

⁴ BEDJAOUI, Op.cit., p. 513.

النظر في جميع مؤسسات الدولة. والمرحلة الثانية، ستكون إعادة تنظيم العمليات التي هي في طور الإعداد⁽¹⁾».

لقد جعل الرئيس هواري بومدين، من بناء مؤسسات إدارية قويّة، شرط ضروري لبناء مؤسسات سياسية، سواء كانت حكومية أو حزبية. وحدّد لها مهاماً مستعجلة، يتوجب القيام بها قبل الشروع في إعادة هيكلة الحزب، كان من ضمنها تنظيم الوظيف العمومي، وبدأ العمل بنظام اللامركزية.

إلى جانب الاهتمام بالجماعات المحلية، عملت حكومة الرئيس هواري بومدين على تطوير سياسة التوازن الجهوي، التي تجسّدت في برامج النمو الخاصة بالولايات. حيث وضعت البرامج الخاصة، لمعالجة التخلف المزمن في مختلف مناطق البلاد، وتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين. فكانت الحكومة تخصّص في كل مرة برامج تنموية خاصة بالدوائر الأكثر حرماناً في ولايات الوطن.

فكانت تخصّص في كل مرة، برامج تنموية للدوائر الأكثر حرماناً في البلاد. ففي عام 1966، خصّصتها لعمالة الواحات⁽²⁾، وفي عام 1968، لعمالتي الأوراس والقبائل الكبرى، وفي عام 1969، لعمالة التيطري، وفي عام 1970، لعمالتي تلمسان وسطيف، وفي عام 1971، لعمالة سعيدة، وفي عام 1972، لعمالة الأصنام (الشلف حالياً)، وفي عام 1973، لولايي عناية وقسنطينة⁽³⁾.

وبذلك تطورت سياسة التوازن الجهوي، التي تجسّدت في برامج التنمية الخاصة بالولايات، التي وضعت لمعالجة التخلف المزمن في مختلف مناطق البلاد، وتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين⁽⁴⁾.

وكان الدستور 1976، قد أكّد على أن الدولة تستند في تنظيمها من « مبدأ اللامركزية القائم على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في

¹ ينظر، خطابه بمناسبة الذكرى 13 لاندلاع الثورة، المصدر السابق.
² أنشئت عمالة الواحات خلال التقسيم الاستعماري لأقاليم الجنوب الجزائري إثر اكتشاف البترول في عام 1957. ينظر القرار رقم 57-903، مؤرخ في 7 أوت 1957، صادر في: J.O.R.F du 8 août 1957, pp. 7 831-7 832.
³ الشعب، عدد 1 جويلية 1973.
⁴ المصدر نفسه.

تسيير الشؤون العمومية⁽¹⁾». وبين أن الهدف من تبني سياسة اللامركزية، هو: « منح المجموعات الإقليمية الوسائل البشرية والمادية، والمسؤولية التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها كمجهود مكمل لها تقوم به الأمة⁽²⁾».

4. تنظيم القضاء.

ورثت الجزائر المستقلة التشريعات القضائية الفرنسية، التي كان يعمل بها في العهد الاستعماري. ونتيجة لقلّة الإطارات الجزائرية المختصة في مجال القضاء والتسيير الإداري، أمرت الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من إعلان الاستقلال، بدمج الموظفين والقضاة والمترشحين الحاملين للجنسية الجزائرية من الإطارات المغربية والتونسية والفرنسية ضمن الإطارات الجزائرية⁽³⁾.

وفي 31 ديسمبر 1962، قرّر الرئيس أحمد بن بلة، على إثر انتهاء الدورة الأولى للجمعية الوطنية التأسيسية، وفي انتظار أن تتمكّن هذه الأخيرة من تزويد البلاد بتشريع جديد، تمديد العمل من جديد بالتشريع الموروث عن العهد الاستعماري، واستثنى من ذلك، الحالات التي يتعارض فيها ذلك التشريع مع السيادة الوطنية⁽⁴⁾. حيث استثنت النصوص الجنائية المتفرقة، التي كانت تدعو إليها الحاجة، وظروف المجتمع الجديد⁽⁵⁾.

ولكن ابتداء من 16 نوفمبر 1965، شرعت حكومة الرئيس هواري بومدين في بناء تنظيم قضائي جديد، يختلف عن التنظيم الموروث عن العهد الاستعماري، والذي مدّد العمل به بعد الاستقلال. وأوضحت أنها كانت تسعى من وراء تلك القوانين إلى تحقيق هدف سياسي يتمثّل في " تحرير العدالة من هيمنة الاستعمار".

¹ ينظر، المادة 34 من دستور 1976، المصدر السابق، ص. 1302.

² المادة 34 من دستور 1976، المصدر نفسه.

³ ينظر، المادة 1 من الأمر رقم 62-40 مؤرخ في 18 سبتمبر 1962، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 15، مؤرخ في 18 سبتمبر 1962، ص. 202.

⁴ ينظر، القانون رقم 62-157، مؤرخ في 31 ديسمبر 1962، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 2، مؤرخ في 11 جانفي 1963، ص. 18.

⁵ كان منها على سبيل المثال لا الحصر: المرسوم المتعلّق بالجرائم التي تمس الأملاك الشاغرة والصادر في 18 مارس 1963، والقانون الذي يعاقب على اختلاس أموال الدولة الصادر في 27 جانفي 1964، وقانون القضاء العسكري الصادر في عام 1964.

وكان مجلس الثورة قد ناقش مدونات قوانين جديدة، في شكل أوامر اتخذت من قبل العقيد هواري بومدين باعتباره رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء.

ألغى التنظيم القضائي الجديد، التسلسل الهرمي القضائي المزدوج، الذي كان يخضع له الجزائريون خلال الفترة الاستعمارية، لأنه عنصريا ومخالف لقانون 31 ديسمبر 1962، الساعي إلى تجديد التشريعات السابقة. ففي الماضي: « كانوا يخضعون باعتبارهم مواطني القانون المحلي، للمحاكمة في محاكم الدرجة الأولى، وعند الاستئناف لدى المحاكم العليا، وفي النقض لدى غرف مراجعة الطعون الإسلامية، التي كانت موجودة في محاكم الاستئناف⁽¹⁾ ».

ابتداء من شهر جوان 1966، صدرت مدونات قانونية جزائية⁽²⁾. فصدر القانون الأساسي للوظيفة العمومية⁽³⁾، وقانون الإجراءات المدنية⁽⁴⁾، وقانون الإجراءات الجزائية⁽⁵⁾ وقانون العقوبات⁽⁶⁾. كما أنشئت مجالس قضائية خاصة لقمع الجرائم الاقتصادية، التي يرتكبها الموظفون سواء في المؤسسات الحكومية أو في الشركات الوطنية، و: « تمس بالثروة الوطنية، والخزينة العامة، والاقتصاد الوطني⁽⁷⁾ ». ويبدو أن فكرة إنشاء تلك المحاكم، كانت مستوحاة من القانون السوفياتي آنذاك⁽⁸⁾.

وفي شهر سبتمبر، أعدت الحكومة بناء على تعليمات مجلس الثورة، حول إبراز دور رأس المال في التنمية الاقتصادية، والضمانات القانونية الخاصة به،

¹ MATHÉTÉS O., "La réforme judiciaire algérienne", in A.A.N, Vol. 5, année 1966, Editions du CNRS, 1967, p. 112.

² ينظر، للمزيد من المعلومات، الأمر رقم 278/65، مؤرخ في 16 نوفمبر 1965، صادر في ج. ر. ج. ج.، العدد 96، مؤرخ في 23 نوفمبر 1965، ص. 1300-1290.

³ ينظر، للمزيد من المعلومات، الأمر رقم 133/66، مؤرخ في 2 جوان 1966، صادر في ج. ر. ج. ج.، العدد 46، مؤرخ في 8 جوان 1966، ص. 542.

⁴ ينظر، للمزيد من المعلومات، الأمر رقم 154/66، مؤرخ في 8 جوان 1966، صادر في ج. ر. ج. ج.، العدد 47، مؤرخ في 9 جوان 1966، ص. 582 وما بعدها.

⁵ ينظر، للمزيد من المعلومات، الأمر رقم 155/66، مؤرخ في 8 جوان 1966، صادر في ج. ر. ج. ج.، العدد 48، مؤرخ في 10 جوان 1966، ص. 622 وما بعدها.

⁶ ينظر، للمزيد من المعلومات، الأمر رقم 156/66، مؤرخ في 8 جوان 1966، صادر في ج. ر. ج. ج.، العدد 49، مؤرخ في 11 جوان 1966، ص. 702 وما بعدها.

⁷ ينظر المادة الأولى من الأمر رقم 180-66، مؤرخ في 21 جوان 1966، صادر في ج. ر. ج. ج.، العدد 54، في 24 جوان 1966، ص. 830.

⁸ MATHÉTÉS, op.cit, p. 112.

أعدت الحكومة قانون الاستثمارات، لتنظيم تدخل رأس المال الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك سواء كان وطنيا أو أجنبيا. وقد نص الأمر المتضمن هذا القانون على الاعتراف: « للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب بإمكانية تحقيق الاستثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي»، بينما احتفظت الدولة بحق تحقيق مشاريع الاستثمار في بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

وبالرغم من ضعف التأطير البشري في ميدان القضاء⁽²⁾، إلا أن السلطات الجزائرية قررت منع القضاة الأجانب، الذين كان أغلبهم فرنسيين، من عقد الجلسات في المحاكم الجزائرية ابتداء من تاريخ 15 جوان، وسمحت لهم فقط بأداء مهمة مساعدة تقنية. في المقابل عملت وزارة العدل على رسكلة الإطارات العاملة في القضاء، وتكوين إطارات متخصصة في الحقوق والقضاء سواء في الجامعة أو في المدرسة العليا للإدارة، وإرسال قضاة للتكوين في الخارج، ونشر وتوزيع المؤلفات والنشرات القانونية على القضاة، والإشراف على عقد ملتقيات فكرية حول مسائل متنوعة تخص هذا المجال⁽³⁾.

كما أنشئت خلال الشهر نفسه، محاكم جديدة في جميع أنحاء البلاد. وفي 18 جوان، أنشئ مجلس إسلامي أعلى من 30 عضو، لأجل: « إعطاء الصورة الحقيقية للإسلام وإزالة ما علق بالعقيدة الإسلامية من زيف وأوهام، وبعث التعليم الديني⁽⁴⁾». الديني⁽⁴⁾.

وفي 4 من نوفمبر 1968، أنشئ مجلس قضائي ثوري بمدينة وهران، مختص « بالنظر في الاعتداءات على الثورة والجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة والنظام

¹ ينظر، المادة 1 من قانون الاستثمارات، الصادر بموجب الأمر رقم 66-284، مؤرخ في 15 سبتمبر 1966، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 80، في 17 سبتمبر 1966، ص. 1202.

² في 15 جوان 1966، كانت الجزائر تتوفر على حوالي 420 قاض جزائري، 45 منهم فقط كانوا يحملون شهادة ليسانس في القانون، والبقية كانوا من قضاة المحاكم الإسلامية أو من كتاب المحاكم، والمحضرين القضائيين، وقدماء المحامين والمترجمين القضائيين، الذين عينوا قضاة. ينظر، MATHÉTÉS, op.cit, p. 113.

³ Ibidem.

⁴ ينظر، المادة الأولى من المرسوم 66 - 45، المؤرخ في 18 فيفري 1966، والقاضي بإنشاء المجلس الإسلامي الأعلى، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 15، مؤرخ في 22 فيفري 1966، ص. 196.

العسكري وكذا في المخالفات المرتبطة بذلك. ويحكم على مرتبتي الاعتداءات والجرائم المبينة أعلاه وأعاونهم وشركائهم مهما كانت صفتهم⁽¹⁾».

أكد الرئيس هواري بومدين في إحدى المناسبات، على ضرورة تكيف القضاء في الجزائر، لأنه برأيه، كان لا يزال هو نفسه القضاء الموروث عن العهد الاستعماري مع تعديلات طفيفة. كما دعا إلى ضرورة استعمال اللغة العربية في القطاع القضائي بدلا من اللغة الفرنسية⁽²⁾.

ونظرا لطبيعة العدالة ودورها السامي، ارتأت حكومة الرئيس هواري بومدين ضرورة وضع قانون أساسي للقضاء في عام 1969. وقد نصّ ذلك القانون على أن « العدالة هي صفة من صفات سيادة الشعب، وأنها تجري باسمه وبلغته القومية. وأنها تساهم في حماية الثورة والدفاع عنها⁽³⁾ ». كما ألزم القائمين على تطبيق العدالة، الأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للأمة.

وفي 22 أكتوبر من نفس العام، نصّب الرئيس هواري بومدين المجلس الأعلى للقضاء، وحدّد الهدف، الذي يتوجب على العدالة وضعه نصب أعينها. حيث قال في كلمته بتلك المناسبة: « يجب أن تكون العدالة في خدمة الثورة أولا، ثم في خدمة الشعب⁽⁴⁾ ».

وفي 12 مارس 1971، نصّب اللجنة الوطنية الاستشارية، التي كلّفت بمناقشة مشاريع القوانين الأساسية الخاصة بالأسرة، والعمل، والتجارة، والقانون المدني، والإجراءات المدنية؛ وكذا إجراء تعديل للتشريعات الجزائرية بتكييفها مع التشريع

¹ ينظر، المادة 1، من الأمر رقم 68-609، مؤرخ في 4 نوفمبر 1968، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 89، المصدر السابق، ص. 1762.

² ينظر، نص الكلمة التي ألقاها في 8 نوفمبر 1968، بمناسبة افتتاح الأيام الدراسية حول الهيئة القضائية، واردة في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 2، المصدر السابق.

³ القانون الأساسي للقضاء، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 42، مؤرخ في 16 ماي 1969، ص. 482.

⁴ ينظر، كلمة الرئيس في 22 أكتوبر 1969، ألقاها في حفل تنصيب المجلس الأعلى للقضاء، واردة في خطاب الرئيس، ج. 3، المصدر السابق.

الإسلامي، ومع " حاجات وأهداف الثورة الاشتراكية ". وبذلك، استبدلت ابتداء من الفاتح أكتوبر 1971، اللغة الفرنسية باللغة العربية في كل مستويات القضاء.

وفي عام 1973، قرّرت السلطات الجزائرية، إلغاء العمل بالتشريع الفرنسي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، اعتباراً من تاريخ 5 جويلية 1975. حيث اعتبرت أنه كان مفروضاً على البلاد، ويتنافى مع اختيارها الاشتراكي، وأنه يحمل النزعة الاستعمارية، ويمثل الميز العنصري الاجتماعي، « ... وأن استمرار العمل بهذا القانون لم يزل يقف عثرة في سبيل السير الحسن والسريع إلى تشييد مجتمع اشتراكي⁽¹⁾ ».

وفي 27 ديسمبر 1973، أنشئت لجنة وطنية للتشريع، تحت السلطة المباشرة لرئيس مجلس الثورة، لإعادة تأسيس القوانين والتخلص من التشريع الموروث عن العهد الاستعماري⁽²⁾. وبذلك، صدرت بالتتابع، مجموعة من القوانين الخاصة بالمجتمع. حيث صدر القانون المدني في 26 سبتمبر 1975⁽³⁾، كما تواصلت الأعمال على مستوى اللجنة الوطنية الاستشارية برئاسة وزير العدل عبد الحق بن حمودة، في إعداد مشاريع قوانين منها قانون الأسرة، قانون العمل، قانون التجارة، قوانين الثورة الزراعية وقانون الجمارك⁽⁴⁾.

بينما تُرك كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية للتشريع الإسلامي والعرف الاجتماعي، وهذا ما يستخلص من الفقرة الثانية من نص المادة الأولى من القانون المدني⁽⁵⁾. كما أن المحكمة العليا أقرت في كثير من قراراتها القضائية، مبدأ الأسبقية المطلقة لتطبيق أحكام الفقه الإسلامي بدون منازع⁽⁶⁾.

¹ ينظر، الأمر رقم 73-29 مؤرخ في 5 جويلية 1973، الصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 62، مؤرخ في 3 أوت 1973، ص. 878-879.

² ينظر، المرسوم رقم 73-147، الخاص بإنشاء اللجنة الوطنية للتشريع، المؤرخ في 10 أوت 1973، والصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 71، 4 سبتمبر 1973.

³ ينظر الأمر، 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 78، مؤرخ في 30 سبتمبر 1975.

⁴ عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري - القسم العام. الجزء الأول: الجريمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص. 54.

⁵ ينظر نص هذه المادة في ج. ر. ج. ج. العدد 78، مؤرخ في 30 سبتمبر 1975، ص. 990.

⁶ العربي بلحاج، أحكام الزواج في قانون الأسرة الجديد، ط. 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2012، ص. 47.

الفصل الثالث: تطور الجزائر الاقتصادي.

- المبحث الأول: التطور في المجال الزراعي.
- المبحث الثاني: التطور في المجال الصناعي.
- المبحث الثالث: التطور في المجال المالي والتجاري.

- المبحث الأول : التطور في المجال الزراعي.

1 - الثورة الزراعية.

عرف قطاع الفلاحة في الجزائر ركودا بعد الاستقلال، بسبب الهياكل الزراعية الموروثة عن العهد الاستعماري. حيث كانت الأراضي التي استحوذ عليها المستوطنون، تمثل ثلث المساحة القابلة للزراعة. بينما كان يعيش على التلثين الباقيين أكثر من 5 مليون جزائري. وكان الملاك الخواص الجزائريين يتألفون من سكان الحضر أو من أشخاص لا يمارسون الفلاحة، وكان عددهم حوالي 20 ألف مزارع يملك كل واحد منهم أكثر من 50 هـ. وكان عددا كبيرا منهم لا يزرع أراضه بنفسه، حيث يؤجرونها ويعيشون من كرائها.

وبيّن الإحصاء الذي أجرته وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي قبل تطبيق نظام الثورة الزراعية، أن 25 % من أراض القطاع الخاص تزيد مساحتها عن 50 هـ، و 50 % تتراوح مساحتها بين 10 إلى 50 هـ، و 15 % بين 5 إلى 10 هـ، وأن 3 % من كبار المستغلين كانوا يملكون 25 % من المساحة الصالحة للزراعة⁽¹⁾.

بينما كان « الفلاحون المحرومون من حد الكفاية، والممثلين لأكثر من نصف المستغلين لا يملكون إلا 10 % من نفس تلك المساحة ». وهذا يعني أن « 72 % من أولئك المستغلين وعائلاتهم، والمقدر عددهم بنحو 500 ألف عامل، كانوا يعيشون بأقل من مستوى الحد الأدنى من المعيشة، ويضطرون إلى البحث عن موارد إضافية لمعيشتهم، إما بالعمل كعمال زراعيين موسميين، أو العمل في ورشات تابع للدولة، أو يسعون إلى الهجرة إلى أوروبا⁽²⁾ ».

فكان هناك 400 ألف فلاح، لا يملك الواحد منهم سوى الحد الأدنى لإعالة أسرته، والمقدر بنحو 10 هـ، بسبب الظروف المناخية، ونوعية التربة الزراعية. ناهيك عن وجود حوالي 500 ألف فلاح بلا أرض يعيشون من العمل العرضي

¹ ميثاق الثورة الزراعية، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 97، مؤرخ في 30 نوفمبر 1971، ص. 1626.

² المصدر نفسه، ص. 1627.

أو من مساعدات أهاليهم. وكان وضعهم يزداد تفاقمًا بسبب مظاهر التخلف الاجتماعي والثقافي، الناجم عن الأمية، وسوء تغذية، وقلة المرافق الصحية، والسكن غير اللائق، وغياب وسائل التبادل الثقافي، حيث كانوا من دون أفق مستقبلي⁽¹⁾.

لأجل ذلك، كان لابد من إحداث إصلاح زراعي جديد، يشكل انطلاقة جديدة للفلاحين، ويؤدي إلى إحداث تحول جذري في ظروف عيشهم وعملهم، وتغيير كلي لهياكل المجتمع الريفي، وتحرير طاقات الفلاحين الفقراء لكي يتمكنوا من بناء مستقبلهم. فالثورة الزراعية لم يمكن اختزالها في إصلاح عقاري بسيط.

1. ماهية الثورة الزراعية.

بعد حوالي عشر سنوات من الاستقلال، تعرضت الزراعة في الجزائر لنكسات كثيرة، كان أخطرها تدهور الإنتاج الفلاحي، وزحف المباني الإسمنتية على الأراضي الزراعية، وتزايد تكدس النازحين حول المدن الكبرى. « وكان هذا الوضع في تناقض مع خيارات السياسة الاجتماعية للبلاد، ومثل عقبة في طريق السعي لتحقيق تنمية اقتصادية من شأنها أن تفيد جميع شرائح السكان. فكانت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات بشأن هذا القطاع التقليدي، من خلال تطبيق الثورة الزراعية⁽²⁾ ».

فالثورة الزراعية، كما جاء في ميثاقها هي: « ثورة على أوضاع المعيشة، وثورة على العمل في الأرياف. وهي لا تعدو أن تكون عاملاً لإزالة كافة النواقص القاهرة، والتناقضات المعرقة للتنمية الفلاحية، واستبدال العلاقات الإنتاجية المؤسسة على استغلال العمل الذي كان عامل إفقار للفلاحين بعلاقات جديدة مؤسسة على أولوية العمل لملكية الأرض⁽³⁾ ».

¹ *Le Monde diplomatique*, "La révolution agraire engage les campagnes dans la voie du socialisme", [site internet], <https://www.monde-diplomatique.fr/1972/01/A/30732>, visité le 18 mars 2017.

² محي الدين عميمور، "الهروب إلى الماضي: قصة الثورة الزراعية"، *جريدة رأي اليوم*، على الرابط: <https://www.raiayoum.com/index.php/>، تاريخ الزيارة: 2018/07/04.

³ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1636.

وعرّفها ميثاق الجزائر 1976، بما يلي: « الثورة الزراعية تستبدل الاستغلال الاستعماري والإقطاعي بنظام اشتراكي يضع حدا لتلك الازدواجية المعهودة بين القطاع التقليدي والقطاع المتطور، وتوجّه بكيفية خاصة الإنتاج نحو تلبية الحاجات الوطنية، وتزِيل التغيّب، والخضوع لنظام عشائري مستغل، وتقضي على " الخماسة" والأصناف المماثلة لها في المراعي. كما أنها تقضي في نفس الوقت على كل أشكال المضاربة التجارية المتعلقة بالموارد المائية، وذلك بتأميم هذه الموارد⁽¹⁾».

في عام 1970، شرعت الحكومة في إعداد ميثاق الثورة الزراعية، وعُد ذلك أهم حدث في قطاع الزراعة. حيث اعتبرته السلطات مرحلة مهمة في طريق تطبيق الثورة الزراعية. وفي شهر أبريل، وزعت مشروع الميثاق على المجالس الشعبية البلدية والولائية، لإثرائه بملاحظاتهما.

وفي 25 ماي 1970، نشرت الحكومة الجزائرية مشروع الثورة الزراعية، وأعلنت إخضاعه خلال سنة كاملة للنقاش على مستوى القاعدة. وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس هواري بومدين، أمام إدارات الدولة في المؤتمر، الذي كان يُعد لهذا الإصلاح، قال: « الأمر يخص حتمية تاريخية تمليها العدالة، لإعادة الحقوق للذين انتزعت منهم أراضيهم⁽²⁾».

في 15 أكتوبر، عرض مشروع الميثاق على المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي لإبداء رأيه فيه. وكانت الحكومة قد انشغلت طيلة عام 1971، بقطاع الزراعة، إثر النتائج الوخيمة التي لوحظت في قطاع التسيير الذاتي.

فقد ذكر الرئيس هواري بومدين أن القطاع الزراعي المسير ذاتيا: « ... مر بمرحلة مهمة، وعليه اليوم الدخول في مرحلة جديدة. فالمرحلة الأولى كانت مطبوعة بالغموض واللامبالاة، والغفلة، وأحيانا بالإهمال والضعف من قبل العمال أنفسهم، بسبب المشاكل التي كانوا يتخبطون فيها يوميا⁽³⁾».

¹ جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الجزائري، الجزائر 1976، ص. 108.

² الشعب، عدد 25 ماي 1970.

³ الشعب، عدد 13 أبريل 1971.

بينما نددت جريدة المجاهد، لأول مرة بشكل صريح، بقصور القطاع الزراعي الاشتراكي والصناعات الغذائية، إثر تحقيق قامت به في منطقة متيجة⁽¹⁾.

وفي 27 ماي 1971، أنهى كل من مجلس الثورة، ومجلس الوزراء مناقشة هذا المشروع. ثم خصّصت السلطات المعنية، الفترة من ماي إلى جويلية 1971، لدراسة ميثاق الثورة الزراعية. وفي 8 نوفمبر من العام نفسه، وقّع الرئيس هواري بومدين رسميا على الأمر الذي تضمن الإعلان عن " الثورة الزراعية"، وحدّد طرق تطبيقها⁽²⁾.

فالثورة الزراعية عبارة عن إصلاح زراعي ثان، تلى الإصلاح الزراعي الأول، الذي جرى في عهد حكم الرئيس أحمد بن بلة، وتم إقراره في مرحلة محورية في التنمية الاقتصادية للجزائر. حيث « شكل تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وتأميم المحروقات بدايات التخطيط الاقتصادي، الذي ستكون قاعدته المادية الربيع البترولي».

كما أن عملها شمل كل الريف الجزائري: « بحيث لا يُكتفى فيها بتأميم الأراضي فحسب، بل تستهدف إحداث الظروف لاستثمارها من قبل الجماهير الريفية، التي طالما حرمت من خيارات التطور والترقية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾».

هذا بالإضافة إلى أن شعار " الأرض لمن يخدمها"، الذي رفعته الثورة الزراعية على الصعيد السياسي، كان يُستهدف به تأميم الأراضي الزراعية التي تغيب عنها أصحابها، وإعادة توزيعها توزيعا عادلا على فقراء الفلاحين، وتحديد مساحة الملكية الزراعية، لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية، واستثمار الطاقات الزراعية كحل ملائم لمشكل التنمية في البلاد⁽⁴⁾.

¹ للمزيد من المعلومات حول هذا التحقيق ينظر: *El-Moudjahid*, du 13 septembre 1971
² ينظر، الأمر رقم: 73-71، مؤرخ في 8 نوفمبر 1971، والمتضمن القانون الأساسي الثورة الزراعية، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 97، المصدر السابق، ص. 1642.
³ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر نفسه، ص. 1626.
⁴ المصدر نفسه، ص. 1626.

فالثورة الزراعية كانت في نظر السلطات الجزائرية: « ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي، وانخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد⁽¹⁾ ».

وبحسب المستشار السابق للرئيس هواري بومدين، محي الدين عميمور، فإن تطبيق الثورة الزراعية كان: « جزءاً رئيسياً من مشروع مجتمع بعيد المدى واسع الاهتمامات، هدفه الأول خلق حيوية سياسية لتجديد الشعب وتأطيره، أي أنها كانت مشروعاً قومياً قصد منه تجديد كل فئات الشعب بما يدعم الوحدة الوطنية⁽²⁾ ».

جعل الرئيس هواري بومدين، من الثورة الزراعية هدفاً أساسياً لنظامه، وبنى عليها سياسته التنموية. واستغرق تطبيقها مدة طويلة وصعبة. فمباشرة بعد توليه الحكم، وعد بتطبيقها وأخضعها للدراسة. ولكن لم يشرع في تطبيقها إلا في عام 1972⁽³⁾.

ولفهم البعد السياسي للثورة الزراعية يتوجب أولاً، معرفة واقع توزيع الأراضي الصالحة للزراعة قبل إصدار ميثاق الثورة الزراعية. فالمعروف أن الأراضي الخصبة تنتشر في المناطق الشمالية للبلاد، وتقدر مساحتها بنحو 6,8 مليون هـ، ويعيش عليها 8 مليون نسمة من سكان الريف. ثلث تلك الأراضي تملكها الدولة وتخضع لنظام التسيير الذاتي، ولا يعمل فيها إلا النزر اليسير من اليد العاملة.

بينما كان الخواص يستحوذون على الثلثين الباقيين من الأراضي. وأما كبار المستغلين، فكانوا لا يمثلون سوى 3 % من مجموع المالكين الخواص، ولكنهم كانوا يستحوذون على 25 % من المساحة الزراعية. في حين أن الفلاحين المحرومين والممثلين لأكثر من نصف المستغلين لا يملكون سوى 10 % من الأراضي الصالحة للزراعة⁽⁴⁾.

¹ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر نفسه، ص. 1637.

² محي الدين عميمور، المرجع السابق.

³ CAMACHO Martine, " L a paysannerie algérienne, l'auto gestion et la révolution agraire ", revue Terre malgache, vol. 17, juillet 1975, p. 109.

⁴ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1627.

2. تطبيقها:

أكد ميثاق الثورة الزراعية على أن الثورة الزراعية، بحكم أنها تشمل كافة نواحي الحياة والعمل في قطاع الزراعة، فإنها تكتسي الطابع العام والشامل، ولا يمكن تطبيق كل الأعمال المقررة في وقت واحد وبسرعة، وإنما يجب تنظيم العملية الشاملة على مراحل معينة، لضمان فعالية تلك الأعمال. فهي عمل طويل الأمد، يتعين انجازه بشكل تدريجي⁽¹⁾.

ولذلك، تم التخطيط لتنفيذ مشروع الثورة الزراعية على مدى سنتين، ومر تطبيقها بثلاث مراحل أساسية هي كالتالي:

- المرحلة الأولى، شرع فيها في جوان 1972، وامتدت إلى غاية فيفري 1973، وتمت على ثلاثة مستويات هي: إحصاء أراضي الجماعات المحلية؛ إعادة توزيع الأراضي؛ تأسيس التعاونيات الفلاحية.

أخضعت الحكومة خلال تلك المرحلة، نحو 3 مليون هـ من أصل 8 مليون هـ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، للإحصاء.

حظيت هذه المرحلة بالأولوية في أغلب قرارات الحكومة الجزائرية، وفي توجيه الحياة السياسية للبلاد. حيث أطلقت حملات إعلامية توعوية، وعُيِّنَت الجماهير وراء الأهداف المنشودة من تطبيق الثورة الزراعية⁽²⁾.

كانت الإرادة السياسية في وضع حد لعدم المساواة في توزيع الأراضي بين المزارعين، وفي الدخل بين العمال الأجراء، تتماشى مع الإرادة الاقتصادية في إحداث تغيير عميق في السياق الزراعي التقليدي. لذا، كان من الضروري التخلص من الملاك المتغيبين وغير المنتجين، وإنشاء مؤسسات للتجهيز والخدمات، وإعطاء صغار الفلاحين الخواص إمكانيات الوصول إلى عوامل الإنتاج الحديثة⁽³⁾.

¹ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر نفسه، ص ص. 1636-1637.

² A.A.N, Vol. 11, Op.cit, p. 469.

³ A.A.N, Vol. 14, Op.cit, pp. 514-515.

في 11 من شهر جانفي 1972، نصّب الرئيس هواري بومدين، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، وبشرت أشغالها بإحصاء أراضي الدولة. حيث انشغلت طيلة العام بتأسيس تعاونيات الثورة الزراعية⁽¹⁾، وتجهيزات بالعتاد الفلاحي، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية المؤممة على الفلاحين المنخرطين في التعاونيات الجديدة التي أنشئت⁽²⁾.

كما أنشأ: " الصندوق الوطني للثورة الزراعية"، لتنفيذ التدابير العملية لتأميم ومنح الأراضي الزراعية أو المُعدّة للزراعة، ووسائل الإنتاج وتحويل الإنتاج وتعبئته، بعنوان الثورة الزراعية⁽³⁾. وزوّد بخمسة أنواع من الأراضي الزراعية، هي: أراضي البلدية، والأراضي الزراعية التابعة لأمالك الدولة، والأراضي الزراعية المؤممة، وأراضي العرش الخاصة بالزراعة، والأراضي الزراعية المهجورة وليس لها مالك⁽⁴⁾.

واعتبرت كل تلك الأراضي ملكا للدولة: « غير قابلة للتصرف ولا الاكتساب عن طريق التقادم، ولا يجوز التنازل عنها أو حجزها. ولا يمكن أن تنقل بأي حق عيني أو تؤجر أو يجري عليها تعاقد المزارعة بأية صفة أو شكل كان⁽⁵⁾ ».

زوّدت الحكومة صندوق الثورة الزراعية بـ: 1.446.390 هـ، من مختلف تلك الأراضي الزراعية، بغرض استثمارها واستغلالها بشكل كثيف⁽⁶⁾. وقد وزّر من تلك الأراضي حوالي 618 ألف هـ، على 43.784 مستفيد⁽⁷⁾، بهدف توسيع مساحة

¹ عرّفت المادة الأولى من القانون الأساسي للتعاون الزراعي، تعاونيات الثورة الزراعية بأنها: « منظمات اقتصادية واجتماعية للمنتجين، يؤسسها المزارعون ومربي الحيوانات بكل حرية، ويسيرونها ديمقراطيا ... التعاونيات هي الأداة العصرية للهياكل الأساسية الزراعية، ولاستثمار الأراضي المعدة للاستغلال، وتحسين شروط الإنتاج والمبادلة، ونشر الرقي التقني وتحقيق أهداف التخطيط الوطني. كما تكون الوساطة الأولية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في الأرياف بفضل تدخلها في الميادين الخاصة بالسكن، وتنظيم الحياة الجماعية ... والنقل والاستهلاك، والتكوين المهني وفي كل ميدان يستهدف رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لأفرادها »؛ وحددت مهامها فيما يلي: « تقوم التعاونية بتجنيد وتأطير المستفيدين من الثورة الزراعية، والفلاحين وصغار الفلاحين ومربي المواشي، وترقيتهم إلى أوثق أشكال التعاون في ميدان النشاط الزراعي ». ينظر ج. ر. ج. ج. العدد 51، صادر في 16 جوان 1972، ص. 765.

² ينظر، جريدة الشعب، عدد 11 مارس 1972.

³ المادة 18، من قانون الأساسي للثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1643.

⁴ المادة 19، المصدر نفسه.

⁵ المادة 22، المصدر نفسه.

⁶ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1630.

⁷ حدّد ميثاق الثورة الزراعية، شرطين في اختيار المستفيدين من تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية، هما: « أولا أهلية الفلاح البدنية للاستغلال الأرض وتسيير المزرعة بصفة مرضية، وثانيا، منح الأرض للفلاح الذي لا يملك الأرض أو يملكها على درجة ناقصة ويفتقر لأرض كافية ». ينظر، ميثاق الثورة الزراعية، المصدر نفسه، ص. 1631.

الأراضي الصالحة للزراعة⁽¹⁾. وبذلك، تم إنشاء 3434 مستثمرة فلاحية متعدّدة الخدمات⁽²⁾.

كما خطّط الصندوق « لاستعادة 1,3 مليون هـ، تخص 50 ألف مالك منهم 34.096 مالك متغيب، كانوا يملكون 243.057 هـ، و15.996 مالك حُدّدت ملكيته، يملكون 1.051.855 هـ⁽³⁾»، خلال تلك المرحلة.

وفي 27 مارس 1972، شرعت وزارة الفلاحة في إحصاء أراضي الجماعات المحلية، ومنحت حوالي 1 مليون هـ، للصندوق الوطني للثورة الزراعية، حيث قام بتوزيعها على المستفيدين من الفلاحين الذين انتظموا في تجمعات تنمية، وتعاونيات استغلال مشترك، وتعاونيات إنتاج. وكانت هذه الأخيرة، أهم تلك التعاونيات، حيث استفادت من حوالي 80 % من المساحات الصالحة للزراعة، وضمت ثلثي المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي⁽⁴⁾.

وإثر دعوة الرئيس هواري بومدين لكبار الملاك العقاريين، بالتنازل لصالح الثورة الزراعية عن قسم من أراضيهم من دون تعويض عنها، تبرّع في سنة 1972، بعض كبار المسؤولين في الدولة والجيش، والملاك الكبار بقسم من أراضيهم. ففي 30 أبريل، بلغ عدد الأراضي المتبرّع بها للثورة الزراعية، 29 ألف هـ، ثم ارتفع العدد إلى 50 ألف هـ في شهر نوفمبر من نفس السنة⁽⁵⁾.

في 24 أوت 1972، وضع الرئيس هواري بومدين حجر الأساس لبناء أول قرية اشتراكية في عين النحالة بتلمسان، ضمن مشروع الألف قرية اشتراكية المعلن عنه. ضمت تلك القرية 150 أسرة، منها 117 أسرة كانت مجتمعة في 10 تعاونيات فلاحية، واستفادت من حوالي 1200 هـ، من أراضي الثورة الزراعية⁽⁶⁾.

¹ Abdellatif BENACHENHOU, Planification et développement en Algérie (1962-1980), E.N.A.P, Alger, 1980, p. 163.

² Lazhar BACI, "Les réformes agraires en Algérie", [site internet] : <http://om.cih eam.org/article.php?ID PD F=CI02 0488>, visité le 09/07/2018.

³ BENACHENHOU, Op.cit, p. 164.

⁴ أحمد بن مرسل، مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية. دراسة تحليلية لخطب الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978، أطروحة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1993 – 1994، ص. 251.

⁵ ينظر، جريدة الشعب، عددي 02 ماي، و20 نوفمبر 1972.

⁶ جريدة الشعب، عدد 24 أوت 1972.

وفي شهر أكتوبر 1972، تم بناء 201 قرية زراعية اشتراكية لفائدة عمال الثورة الزراعية⁽¹⁾.

بلغ عدد الأراضي التي أعيد توزيعها في المرحلة الأولى للثورة الزراعية حوالي 800 ألف هـ من الأراضي الزراعية، وأدى ذلك إلى إنشاء عدد من تعاونيات الاستغلال المشترك أكبر من تعاونيات الإنتاج، حيث شكلت حوالي 40 % من العدد الكلي للتعاونيات التي أنشئت في هذه المرحلة⁽²⁾.

- المرحلة الثانية، شُرع فيها في 17 جوان 1973 وامتدت إلى غاية جوان 1975. استهدفت خلالها الحكومة، تأمين أراضي الملاك المتغيبين، لإعادة توزيعها في شكل تعاونيات إنتاج على الفلاحين الفقراء، وتحديد الملكيات الزراعية متوسطة الحجم وكبيرة الحجم، سواء كانت مستغلة بواسطة التأجير أو المشاركة، بقصد القضاء على الريع العقاري، وعلى نظام الخماسة، وإنشاء مستثمرات فلاحية متوسطة، صالحة للزراعة المكثفة. بلغت المساحة المؤممة في المجموع خلال هذه المرحلة، 573 ألف هـ، أو ما يعادل 44 % من الأراضي الزراعية الخاصة القابلة للتأمين⁽³⁾.

- جدول رقم 1: نوع الأراضي الزراعية التي خضعت للتأمين⁽⁴⁾.

نوع الملاك	العدد	%	المساحة (هـ)	%
غير معنيين	809.441	69,52	1.274.494	15,90
لم يمسه التأمين	294.904	25,33	5.100.977	63,63
المتغيبون	34.096	2,93	243.057	3,03
أراضي تعدت مساحتها الحد المفروض	15.996	1,37	1.051.853	13,12
أراضي مساحتها بين الحد الأدنى والحد الأعلى المفروض	9.908	0,85	346.780	4,32
المجموع	1.164.345	100	8.017.161	100

وأشار ميثاق الثورة الزراعية إلى أهمية هذه المرحلة بالقول: « لا يُكتفى فيها بتأمين الأراضي فحسب، بل تستهدف إحداث الظروف لاستثمارها من قبل الجماهير

¹ عبد القادر جغلون، تاريخ الجزائر الحديث. دراسة سوسيولوجية، تر. فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 205.

² JONSSON Lars, *La révolution agraire en Algérie. Historique, contenu et problèmes*, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden, 1978, p. 25.

³ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مجموعة نصوص تتعلق بالثورة الزراعية، د. د. ن، الجزائر، 1975، ص. 240.

⁴ المصدر نفسه، ص. 258.

الريفية، التي طالما حُرمت من خيارات التطور والترقية الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾».

كما أنشأت الحكومة أجهزة للتنفيذ، وأخرى لدراسة الطعون والرد عليها، وتجميع وسائل التدخل من خلال وضع آليات قانونية، ووسائل مادية ومالية. وتم في هذه المرحلة، تأميم الأراضي التي تغيب عنها أصحابها، والبالغ عددهم 34.056 غائبا؛ وتحديد الأملاك العقارية الكبيرة لنحو 15.995 مالك، ومن ثمة الحاق ما تم استعادته بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.

وتم توزيع 650 ألف هـ من الأراضي الزراعية، على 60 ألف مزارع لا يملكون أراضي، و1,1 مليون هـ على 80 ألف منخرط في التعاونيات الزراعية، التي بلغ عددهما 6 آلاف تعاونية، يخدمها أكثر من 280 مركز خدمات للآلات الزراعية. ولكن مقاومة البورجوازية العقارية، والتي كانت نسبة كبيرة منها تعمل في أجهزة الدولة، قلل من مدى تلك المرحلة⁽²⁾.

وكشف الإحصاء العام للزراعة، الذي جرى في عام 1973، عن وجود تباين كبير في توزيع الأراضي. حيث تبين أن 79,21 % من الفلاحين كانوا يملكون أراضي زراعية مساحتها أقل من 10 هـ، أو ما يعادل 29,50 % من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد؛ وأن 18,95 % يملكون من 10 إلى 50 هـ، أو 47,86 % منها. بينما كان 1,37 % يملكون من 50 إلى 100 هـ، أو ما يعادل 11,73 % من تلك الأراضي؛ و0,47 % كانوا يملكون أكثر من 100 هـ، أو 10,91 % من الأراضي الصالحة للزراعة⁽³⁾.

¹ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1626.

² Fiche sur les réformes agraires en Algérie de 1963 à 1987 (site internet) : <https://documents.tips/documents/fiche-sur-les-reformes-agraires-en-algerie-de-1963-a-1987-caec-cooperative>. Html, visité le 28/10/2018.

³ كتابة الدولة للتخطيط، الدليل الإحصائي للجزائر 1974، الجزائر 1975، ص. 89.

وهذا التفتيت في المساحة حال دون استخدام الميكنة، ومن ثمة زيادة الإنتاج. فكان لابد لتطوير الزراعة، من تغيير البنية العقارية والتقنيات الزراعية وعلاقات الملكية، ومن ثمة ظهرت الحاجة لإحداث إصلاح زراعي جديد.

كما تم خلال هذه المرحلة، تأمين كل الأراضي المروية التي تتجاوز مساحتها 5 هـ، وجعلت الملكية الكبيرة بشكل يتناسب مع القدرة على العمل التي يبدونها فعلياً الشخص، الذي يضمن استغلال أرضه بشكل مباشر وشخصي. وبذلك طبقت الثورة الزراعية في هذه المرحلة، على 13 % من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ووزعت الأراضي على 80 ألف أسرة، وشملت 10 % من فقراء الفلاحين⁽¹⁾.

أطلقت الحكومة في 14 أوت 1974، أشغال " السد الأخضر " في الهضاب العليا، و: « أسندت لشباب الخدمة الوطنية، مهمة غرس حوالي 3 مليون هـ من الغابات، في مساحة تمتد من الحدود الغربية إلى الحدود الشرقية، بطول 1500 كلم، وعرض 20 كلم، لوقف زحف الرمال على المناطق التلية⁽²⁾ ».

وفي 8 نوفمبر 1974، « صرح وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي، محمد طيبي العربي، أن مساحة الأراضي الموزعة في إطار الثورة الزراعية بلغت إلى غاية 31 جويلية 1974، نحو 1.160.000 هـ.، استفاد منها 75 ألف فلاح، وأن عدد التعاونيات ذات الاستغلال المشترك، بلغ 1203 تعاونية، وتم إنشاء 49 تعاونيات زراعية بلدية متعددة الأغراض للخدمات، و10 قرى اشتراكية فلاحية، تقطنها 10 آلاف أسرة⁽³⁾ ».

- جدول رقم 2: تطور الاستثمارات الفلاحية والقرى الاشتراكية⁽⁴⁾.

المخطط الرباعي الأول (1973-1970)	المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	
444	737,3	الاستثمارات (مليون د. ج)
43	63	عدد القرى الاشتراكية
7330	13.376	عدد المساكن

¹ ROUX J.-C., "Révolution agraire, libération nationale et développement en Algérie", In: *Cahiers de la Méditerranée*, n°14, 1, 1977. Le Maghreb, les Maghrébins et la France. p. 76.

² الشعب، عدد 14 أوت 1974.

³ ينظر، تصريح وزير الفلاحة في يومية الشعب، عدد 8 نوفمبر 1974.

⁴ *El-Moudjahid*, du 1-2 février 1976.

فسعى حكومة هوارى بومدين إلى عصنة الزراعة، استوجب منها تحسين الأوضاع المعيشية للفلاحين، « لأنه لا يمكن التفكير في تحرير الفلاحين الفقراء وترقيتهم لدور عمال تنمية أو الانتقال من اقتصاد كفاية المعيشة إلى اقتصاد المبادلات، دون تجهيز أساسي يسهل المبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾ ».

- جدول رقم 3: الوضع العام في قطاع الثورة الزراعية في 30 نوفمبر 1975⁽²⁾.

* طبيعة التعاونيات:	* التوزيع:
- تعاونية تجمع الاستصلاح: 831	- المساحة الصالحة للزراعة: 920.914 هـ
- التعاونية الزراعية للإنتاج: 3633	- عدد النخيل: 772.610
- التعاونية الزراعية للاستغلال الجماعي: 763	- عدد الكباش: 2504
- التعاونية الزراعية متعددة الخدمات: 610	- عدد الخرفان: 87.329
* المستفيدون الفريون: 80.173	* القرى الاشتراكية: 34

- المرحلة الثالثة: شُرع فيها في نوفمبر 1975 وامتدت إلى غاية عام 1977. فبعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق الثورة الزراعية في المناطق الزراعية التالية، قرّرت السلطات مد تطبيقها إلى المناطق السهبية⁽³⁾، التي يتعدّد فيها وجود زراعة نظامية، ويعيش فيها أهلها بالأساس على رعي المواشي وتربيتها، آخذة بعين الاعتبار « الخاصيات النوعية للتربية الرعوية للماشية، والمشاكل الخاصة بالرعاة⁽⁴⁾ ».

اعترف ملحق قانون الثورة الزراعية الخاص بالمنطقة السهبية، بحق ملكية الماشية من قبل أصحابها، وحدّد الهدف من العملية بـ: « القضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وتنظيم المنتجين ليتمكنوا بفضل تحسن ظروف الإنتاج وبمساعدة الدولة من الحصول على حياة أفضل ... تحسين التربية في المراعي⁽⁵⁾ ».

¹ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1636.

² A.A.N, Vol. 14, Op.cit., p. 516.

³ عرّف ميثاق الثورة الزراعية المناطق السهبية بأنها: « منطقة شاسعة لا يمكن، نظرا لجفاف مناخها، إجراء أية زراعة فيها دون ري غير أن نباتاتها الدائم يسمح بتربية الغنم ... تمتد من جنوب خط التماطر المتوسط 400 مم سنويا إلى خط التماطر 100 مم. حيث بجنوبه تبدأ مباشرة الصحراء المبرى ... تقطع قرابة 20 مليون هكتار منها 15 (مليون هكتار) صالح فعلا لتربية الماشية». ينظر، ميثاق الثورة الزراعية، الملحق المتعلق بالسهب، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 54، مؤرخ في 8 جويلية 1975، ص. 766.

⁴ المصدر نفسه.

⁵ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر نفسه.

فقد خصّصت الحكومة تلك المرحلة، للنهوض بقطاع تربية المواشي، الذي كان يمثل مصدر الغذاء هام جدا بالنسبة لصغار الفلاحين، والفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية في المناطق التي تتميز بقلة خصوبة أراضيها، وإعادة تهيئة أراضي الرعي الشاسعة، وتغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية للمناطق السهلية المشكّلة من أراضي الرعي الجماعي، والتي تغطي مساحتها 10 % من المساحة الكلية للجزائر⁽¹⁾.

حيث لوحظ أن نصف المربين كانوا يملكون سوى عشر قطيع المواشي، بينما كان عشر المربين يملكون تقريبا نصف القطيع. أضف إلى ذلك أن عددا كبيرا من الرعاة كانوا لا يملكون أي قطيع، وكانوا مضطرين للعمل لحساب كبار المربين⁽²⁾.

فتم إيقاف الرعي المكثّف، الذي تسبب في تدهور الغطاء النباتي من خلال تحسين تربية المواشي بفضل بناء حظائر، وحفر آبار للسقي، بالإضافة إلى تحديد عدد رؤوس الماشية، ب: 105 رأس لكل مربي، وتوزيع الفائض على صغار المربين. غير أن مقاومة كبار المربين لهذا التوجه، حال دون نجاح هذه المرحلة⁽³⁾.

- جدول رقم 4: قطاع تربية المواشي في الجزائر خلال عام 1973⁽⁴⁾.

عدد رؤوس الماشية	عدد الملاك	%	عدد القطيع	%
10 - 50	21.730	48,04	513.114	11,58
50 - 100	12.283	27,15	812.097	18,33
100 - 300	7.197	15,91	1.143.128	25,81
300 - 500	2.797	6,18	950.020	21,45
500 +	1.229	2,72	1.011.305	22,83
المجموع	45.236	100	4.429.664	100

تقرّر تحديد عدد رؤوس الماشية، دون تأميم الفائض منها، ومساعدة صغار المربين والرعاة على تحسين دخلهم، ومنحهم وضع مهني أفضل. أضف إلى ذلك

¹ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص. 98.

² JONSSON, Op.cit., pp. 22-23.

³ فوزية غربي، المرجع السابق، ص. 99.

⁴ كتابة الدولة للتخطيط، المصدر السابق، ص. 101.

تنظيم استغلال المراعي تحت رعاية البلديات، التي جعلت نقاط دعم لسياسة تمويل المربين، ومساعدتهم فنيا في تربية المواشي⁽¹⁾.

حيث نص ميثاق الثورة الزراعية على أن: « تعهد إلى البلديات بتسيير واستغلال مساحات الرعي وتنظم في هذا النطاق، نشاط مجموع الخدمات الضرورية لحماية قطعان الماشية واستغلالها وتسيير التجهيزات الجماعية، وتقديم المعونة المتجددة لصغار مربي المواشي، وتوسيع الإمكانية للرعاة في الاستفادة من تشريع العمل، والتشريع الاجتماعي في الزراعة⁽²⁾ ».

فاهتمام السلطات العمومية بتنظيم الثروة الحيوانية وتنميتها، كان بسبب أن تربية المواشي هي ثروة زراعية هامة، وتزايد حاجة السكان لها. حيث كان عدد المربين يبلغ 170 ألف مربيا، وكان 5 % من مربي الأغنام، يملكون نصف القطيع الموجود في الجزائر، والبالغ عدده 12 مليون رأس. هذا بالإضافة إلى تشجيع إنشاء تعاونيات تربية المواشي، والقضاء على نظام العزلة في الرعي، الذي كان يشبه نظام الخماسة في الفلاحة⁽³⁾.

أضف إلى ذلك، الاهتمام بالثروة الغابية في المرحلة الثالثة من مراحل الثورة الزراعية. حيث أنشأت الحكومة مؤسسات لاستغلال المناطق الغابية وأراضي الحلفاء. فقد نص ميثاق الثورة الزراعية على ضرورة: « تنظيم واستغلال المراعي وأراضي الحلفاء والغابات، مع مشاركة الفلاحين المعنيين ولفائدتهم⁽⁴⁾ ».

¹ الأمر 75-43، مؤرخ في 17 جوان 1975، يتضمن قانون الرعي، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 54، مؤرخ في 8 جويلية 1975، ص. 772.

² ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1635.

³ BENACHENHOU, Op.cit, p. 165.

⁴ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1629.

وبتقدير المخطط الرباعي الثاني، فإن الانتهاء من التطبيق الجزئي للثورة الزراعية على السهوب، والغابات ومناطق الحلفاء، كان سيسمح لنحو 100 ألف مستفيد من الاستقرار، ويرفع نسبة المستفيدين من الثورة الزراعية إلى 17 % من الفلاحين⁽¹⁾.

- جدول رقم 5: توزيع الأراضي المستعملة للزراعة والرعي بعد تطبيق المراحل الثلاث للثورة الزراعية⁽²⁾.

المراحل	القطاع الخاص/ هـ	القطاع العام/ هـ	المجموع
- الأملاك الشاغرة والتسيير الذاتي.	7	2,4 مليون	2,4 مليون.
- المرحلة الأولى.	-	800 ألف	800 ألف.
- المرحلة الثانية.	2,6 مليون	1 مليون	3,6 مليون.
- اجمالي المساحة الزراعية الصالحة	2,6 مليون (38 %)	4,2 مليون (62 %)	6,8 مليون.
- المرحلة الثالثة.	-	1,2 مليون	1,2 مليون.
- الاجمالي زراعي - رعوي	2,6 مليون (14 %)	16,2 مليون (86 %)	18,8 مليون.

- جدول رقم 6: مساحة الأراضي الموزعة خلال المراحل الثلاث للثورة الزراعية⁽³⁾.

	المساحة الموزعة (هـ)	الأراضي الصالحة للزراعة	المستفيدون
1973	730.756	-	50.040
سبتمبر 1975	788.284	600.000	54.318
مارس 1977	802.775	-	-
مارس 1978	837.619	-	-
جوان 1979	867.063	-	-
ديسمبر 1979	803.103	650.000	-

يتبين من الجدول أعلاه، أن من أصل مليون هـ، من الأراضي التي تم إحصاؤه، كان هناك 455.220 هـ فقط، قادرا على إعطاء إنتاج فوري. كما أن تلك التجمعات والتعاونيات أنشئت فوق أراضي كانت في حاجة إلى أشغال تهيئة، ولا يمكنها إعطاء إنتاجا فوريا.

¹ A.A.N, Vol. 14, Op.cit, p. 516.

² A.A.N, Vol. 14, Ibid, p. 98.

³ Secrétariat d'État au Plan, Les attributaires de la Révolution agraire, publication spéciale, Alger, 1978, p. 19.

- جدول رقم 7: إعادة توزيع الأراضي بين 1974 - 1979⁽¹⁾.

عدد المالكين	المساحات (هـ)		التاريخ
	الممنوحة	المسترجعة	
10.269	350.000	476.484	أوت 1974
21.826	387.765	537.169	أوت 1975
27.466	503.426	560.433	ديسمبر 1979

كان الهدف المتوقع في إطار الثورة الزراعية ضمن المخطط الرباعي الثاني، هو بناء 300 قرية اشتراكية على أقل تقدير. ولكن الحصيلة إلى غاية 30 نوفمبر 1976، كانت كالتالي: 222 قرية اشتراكية تم تسجيلها، أنجز منها 60 قرية⁽²⁾؛ وإلى غاية 31 مارس 1977، تم تسجيل 271 قرية اشتراكية، في حين لم ينجز منها سوى 61 قرية⁽³⁾. وفي الحالتين كانت العلاقة بين ما تم تسجيله وما تم انجازه أقل من الثلث.

خلال عام 1977، تمكنت السلطات الجزائرية من تأمين أكثر من 2 مليون هـ، وتسليمها إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية. كما وزعت 1.259.679 هـ من الأراضي الصالحة للزراعة، أو ما يعادل سدس تلك الأراضي في البلاد، على أكثر من 100 ألف مستفيد، كانوا منتظمين في 6.604 تعاونية إنتاجية وكانوا يمثلون 8 % من اليد العاملة الزراعية النشيطة⁽⁴⁾.

وذكر وزير الفلاحة، أن الحكومة وزعت خلال المخطط الرباعي الثاني، معدات زراعية بقيمة 1266 مليون د. ج، مما أعطى للجزائر نسبة مكننة زراعية من بين الأعلى في العالم الثالث⁽⁵⁾.

في 31 ديسمبر 1978، صدر الإحصاء الرسمي الأخير للإصلاح الزراعي، حيث بين ما تم تحقيقه خلال فترة تطبيق الثورة الزراعية. حيث جاء فيه أن عدد

¹ Secrétariat d'État au Plan, Op.cit., p. 19.

² A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 430.

³ جريدة الشعب، عدد 31 مارس 1977.

⁴ JONSSON, Op.cit., p. 27.

⁵ ينظر، تصريح وزير الفلاحة في جريدة الشعب، عدد 28 جوان 1978.

التعاونيات الفلاحية المنشأة بلغ 6000 تعاونية مختلفة الأنواع. في حين بلغ إجمالي عدد المستفيدين: 95 ألف مستفيدا، والمساحة الموزعة: 1,1 مليون هـ⁽¹⁾.

ولكن، بالرغم من كل تلك الجهود التي بذلتها الحكومة لإنجاح تطبيق الثورة الزراعية، إلا النتائج المرجوة من تلك العملية لم تكن في المستوى المطلوب، ولم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة، التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، كتخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه. حيث اقتصرَت العملية على إعادة توزيع 1,1 مليون هـ، وإنشاء 201 قرية زراعية اشتراكية من أصل مشروع الألف 1000 المبرمجة. كما أن العديد من الفلاحين المستفيدين من الأراضي التي أعيد توزيعها، تخلوا عنها، بسبب ضعف دخلهم. حيث أن ثلث الأسر المنتظمة في تعاونيات، كانت تحصل على دخل أقل من الدخل المحدد بثلاثة آلاف د. ج سنويا. كما أن الأجور المرتفعة في المدن، دفعت بهم إلى النزوح الريفي نحوها⁽²⁾.

فالقطاع الزراعي الذي طبقت فيه الثورة الزراعية، كان يضم أراض قليلة الخصوبة في العموم، وتمارس فيها الزراعة بطرق قديمة، بخلاف القطاع الحديث، الذي أطلق عليه اسم "القطاع الاشتراكي"، والمتكون من الأراضي الخصبة التي كان يملكها المستوطنون، وصارت تستغل بالوسائل الحديثة في ظل نظام التسيير الذاتي. وقد ذكر الرئيس هواري بومدين أن الفلاحين المعدمين والفقراء، يمثلون 50 % من سكان الجزائر، وهم الذين استفادوا من الثورة الزراعية⁽³⁾.

ويمكن القول أن حكومة هواري بومدين، حققت نجاحا سياسيا في عام 1972، بفضل الاهتمام الكبير الذي خصصته للإصلاح الزراعي، وتجسيد الثورة الزراعية في الميدان. حيث وصفها أحد الصحافيين الفرنسيين المختصين في الشأن الجزائري

¹ BACI, op.cit.

² عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 205.
³ الخولي، المرجع السابق، ص. 169

بأنها: « المؤسسة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الأكثر أهمية والأكثر جرأة (في الجزائر) منذ عهد الكفاح من أجل الاستقلال⁽¹⁾ ».

3. أهداف الثورة الزراعية.

لقد جاءت الثورة الزراعية، كاستجابة من حكومة الرئيس هواري بومدين لضرورة تاريخية، تتمثل بالدرجة الأولى في القضاء على المظالم، التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في الجزائر طيلة 132 سنة، من خلال مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين بوسائل شتى، وتمكين المستوطنين الأوروبيين من الاستحواذ على 2,5 مليون هـ من الأراضي الجيدة، ودفع أصحابها إلى النزوح نحو الجبال والمناطق القاحلة الصحراوية، واستغلال أراضي جرداء، والعيش في حياة ضنك، وبالتالي استغلالهم من قبل الملاك الجدد.

فكان لابد من القضاء على الاستغلال، الذي عانى منه الفلاحون الفقراء، لتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية، ووسائل الإنتاج بشكل عادل وفعال على الذين يعملون فيها، حتى يتم تحقيق التغيير الجذري لظروف المعيشة والعمل للفلاحين، بواسطة مساعدة الدولة⁽²⁾.

لأجل ذلك كان شعار الثورة الزراعية: "الأرض لمن يخدمها". فألغيت حقوق أصحاب الأراضي الذين كانوا يستغلون الفلاحين الفقراء، وأكدت حقوق الفلاحين الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم، وذلك عبر إشراك الفلاحين الذين يكسبون عيشهم من عملهم، في صياغة واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية التي تهمهم، وترقيتهم إلى الوعي بتنمية البلاد، والاستفادة من ثمار هذا التطور⁽³⁾.

ونظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف طيلة حوالي عشر سنوات من الاستقلال، أصدرت حكومة الرئيس هواري بومدين في 8 نوفمبر 1971، ميثاق

¹ PÉRONCEL-HUGOZ J.P., «Algérie: une triple réforme de structures est engagée », in journal *Le Monde*, 12 avril 1972.

² ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1629.

³ محمد السويدي، التفسير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 137-138.

الثورة الزراعية، وقانونها الأساسي، بهدف القضاء على الوضع الذي كان يكرّس التفاوت في الملكيات الزراعية بشكل واضح، ولإعادة توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل من أجل تحقيق الأهداف التالية: زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وزيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة، ومن ثمة القضاء على علاقات الإنتاج القديمة⁽¹⁾.

حيث بيّنت المادة الأولى من القانون الأساسي للثورة الزراعية، أن هذه الأخيرة كانت: « تستهدف القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحيتها بشكل يتأتى معه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وضمان التوزيع العادل للدخل الفلاحي ... لتحول بشكل جذري، أوضاع المعيشة والعمل في الأرياف⁽²⁾ ».

فالهدف من وراء تطبيق الثورة الزراعية، كان القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن العهد الاستعماري، عبر إنشاء بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية، وخلق تضامن حقيقي بين الملاك الخواص وفقراء الفلاحين، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. كما كان من أهدافها: « تحقيق اللامركزية السكانية، بحيث يتوزع السكان على كل التراب الوطني ولا يتجمعون في محتشدات قصديرية حول المدن الكبرى وداخلها⁽³⁾ ».

وأشار ميثاق الثورة الزراعية إلى أن إلغاء الملكية الواسعة، كان يهدف إلى « إزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي، وتمكين كل فلاح من الفرص المتساوية ... وإحلال وحدات تمارس أنظمة الإنتاج الأكثر كثافة مما يساعد على توفير عدد أكثر من الاستخدامات⁽⁴⁾ ».

¹ أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت - باريس، 1985، ص. 210.

² ينظر ج. ر. ج. ج. العدد 97، المصدر السابق، ص. 1642.

³ محي الدين عميمور، المصدر السابق.

⁴ "ميثاق الثورة الزراعية"، المصدر السابق، ص. 1630.

فالثورة الزراعية، كانت لها أهداف ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وسياسية، وثقافية وبيئية. فمن ناحية كانت تسعى لإحداث قطيعة مع الثنائية القائمة في الزراعة بين قطاع حديث متطور، وقطاع تقليدي متخلف، وبعث الحركية فيهما، من خلال: « إعادة توزيع الأراضي وتنظيم الإنتاج في التعاونيات، وتهيئة الظروف اللازمة لعملها وتعزيزها، لضمان تحويل القاعدة الاقتصادية⁽¹⁾ ».

إلى جانب معالجة ظاهرة البطالة المقنّعة التي كانت متفشية في الأرياف، وكانت تمس أكثر من ثلث سكانها النشيطين، بواسطة منح أراضٍ لحوالي 750 ألف فلاح ممن لا أرض لديهم، و425 ألف فلاح ممن يملكون مساحات صغيرة تقل عن 5 هـ. أضف إلى ذلك، إعادة تهيئة الفضاء الريفي على المدى البعيد، من خلال بناء 1000 قرية اشتراكية، وتهيئة المناطق السهلية، من خلال محاربة التصحر، وكذا مراقبة تربية المواشي وتحسين النشاط الرعوي⁽²⁾.

فالثورة الزراعية كانت تهدف إلى: « تطوير الأرياف عبر تخصيص إيرادات الزراعة لتحسين ظروف المعيشة لجماهير الفلاحين، وتطوير الزراعة، ومعاينة من يسيء استعمال الأرض، وضمان مستقبل صغار الفلاحين، وحمايتهم من المضاربة وتمكينهم من التنظيم للتوصل إلى التقنيات العصرية وإنجاز الاستثمارات⁽³⁾ ».

4. تقييمها.

واجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية، حدّت من تحقيق الأهداف المرجوة منها في المجال الزراعي. فلم تراع الظروف الموضوعية للواقع الجزائري في الريف، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيقها لم تتسم بالصرامة اللازمة. ممّا حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي، وتحسين القطاع.

¹ ROUX, Op.cit, p. 73.

² ج. ر. ج، العدد 94، مؤرخ في 24 نوفمبر 1976، المصدر السابق، ص. 1297-1298.

³ ميثاق الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص. 1628.

فلقد عانت تعاونيات الثورة الزراعية من عجز دائم وخسارة مستمرة، و « صارت تحت وصاية البنك. وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين، ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة، الإهمال، والاختلاس والرشوة... الخ. وكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، ودعّمت عوامل فشلها⁽¹⁾ ».

ويمكن حصر أهم المشاكل التي واجهتها السلطات العمومية خلال تطبيق الثورة الزراعية في النقاط التالية:

* شكّل تعويض أصحاب الأراضي المؤممة عبئا ماليا ثقيلا على خزينة الدولة.

* لم تشمل الثورة الزراعية وسائل الإنتاج المستعملة مباشرة ولم تحدّها، مما وضع المستفيدين من الثورة الزراعية في ظروف استغلال صعبة زادت في نفقات الدولة.

* واجه تطبيق الثورة الزراعية مشكلة ارتفاع عدد الفلاحين المستفيدين وقلة الأراضي المؤممة. حيث كان معدل التوزيع أقل من 2 هـ لكل مستفيد.

* عدم تمكن الإدارة من مراقبة قطيع المواشي الذي كان بيد كبار الملاك.

* عدم استكمال مشروع 1000 قرية اشتراكية، بسبب تكلفته الباهظة. حيث لم تشيد منه سوى 200 قرية، الأمر الذي جعل تطوير السكن الريفي، كشعار للثورة الزراعية يكون محدودا.

* التقدم البطيء جدا لعملية بناء السد الأخضر لتوقيف زحف الرمال⁽²⁾.

* تراجع حصة الاستثمارات المخصّصة للزراعة في المخططين الرباعي الأول (1970-1973)، والرباعي الثاني (1974-1977) من 13,5 % إلى 7,3 %⁽³⁾.

¹ فوزية غربي، المرجع السابق، ص. 99.

² Abdellatif BENACHENHOU, L'exode rural en Algérie, ENAP, Alger, 1979, p. 11.

³ BENACHENHOU, Ibid., p. 15.

وفي مطلع سنة 1977، بينت إحصائيات وزارة الفلاحة أن عدد المستفيدين من الثورة الزراعية في مطلع سنة 1977، بلغ 100 ألف مستفيدا فقط⁽¹⁾.

فبالرغم من أن القطاع الزراعي ازدهر بفضل تطبيق الثورة الزراعية، واسترجع حيويته بعد سنين من الركود خلال ستينيات القرن الماضي. وكانت الثورة الزراعية التي رفع شعارها، خاضعة لإستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة وذلك بوقف التصحر، وإقامة حواجز كثيفة من الأشجار أهمها السد الأخضر، للفصل بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة. وقد أوكلت هذه المهمة إلى شباب الخدمة الوطنية.

إلا أن النتائج بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق الثورة الزراعية (1972-1975)، كانت مخيبة للآمال. كما كانت التغييرات المتعلقة بالهياكل الزراعية محدودة. فالأراضي المسترجعة والمؤممة البالغ مساحتها 1 مليون هـ، لم تكن تكف الفلاحين الكادحين الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من الأرض، والبالغ عددهم 600 ألف فلاح. حيث يكون نصيب الفرد الواحد منهم أقل من 2 هـ، وهي مساحة قليلة لإعالة أسرة ريفية متوسطة. وإذا ما تم وفقا لمعايير الثورة الزراعية، توزيع مساحة كافية على كل فلاح، فإن تلك المساحات المؤممة لا تكفي سوى 100 ألف مستفيد فقط، و يظل الباقي من دون أرض، وهذا الوضع قد يؤدي إلى استغلالهم من قبل الفلاحين الخواص⁽²⁾.

كما شهدت الفلاحة ركودا في عام 1973. حيث انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الدخل الداخلي الخام ب: 2,4 % عن عام 1971، وتراجع إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين إلى 40 %، عن إنتاج عام 1972⁽³⁾.

¹ A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 561.

² أحمد بن مرسل، المرجع السابق، ص. 251.

³ Secrétariat d'État au Plan, Op.cit, p. 29.

وبمناسبة إطلاق حملة الحرث لموسم 1976-1977، أشار وزير الزراعة محمد طيبي العربي إلى أن الركود ونقص مردود الإنتاج الفلاحي أمام النمو السكاني السريع، وتأثير السلع الغذائية على تقلبات أسعار المنتجات الزراعية في العالم، صعبوا على السلطات الجزائرية التحكم في نمو الزراعة. كما أشار إلى الوضع السيء الذي كان يوجد فيه قطاع الزراعة⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك أن الصعوبات التي غالبا ما كان يواجهها قطاع الفلاحة، وكانت ترتبط بضعف وتذبذب الاستثمارات المخصصة له، كما يتبين من الجدول أسفله.

- جدول رقم 8: قيمة الاستثمارات المترتبة في المخططات والمخصصة لقطاع الزراعة (بمليارات الدينانير)⁽²⁾.

المخطط الثلاثي 1969-1967	المخطط الرباعي الأول 1973-1974	المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	المجموع
9,7	27,3	120	157
2,4	4,2	12,2	18,8
% 26	% 15	% 10	% 12

ولكن بالرغم من انخفاض حصة الزراعة في مجموع المخططات الوطنية، إلا أننا نلاحظ كما يتبين من الجدول أعلاه، ارتفاع مهم في الإعتمادات المخصصة لقطاع الفلاحة. حيث « انتقل الغلاف المالي السنوي الخاص بقطاع الزراعة من 800 مليون د.ج، خلال المخطط الثلاثي إلى 3 مليار د. ج، خلال المخطط الرباعي الثاني⁽³⁾ ».

فالأهداف النظرية للثورة الزراعية كانت طموحة للغاية، ولكن السلطات واجهت صعوبات عملية خلال مراحل التطبيق أعاقَت تحقيقها. كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية، لم تتسم بالصرامة اللازمة، الأمر الذي أعاق تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي، وتحسين القطاع. ففي نهاية حكم الرئيس هواري بومدين،

¹ NANCY, Op.cit, p. 558.

² NANCY, Ibid, p. 559.

³ Ibid, p. 560.

صار قطاع الزراعة يساهم بأقل من 10 % في الناتج الوطني. مما طرح أمام الحكومة مشاكل عويصة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية⁽¹⁾.

كما عانت الوحدات الإنتاجية من عجز دائم وخسارة مستمرة، وأخضعت لوصاية البنك، وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة، كالامبالاة، والإهمال. مما ألحق ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، ودعم عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية⁽²⁾.

وبالرغم من أن السلطات قرّرت في بداية المخطط الرباعي الثاني، بذل مجهود استثماري بقيمة 12 مليار د. ج، للتقليل من الوضع الخطير الذي كان فيه قطاع الزراعة، والحفاظ على مكتسباته وتنشيط الإنتاج الزراعي، إلا أنها لم تتفق في نهاية المخطط، سوى 5,8 مليار د. ج، أي أقل من النصف المتوقع⁽³⁾.

يمكن القول في نهاية هذا المبحث، أن تطبيق الثورة الزراعية قد مكن حكومة الرئيس هواري بومدين من تحقيق الهدفين الأساسيين اللذين رسمتهما، ألا وهما: أولا، القضاء على أي شكل من أشكال إهمال الأراضي الزراعية، وعدم استغلالها من خلال التغيب أو الاعتماد على نظام الخماسة لصالح المالك الحضري. ومنع انتقال مداخل الريف إلى المدينة مما كان يمنع الأول من أي إمكانية للنمو والازدهار.

كما بدا أن السلطات الجزائرية كانت لها من وراء الأهداف الكبرى التي رسمتها للثورة الزراعية، انشغالات سياسية، تمثلت في تغيير البنى التقليدية للزراعة، وتشجيع تحسين المستوى المعيشي لصغار الفلاحين الفقراء، عبر منحهم قطع أراضي زراعية كافية لإعاشتهم، وتنظيمهم داخل تعاونيات فلاحية أنشئت خصيصا لهذا الغرض، بالإضافة إلى ترقية ثقافتهم واجتماعيا من خلال إنشاء بنى تحتية في مجال التعليم، والتمدرس، والسكن، والصحة، والتأطير.

¹ عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، تر. عبد القادر شرشار، *إنسانيات*، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية، العدد 22، 2003، ص. 23.
² فوزية غربي، المرجع السابق، ص. 99.

³ Secrétariat d'Etat au Plan, Rapport du II^e plan 1974 -1977, Alger, 1978.

ولكنها عند التطبيق، اصطدمت في أرض الواقع بمعارضة البورجوازية الريفية، والبورجوازية الجديدة التي نشأت بحكم عملها في أجهزة الدولة والحزب. حيث شن هؤلاء دعاية ضد الثورة الزراعية، أصبغوا عليها صبغة دينية بتحريم النظام الاشتراكي الذي تبنته، وشوهوا أهدافها في أوساط الفلاحين الفقراء، وفسروها لهم على أنها محاولة لنهب كل الفلاحين. وبذلك نجحوا في سعيهم، حيث تنازل مستفيدون من الثورة الزراعية في بعض مناطق الوطن، عن الأراضي التي وزّعت عليهم، وأعادوها إلى الدولة.

وفي عهد حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، تخلّت الدولة الجزائرية تدريجياً عن الثورة الزراعية، وأوقفت العمل بها في قطاع الفلاحة، حيث أعادت الأراضي المؤممة إلى أصحابها، بعدما تخلت عن النظام الاشتراكي وتبنت نظام اقتصاد السوق.

- المبحث الثاني: التطور في المجال الصناعي.

1 - واقع الصناعة بعد الاستقلال.

في مارس 1963، أخضعت السلطات الجزائرية، إثر رحيل الملاك والإطارات الأوربيين، 500 مؤسسة في القطاع الصناعي، كانت مملوكة للمستوطنين الذين غادروا البلاد، وكان يعمل بها 15 ألف عاملا، لنظام التسيير الذاتي. ثم أنشأت دواوين وطنية، مثل ديوان الحبوب وديوان التجارة للإشراف على توزيع السلع والمنتجات الغذائية، وأسست بعض الشركات الوطنية لإدارة بعض القطاعات الهامة، كشركة الكهرباء والغاز، والشركة الوطنية لتسويق المحروقات. وشيئا فشيئا، سيطرت شركات القطاع العمومي، على المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا⁽¹⁾.

ولكن سرعان ما ظهر ضعف نظام التسيير الذاتي في هذا القطاع، نتيجة وصاية الدولة المباشرة على هذا القطاع، وسوء الاتصال التنظيمي بين العمال والإدارة، وقلة الإمكانيات المادية المتوفرة لديه، وقلة اليد العاملة المؤهلة، الأمر الذي دفع السلطات إلى إلغائه، وتبني إستراتيجية تنموية تمرّ عبر تصنيع البلاد⁽²⁾.

كما أن بعض القطاعات الصناعية واجهت وضعاً حساساً بشكل خاص. فعلى سبيل المثال واجهت الصناعة التعدينية بعد الاستقلال، صعوبات فنية ناجمة عن رحيل غالبية الإطارات الأوروبية، وصعوبات أخرى ذات طابع اقتصادي. أيضا انخفض إنتاج كل من قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 55 %، وقطاع التعدين بنسبة 25 %، وقطاع النسيج بنسبة 58 %، وصناعة تعليب الأسماك بنسبة 14%⁽³⁾.

¹ Antoine CHIGNIER, " Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine", Séminaire Économie nationale du Monde Arabe, le 7 septembre 2009, in : http://doc.sciencespo-lyon.fr/Ressources/Documents/Etudiants/Memoires/Cyberdocs/MFE2009/chignier_a/pdf

² Abdallah ZOUACHE, " Etat, héritage colonial et stratégie de développement en Algérie ", in Colloque International - Algérie: cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société. [site internet] : <https://www.ajol.info/index.php/cread/article/view/124919/114437>, visité le 02/12/2018.

³ بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص. 31-32.

وكانت الحصة الكبيرة من إنتاج المعادن موجّهة للتصدير، وحجمها مرتبط بشكل وثيق بتقلبات السوق الدولية للمعادن. ففي عام 1963، تخلت شركات الامتياز الأجنبية عن مناجم بني صاف وزكار وتيمزريت. وأدى ركود أسعار المعادن عند مستويات منخفضة للغاية، وعدم وجود احتياطات كافية لاستغلال عادي للمعادن غير الحديدية، إلى وضع محرج في الصناعات الاستخراجية. حيث توقف التنقيب عن المعادن لمدة خمس سنوات⁽¹⁾.

ومن بين الخصائص التي ميزت قطاع الصناعات الثقيلة في الجزائر من الاستقلال وإلى غاية أواخر سنة 1966، نذكر ما يلي:

- لم تكن الصناعة الثقيلة خلال تلك الفترة، سوى صناعات قائمة على استيراد المواد نصف المصنعة، وإعادة تركيبها وبالتالي لم تشكل قاعدة أساسية لعملية التصنيع.
- تم التركيز خلال تلك الفترة على الصناعات الاستخراجية، وصناعة المنتجات الزراعية، وبعض الأنشطة الصناعية كالتغليف، والتعبئة المتعلقة بتهيئة المنتجات الزراعية للتصدير⁽²⁾.

- « عدم وجود تكامل أمامي وخلفي بين الصناعات فيما بينها من ناحية وبين القطاع الزراعي والصناعة من ناحية أخرى. وانخفاض إنتاجية الصناعات بسبب تقادم واهتلاك المعدات والآلات الإنتاجية من جهة، وعمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الصناعية من طرف المعمرين الأوروبيين من جهة أخرى⁽³⁾ ».

فالوضع الاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال، كما وصفه العقيد هواري بومدين: « قد تميّز خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بانخفاض الإنتاج، وضياح رأس المال المنتج، وتدهور النشاط في عديد من القطاعات، واتساع هوة الفوارق بين منطقة

¹ Le Monde diplomatique, octobre 1965, [site internet] : <https://www.monde-diplomatique.fr/1965/10/A/26894>

² سليم مخضار، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه العلوم في الاقتصاد، تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص. 103.

³ عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. س. ن، ص. 128.

وأخرى وبين قطاع وآخر، وتدهور في الحالة الاقتصادية بعث على القلق وترتب عنه انعدام الثقة لدى الجماهير وفقدان الحماس لدى العمال⁽¹⁾».

وبعد الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، قرّر مجلس الثورة، تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، بالرغم من افتقار البلاد لقاعدة صناعية وطنية قوية، وعدم امتلاكها أساليب التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي.

فلا شك في أن القطاع الصناعي، يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة، ويزيد في تراكم رأسمالها، وتنمية صادراتها، وتحسين ميزان مدفوعاتها⁽²⁾، ويساعد في الرفع من قدرتها الإنتاجية، ومن الدخل القومي والفردى، وبالتالي يساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في القضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد⁽³⁾.

« فكلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر، كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة، وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل⁽⁴⁾».

¹ ينظر، تصريح رئيس مجلس الثورة بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال، في ج. ر. ج. ج. العدد 56، المصدر السابق، ص. 811.
² مخضار سليم، "دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص. 96.
³ طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط. 3، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص. 79.
⁴ عبد الحليم محيسن، "القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية"، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع، دائرة التنمية الاقتصادية، أبو ظبي، 2014، ص. 3.

2- خيار إستراتيجية الصناعات المصنّعة.

سعى الرئيس هواري بومدين بعد سيطرته على الحكم، إلى تحقيق تطور الجزائر واستقلالها الاقتصادي، عبر بناء نواة صناعية، تعطي مضمونا اقتصاديا للوحدة الوطنية، من خلال تحقيق ترابط جهوي في قطاع الصناعة. حيث أقامت حكومته مركبات صناعية كبرى في شرق البلاد وغربها ووسطها، وأحدثت تغييراً جذرياً في علاقات الجزائر الاقتصادية مع بقية دول العالم. ولأنه كان يعتقد أن من الممكن الانتقال بسرعة من التخلف إلى مرحلة التصنيع، جعل من نظرية "الصناعات المصنّعة"، المستوحاة من عالمي الاقتصاد الفرنسيين: فرانسوا بيرو (François Perroux)، وجيرار ديستان دي برني (Gérard Destanne de Bernis)، المرجع الرئيسي لسياسته في قطاع الصناعة. فالتصنيع برأيه، كان بمثابة القاطرة التي ستقود الزراعة نحو التطور وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

اختارت الجزائر في ذلك العهد، نموذج تنمية طموح للغاية، قائم على إستراتيجية "الصناعات المصنّعة"، التي تفضل الصناعات الثقيلة، وتعتمد على التخطيط، لأجل ضمان استقلالها الاقتصادي الحقيقي، بطريقة منهجية. و: « تلك الإستراتيجية تقوم على عدة قطاعات صناعية أساسية، مثل: الصناعة الكيماوية، الصناعات البتروكيماوية والصناعة التعدينية. وهي صناعات لها تأثيرات على قطاع الزراعة، حيث توفر المواد الأساسية لصناعة الأسمدة، وصناعة الآلات الزراعية⁽¹⁾ ».

فالرئيس هواري بومدين، كان يعتقد أن بإمكان الجزائر، الانتقال بسرعة من حال التخلف إلى مرحلة التصنيع. وبالتالي أصبحت نظرية "الصناعات المصنّعة"، بالنسبة إليه هي المرجع الرئيسي. كما اعتبر التصنيع هو القاطرة التي ستقود الزراعة، وتساعد على ازدهار التجارة، وتعزز تكامل الاقتصاد الوطني. فتم تأسيس

¹ Destanne de BERNIS (G), " Les industries industrialisantes et les options algériennes", revue Tiers-Monde, t.12, n° 47, année 1971, pp. 545.

70 شركة وطنية، اعتبرت العمود الفقري للاقتصاد، والأساس لبرنامج التنمية التي تبنتها حكومتها⁽¹⁾.

فالمهدف المنشود من تأسيس الشركات الوطنية، كان هو مراقبة القطاعات المهمة في الصناعة. فقد وصف ميثاق الجزائر 1964، الشركة الوطنية بأنها: « الشكل النهائي للملكية الاجتماعية ». وكانت تلك الشركات الوطنية إما شركات أنشأتها الحكومة حديثا، أو كانت نتيجة تأميم أو شراء لأسهمها الأجنبية، مع تغيير تسميتها الاجتماعية، أو كانت تحويلا لمؤسسات قائمة.

ويمكن القول أن اختيار "الصناعات المصنعة"، يبدو أنه كان متناسقا مع مشروع ميثاق الجزائر 1964، القائم على أساس تطوير الزراعة والصناعة.

يدعو هذا النموذج من التصنيع إلى استثمار الدولة أموالا كبيرة في قطاع الصناعة. وبالفعل فقد استثمرت الجزائر في قطاع الصناعة خلال سبعينيات القرن الماضي، حوالي نصف قيمة الناتج المحلي الخام⁽²⁾.

كما يعتمد على الأسواق الخارجية، لأنه يفضل صناعة المواد الموجهة للتصدير على حساب صناعة المواد الاستهلاكية الموجهة إلى السوق الداخلية. نتيجة لذلك، لم يوفر إلا القليل من مناصب العمل، ولم يهتم بتطوير قطاعي الزراعة والصناعة الخفيفة. فقد استند بشكل أساسي في تحقيق النمو، على استغلال مورد طبيعي واحد غير دائم، هو المحروقات⁽³⁾.

فقد نظرت السلطات الجزائرية إلى الصناعة، على أنها المحفز الأساسي على تحقيق تنمية من شأنها ضمان عصريّة قطاع الزراعة، وازدهار التجارة مع ضمان الاستقلال الاقتصادي على مدى طويل. لذا توجب تأسيس حركة التصنيع على

¹ Julien ROCHERIEUX, "L'Évolution de l'Algérie depuis l'indépendance", revue Sud/Nord, n° 14, janvier 2001, [site internet] : <https://www.cairn.info/revue-sud-nord-2001-1-page-27.htm>, visité le 05/11/2018.

² CHIGNIER, op.cit.

³ Mahmoud OURABAH, " Le discours « à la mode » et les stratégies réelles d'industrialisation", in revue Tiers Monde, t. 29, n° 115, Juillet septembre 1988, pp.855.

أساس مزايا وفرة المواد الخام، والبنية التحتية لصناعة الحديد والصلب، والصناعات النفطية⁽¹⁾.

فالتصور الجزائري للتنمية الاقتصادية، قام على جعل القطاع الصناعي مجالا لتحقيق التنمية: « *فالدولة اختارت ترقية الصناعات المصنّعة، القائمة على نظريات التنمية لدى العالمين فرانسوا بيرو ودي بيرني، والتي تتجسّد في استثمار مالي ضخم للدولة في القطاع الصناعي* »⁽²⁾.

فخلال سبعينيات القرن الماضي، استثمرت الجزائر نصف إجمالي دخلها الخام في قطاع الصناعة، وعد ذلك من أقوى نسب الاستثمار في العالم في تلك الفترة. فمن وجهة نظر الرئيس هواري بومدين، كان الهدف المنشود من تصنيع الجزائر، هو الرفع في مستوى المعيشي للسكان ومحاربة البطالة⁽³⁾. لأجل ذلك تكفلت الدولة بالتخطيط للنمو الصناعي.

خضع النمو الصناعي في الجزائر، لإيقاع المخططات التنموية التي مكنت البلاد من إنشاء قاعدة صناعية مهمة. فقد تم استثمار 300 مليار د. ج، في قطاع الصناعة، خلال الفترة من 1967 إلى 1977، وهي الفترة التي تغطي مدة المخططات الثلاثة، التي سنّها السلطة. كما « *ارتفعت القيمة المضافة الصناعية، من 3.3 مليار د. ج، في عام 1963 إلى 31 مليار د. ج، في عام 1977. وبذلك يمكن القول، أن مخططات التنمية جعلت الصناعة في الجزائر، محركا للنمو والتطور* »⁽⁴⁾.

¹ Gérard VIRATELLE, *L'Algérie algérienne*, Éd. Économie et humanisme, Paris, 1970, p 33

² CHIGNIER, op.cit.

³ خطب الرئيس هواري بومدين، الجزء الأول، خطاب 4 سبتمبر 1965، المصدر السابق.

⁴ CHIGNIER, op.cit.

- جدول رقم 1: توزيع الاستثمارات الصناعية في الجزائر بين 1967 - 1978 ⁽¹⁾.

1967 - 1978 المحققة %	1974 - 1978		1970 - 1973		1967 - 1969		
	المحققة	المتوقعة	المحققة	المتوقعة	المحققة	المتوقعة	
71,15	40250	21900	7520	5200	1580	2200	صناعات قاعدية
15,45	9030	4000	1320	1200	370	500	صناعات تحويلية
13,40	6670	2600	2180	1400	440	400	المناجم والطاقة الكهربائية
100	55950	28500	11020	7800	2390	3100	المجموع

يتبين من هذا الجدول، أن الصناعات القاعدية كانت لها حصة الأسد في الاستثمارات العمومية. حيث تعدت نسبة 70 % من الاستثمارات الصناعية خارج المحروقات، خلال الفترة من 1967 إلى 1978. وهذا بدوره يفسر لنا الأولوية التي كانت تمنحها الحكومة الجزائرية آنذاك للصناعات الثقيلة.

فبالرغم من ارتفاع مداخل البترول في الجزائر 12 مرة بين سنوات 1973 و1979، وبلغها 36 مليار د. ج، إلا أن تلك الإيرادات كانت أقل من نفقات التسيير، والاستثمارات التي خصصت لقطاع الصناعة خارج المحروقات. ولم تكن كافية لتمويل نموذج التنمية الذي اختارته حكومة هواري بومدين. حيث أنها كانت تمول فقط، 25 % من الاستثمارات الصناعية خارج المحروقات. بينما 75 % الباقية، كانت تمول من الديون الخارجية⁽²⁾.

3- تطور الصناعة في عهد الرئيس هواري بومدين.

لقد عبّرت قيادة الثورة في برنامج طرابلس، عن أمل الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي بعد الاستقلال، من خلال تطوير قواها الإنتاجية في الجانبين الكمي والكيفي، والرفع من المستوى المعيشي لسكانها، بفضل سياسة تصنيع نشطة.

¹ Abdelhamid BRAHIMI, *Stratégies de développement pour l'Algérie*, éditions Economica, Paris, 1992, p 127.

² Nacer-Eddine SADI, *La privatisation des entreprises publiques en Algérie: objectifs, modalités et enjeux*, l'Harmattan, Paris, 2005, p. 28.

غداة الاستقلال، كانت الصناعة في الجزائر شبه معدومة، وبعد تولي العقيد هواري بومدين الحكم، جعل منها رأس الحرية لسياسته التنموية.

ففي عام 1966، اهتمت حكومة الرئيس هواري بومدين بإنهاء البرنامج الصناعي لحكومة الرئيس المخلوع أحمد أحمد بن بلة، الذي أطلقته في عام 1964، وكان يهدف إلى تطوير القطاعات الصناعية، التي كانت قدراتها الإنتاجية لا تستجيب لحاجيات السوق الوطنية، مثل الصناعات النسيجية، والغذائية، والجلدية، وصناعة الأحذية. كما خطّطت لإقامة صناعات ميكانيكية وكهربائية، وصناعة مواد البناء، وقرّرت تحويل هيكله الاقتصاد الوطني بالتخلي عن مبدأ التسيير الذاتي في الوحدات الصناعية الجديدة⁽¹⁾.

رفضت السلطات الجزائرية الحلول الليبرالية الجديدة، وانخرطت ابتداء من عام 1967، في طريق التصنيع. وكانت تهدف من وراء السياسة الاقتصادية التي انتهجتها، إلى بناء اقتصاد انطوائي، والحد من البطالة، والتضخم، وإعادة هيكلة التجارة الخارجية. قامت تلك السياسة على ثلاثة أسس نظرية هي: التصنيع؛ التكامل؛ الانطواء. وتستند هذه المفاهيم إلى نظرية العالم الثالث للتطور، التي اشتهرت في أوائل ستينيات القرن الماضي⁽²⁾.

وضمن إطار المخطط الثلاثي (1967 - 1969)، تم التركيز في ميزان التجهيز على الصناعات الثقيلة، من دون إهمال الصناعات الخفيفة. لأن السلطات، كانت تسعى لجعل التصنيع في الجزائر تصنيعا كاملا. ففي عام 1969، ارتفعت ميزانية التجهيز إلى حوالي الضعف عن عام 1968. حيث بلغت حوالي 6,3 مليار د. ج. ونالت فيها الصناعة حصة الأسد.

¹ A.A.N, Vol. 5, Op.cit, p. 384.

² Athmane CHERIET, Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie, Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université Mentouri - Constantine, 2007, p. 81.

إذ خصّص لها أكثر من 3,7 مليار د. ج. وقد عبّرت هذه الزيادة بوضوح عن رغبة الجزائر في إطلاق التصنيع في البلاد بخطى متسارعة⁽¹⁾.

وابتداء من عام 1967، انخرطت الجزائر في طريق التصنيع، وشرعت في تأسيس شركات وطنية تطبيقاً لمبادئ سياستها الاقتصادية؛ وذلك إما بإنشاء شركات جديدة، مثل الشركة الوطنية للمواد الدهنية، والشركة الوطنية للفلين، اللتين تأسستا في 18 أوت 1967⁽²⁾، أو تحويل شركات مسيرة ذاتياً إلى شركات وطنية⁽³⁾.

وفي عام 1968، شهد قطاع الصناعة نشاطاً مكثفاً. إذ واصلت الحكومة جهودها في مجالات التصنيع، وبخاصة في القطاعات المنتجة فعلاً، مثل قطاع المحروقات. كما أطلق مجلس الوزراء برنامجين تمويين هامين يقوم على تمويل المشاريع التنموية المعروضة، خارج القنوات العادية للتمويل⁽⁴⁾.

خصّص المشروع الأول لمنطقة الأوراس، أثناء اجتماع مجلس الوزراء بمدينة باتنة، يومي 22-23 فيفري 1968، ومنح لها غلafa ماليا قدره 400 مليون د.ج.، ينفق على مدى ثلاث سنوات. بينما خصّص المشروع الثاني لمنطقة القبائل الكبرى، عند اجتماع مجلس الوزراء بمدينة تزي وزو، يومي 23-24 أكتوبر 1968، ومنح لها غلafa ماليا قدره 550 مليون د.ج.⁽⁵⁾

اعتبرت سنة 1969، سنة التصنيع في الجزائر. حيث صار كل فرع صناعي تهيمن عليه شركة وطنية. كما ركّزت وسائل الإعلام الحكومية، في حديثها عن تحضير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني للمخطط الرابعي، على ما أسمته: "إنجاز الثورة الصناعية"⁽⁶⁾.

¹ A.A.N, Vol. 8, Op.cit, p. 523.

² ينظر بخصوص هاتين الشركتين، الأمرين: 151-67 / 152-67، المؤرخين في 9 أوت 1967، والصادرين في ج. ر. ج. ج، العدد 67، في 18 أوت 1967.

³ A.A.N, Vol. 6, Op.cit, pp. 416-417.

⁴ لما كانت إجراءات التنمية من خلال دوائر التدخل التقليدية، الإدارية والاقتصادية بطيئة ومعقدة من ناحية، ومحدودة من حيث الفعالية من ناحية أخرى، تقرر ابتداء من عام 1967، اتخاذ إجراءات إقليمية واسعة النطاق، في المناطق الأكثر حرماناً في الجزائر. وكانت أول عملية من هذا النوع، جرت في الجنوب في عام 1967، حيث اجتمع مجلس الوزراء في مدينة ورقلة، وخصص غلafa ماليا استثنائياً لتنمية الجنوب.

⁵ A.A.N, Vol. 6, Op.cit., p. 351.

⁶ *El-Moudjahid*, du 28 novembre 1969.

انشغلت الحكومة الجزائرية، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، بضمان تصنيع البلاد، عبر تنفيذ بنية صناعية متماسكة في أقرب وقت ممكن. وحتى تتمكن من توفير السلع الإنتاجية للسوق الوطنية، أدرجت في المخطط الرباعي الأول 1970-1973، نوع الصناعات التي تنتج تلك السلع، مثل الصناعة الفولاذية، والصناعات المعدنية، والميكانيكية والكهربائية⁽¹⁾.

وبذلك، حظي قطاع الصناعة بحصة الأسد في استثمارات المخطط الرباعي الأول. حيث خصّصت الحكومة مبلغ 12.100 مليون د. ج، للاستثمار فيه، وتنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية المسطرة في المخطط الرباعي. وبذلك استحوذ هذا القطاع، على 45 % من مبلغ الاستثمارات الموزعة على أربع سنوات. ويمكن تفسير أهمية الاستثمارات الصناعية بأن التنمية الاقتصادية في البلاد، كانت تتطلب تطويرا سريعا للجهاز الصناعي⁽²⁾.

فالحكومة كانت تتطلع، من خلال برنامج التصنيع في المخطط الرباعي الأول، إلى تحقيق الأهداف التالية: تطوير عمليات البحث والتنقيب عن المحروقات وتحويلها؛ تطوير الصناعات الاستخراجية؛ زيادة إنتاج الصلب، والصناعات التحويلية الميكانيكية والكهربائية؛ إعطاء دفعا جديدا للمنتجات الأساسية؛ امتصاص البطالة؛ زيادة الإنتاجية، وزيادة دخل الفرد⁽³⁾.

وخلال عام 1971، خضع قطاع الصناعة إلى تحول في هيكله القانوني، وأساليب تمويله إدارته. فقد زادت حصة القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني، إثر إجراءات التأمين التي حدثت في 24 فيفري 1971، وقرارات 12 أبريل 1971 التي حدّدت تسوية المشاكل المتعلقة بهياكل الشركات، والضرائب التي كانت تخضع لها.

¹ Gérard DESTANNE de Bernis, " Les problèmes pétroliers algériens". *Études internationales*, Vol. 2, n° 4, 1971, [site internet]: <https://doi.org/10.7202/700142ar>, visité le 14/07/2017.

² A.A.N, vol. 9, Op.cit, p. 434.

³ Ibid., p. 435.

وفي جوان 1971، أعلن كل من مجلس الثورة والحكومة، في اجتماعهما لمعaine تنفيذ المرحلة الأولى من المخطط الرباعي الأول في مختلف القطاعات، أنه تم إنشاء 30 وحدة صناعية جديدة، وتوفير 90 ألف منصب عمل: «فعدد المصانع التي شيدت في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس هواري بومدين كان مثيرا للإعجاب. فبين سنوات 1971-1977، دخل حيز الإنتاج الصناعي، 400 مشروعا، منها 270 مصنعا. وبموجب المخطط الرباعي الثاني (1973-1977)، تم برمجت 520 مشروعا صناعيا جديدا، من بينها 320 مصنعا تم إنجازها⁽¹⁾».

ويمكن القول أن الحكومة الجزائرية بقيادة الرئيس هواري بومدين، «تمكنت خلال عام 1971، من تجاوز الأهداف المسطرة للصناعة في المخطط الرباعي. حيث بلغ متوسط الانجاز 145 % . وذلك بفضل زيادة في القدرة على تنفيذ المشاريع التي شرع في إنجازها⁽²⁾».

وفي عام 1972، حصل قطاع الصناعة على نصف مخصصات الاستثمارات في ميزانية الدولة. واحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى، بحصوله على ربع إجمالي الاستثمارات المتوقعة في تلك السنة. بينما عرفت المشاريع المبرمجة في قطاعات الصلب، والصناعات الميكانيكية، والصناعات الكيماوية والنسيجية، تأخرا كبيرا في الانجاز. مما انعكس سلبا على مستوى التوظيف⁽³⁾.

كانت سنة 1973، سنة محورية للاقتصاد الجزائري. حيث عكست معدلات النمو المرتفعة، التي تحققت في الفروع الصناعية الإستراتيجية الثلاثة: صناعة المحروقات، صناعة الصلب والصناعات الكيماوية، الأولوية التي كانت توليها الدولة للصناعات التحويلية. وتم التركيز في تلك السنة على المناطق الثلاث ذات الأولوية في التنمية: الجزائر العاصمة التي تتواجد فيها الصناعة الميكانيكية وصناعة

¹ Georges MUTIN, " Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie", In: *Revue de géographie de Lyon*, vol. 55, n°1, 1980. [site internet] : https://www.persee.fr/doc/geoca_0035-113x_1980_num_55_1_1263, visité le 21/07/2017.

² A.A.N, Vol. 10, Op.cit, p. 448.

³ Ibid, pp. 449-452.

المركبات الصناعية؛ وهران وأرزيو اللتين تتواجد فيهما الصناعات التحويلية للبتروول والغاز. ثم المثلث الشرقي المؤلف من سكيكدة - عنابة - قسنطينة، الذي تنتشر فيه صناعة الصلب، والصناعات البتروكيمياوية، وصناعة الجرارات⁽¹⁾.

كما « تميّزت سنة 1973، باستعادة الجزائر لمواردها الوطنية، وتعبئتها في مشاريع الصناعات القاعدية الكبرى. مما ساعد القطاع الصناعي على تحقيق معدل نمو 9,6 % في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهو معدل أعلى بقليل من المعدل المسجل في المخطط الرباعي والمقدر ب: 9 %⁽²⁾ ».

- جدول رقم 2: تطور حصة الصناعة في إجمالي الناتج الداخلي الخام بين 1970-1973 (بمليون د. ج)⁽³⁾.

1973		1972		1971		1970		السنوات
3825	15 %	3445	14,4 %	3180	15,7 %	2986	14,8 %	الصناعات التحويلية
5870	23,0 %	5360	22,6 %	2970	13,7 %	-	-	المحروقات

وابتداء من عام 1974، انتشرت بالتوازي مع تدعيم الأقطاب الصناعية، ظاهرة التصنيع في المناطق الداخلية، وكانت في شكل صناعات تحويلية، أقيمت في المدن المتوسطة وأحيانا في مدن صغيرة⁽⁴⁾.

ويتبين من الهيكل القطاعي القائم في تلك السنة، سيطرة قطاع المحروقات، الذي كان يمثل حوالي 60 % من القطاع الصناعي، ثم قطاعات الصلب والميكانيك والكهرباء، وكذلك قطاع الصناعات الغذائية الذي كان يمثل حوالي 10 %⁽⁵⁾.

¹ A.A.N, Vol. 12, Op.cit, p. 539.

² Ibid, p. 535.

³ Secrétariat d'État au Plan, Les attributaires de la Révolution agraire, publication spéciale, Alger, 1978, p. 29.

⁴ Georges MUTIN, "La construction régionale de l'Algérie", in: Bulletin de l'Association de géographes français, 62^e année, avril 1985, [site internet] : https://www.persee.fr/doc/bagf_0004-5322_1985_num_62_1_1278, visité le 17/06/2017.

⁵ Ibid.

كما شهد خلالها قطاع الصناعة، تباطؤاً عاماً في الأنشطة الصناعية، كان أكثر وضوحاً في قطاعات الصناعة الأساسية. وشهدت كل من صناعة المحروقات، المواد الكيماوية، الخشب، الورق والمنسوجات انهياراً. بينما شهدت قطاعات رئيسية أخرى ركوداً بشكل عام⁽¹⁾.

وبالرغم من كل تلك الصعوبات، خصصت الحكومة قسماً كبيراً من الاستثمارات لقطاع الصناعة الأساسية، ومعالجة الموارد الطبيعية. فخصصت 14 % من الاستثمارات لتطوير المنشآت القاعدية كشبكة الطرقات، سكك الحديد والموانئ، التي ترتبط بالتطور الصناعي. كما قررت إنشاء مركب للحديد والصلب بمنطقة الحجار في عنابة، ومصفاة للمحروقات بسكيكدة⁽²⁾.

كما أنها أنجزت 50 % من المشاريع المتوقعة في صناعة الصلب، والصناعات الميكانيكية، وأقل من 40 % في الصناعات الكيماوية، والنسيجية والجلدية. وبالتالي كانت أول مهمة للمخطط الرابعي الثاني، هي تدارك ذلك التأخر⁽³⁾.

في عام 1975، كانت الظروف المالية اللازمة لتنمية الجزائر غير مواتية، نتيجة لثلاثة عوامل أساسية هي: 1. انخفاض عائدات النفط؛ 2. التضخم العالمي المتزايد؛ 3. نقص في الإنتاج الغذائي العالمي⁽⁴⁾.

فقد أضرت تلك العوامل الجديدة بالاقتصاد الوطني، وأثرت سلباً على النمو الذي حققته الحكومة في جانب المبادلات التجارية الدولية. مما أدى بها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الخارجية كي تتمكن من تمويل استثمارات الاقتصاد الوطني. حيث ارتفع الدين العام الخارجي من 4,939 مليار دولار في عام 1974 إلى 8,764 مليار دولار في عام 1975⁽⁵⁾.

¹ A.A.N, Vol. 12, Op.cit, p. 540.

² A.A.N, Vol. 13, Op.cit, p. 389.

³ Ibid, p. 376.

⁴ A.A.N, Vol. 14, Op.cit, p. 498.

⁵ جريدة الشعب، عدد 8 جانفي 1975.

ويتبين من خلال تطور نفقات التجهيز في تلك السنة: « حدوث انخفاض نسبي في حصة القطاع الصناعي مقارنة مع السنوات السابقة، حيث تراجع من 6,2 % في عام 1974، إلى 5,7 % في عام 1975. وذلك بسبب انخفاض تحويل تلك الاستثمارات، التي تحقق المؤسسات العمومية القسم الأكبر منها. وبالرغم من ذلك، ظل القطاع الصناعي مهيمنا، حيث امتص لوحده 70 % من استثمارات المخططة. يكشف هذا الاتجاه، عن خلل، يتمثل في تمويل قطاع صناعي في أوج الازدهار في شكل قروض⁽¹⁾».

- الجدول رقم 3: النسبة المئوية لبنية القيمة المضافة من الصناعة⁽²⁾.

1969	1966	1963	
14,0	17,0	9,8	- الصناعات الغذائية.
4,2	6,2	10,9	- ص. الميكانيكية والكهربائية.
4,2	7,2	5,8	- ص. الكيماوية.
4,2	2,7	4,4	- ص. النسيجية والجلدية.
2,0	1,8	2,7	- ص. أدوات البناء.
28,6	34,9	33,6	مجموع الصناعات التحويلية
2.1	0.8	3.2	- المناجم والمحاجر.
4.5	7.9	5.6	- الطاقة.
50.6	52.4	50	- المحروقات.
14.2	4.0	7.6	- الأشغال العمومية.
100 %	100 %	100 %	مجموع كل الصناعات
(7140)	(3356)	(3602)	(1000 د. ج.)

- جدول رقم 4: توزيع الاستثمار الصناعي بين 1967-1978⁽³⁾.

78-1967	78-1974		73-1970		69-1967		
المنجزة %	المنجزة	المتوقعة	المنجزة	المتوقعة	المنجزة	المتوقعة	
71,15	40250	21900	7520	5200	1580	2200	صناعات قاعدية
15,45	9030	4000	1320	1200	370	500	صناعة تحويلية
13,40	6670	2600	2180	1400	440	400	مناجم و طاقة كهربائية
100	55950	28500	11020	7800	2390	3100	المجموع

¹ A.A.N, Vol. 14, Op.cit, pp. 500-501.

² De BERNIS, Op-cit.

³ BRAHIMI , Op.cit, p 127.

يتبين من الجدول رقم 4، أن الصناعات القاعدية كانت لها حصة الأسد في الاستثمارات العمومية. حيث تعدّت نسبة 70 % من الاستثمارات الصناعية خارج المحروقات، خلال الفترة من 1967 إلى 1978. وهذا ما يفسّر لنا الأولوية، التي كانت تمنحها الحكومة الجزائرية آنذاك للصناعات الثقيلة.

فكان الهدف من الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة، إلى جانب الرفع من مستوى معيشة الجزائريين، توفير مناصب عمل، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، ورفع نسبة استهلاك الأسر، « تسهيل عملية نقل التكنولوجيا التي من شأنها المساعدة على زيادة إنتاجية العمل⁽¹⁾ ».

خلال عام 1976، رفعت الحكومة الجزائرية في قيمة الاستثمار الصناعي إلى 20 مليار د. ج. وعملت على إعادة تنظيم الاقتصاد بشكل كبير. حيث أعادت توجيه جزء من الصناعات الأساسية نحو الصناعات التحويلية، ووطورت التكامل الصناعي لتحقيق التنمية الصناعية القائمة على الاكتفاء الذاتي، ودعمت المكاسب الاقتصادية. كما قامت بتخفيف نشاط بعض المشروعات الصناعية الكبرى. ونتيجة لأزمة الصحراء الغربية، التي حدثت في الثلاثي الأول من عام 1976، تقلّصت الاستثمارات، وتأخرت الأهداف المسطرة⁽²⁾.

ومع ذلك، زاد الإنتاج السنوي في جميع القطاعات الصناعية. حيث زاد إنتاج الكهرباء بنسبة 13 %، وإنتاج الحديد بنسبة 17 %، والصلب بنسبة 28 %، والهياكل الحديدية بنسبة 15 %، والأسمدة بنسبة 19 %⁽³⁾.

كما شرعت السلطات في تلك السنة في المرحلة الثانية من التصنيع، من خلال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي، والاهتمام بتطوير الصناعات الخفيفة على مستوى البلديات. وكانت الحكومة تسعى من وراء المرحلة الثانية من التصنيع، إلى تحقيق الأهداف التالية: « توقيف النزوح

¹ ZOUACHE, Op.cit.

² A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 409.

³ Ibid, p. 420.

الريفي نحو المراكز العمرانية الكبرى؛ ضمان تأهيل تدريجي لليد العاملة الريفية؛ تخفيض تكلفة الاستثمارات الصناعية⁽¹⁾».

ولأجل تمويل برنامج التصنيع الذي سطرته الحكومة، أصبحت الجزائر خلال الفترة من 1973-1976، دولة مدينة رئيسية في السوق الدولية لرؤوس الأموال. حيث بلغ دينها الخارجي في نهاية عام 1976، أكثر من 10,5 مليار دولار. ولكن هذا الدين الخارجي حتى وإن كان كبيراً، إلا أن إمكانياتها الاقتصادية كانت تسمح لها بالتسديد⁽²⁾.

- جدول رقم 5: تطور الدين العام الخارجي للجزائر بين 1973-1976.

السنوات	1973	1974	1975	1976
إجمالي الدين المتعاقد عليه (مليار دولار)	2,718	4,939	8,764	10,524

المصدر: نانسي ميشيل، المرجع السابق، ص. 413.

في 31 مارس 1977، ألقى الرئيس هواري بومدين خطاباً أشار فيه إلى سياسة التنمية التي تبنتها حكومته منذ 10 سنوات، والانجازات التي حققتها في جميع المجالات، واعتبر معدلات الاستثمار التي تحققت في البلاد هي الأعلى في العالم. كما أشار إلى الوحدات العديدة التي أقيمت في مختلف القطاعات الصناعية، وأضاف قائلاً: «لقد حان الوقت الآن، للسهر على ربحيتها الكاملة، وقطف كل الثمار لتحسين المستوى المادي للسكان. فزيادة الإنتاج إذا هي ضرورة وطنية⁽³⁾».

في عام 1977، تراجعت حصة الصناعة من الاستثمارات المخططة، من 67,1 % في عام 1976، إلى 61,20 %⁽⁴⁾.

¹ A.A.N, Vol. 15, Ibid, p. 421.

² A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 413.

³ ينظر، خطابه الذي ألقاه في 31 مارس 1977، وورد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 8، المصدر السابق.

⁴ A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 552.

وبالرغم من ذلك، واصلت حكومة هواري بومدين الانتعاش الاقتصادي الذي بدأته في نهاية عام 1976. كما أبرمت عقودا كبيرة مع و. م. أ، وألمانيا الاتحادية وإيطاليا، لتزويدهم بما يعادل 70 مليار م³ من الغاز الطبيعي. وحصلت على قروضا كبيرة من المؤسسات المالية الدولية وبعض البنوك الخاصة. في حين بلغ إجمالي الناتج المحلي 80 مليار د. ج، بزيادة قدرها 20 %. وبلغت قيمة الاستثمارات 42 مليار دولار، بمعدل قياسي قدره 50 %، مقابل 40 % في الأعوام السابقة. بينما ارتفعت الموازنة العامة من 23.285 مليون د. ج في عام 1976 إلى 27.750 مليون د. ج. أي بزيادة 4465 مليون د. ج.⁽¹⁾

1. تطور صناعة المحروقات.

اعتبر برنامج طرابلس 1962، تأمين الثروات المعدنية والطاقوية هدفا يجب تحقيقه على المدى البعيد. وكان التوافق واضحا بين اتفاقيات إيفيان وبرنامج طرابلس حول مسألة المحروقات.

كان قطاع المحروقات غداة الاستقلال، يمثل لوحده 45 % من الصادرات الجزائرية، ويحقق 1600 مليون ف. ج، ويوفر إمكانيات استثمار تتجاوز 5 مليار ف. ج، غير أن العائد على الحكومة الجزائرية، من استثمارات الشركات البترولية الأجنبية العاملة في هذا القطاع كان قليلا، وله تأثير ضئيل للغاية على الاقتصاد الجزائري⁽²⁾.

قررت الجزائر في عهد حكم الرئيس هواري بومدين، أن تجعل المحروقات أحد أسس صناعتها. فتوفر، من خلال تصدير القسم الأكبر من إنتاجها، العملة الصعبة التي تمكّنها من الاستثمار الداخلي كما يتبيّن من الجدول أسفله.

¹A.A.N, Vol. 16, Ibid, pp. 545-546.

² Mohamed El-Aziz KOUADRI, "Place et rôle du secteur pétrolier dans le développement de l'économie algérienne", In: revue Tiers Monde, t. 10, n° 39, 1969, [site internet] : https://www.persee.fr/docAsPDF/tiers_0040-7356_1969_num_10_39_2512.pdf, visité le 10/06/2018.

- جدول رقم 6: انتاج وتصدير المحروقات بين 1966-1968.

الغاز الطبيعي (مليون م ³)	البترو		
	التصدير	الإنتاج	
1964	33464	33868	1966
2128	38355	39078	1967
2342	39523	42500	1968

المصدر: (DESTANE, *l'économie algérienne*, op.cit, p. 19.)

- جدول رقم 7: مداخيل البترول واحتياطي الصرف.

السنوات	احتياطي البترول (مليون د. ج)	احتياطي الصرف (مليون د. ج)
1966	632	1221
1967	880	1924
1968	1112	2204
1969	1450	2623

المصدر: (DESTANE, Ibid, p. 19.)

حظيت صناعة المحروقات، باهتمام كبير في فترة حكم الرئيس هواري بومدين. وكانت الجزائر أول بلد عربي يقرر استغلال ثرواته الطاقوية بنفسه، ولصالح شعبه. فخلال الفترة من 1965 إلى 1971، استخدمت ثرواتها الطاقوية بشكل منهجي، من أجل تطوير اقتصادها⁽¹⁾.

فقد لجأت السلطات إلى تحديد دور قطاع البترول، في إطار سياسة وطنية، وجعله « يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير موارد مالية للدولة، والمشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين رأس المال الوطني⁽²⁾ ».

في سبتمبر 1966، قررت الحكومة إعادة تحديد دور شركة سوناطراك⁽³⁾، في استغلال المحروقات. حيث كلفتها بالقيام بجميع عمليات البحث والاستغلال الصناعي والتجاري لحقول النفط والغاز، ونقل الوقود السائل والمواد المرتبطة به

¹ Destanne de Bernis, op.cit.

² KOUADRI, op.cit.

³ تأسست شركة سوناطراك في 31 ديسمبر 1963. وكلفت بنقل وتصدير البترول، واستغلال إنتاج بعض حقول الغاز، وتحويل المحروقات. ينظر:

Décret n° 63-491, du 31 décembre 1963, parut au J.O.R.A., n° 4, du 10 janvier 1964.

واستغلالها الصناعي والتجاري، ومعالجتها داخل الجزائر وخارجها، وتوزيعها وبيعها⁽¹⁾.

وفي مطلع عام 1967، حصلت شركة سوناطراك على 300 نقطة لتوزيع المحروقات، التي كانت تملكها "شركة بريتيش بتروليوم" في الجزائر. كما وضعت مشاريع لإنجاز خط أنابيب رابع لنقل المحروقات، وبناء مصنع لمحلول النشادر أو الأمونياك في آرزيو، ومشروع بناء مركب صناعي ثاني للمواد الكيماوية، ومصنع لتمميع الغاز الطبيعي⁽²⁾.

شهد قطاع النفط في عام 1968، نشاطا مكثفا نتيجة موجة التأميمات التي طالت عدد من الشركات الأجنبية خلال عام 1967. وبالتالي، وقّرت الجزائر مصادر مالية بالعملة الأجنبية معتبرة، سمحت بتطوير الصناعات النفطية. حيث سعت الحكومة إلى جانب استخدام الثروات الطاقوية كمصدر للنقد الأجنبي، واستغلالها في تصنيع البلاد، من خلال بناء عدد من المصافي في الجنوب، مثل مصفاة حاسي مسعود، وفي الساحل مثل مصفاتي الجزائر العاصمة، وسكيدة لتكرير النفط، ومصفاة آرزيو لتمميع الغاز الطبيعي.

كما استخدمت المحروقات في الصناعات الكيماوية بمركب آرزيو، والصناعات البلاستيكية بمركب سكيدة. وابتداء من 28 أكتوبر 1968، شرع في تشغيل أنبوب جديد، إلى جانب الأنابيب الست المستعملة في نقل المحروقات، لنقل 12 مليار م³ من الغاز الطبيعي سنويا، من حقول حاسي الرمل إلى مركب سكيدة لتمميع الغاز⁽³⁾.

¹ ينظر المادة 3 من المرسوم رقم 66-296، المؤرخ في 22 سبتمبر 1966، والصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 84، في 30 سبتمبر 1966، ص. 1265-1266.

² AYMAR, op.cit., p. 382.

³ A.A.N, Vol. 7, Op.cit, p. 359.

في عام 1969، صارت شركة سونطراك تنشط كثيرا في مجال التنقيب عن المحروقات. حيث ارتفعت نسبتها في رخص التنقيب من 8 % في عام 1964، إلى 50 % في عام 1969. كما صارت تملك حصة معتبرة في إنتاج المحروقات. ولتعزيز سيطرتها الكاملة على نقل المحروقات وتصديرها، شرعت خلال عام 1969، في بناء أنبوبين لنقل المحروقات. أنبوب نقل النفط من حقل مسدور إلى سكيكة، وأنبوب نقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل إلى سكيكة. كما اقتنت باخرة لتصدير الغاز الطبيعي المميع، وأخرى لتصدير غاز النشادر أو الأمونيا. كما شرعت في إنتاج الأمونيا والنيتروجين في مصنعها بأرزيو.

هذا بالإضافة إلى بدئها إنجاز وحدة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والأسمدة المركبة في عنابة، ووحدة لإنتاج الميثانول في أرزيو، بالتوازي مع وضع مشروع لإنجاز مجمع للبتروكيماويات بسكيكة لإنتاج مواد للبلاستيك النسيجي، والمطاط الصناعي⁽¹⁾.

وكان من بين الأهداف الأساسية لشركة سونطراك في توسيع الشبكة الداخلية لنقل الغاز الطبيعي، ومدها إلى مختلف المدن الجزائرية، توفير الغاز الطبيعي للاقتصاد الجزائري ولكل السكان بأسعار منخفضة.

وأدى تأميم المحروقات في عام 1971، إلى توفير سيولة نقدية بالعملة الأجنبية للجزائر، ساهمت في دعم بقية القطاعات الصناعية. وفي سنة 1972 قال الرئيس هواري بومدين، أن: « الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف وستصبح يابان الوطن العربي⁽²⁾ »

¹ A.A.N, Vol. 8, Op.cit, pp. 521-522.

² يحي أبو زكريا، الجزائر من هواري بومدين إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003، ص. 28.

لقد عولت الجزائر على صناعة المحروقات، لتحقيق نمو قوي لطاقة الإنتاج، وتحويل المجتمع الزراعي إلى مجتمع صناعي، باعتبار أن تحوّل نمط الإنتاج يؤدي إلى إحداث تحولات اجتماعية وسياسية، تتسجم مع مسألة التنمية⁽¹⁾.

- جدول رقم 8: تطور إنتاج البترول بين 1962-1970⁽²⁾.

السنة	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الإنتاج (مليون طن)	20,5	23,6	26,2	26,0	33,3	38,4	42,1	46,5	47

تتمركز صناعة مشتقات البترول والغاز، في ثلاثة أقطاب كبير، تنتشر في الساحل الجزائري. حيث أنشأ في عام 1970، مركب صناعي ضخم لصناعة الأسمدة الآزوتية في أرزيو. ثم مركب ثاني في عنابة لصناعة الأسمدة الفوسفاتية، ومركب ثالث في سكيكدة للصناعات البتروكيمياوية.

ونظرا للقفزة النوعية التي حققتها الجزائر في مجال بناء قاعدتها الصناعية، وحاجياتها المتزايدة للاستثمار في القطاع الصناعي بالعملة الصعبة المتأتية من تصدير النفط، وجدت السلطات الوطنية أن حصّتها من التصدير وفقا للاتفاقيات 29 جويلية 1965، أقل من حصة بقية الدول المنتجة للبترول⁽³⁾.

لأجل ذلك، قرّرت السلطات الجزائرية في 24 فيفري 1971، تأميم هذه الثروة التي كانت حkra على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصا. وقد ساعدها ذلك في توظيف العوائد المالية بالعملة الصعبة المتأتية من تصدير البترول، في تمويل جميع مشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد⁽⁴⁾.

¹ كربالي بغداد، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، 1 جانفي 2005، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص. 2.

² A.A.N, Vol. 7, Op.cit, p. 360.

³ في عام 1966، كانت الجزائر تُحصّل 0,65 دولارا أمريكيا على البرميل الواحد، في حين كانت كل من العراق، إيران والسعودية تحسّل أكثر من 0,80 دولارا. أما ليبيا فكانت تُحصّل 0,87 دولارا. وفي عام 1968، حينما ارتفعت حصة العراق إلى 0,91 دولار، وإيران إلى 0,84 دولار، والسعودية إلى 0,88 دولار، وليبيا إلى 1 دولار، ظلت حصة الجزائر كما هي، ولم تزيد بسنت واحد. ينظر، Destanne de Bernis, Op.cit.

⁴ خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016، ص. 86.

وكانت الجزائر تكثر جزء صغيرا جداً من إنتاجها النفطي، في مصفاتي الجزائر وحاسي مسعود. وبعد دخول مصفاتي آرزيو وسكيكة مرحلة الإنتاج في ربيع 1972، بطاقة 2,5 مليون طن سنوياً للأولى، و4 مليون طن للثانية، زادت حصتها بشكل كبير في تكرير ومعالجة النفط الجزائري⁽¹⁾.

- جدول رقم 7: تطور إنتاج البترول الخام⁽²⁾.

السنوات	1973	1974	1975	1976
الانتاج (مليون طن)	51,1	48,7	45,8	50,1

وفيما يتعلق بمعالجة وتسويق الغاز الجزائري، شرعت الحكومة في عام 1976، في تنفيذ برنامج تصدير الغاز الطموح، عبر تركيب معدات معالجة ميدانية مهمة، ومد خطوط أنابيب الغاز، وإنشاء مصانع تجميع الغاز الطبيعي، وتزويد الموانئ بالمعدات اللازمة لمثل تلك العملية⁽³⁾.

فقطاع المحروقات ساهم في إنشاء العديد من الوحدات الإنتاجية، والمجمعات الصناعية في المجالات التالية: الصناعة الاستخراجية، صناعة الصلب والمعادن، الصناعة التحويلية، الصناعات الغذائية، وصناعة مواد البناء. كما ساهم في تطوير البنية التحتية الاجتماعية، من خلال تشييد المنشآت القاعدية، والمباني السكنية، والهياكل الإدارية، والمرافق التعليمية والصحية، وبالتالي شجع ظاهرة التمدن، واستقرار السكان⁽⁴⁾.

2. تطور الصناعات التعدينية.

بدأ تطوير قطاع المناجم بالتزامن مع قطاع المحروقات، ضمن إطار سياسة "الصناعات المصنعة". وهو ما يفسر لنا تخصيص 180 مليون د. ج، في ميزانية المخطط الثلاثي، لتحديث قطاع التعدين وتوسيعه⁽⁵⁾.

¹ Destanne de Bernis, op.cit.

² A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 421.

³ Ibid, p. 422.

⁴ KOUADRI, op.cit.

⁵ A.A.N, Vol. 7, Op.cit, p. 360.

وفي عام 1966، شهد إنتاج المعادن تراجعاً نتيجة تأميم المناجم، ومغادرة
الإطارات الأجنبية الجزائر، وفسخ العقود مع بعض البلدان الأجنبية.

ولمعالجة هذه المشاكل، لجأ المكتب الجزائري للتنقيب واستغلال المناجم⁽¹⁾،
إلى الاستعانة بمتعاونين تقنيين من بلغاريا و إ. س، لضمان استغلال الثروات
المعدنية⁽²⁾.

وللنهوض بقطاع المناجم، عكفت وزارة الصناعة والطاقة على إنجاز ثلاثة
مشاريع كبرى، هي: مشروع المعادن غير الحديدية، بإنجاز مركب لسبك معدني
الرصاص والزنك؛ مشروع إنجاز وحدة لاستغلال المعادن الفقيرة، واستعمالها في
تزويد أفران الصهر في مصنع الصلب، الذي كان مقرراً تشييده في منطقة الحجار
بعنابة؛ مشروع إنجاز مصنع للأسمدة الفوسفاتية لاستغلال منجم فوسفات جبل
العنق⁽³⁾.

وفي 19 جوان 1969، دشّن الرئيس هواري بومدين، بمناسبة الذكرى الرابعة
لحركة "التصحيح الثوري"، الفرن العالي لمركب صناعة الحديد والصلب بمنطقة
الحجار في عنابة⁽⁴⁾.

وبذلك، وفرت الجزائر من خلال ذلك المركب العملة الصعبة، حيث صار
منتوج الحديد والصلب متاحاً أمام المتعاملين الوطنيين بالعملة الوطنية، كما أن
إنتاجه فاق حاجيات السوق المحلية⁽⁵⁾.

عملت الحكومة على « ربط صناعة الفولاذ بقطاع المحروقات الحيوي، وذلك
بتوفير المواد اللازمة لشبكة أنابيب نقل الغاز والنفط، للرفع من درجة اندماج

¹ تأسس هذا المكتب في 17 سبتمبر 1964، بموجب المرسوم رقم 64-282، الصادر في ج. ر. ج. ج. ج.، العدد 37، في 2 أكتوبر 1964.

² A.A.N, Vol. 5, Op.cit., p. 378.

³ Ibid, p. 380.

⁴ سليمة كبير، هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د. س. ن. ص. 85.

⁵ A.A.N, Vol. 8, Op. cit, p. 16.

الاقتصاد الجزائري، والمساهمة في قلب الصناعة الجزائرية، وتطوير ديناميكياتها بشكل تراكمي⁽¹⁾».

لقد قامت إستراتيجية التصنيع في الجزائر ولعدة سنوات، على صناعة الحديد والصلب، والتحويل الأولي للمعادن، وعلى الصناعات البترولية.

وكشف التقرير العام للمخطط الرباعية الأول، عن اهتمام السلطات بربط صناعة الصلب بالطلب بالمنتجات الناجمة عن تحقيق الاستثمارات المختلفة، وتزويد القطاعين الصناعي والزراعي، بمعدات التجهيز التي يحتاجونها⁽²⁾.

فبعد أن حققت عملية التصنيع تقدّماً في القطاعات الصناعية الرئيسية، بفضل إنشاء الهياكل الصناعية الأساسية، وإطلاق وحدات الإنتاج الجديدة، ركزت الحكومة الجزائرية جهودها على إنشاء المناطق الصناعية، وعملت على إعادة توجيه قسم من الصناعات القاعدية نحو الصناعات التحويلية؛ والتحكم التدريجي في عدد من الإجراءات الصناعية التي بإمكانها السماح للجزائر بخلق شروط الانتقال من مرحلة اكتساب التكنولوجيا إلى مرحلة نقل التكنولوجيا⁽³⁾.

واعتبرت سنة 1978، بمثابة سنة مرجعية بين النهاية النظرية للمخطط الرباعي الثاني، وإطلاق المخطط الرباعي الثالث (1978-1981). كما تم خلالها التركيز على إنجاز العمليات التي بدأت من قبل، وتنفيذ المخططين الأوليين اللذين عرفا تأخيراً ملحوظاً⁽⁴⁾.

فبالفعل شكل تطور القطاع الصناعي في الجزائر، الهدف الأساسي ذي الأولوية في مخططات التنمية خلال الفترة من 1967 إلى 1977. حيث خصص له خلال سنوات 1967-1969، 45 % من الاستثمارات، أو ما يعادل في

¹ Ibid, p. 17.

² A.A.N, Vol. 14, Op.cit, p. 511.

³ A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 419.

⁴ Abdelatif BENACHENHOU, "Enjeux et réalités ", *Révolution Africaine*, n°. 722, décembre 1977, p. 21.

المتوسط 1,8 مليار د. ج سنويا. وفي عام 1977، خصص لقطاع الصناعة 15 مليار د. ج، أو 20 % من الناتج المحلي الخام في تلك السنة⁽¹⁾.

وقد شهد أحد الاقتصاديين الفرنسيين، على تلك القفزة النوعية التي حققتها الجزائر في قطاع الصناعة بالقول: «الاقتصاد الجزائري في عام 1978، صار مختلفا تماما عما كان عليه في عام 1965 ... حيث عرفت البلاد تحولات اقتصادية، وثقافية واجتماعية عميقة. ففي غضون 13 سنة من حكم الرئيس هواري بومدين، احتلت الجزائر مكانة لها بين القوى الاقتصادية التي يعتد بها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فحجم ناتجها الوطني الخام يضعها مباشرة بعد اسبانيا، وبالتساوي مع يوغسلافيا وتركيا، متقدمة على اليونان والبرتغال، والمغرب ومصر⁽²⁾».

¹ الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، على العنوان الإلكتروني: <http://www.ons.dz/-1962-2011حوصلة-إحصائية.html>، تاريخ الزيارة: 2017/11/18.

² A.A.N, Vol. 17, Op.cit, p. 433.

- المبحث الثالث: التطور في المجال المالي والتجاري.

1. تطور النظام المالي الجزائري.

أ. قبل عهد الرئيس هواري بومدين:

شهدت الجزائر غداة الاستقلال، حركة غير مسبقة لهروب رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية، مما أحدث نزيفا حقيقيا للاقتصاد الوطني. كما واجهت غيابا في الموارد الخاصة، ورفضاً من البنوك الأجنبية في تمويل استثمارات المؤسسات الوطنية، والتركيز أكثر على تمويل العمليات التجارية الأجنبية. مما أبقها بالرغم من استقلالها تابعة ماليا لفرنسا.

فتوجب على السلطات الوطنية، أن تستعيد جميع صفات سيادة الدولة، وبخاصة منها صك النقود، وتأمين القطاع المصرفي وإنشاء مؤسسات مالية وطنية، وفرض الرقابة على صرف العملات والتجارة الخارجية، وبالتالي جعل سياستها الاقتصادية متوافقة مع ضرورات التنمية الجزائرية⁽¹⁾.

فالنظام المصرفي الذي ورثته عن العهد الاستعماري، كان في خدمة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، وذي توجه ليبرالي يتنافى مع التوجه الاشتراكي الذي اختارته سلطات البلاد⁽²⁾.

ففي 29 أوت 1962، اتفقت اللجنة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية برئاسة عبد الرحمان فارس، مع الحكومة الفرنسية على أن تكون لها خزانة عمومية مستقلة عن فرنسا، وتشرف على إدارة الشؤون المالية باستقلالية، والإشراف على إقراض المؤسسات العمومية الوطنية خلال المرحلة الانتقالية وإلى غاية إقامة مؤسسات الدولة الجزائرية⁽³⁾.

¹ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 25.

² شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، د. م. ج. الجزائر، 1989، ص. 48.

³ عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2005، ص. 85.

حيث توصل الطرفان إلى توقيع بروتوكول، نص على أن « تنفيذ العمليات المالية للدولة الجزائرية ومجموعاتها العمومية يتم ضمانها على مستوى كامل التراب الجزائري من طرف مصلحة الخزينة العمومية للدولة الجزائرية⁽¹⁾ ».

حيث أسندت لها مهام: « تزويد الدولة بالموارد النقدية التي تحتاجها، والتدخل في تنفيذ قوانين المالية، وإدارة النقد وتنظيم المحاسبة العامة ... بالإضافة إلى التكفل بإدارة القرض والتنظيم المالي والمحاسبة للمؤسسات العمومية⁽²⁾ ». كما أعطيت لها صلاحيات في منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي⁽³⁾.

وخلال فترة تولي أحمد بن بلة حكم البلاد (27 سبتمبر 1962 - 18 جوان 1965) شرعت الجزائر في بناء جهاز مصرفي من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية، بدءاً بتأسيس مصرف وطني لتمويل المشاريع الاقتصادية الوطنية. وشهدت المنظومة البنكية الجزائرية، وفق التوجه الاشتراكي الذي اختارته السلطات لبناء الاقتصاد عدّة تحولات، لاسيما منها تأسيس البنوك، وصناديق التأمين، التنمية والتوفير، فكان منها⁽⁴⁾:

- **البنك المركزي الجزائري**، الذي أنشئ في 13 ديسمبر 1962. حيث وقع اتفاق بين الجزائر وباريس على إنشاء معهد جزائري لإصدار النقود، يحمل اسم: **البنك المركزي الجزائري**، يكون في شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالاستقلالية المالية، لكي يحل ابتداء من الفاتح جانفي 1963، محل بنك الجزائر الذي كان ينشط في هذا المجال منذ تأسيسه في 4 أوت 1851⁽⁵⁾.

¹ ينظر، الاتفاق الموقع بين الطرفين في 28 أوت 1962، والمنظم لشروط تنفيذ العمليات المالية الجزائرية والفرنسية، صادر في ج. ر. د. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 14، مؤرخ في 14 سبتمبر 1962، ص. 184.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص. 13.

³ المصدر نفسه.

⁴ إبراهيم ملاوي ونور الدين براوي، التأمينات والبنوك. مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016، ص. 98-100.

⁵ ينظر، القانون رقم 62-144، المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، والخاص بتأسيس البنك الوطني الجزائري وتحديد نظامه الأساسي، صادر في ج. ر. د. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 10، مؤرخ في 28 ديسمبر 1962، ص. 110.

والى جانب إصدار النقود، كُلف البنك الوطني الجزائري أيضا بتنظيم حركة السيولة، وتوجيه عملية توزيع القروض ومراقبتها، وتسيير احتياطات الصرف⁽¹⁾.

ويعتبر إنشاء هذا البنك، حدثا تاريخيا ومكسبا اقتصاديا مهما للجزائر المستقلة، نظرا للمهام والوظائف التي أسندت له ففي مجملها لا تختلف عن المهام التقليدية للبنوك المركزية في مختلف الدول، مع بعض الاختلافات الخاصة بطبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي اختارته السلطات الجزائرية، والمرحلة المتميزة في تلك الفترة⁽²⁾.

ووفقا لقانون المالية لسنة 1965، فإن البنك المركزي قد وُضع كلية في خدمة الخزينة العمومية، حيث كلف بحكم أنه يعد محاسبا لها بمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد أو شرط⁽³⁾.

- **الصندوق الجزائري للتنمية:** أدى الفراغ الذي أحدثه تحفظ البنوك الأجنبية ورفضها تمويل الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال، إلى التعجيل بإنشاء مؤسسة عمومية في ماي 1963، تحت اسم: **الصندوق الجزائري للتنمية**، لتحل محل المؤسستين الماليتين الفرنسيين: **القرض العقاري، والقرض الوطني، اللتين أوقفتا نشاطاتهما في الجزائر بعد الاستقلال.** حيث كُلف بتمويل الاستثمارات المنتجة، ووضع مخططات وبرامج تمويلية الخاصة بالاستثمارات في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، لأجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد. حيث أوكلت إليه مهمة تمويل المؤسسات الوطنية، والقيام بالأنشطة المالية والاستثمارية التي كانت تقوم بها المؤسسة المالية الفرنسية المسماة **صندوق التجهيز لتنمية الجزائر**⁽⁴⁾.

كما أوكلت له عدة مهام تجارية، كان منها على وجه الخصوص: إنجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط، منح قروض للاستثمار، ضمان

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 173.

² شاكر القزويني، المرجع السابق، ص. 49.

³ ينظر، الأمر رقم 65-320، مؤرخ في 31 ديسمبر 1965، يتضمن قانون المالية لعام 1966، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 108، في 31 ديسمبر 1965.

⁴ ينظر، القانون رقم 63-165، مؤرخ في 7 ماي 1963، يتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية، وتحديد نظامه الأساسي، صادر في ج. ر. د. ج. (النسخة الفرنسية)، العدد 29، مؤرخ في 10 ماي 1963، ص. 418.

القروض الممنوحة من البنوك أو المؤسسات المالية الوطنية أو الدولية، دعم الدولة في تنفيذ كل عمليات القروض⁽¹⁾.

- **الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين**، أنشئ في جانفي 1963، حيث قرّرت الحكومة إنشاء مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، للعمل في مجال التأمين، تحمل اسم: **الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين**، ومن ثمة، اجبار شركات التأمين الأجنبية التي كانت تعمل في الجزائر قبل الاستقلال وبعده، على التنازل ابتداء من الفاتح جوان 1963، « بشكل إلزامي، بصرف النظر عن أي أحكام تشريعية أو تنظيمية أو تقليدية مخالفة، للصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين⁽²⁾ ».

- **الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط**، الذي أنشئ في صيف 1964، بعدما قرّرت حكومة الرئيس أحمد بن بلة، إنشاء مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، للعمل في مجال التوفير والإحتياط، ولتحل محل كل صناديق التوفير التي كانت تنشط في البلاد قبل الاستقلال، مثل صندوق تضامن البلديات والعمالات الجزائرية⁽³⁾.

كُلف هذا الصندوق بمهام: « تركيز التوفيرات التي تجمعها المصالح البريدية باسم الصندوق الوطني؛ ايجاد وتسيير أشكال من التوفير يقصد منها تشجيع السكنى، التدخل لتسهيل التمويل لبناء السكنى، منح أو توقيف العروض التي تنفذها أو تشرف على تنفيذها الجماعات المحلية⁽⁴⁾ ».

¹ ج. ر. د. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 29، المادة 2، المصدر نفسه.
² ينظر، القانون رقم 63-197، مؤرخ في 8 جوان 1963، يتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، صادر في ج. ر. د. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 38، مؤرخ في 11 جوان 1963، ص. 614.
³ ينظر، المادة 9 من القانون رقم 64-227، مؤرخ في 10 أوت 1964، يتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، صادر في ج. ر. د. ج، العدد 26، في 25 أوت 1964، ص. 389.
⁴ المادة 8، المصدر نفسه، ص. 388.

اقتصر دور الصندوق في تلك الفترة، على جمع المدخرات بنسب فوائد متدنية، وذلك على مستوى مراكز البريد. وفي عام 1966، تأسست أول وكالة لهذا الصندوق بالعاصمة الجزائر⁽¹⁾.

ب. تطور النظام المالي في عهد حكم الرئيس هواري بومدين.

تركزت جهود حكومة الرئيس هواري بومدين في المجال الاقتصادي والمالي، على تطبيق توصيات مجلس الثورة، والتي كانت تتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الاقتصادية والمالية، وتدعيم القطاع الاشتراكي، وتوسيع القطاع العمومي وإعداد مخطط وطني للتنمية، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد. وقد سمحت تلك التوصيات بتحقيق توازن لأول مرة منذ الاستقلال في ميزانية الدولة، ووضع حد لتدهور الموارد المالية، ولم تعد النفقات تتجاوز الإمكانيات المتاحة. كما سمحت للخرينة العمومية بتسديد جميع ديونها تقريبا إزاء البنوك⁽²⁾.

وقد أوضح الرئيس هواري بومدين في أحد خطاباته أن: « توحيد الموارد المالية وتحسين الإدارة المالية والاقتصادية ليست أهدافاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة مناسبة لزيادة الإنتاج وإتاحة قروض جديدة. سيتم استخدام هذه الإعتمادات بشكل خاص للحد من البطالة ومكافحة ضغوط الاحتكارات الأجنبية⁽³⁾ ».

وانطلاقاً من هذه الرؤية الاقتصادية الرسمية، قرّرت حكومته وضع القطاعات الرئيسية للائتمان والتأمين، وجميع العمليات النقدية، تحت سيطرة الدولة من أجل زيادة مواردها، ومن ثمة استثمارها على نطاق واسع في المشاريع الكبرى التي خططت لها، حتى يتم وضع حد للضغوطات الاحتكارية الأجنبية.

كان هيكل النظام المالي والمصرفي الجزائري إلى غاية عام 1966، يضم بالإضافة إلى جانب المؤسسات المصرفية الوطنية التي أسست بعد الاستقلال،

¹ فوزية بويوسف، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية. دراسة مقارنة بين البنك الخاص والبنك العام، ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2009، ص. 104.

² A.A.N, Vol. 6, Op.cit, pp. 848-849.

³ ينظر، خطاب الرئيس الذي ألقاه في 5 جويلية 1967، بمناسبة الذكرى 13 لاندلاع الثورة التحريرية، وورد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 2، المصدر السابق.

الكثير من المؤسسات المصرفية الأجنبية والتي كانت في أغلبها فرنسية، متخصصة في مجال التجارة الخارجية، وبخاصة منها جارة المحروقات⁽¹⁾.

فلم تكن الهياكل المصرفية التي ورثتها الجزائر عن العهد الاستعماري، ملائمة للسياسة الاقتصادية التي تبنتها حكومة الرئيس هواري بومدين. ذلك أن البنوك المنبثقة عن الاقتصاد الاستعماري، لم تعد تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد، وكانت تُشكّل عائقا حقيقيا لها⁽²⁾.

ولذلك، اضطرت حكومة الرئيس هواري بومدين، ضمن إطار الإصلاح الشامل الذي وضعت له للقطاع المصرفي، إلى تأميم القطاع المصرفي والإشراف على تسييره، إما بشراء البنوك الأجنبية، أو بإنشاء مؤسسات مالية جديدة، لتمويل المؤسسات الإنتاجية الوطنية في قطاع الصناعة، ومؤسسات قطاع الخدمات، وتعاونيات الإنتاج غير الزراعي، وكذا تمويل عمليات التجارة الخارجية.

فكان خلق القدر الكافي من مناصب الشغل، وتحقيق التوازن الجهوي هو الشغل الشاغل للدولة، وهذا ما يفسر لنا تواجد الدولة في تمويل استثمارات شركاتها بالرغم من ضعف مردودها. وبذلك تمت عملية جزارة النظام المصرفي⁽³⁾.

1. إنشاء احتكار لعمليات التأمين.

في ماي 1966، قرّرت الدولة في الجزائر، والاحتفاظ بجميع عمليات التأمين، ومن ثمة تأهيل مؤسسات التأمين العاملة في هذا القطاع، دون غيرها لمزاولة هذا النشاط في البلاد⁽⁴⁾.

كما قرّرت تأميم الشركة الجزائرية للتأمين، وتحويل مجموع أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة⁽⁵⁾.

¹ أحمد هني، المرجع السابق، ص. 77.

² A.A.N, Vol. 6, Op.cit., p. 424.

³ أحمد هني، المرجع السابق، ص. 68.

⁴ ينظر الأمر رقم 66-127، مؤرخ في 27 ماي 1966، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 43، مؤرخ في 31 ماي 1966، ص. 503.

⁵ ينظر الأمر رقم 66-129، مؤرخ في 27 ماي 1966، المصدر نفسه، ص. 503-504.

2. إنشاء مؤسسات مصرفية عمومية جديدة.

- البنك الوطني الجزائري: في 13 جوان 1966، تعزز الجهاز المصرفي الجزائري بإنشاء شركة وطنية باسم: *البنك الوطني الجزائري*، حلت محل المؤسسات المصرفية الأجنبية التي استمرت في نشاطها في الجزائر بعد الاستقلال⁽¹⁾.

ويعد هذا البنك، مؤسسة مصرفية عمومية تجارية، يضمن الخدمة المالية لمجموعة من الشركات، ويساهم في مراقبة تسييرها. فهو وسيلة أداء للخطة المالية، ومكّلف كمصرف تجاري بتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان القروض القصيرة الأجل، بالتنسيق مع المؤسسات العمومية الأخرى للقرض، فيما يتعلّق بالقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل⁽²⁾.

مُنحت للبنك الوطني الجزائري، صفة بنك الودائع لخدمة القطاع العام والخاص، والقطاع الاشتراكي، وكُلف بالقيام بكل العمليات البنكية. كما كُلف بمعالجة جميع عمليات الصرف، ضمن الصفقات التجارية التي تتم مع الخارج، بالإضافة إلى الانفراد بالخدمة المالية للمؤسسات الوطنية، وضمان خدمات صندوق الحسابات للمؤسسات العامة والخاصة. وألّزمت كل المؤسسات العمومية، والشركات الوطنية، والشركات المختلطة بتعيين محل الدفع في عملياتها المصرفية لدى البنك الوطني الجزائري⁽³⁾.

ويمكن اعتبار الهدف من إنشاء هذا البنك، هو خدمة الاقتصاد الاشتراكي بصفة عامة، وتمويل القطاع الفلاحي بصفة خاصة، وتجسيد الإرادة السياسية للسلطات في استعادة سيادة الجزائر الاقتصادية⁽⁴⁾.

¹ تمثلت تلك المؤسسات المصرفية في البنوك التالية: القرض العقاري الجزائري التونسي؛ القرض الصناعي والتجاري؛ البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في أفريقيا؛ بنك باريس وهولندا.

² الأمر رقم 66-178، مؤرخ في 13 جوان 1966، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 51، مؤرخ في 14 جوان 1966، ص. 782.

³ المادة 1، 2، 3، 5، المصدر نفسه، ص. 782-783.

⁴ محفوظ لعشّ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص. 15.

وابتداء من سنة 1967، حلّ البنك الوطني الجزائري محل بنك الجزائر المركزي في عمليات تمويل النشاطات الفلاحية. وفي عام 1968، حلت الحكومة كل صناديق القرض الفرنسية، التي ظلت تعمل في الجزائر بعد الاستقلال، ونقلتها إلى البنك المركزي الجزائري، الذي صار المؤسسة المصرفية الوحيدة المخولة تمويل النشاطات الفلاحية في الجزائر⁽¹⁾.

- **القرض الشعبي الجزائري:** أشهر قليلة بعد إنشاء البنك الوطني الجزائري، تدعم النظام المصرفي الجزائري ضمن إطار استكمال مسار تكوين جهاز مصرفي وطني، بإنشاء هيئة مالية وسيطة أخرى في ديسمبر 1966، وبناء على اقتراح المجلس الجزائري للبنك الشعبي، إحداث شركة وطنية مصرفية تحت اسم: "القرض الشعبي الجزائري"، لتحل محل المؤسسات المصرفية الشعبية الأجنبية، التي استمرت في العمل في الجزائر بعد الاستقلال⁽²⁾.

وقد أوكلت إليه مهمة تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية، والتجارية والسياحية، بالإضافة إلى تمويل العمليات المتعلقة بالتجهيزات وتقديم القروض الشخصية بالتقسيط⁽³⁾.

كما التزمت السلطات الجزائرية بنظام تمويل، كان يهدف إلى تغطية احتياجات سوق السكن، بالاعتماد على جزء من موارد الخزينة العمومية، والمدخرات في

¹ تمثلت تلك الصناديق في: الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني، الصناديق الجهوية والمحلية للقرض الفلاحي التضامني، الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط و صندوق التسليفات الفلاحية. ينظر المادة 1 من الأمر رقم 534-68، مؤرخ في 24 سبتمبر 1968، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 78، مؤرخ في 27 سبتمبر 1968، ص. 1550.

² المؤسسات المصرفية الشعبية الأجنبية المعنية هنا هي: البنك الشعبي التجاري والصناعي لمدينة الجزائر؛ البنك الشعبي التجاري والصناعي لولاية وهران؛ البنك الشعبي التجاري والصناعي لولاية قسنطينة؛ البنك الإقليمي التجاري والصناعي لعنابة؛ البنك الإقليمي للقرض الشعبي لمدينة الجزائر. ينظر المادة 3 من الأمر رقم 366-66، مؤرخ في 29 ديسمبر 1966، يتضمن إنشاء القرض الشعبي الجزائري، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 110، مؤرخ في 30 ديسمبر 1966، ص. 1787؛ هذا بالإضافة إلى مؤسسات: الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، البنك الجزائري - المصري المختلط. ينظر، الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى البنوك الجزائرية، د. م. ج. الجزائر، 2001، ص. 189.

³ ينظر، الأمر رقم 67-78، مؤرخ في 11 ماي 1967، يتعلق بالقانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري، والصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 40، في 16 ماي 1967، ص. 550.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. وذلك بهدف إضفاء طابع العدالة والمساواة على عملية الحصول على السكن.

تركّز نشاط هذه المؤسسة المالية، خلال الفترة بين 1966-1970، في تعبئة الادخار من المواطنين؛ وتمويل العديد من القطاعات، مثل: الفنادق والسياحة؛ الصيد البحري والأنشطة التابعة له، الصناعات الحرفية والوظائف الحرّة⁽¹⁾.

وابتداء من عام 1971، شرعت بعدما أسندت إليه مهمة تمويل السكن الاجتماعي بواسطة المبالغ المدخّرة والمال العام، التي تزوّده بها الخزينة العمومية، في إنشاء نظام الادخار المخصّص للسكن. وفي عام 1975، وزّع أول حصة مساكن على بعض المدّخرين⁽²⁾.

- **بنك الجزائر الخارجي:** في الفاتح من أكتوبر 1967، تم تأسيس بنك الجزائر الخارجي، كشركة وطنية، وبنك ودائع، ليحلّ محل خمس مؤسسات مالية أجنبية، كانت تنشط في الجزائر منذ العهد الاستعماري هي: قرض ليون؛ الشركة العامة؛ قرض الشمال؛ البنك الصناعي الجزائري والمتوسطي و بركليز بنك⁽³⁾.

أخضع هذا البنك لقواعد الشركات المحدودة، ولرقابة خدمات التفتيش بوزارة المالية. وحدّد الهدف الرئيسي من وراء إنشائه في: « تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلاد الأخرى في نطاق التخطيط الوطني⁽⁴⁾ ».

أما مهامه فقد حُدّدت في: « عمليات التمويل، وعمليات الضمان والضمان الاحتياطي، وإبرام عقود القرض مع العملاء الأجانب، لتطويع المعاملات التجارية مع البلاد الأخرى⁽¹⁾ ».

¹ Fedia BOUKHOUDMI, *Contribution à l'étude de la réforme bancaire en Algérie*, Mémoire de Magistère en sciences juridiques et administratives, Université d'Oran, 2009-2010, p. 59.

² ابتسام طوبال، تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل السكن. دراسة حالة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص. 96.

³ BOUKHOUDMI, op.cit, p. 62.

⁴ ينظر، المادة 2 من الأمر رقم 67-204، مؤرخ في 1 أكتوبر 1967، يتضمن إحداث بنك الجزائر الخارجي، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 82، مؤرخ في 6 أكتوبر 1967، ص. 1250.

فبحسب قانونه الأساسي، يضطلع بنك الجزائر الخارجي بمهمة خاصة في مجال تطوير العلاقات المالية بين الدولة الجزائرية والعالم الخارجي. حيث يتدخل في جميع العمليات المصرفية، وبخاصة تلك التي يحتل فيها لقطاع العام مكانا بارزا، والمساهمة في تمويل وتشجيع العمليات التجارية مع الخارج. ونظرا لطبيعة عمل شركة سوناطراك، صار هذا البنك شريكها الأساسي في المعاملات النقدية الخارجية⁽²⁾.

في عام 1968، بسطت السلطات المالية الجزائرية يدها على الشبكة البنكية العاملة في البلاد، بفضل نقل أنشطة المؤسسات البنكية الأجنبية في الجزائر إلى المؤسسات البنكية الجزائرية. وبذلك، صارت هذه الأخيرة، تحتكر كل العمليات المصرفية في الجزائر. وتوقفت الدولة عن عمليات التمويل المباشر من الخزينة العمومية، التي كانت تتسبب في حدوث تضخم نقدي. وقد سمح ذلك، للبنك المركزي الجزائري، واللجنة الفنية للمصارف بالإشراف الدقيق على البنوك الودعية، وتولي مراقبة التسيير المالي لوحدات الإنتاج⁽³⁾.

ج. الإصلاحات المصرفية في عام 1971.

في عام 1971، شرعت حكومة الرئيس هواري بومدين، في تنفيذ أول إصلاح مالي ضمن إطار المخطط الرباعي الأول، بهدف إزالة الاختلال الحاصل في القطاع المصرفي، وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات. كما ألزم قانون المالية لتلك السنة، المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية، وجميع عملياتها المتعلقة بدورة الاستغلال على مستوى بنك واحد، تحدده الدولة وفقا لاختصاصاته في القطاعات الاقتصادية⁽⁴⁾.

¹ المادة 5 من القانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي، المصدر نفسه، ص. 1252.

² عبد الرزاق حبار، المرجع السابق، ص. 86.

³ A.A.N, Vol. 7, Op.cit., p. 340.

⁴ فريدة بخزار يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، د. م. ج، الجزائر، 2000، ص. 72.

ففي شهر جوان 1971، أنشئ مجلس قرض تحت سلطة وزير المالية، ولجنة تقنية للمؤسسات المصرفية. حدّد دور المجلس في: « تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقرض» كما كُلف ب: « إجراء كل دراسة ترتبط بسياسة القرض والنقود والسعي إلى الحصول على المسائل المتعلقة بطبيعة القرض وحجمه وكلفته⁽¹⁾».

بينما حدّد دور اللجنة التقنية في: « تحقيق المراقبة على عمليات المؤسسات وماليتها، وتوجيه الموارد المتوفرة تبعاً لتوازن النظام المالي ونظام كل مؤسسة من مؤسساته⁽²⁾».

وفي أوت 1971، أحدثت مجلس التأمينات واللجنة التقنية للتأمينات، وكلفته بتقديم كل الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالتأمينات، والإدلاء برأيه في التدابير الخاصة تطوير نشاطات التأمينات، ودراسة مشكل الاحتياط، والبحث في أوجه التوافق للشروط الاقتصادية الخاصة بالبلد، والإشراف على حماية المؤمن عليهم⁽³⁾.

وفي 7 من جوان 1972، قرّرت الحكومة ضمن إطار الإصلاح المالي وإعادة تهيئة مؤسسات القرض الوطنية، إنشاء البنك الجزائري للتنمية، ليحل محل الصندوق الوطني للتنمية. حيث تطور كمساهم رئيسي في تمويل الاستثمارات المخطط لها، وغطت إجراءاته البنكية ثلاثة مجالات رئيسية هي: التجهيز العمومي، تمويل القطاعات المنتجة والتمويل الخارجي⁽⁴⁾.

حيث زود بصلاحيات محدّدة في مجال التمويل طويل المدى أو الاستثمار، وأصبح المصرف الوحيد الذي يمكنه تقديم ائتمانات طويلة الأجل.

¹ ينظر، المادة 1 و2 من الأمر رقم 71-47، مؤرخ في 30 جوان 1971، يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 55، مؤرخ في 6 جويلية 1971، ص. 915.

² المادة 11، المصدر السابق.
³ ينظر المادة 2 من المرسوم رقم 71-210، مؤرخ في 5 أوت 1971، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 68، مؤرخ في 20 أوت 1971، ص. 1143.

⁴ ينظر المادة 1 من الأمر رقم 72-26، مؤرخ في 7 جوان 1972، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 46، مؤرخ في 9 جوان 1972، ص. 681.

وفي إطار الإصلاح المالي الذي عرفته المنظومة المصرفية خلال سنوات 1971-1977، أسندت عملية تمويل الاستثمارات في الجزائر، وخاصة منها في القطاع الخاص إلى البنك المركزي، والخزينة العمومية.

تميّزت تلك المرحلة بـ: « التخطيط المصرفي نظرا لتعميق النهج الاشتراكي، من خلال عملية التأميم التي شرعت فيها السلطات في عام 1964، وكذا اعتماد المخطط الرباعي الأول. ممّا أدى إلى ظهور حيوية اقتصادية ضخمة جعلت الدولة تغير سياستها التمويلية، الأمر الذي جعلها تشرع في الإصلاح المالي الذي بدأ في عام 1971، بهدف إزالة الاختلالات، وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها الاستثمارات⁽¹⁾».

وتجسّدت أبرز محاور تلك الإصلاح فيما يلي:

- إلغاء التمويل الذاتي، وتطبيق مبدأ مركزية الموارد المالية للوطن في إطار التخطيط المالي، تكريسا للتوجه الاشتراكي في تسيير الاقتصاد.

- إجبار الشركات الوطنية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، على تركيز جميع عملياتها المالية للاستغلال، وحساباتها المصرفية في بنك واحد، ابتداء من الفاتح مارس 1970⁽²⁾.

- منع المؤسسات الوطنية من القيام بعملية الإقراض والتسبيق ذو الطابع المالي باستثناء القروض التجارية⁽³⁾.

بينت تلك الإجراءات، مهمة البنوك ودورها في مراقبة المؤسسات الاقتصادية، حيث سُمح لها بمتابعة الوضعية المالية لتلك المؤسسات، وبالتالي الارتباط بالتخطيط المالي ارتباطا وثيقا، أي أن البنك أصبح وسيلة للتخطيط بواسطة القروض، ومراقبة العمليات المالية بهدف تأطير الإنتاج للوصول إلى الفعالية المرجوة.

¹ ابتسام طوبال، المرجع السابق، ص. 172.
² ينظر، المادة 18 من الأمر 107-69، مؤرخ في 31 ديسمبر 1969، يتضمن قانون المالية لسنة 1970، صادر في ج. ر. ج. ج. ج. العدد 110، مؤرخ في 31 ديسمبر 1969، ص. 1804.
³ ينظر المادة 22 من الأمر 86-71، مؤرخ في 31 ديسمبر 1971، يتضمن قانون المالية لسنة 1972، والصادر في ج. ر. ج. ج. ج. العدد 108، مؤرخ في 31 ديسمبر 1971، ص. 1878.

- تعبئة الادخار الوطني وذلك بإنشاء مشاركات نهائية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة. حيث أجبر قانون المالية لسنة 1970، جميع الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي، على إيداع أموالها، ابتداء من الفاتح جانفي 1970، في حساب يفتح لهذا الغرض في الخزينة العمومية⁽¹⁾.

واصلت السلطات الجزائرية استكمال بناء نظام المؤسسات المالية الدولة، حيث بلغ عددها حوالي 50 مؤسسة، بعد تأميم وكالات وأصول آخر بنك خاص فرنسي ظل ينشط في الجزائر، وهو: المؤسسة الفرنسية للقرض والمصرف، في 27 أبريل 1972، وتحويل إلى مؤسسة وطنية باسم: القرض الشعبي الجزائري. وبذلك صار كامل القطاع المصرفي الجزائري قطاعا وطنيا تابعا للدولة⁽²⁾.

ويمكن القول، أن الإصلاح الذي عرفه القطاع المصرفي خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، قد سمح للمصارف الوطنية بممارسة عملها التطبيقي والرقابي، عبر التمويل الاجباري من طرف البنوك التجارية للاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية سواء منها متوسطة أو طويلة الأجل، وسمح أيضا بمركزة حسابات المؤسسات الوطنية في البنوك التجارية، وتحويل البنك المركزي اللجوء إلى التمويل الخارجي⁽³⁾.

3. إنشاء العملة الوطنية الدينار الجزائري.

كان بنك الجزائر الذي أنشئ في 4 أوت 1854، هو الذي يحتكر عملية إصدار الأوراق النقدية في الجزائر. وكان الفرنك الجزائري هو العملة المتداولة في الجزائر إلى أن أنشئت الوحدة النقدية الوطنية المسماة: الدينار الجزائري في عام 1964، وسُحب الفرنك من التداول في البلاد نهائيا⁽⁴⁾.

¹ ينظر المادة 26 من الأمر 107-69، المصدر السابق، ص. 1804.

² ابتسام طوبال، المرجع السابق، ص. 173.

³ محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص. 15.

⁴ ينظر، القانون رقم 111-64، مؤرخ في 10 أبريل 1964، والمتضمن تأسيس العملة الوطنية، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 30، مؤرخ في 10 أبريل 1964، ص. 443.

بعد الاستقلال، تميّز الوضع النقدي والمالي في الجزائر، بغموض في الهيكل. فعلى الصعيد الشكلي، كان هناك فصل بين الجزائر وفرنسا في هذين المجالين. إذ كانت الجزائر تتوقّر على نقد خاص بها هو *الفرنك الجزائري*، ومؤسسة لإصدار النقود هي *بنك الجزائر* التابع لفرنسا، وميزانية مستقلة، ونظام ضريبي مستوحى من النظام الضريبي الفرنسي مع بعض الاختلافات.

لأجل ذلك قررت حكومة الرئيس أحمد بن بلة، احتكار إصدار الأوراق النقدية في البلاد. إذ خوّلت *بنك الجزائر المركزي* القيام بهذه المهمة. بينما أسندت للخبزينة العمومية مهمة إصدار النقود المعدنية⁽¹⁾. ثم ألغي بعد ذلك، هذا التمييز بين إصدار النقود الورقية والنقود المعدنية الموروثة عن العهد الاستعماري، وكُلّف البنك المركزي بالمهمتين⁽²⁾.

ويتبيّن من الجدول أسفله، أن تداول العملة خلال الفترة من 1962 إلى 1969، قد تضاعف تقريبا، إذ انتقل من 2,2 مليار د. ج إلى 4,2 مليار د. ج، ويعود السبب في ذلك، بحسب بعض الباحثين إلى تزايد ثقة السكان في السلطات العمومية الجزائرية⁽³⁾.

- جدول رقم 1: تداول العملة بين سنوات 1962-1969 (مليون د. ج)

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
تداول العملة	2200	2300	2580	2770	2840	3230	3700	4160

المصدر: BOUKHOUDMI, op.cit, p. 37

ولكن بالرغم من تلك الاستقلالية النقدية الظاهرية، إلا أن بقية أدوات السياسة المالية كالميزانية والخبزينة، كانت تبدو مجرد أقسام للإدارات الفرنسية. فإلى غاية

¹ ينظر، المادة 37 من القانون رقم 144-62، مؤرخ في 13 ديسمبر 1962، وصادر في ج. ر. د. ج (النسخة الفرنسية)، العدد 10، مؤرخ في 28 ديسمبر 1962، ص. 113.

² الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص. 187.

³ BOUKHOUDMI, op.cit, p. 37.

الاستقلال، كانت الدوائر النقدية الجزائرية مرتبطة بتمثيلات الفرنسية، وكان الوضع المالي للجزائر خاضعا لتأثير الوضع المالي الفرنسي بشكل كبير⁽¹⁾.

ففي شهر جويلية 1962، انخفضت الكتلة النقدية في الجزائر بنسبة 16 %، بينما انخفضت الموجودات من الفرنك بنسبة 40 %. وكانت أغلب القروض مجمدة؛ وبالتالي كان على السلطات الجزائرية إعادة النظر في هذا الوضع الصعب. كما كان عليها إنشاء نظام نقدي جديد يتماشى مع الواقع الاقتصادي للبلاد⁽²⁾.

وفي 10 أبريل 1964، قرّرت السلطات الجزائرية بموجب قرار رئاسي، إنشاء عملة نقدية وطنية باسم: الدينار، « يرمز له (د. ج.)، وحددت قيمته بـ: 180 ملغ من الذهب الخالص. كما قرّرت أن تكون السندات بجميع أنواعها مشروطة وواجبة التسوية بالدينار ... وأن يتم إصدار الأوراق النقدية المقومة بالوحدة النقدية الجديدة، من قبل البنك المركزي الجزائري⁽³⁾ ».

كما تقرّر توقيف العمل بالأوراق النقدية الصادرة عن المصارف الفرنسية، مثل بنك الجزائر، و بنك الجزائر وتونس، ابتداء من وإبدالها بالأوراق النقدية الجديدة⁽⁴⁾.

كذلك، قرّر وزير المالية بشير بومعزة، عدم السماح اعتبار من يوم 14 أبريل 1964، بتغيير العملات الورقية القديمة بالجديدة، إلا للأشخاص المقيمين بصفة عادية في الجزائر⁽⁵⁾؛ وألزم كل التجار، ومقدمي الخدمات بالتداول الفوري بالأوراق النقدية بالدينار، وكذلك العملات المعدنية المتفرعة عنه⁽⁶⁾.

وفي عهد حكم الرئيس هواري بومدين، تقرّر منع تداول الأوراق المالية في الجزائر من فئة 5 فرنكات جديدة، المتضمنة عبارة " البنك الجزائري " أو " بنك

¹ Abdelkarim NAAS, *Le système bancaire algérien – de la décolonisation à l'économie de marché*, éditions I. N. A. S, Algérie 2003, p. 12.

² Le Monde diplomatique, octobre 1965, [site internet] : <https://www.monde-diplomatique.fr/1965/10/A/26882>, visité le 2/12/2018.

³ ينظر، المادتين: 2، 3، من القانون رقم 64-111، مؤرخ في 10 أبريل 1964، صادر في ج. ر. ج. ج. (النسخة الفرنسية)، العدد 30، المصدر السابق، ص. 443.

⁴ ينظر، المادة 1، من القانون رقم 64-112، المصدر نفسه، ص. 443.

⁵ ينظر، المادة 1، من القرار الوزاري المؤرخ في 13 أبريل 1964، صادر في ج. ر. ج. ج. (النسخة الفرنسية)، العدد 31، مؤرخ في 14 أبريل 1964، ص. 458.

⁶ المصدر نفسه، ص. 458.

الجزائر وتونس"، بعد 31 جانفي 1966، وذلك للحفاظ على الوحدة النقدية الوطنية⁽¹⁾.

خضع الدينار الجزائري، من خلال القوانين النازمة له لرقابة صارمة، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة، وإجراء التحويلات البنكية. حيث لم يكن الدينار قابلا للتحويل، ولم تكن توجد سوقا داخلية مقننة لصرف العملات. ولكن مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، أصبح الدينار مثبتا ابتداء من جانفي 1974، على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات. وكان الهدف من وراء ذلك، هو ضمان استقرار العملة الوطنية، وفك ارتباط قيمتها بالوضع الاقتصادي والمالي الداخلي⁽²⁾.

وبفضل عوائد المحروقات المرتفعة، والإمكانات المريحة للجوء إلى الديون الخارجية، فإن سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، ظل أعلى من قيمته الحقيقية⁽³⁾.

وفي 7 جوان 1972، أمرت رئاسة الحكومة البنك المركزي الجزائري، بإصدار 3 قطع معدنية جديدة من فئة عشرين سنتيما، ودينار واحد، وخمسة دنانير؛ حملت القطعة الأولى والثانية رموزا تعبر عن الثورة الزراعية، بينما حملت القطعة الثالثة رموزا تتعلق بالذكرى العاشرة لعيد الاستقلال، مع تثبيت سنة 1972 في القطع الثلاث⁽⁴⁾.

¹ ينظر، المادة 1 من الأمر رقم 65 - 310، المؤرخ في 30 ديسمبر 1965، والصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 1، مؤرخ في 4 جانفي 1966، ص. 2.

² محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات -"، الخميس 26 أوت 2010، جامعة حسينة بن بوعلی - الشلف، موقع الكتروني على العنوان: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04>، تاريخ الزيارة 2018/06/27.

³ Chabha BOUZAR, " L'histoire mouvementée du taux de change du Dinar", *Bulletin d'information* n° 1+3, université Mouloud Mammeri - Tizi-Ouzou 1998, p. 10.

⁴ ينظر، الأمر رقم 72 - 25، مؤرخ في 7 جوان 1972، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 47، مؤرخ في 13 جوان 1972، ص. 699.

4. - تنظيم قطاع التجارة وتطويره.

خضع قطاع التجارة في الجزائر خلال العهد الاستعماري البائد، لنفس القوانين التي كانت تحكم التجارة الفرنسية. وكان يُعبر عن التخلف الاقتصادي للجزائر، بسبب هيكله المبادلات التجارية، وارتباط العلاقات التجارية مع فرنسا بنسبة 80 %، وحدث عجز كبير ومستمر في الميزان التجاري. فكانت الجزائر تستورد المنتجات والسلع المصنّعة من الدولة الاستعمارية، وتصدر إليها بعض المنتجات الزراعية، والثروات الطبيعية والمعدنية⁽¹⁾.

وبعد الاستقلال، وعلى الرغم من تبني السلطات الجزائرية النظام الاشتراكي، وسعيها إلى تحقيق توازن في الميزان التجاري، إلا أن الوضع ظل على ما هو عليه إلى غاية 1964. حيث استمرت في استيراد المواد الزراعية والمعدنية الخام، وتصدير المحروقات، التي احتلت 50 % من صادراتها في تلك السنة. بينما احتلت المعادن 45 % من إجمالي الصادرات⁽²⁾.

لأجل ذلك، تطلعت السلطات الوطنية إلى قطع تلك الروابط الوثيقة من التبعية الاقتصادية بتنويع تجارتها الخارجية، وسعت إلى تزويد قطاع التجارة الخارجية بقواعد سليمة، وتنظيم المبادلات ضمن إطار وطني. حيث فرضت رقابة على التجارة من خلال ثلاث هيئات هي: *الديوان الوطني للتسويق*، الذي أنشئ في 13 ديسمبر 1962⁽³⁾، و *الديوان الوطني للإصلاح الزراعي*⁽⁴⁾، الذي كُلف منذ أكتوبر 1964، بتسويق منتجات المزارع المسيرة ذاتيا داخليا وخارجيا، ثم *المجموعات المهنية الإجبارية*، التي انفردت باستيراد بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع⁽⁵⁾.

¹ Georges MUTIN, " Le commerce extérieur de l'Algérie en 1964 ". In: *Revue de géographie de Lyon*, n°4, 1965. p. 345.

² Ibid, p. 352.

³ ينظر، المرسوم رقم 62-125، مؤرخ في 13 ديسمبر 1962، صادر في ج. ر. د. ج (النسخة الفرنسية) العدد 9، مؤرخ في 21 ديسمبر 1962 ص. 106.

⁴ أنشئ هذا الديوان بموجب المرسوم رقم 63-90 المؤرخ في 13 مارس 1963، صادر في ج. ر. ج. ج (النسخة الفرنسية) العدد 15، مؤرخ في 22 مارس 1962، ص. 286.

⁵ MUTIN, op.cit, p. 346.

اهتمت حكومة الرئيس هواري بومدين بتنظيم قطاع التجارة، وإخضاعه لرقابة الدولة. وقد مرّت سياستها في التجارة الخارجية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية، ومرحلة الاحتكار. وفي كلتا المرحلتين استعملت أدوات السياسة التجارية الحمائية⁽¹⁾.

ففي عام 1965، تم تحديد بعض البضائع المعدة للتصدير⁽²⁾، وتعيين البضائع المرخص باستيرادها⁽³⁾.

وفي عام 1966، نقلت وزارة التجارة صلاحية الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بعد أن تبين لها عدم اكترائه بمصالح المستثمرات الفلاحية، إلى الاتحاد الوطني لتعاونيات التسويق الزراعي، وأنشأت اتحادات جهوية تابعة له، للإشراف على جميع تعاونيات السوق الداخلية⁽⁴⁾.

ابتداء من عام 1967، شرعت الحكومة في تطبيق مجموع الإصلاحات التي تقرّرت في سنة 1966. فبادرت إلى حل الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية، و الشركة الوطنية للمخازن الشعبية الكبرى بالجزائر، وتعويضهما بشركة جديدة تدعى "الأروقة الجزائرية الجديدة"، وتكليفها بـ: « بيع منتجات الاستهلاك للعموم، وشراء السلع والتزويدات الخاصة بهذه العمليات⁽⁵⁾ ». ثم أسندت عملية تسويق منتجات القطاع المسير ذاتيا الزراعية إلى تعاونيات الثورة الزراعية⁽⁶⁾.

وفي شهر فيفري 1968، أصدرت 18 قرارا حول التجارة الداخلية، وتنظيم هوامش التسويق والربح المفروضة على عدد معين من المنتجات الأساسية⁽⁷⁾.

¹ سمية بونوة ومنير نوري، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، أكتوبر 2018، ص. 124.

² ينظر، القرار المؤرخ في 27 ديسمبر 1965، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 1، مؤرخ في 4 جانفي 1966، ص. 12.

³ ينظر، القرار المؤرخ في 29 ديسمبر 1965، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 9، مؤرخ في 1 فيفري 1966، ص. 126.

⁴ عبد الرشيد ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2002، ص. 76.

⁵ ينظر، المادة 1، 2 و 4 من الأمر رقم 67-41، مؤرخ في 9 مارس 1967، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 24، مؤرخ في 21 مارس 1967، ص. 334.

⁶ A.A.N, Vol. 6, Op.cit, p. 418.

⁷ تنتظر هذه الأوامر في ج. ر. ج. ج. العدد 11، مؤرخ في 6 فيفري 1968، ص. 162 - 173.

كما تطلعت، بحسب ما صرح به وزير التجارة نور الدين دلسي، إلى إعطاء قطاع التجارة المكانة الحقيقية في الاقتصاد الوطني، لتلبية الحاجيات الاستهلاكية للبلاد، حفاظا على الاستقلال الوطني⁽¹⁾.

حيث مارست سياسة رقابية على التجارة الخارجية، قامت على « مجموعة من الأدوات الحمائية تمثلت في فرض تعريف جمركية تفضيلية على منتجات و سلع الاتحاد الأوروبي، وفرض تعريف جمركية حسب أصناف السلع المستوردة. إذ أُعفيت وسائل التجهيز، والمواد الخام بشكل شبه تام من التعريف الجمركية، وُحدّدت نسب منخفضة على بعض المواد الأساسية، ونسب مرتفعة على السلع التي تنتج محليا من قبل الشركات الوطنية، للحفاظ على المنتج الوطني، وحماية مناصب الشغل. كما أخضعت السلع الكمالية المستوردة لمعدل 150 % من قيمتها⁽²⁾».

وكان الهدف من وراء احتكار الدولة للتجارة الخارجية في تلك الفترة، هو التحكم في التدفّقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي، والحاجة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. فقد تمكنت الجزائر من التحرر من التبعية التجارية للخارج في قطاعات النسيج، الجلود ومواد البناء، وسعت إلى تحقيق الاستقلال الذاتي الاقتصادي في قطاعات الحديد والصلب، وبعض الصناعات الكيماوية⁽³⁾.

كما شرعت الحكومة في فيفري 1968، في إصلاح معدل الضريبة الجمركية لتجنب الواردات غير الضرورية، وتشجيع بعض المشتريات الانتقائية. حيث أدخلت في شهر فيفري، إصلاحات على قانون الجمارك، بالزيادة في الرسوم الجمركية على السلع الكمالية، وإلغاء الإجراءات القديمة التي كانت تُنظم تدفّقات العملة الصعبة⁽⁴⁾.

¹ ينظر تصريحه بمناسبة افتتاح المعرض الدولي الخامس للجزائر، لجريدة الشعب، عدد 30 أوت 1968.

² A.A.N, Vol. 7, Op.cit, p. 362.

³ A.A.N, Vol. 7, Ibid, p. 363.

⁴ الأمر رقم 35-68، مؤرخ في 2 فيفري 1968، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 11، المصدر السابق، ص. 158.

هذا بالإضافة إلى إنشاء لجنة وزارية للتعريف الجمركية، كلفت بـ: «إبداء رأيها للحكومة حول تعديل أو وقف أو إعادة وضع كل أو جزء من الرسوم الجمركية⁽¹⁾».

كما أنشأت ثلاثة مكاتب وطنية، كلفت بتسويق بعض المنتجات الفلاحية هي: مكتب الفواكه والخضر الجزائرية، الذي كلف بتنظيم تسويق الفواكه والخضر داخل الجزائر، وتطوير تنمية صادراتها؛ والمكتب الوطني لأغذية الأنعام، الذي كُلف بإنتاج أغذية الأنعام والحيوانات وتسويقها؛ و المكتب الوطني للحلفاء، المكلف باستغلال الحلفاء وتسويقها⁽²⁾. بينما كُلف الديوان الوطني للتسويق بمراقبة التجارة الخارجية في تلك السنة⁽³⁾.

وبذلك سيطرت الدولة على 90 % من الصادرات، و 70 % من الواردات، واستطاعت أن تحقق 4 أهداف كبرى رسمتها لقطاع التجارة هي:

1) حماية النشاطات الوطنية القائمة؛

2) اختيار الواردات وفقا لأهميتها للاقتصاد الوطني، وذلك بالتضييق على توريد السلع الكاملة وإعفاء بعض السلع الوسيطة من الرسوم؛

3) ترقية الصادرات؛

4) تنويع المبادلات سواء بالنسبة للسلع أو البلدان التي يتم الاستيراد منها أو التصدير إليها⁽⁴⁾.

خلال عام 1970، زاد المبلغ الإجمالي المخصص للتجارة الخارجية بنسبة 50 % مقارنة مع السنة التي من قبله. وكانت السلطات تتوقع حدوث تنوع أوسع في التبادل التجاري للجزائر على المستوى الجغرافي، يؤدي إلى زيادة العلاقات التجارية بشكل كبير مع العديد من دول العالم الثالث، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

¹ ينظر المادة 1، من المرسوم رقم 37-68، مؤرخ في 2 فيفري 1968، المصدر نفسه، ص. 161.

² ج. ر. ج. ج. العدد 30، مؤرخ في 8 أبريل 1969، ص. 321، 324، 327.

³ عبد الرشيد ديب، المرجع السابق، ص. 78.

⁴ الجيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية. من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 11.

« فالإجراءات التي اتخذت لهيكلية التجارة، كانت تهدف إلى إعطاء أهمية أكبر لاستيراد أدوات التجهيز، وتقييد أكبر لاستيراد السلع الاستهلاكية، وتعزيز الصادرات مع زيادة في الإنتاج الوطني لمجموعة من المنتجات التي تعرف توسعا تدريجيا. فالتوقعات الخاصة باستيراد أدوات التجهيز خلال سنوات 1970-1973، كانت تفوق 14 مليار د. ج، أو حوالي 3 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ كبير جدا⁽¹⁾ ».

وفي شهر سبتمبر 1970، صرّح وزير التجارة العياشي ياكّر بأن: « المخطط الرباعي، يمثّل في مجال التجارة الخارجية، كما هو الشأن في باقي القطاعات الأخرى، مرحلة حاسمة للجزائر. فمع وجود مبلغ إجمالي سنوي سيبلغ 12 مليار دينار في عام 1973، ... ستشكل التجارة الخارجية للجزائر، أداة لزيادة الكفاءة بشكل كبير لصالح التنمية الاقتصادية. كما ستكون تداعيات التدابير المخطّط لها كبيرة، من حيث الإشراف على التسويق، وإخضاع القطاع لتغيرات عميقة على مستوى الهياكل⁽²⁾ ».

أدت سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية في القطاع الاشتراكي، وتسويق هذه المنتجات من قبل الدواوين العمومية، إلى حدوث انخفاض غير مبرر في القيمة المضافة للزراعة، وتضخيم القيمة المضافة بالتجارة. ففي عام 1971، حقّق الميزان التجاري عجزا بقيمة 1985 مليون د. ج. وبلغت قيمة الواردات 5760 مليون د. ج. تمثلت في مواد زراعية وغذائية، مواد تجهيز، ومواد أولية، ومواد نصف مصنّعة، ومواد مصنّعة استهلاكية. فهيكّل الواردات كان يعكس جهود التجهيز الذي حقّقته الجزائر، وركود منتجاتها الزراعية.

بينما بلغت قيمة الصادرات 3775 مليون د. ج. تمثلت في مواد زراعية، المحروقات، المعادن وبعض المواد الصناعية. ويعود الحجم النسبي المنخفض للصادرات، إلى انخفاض صادرات المحروقات⁽³⁾.

¹ A.A.N, Vol. 9, Op.cit, p. 443.

² ينظر تصريحه في يومية الشعب، عدد 23 سبتمبر 1970.

³ A.A.N, Vol. 10, Op.cit, p. 452.

وفي عام 1972، أنشئت شركة تسيير وتطوير الصناعات الغذائية، التي كانت تراقب لصالح الدولة ثلاثة أنشطة هامة في قطاع الأغذية: المواد الدسمة، السكر والمصبرات⁽¹⁾.

كما عرفت المبادلات التجارية للجزائر نموا قويا، بفضل تسوية الأزمة البترولية لعام 1971، وتطور قطاع المحروقات، وزيادة القدرات المالية الناتجة عن هذا التطور، ونمو تعبئة الإعتمادات المالية⁽²⁾.

وفي عام 1973، ارتفعت الواردات الجزائرية بقوة. حيث انتقلت قيمتها من 8 إلى 10 مليار د.ج، نتيجة تأخر بعض المشاريع الصناعية، وارتفاع أسعار الموردين الأجانب. بينما عرفت الصادرات تطورا سريعا، إذ ارتفعت قيمتها من 6 إلى 7,6 مليار د. ج، مغطية بذلك 75 % من واردات البلاد⁽³⁾.

- جدول رقم 2: هيكل المبادلات التجارية بحسب المنتج في عام 1973.

الصادرات		الواردات		
1973	1972	1973	1972	
% 13	% 8,5	% 11,9	% 16,2	مواد غذائية
% 16,2	% 83	% 1,7	% 2,3	طاقة،
% 4 {	% 8,5 {	% 5,5	% 6,6	مواد أولية
		% 27,9	% 27,3	مواد شبه نهائية
		% 37	% 33	مواد التجهيز
		% 16	% 13	سلع استهلاكية

- المصدر: Bulletin trimestriel de statistiques, n° 3, 1973

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أهمية كل من قسم مواد التجهيز، وقسم المنتجات شبه نهائية التي تتعلق بشكل رئيسي بمواد البناء، والميكانيك والكهرباء في الواردات. وهذا يعكس سياسة الاستثمار الصناعي للدولة. كما نلاحظ زيادة كبيرة في استيراد السلع الاستهلاكية.

¹ HACHEMI Nassim, "Impact prévisible de l'intégration de l'Algérie à la zone de libre échange Union Européenne et Organisation Mondiale du Commerce sur la filière huile alimentaire", (site internet) : https://www.memoireonline.com/04/08/1067/m_impact-previsible-integration-algerie-libre-echange-ue-omc-huile-alimentaire17.html, visité le 02/06/2018.

² A.A.N, Vol. 11, Op.cit, p. 461.

³ A.A.N, Vol. 12, Op.cit, p. 540.

أما الصادرات، فقد احتلت المحروقات مكانة مرموقة. حيث ساعد إقامة قاعدة للصناعة البتروكيمياوية على تصدير المواد المشتقة، والحصول على مداخيل بالعملة الصعبة أكبر من التي كانت تأتي من تصدير المواد الخام.

خلال فترة المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، زاد حجم المبادلات الخارجية للجزائر بنحو 75 %، حيث ارتفع حجم الواردات من 2,6 مليار د. ج في عام 1970، إلى 4,9 مليار خلال عام 1974. بينما ارتفع حجم الصادرات خلال نفس الفترة من 2,6 مليار د. ج إلى 3,6 مليار⁽¹⁾.

ونظرا للحجم الكبير للمبالغ التي خصصتها الجزائر في مشاريعها الاستثمارية، والتي كانت تتطلب الاقتراض من الخارج والتسديد على مدى طويل، تبنت الجزائر في تعاملها الاقتصادي مع الدول الصناعية الغربية، سياسة مقايضة المساعدات المالية والتقنية بالمواد الأولية. فعلى سبيل المثال أعلن وزير الاقتصاد عبد السلام بلعيد، أثناء زيارته لليابان في شهر جانفي 1974، أن الجزائر مستعدة لتوفير 7,2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع سنويا لليابان، في مقابل حصولها على مساعدة اقتصادية من طوكيو، في شكل قروض لانجاز بعض المشاريع الصناعية⁽²⁾.

وفي عام 1974، وضعت الحكومة شروطا خاصة بتنظيم تسويق الفواكه والخضر داخل التراب الوطني. حيث كلفت 3 هيئات عمومية بتسويق الخضر والفواكه على مستوى البلديات والولايات، هي: التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات على مستوى البلدية؛ والتعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر على مستوى الولاية؛ و مكتب الفواكه والخضر الجزائرية على المستوى الوطني⁽³⁾.

¹ ينظر، الجدول رقم 2 في هذا المبحث.

² الشعب، عدد 21 جانفي 1974.

³ ينظر، ج. ر. ج. ج، العدد 80، مؤرخ في 4 أكتوبر 1974، ص. 1026.

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تأثرت نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية للمحروقات خلال عام 1973. حيث تغيّر وضع التجارة الخارجية الجزائرية بشكل عميق. كما تأثرت التجارة بتذبذب الإنتاج الزراعي، وزيادة حجم المبادلات التجارية مع شركاء جدد، مثل ألمانيا الفيدرالية ودول أمريكا الشمالية⁽¹⁾.

بينما زاد حجم الصادرات عن حجم الواردات، بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة في مجال التصنيع، وسياسة التقشف التي تبنتها. حيث ضغطت على واردات السلع الاستهلاكية لصالح السلع التجهيزية والمنتجات النصف مصنّعة، فبلغت نسبتها أكثر من 60 % من إجمالي الواردات. كما حدثت زيادة معتبرة خلال نفس السنة، في استيراد المنتجات الغذائية، وبخاصة منها الحبوب ومنتجات الألبان، التي بلغت نسبتها حوالي 50 %⁽²⁾.

وأما الصادرات فحصلت فيها قفزة نوعية في عائدات النفط، بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية للمحروقات بعد موجة التأميمات. فقد زادت صادرات قطاع المحروقات بنسبة 163 %، وانتقلت من 82,9 % في عام 1973 إلى 92,9 % في عام 1974. وبالتالي سجّل الميزان التجاري فائضا ماليا بـ: 1808 مليون د. ج⁽³⁾.

وفي عام 1975، حصل عجزا كبيرا في الميزان التجاري بلغ 672 مليون د. ج، وذلك بسبب حدوث ارتفاع أسعار معدّات التكنولوجيا الفائقة في الأسواق العالمية، وزيادة حجم الواردات الزراعية والغذائية، نتيجة ركود إنتاجية القطاع الزراعي⁽⁴⁾.

كما أن السلطات الجزائرية ألغت في تلك السنة، العمل بالقوانين الفرنسية في القطاع التجاري. وأصدرت قانون تجاري⁽⁵⁾، نصّ على تنظيم النشاط التجاري،

¹ A.A.N, Vol. 13, Op.cit., p. 382.

² Ibid, p. 383.

³ A.A.N, Vol. 13, Ibid, p. 384.

⁴ A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 425.

⁵ ينظر الأمر رقم: 59-75، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 101، مؤرخ في 19 ديسمبر 1975.

وضبط قواعده طبقا للتوجيهات السياسية، والاختيارات الاقتصادية التي كانت تتبناها السلطات الجزائرية آنذاك⁽¹⁾.

عرفت المبادلات التجارية خلال عام 1976، تباطأ بسبب تراجع الواردات، بسبب توقف الاستثمارات الوطنية بعد الاختلالات التي ظهرت عام 1975، نتيجة العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري. فقد عكست المداخل التي تحققت بفضل التبادل التجاري، خيار الجزائر بالاعتماد بشكل واسع على الخارج لضمان تنمية البلاد، عبر استيراد كميات كبيرة من أدوات التجهيز الضرورية لتأسيس بنية تحتية اقتصادية أساسية. في حين انخفض العجز بشكل كبير، نتيجة تراجع قيمة واردات المنتجات الزراعية والغذائية، بفضل المحصول الزراعي الكبير الذي تحقق في تلك السنة. فقد بلغ الفائض 5194 مليون د. ج مقابل 3960 مليون د. ج، في عام 1975⁽²⁾.

نصّت المادة 14 من دستور 1976، على أن: « يشمل احتكار الدولة، بصفة لا رجعة فيها، التجارة الخارجية وتجارة الجملة⁽³⁾ ».

وبعد مدة من تطبيق القانون التجاري، ظهرت فوضى في القطاع التجاري، نتيجة تداخل صلاحيات الجهات المسؤولة على مراقبة النشاط التجاري⁽⁴⁾، وصار لزاما على السلطات التدخل لتقويم وإصلاح هذا الخلّ. حيث أصدرت الحكومة في فيفري 1978، قانونا ينص على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ويحول فقط للدواوين والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي أو التجاري أو الإداري، إبرام عقود وصفقات خاصة باستيراد أو تصدير البضائع، والسلع والخدمات مع المؤسسات

¹ نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015-2016، ص. 30.

² A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 424.

³ ينظر، ج. ر. ج. ج، العدد 94، مؤرخ في 24 نوفمبر 1976، ص. 1295.

⁴ فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري، ط. 2، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص. 378.

الأجنبية⁽¹⁾. وبذلك تم حل كل المؤسسات الخاصة التي كانت تنشط في الجزائر في مجال الاستيراد والتصدير.

في نهاية عهد حكم الرئيس هواري بومدين، عانى قطاع التجارة من: « مشاكل عدم كفاية المنفذ الخارجي للمنتجات الزراعية على وجه الخصوص، مما تطلب البحث عن تنويع جديد للصادرات وتطويرها على مستوى المنتج، وبالتالي على مستوى الشركاء التجاريين. حيث كان على السلطات البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها المصنعة ونصف المصنعة في قطاعي الميكانيك والبتروكيمياء، نحو بلدان العالم الثالث وبخاصة منها البلدان العربية والأفريقية. أما الأسواق الغربية فكانت تحتل مكانة مرموقة في الصادرات الجزائرية، وبخاصة منها المحروقات⁽²⁾ ».

مجمل القول أن هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 1978، ظل جامدا، وظل ثقل المحروقات فيه كبيرا.

- جدول رقم 3: تطور التجارة الخارجية بين 1965 - 1978. (الوحدة: مليون د. ج)

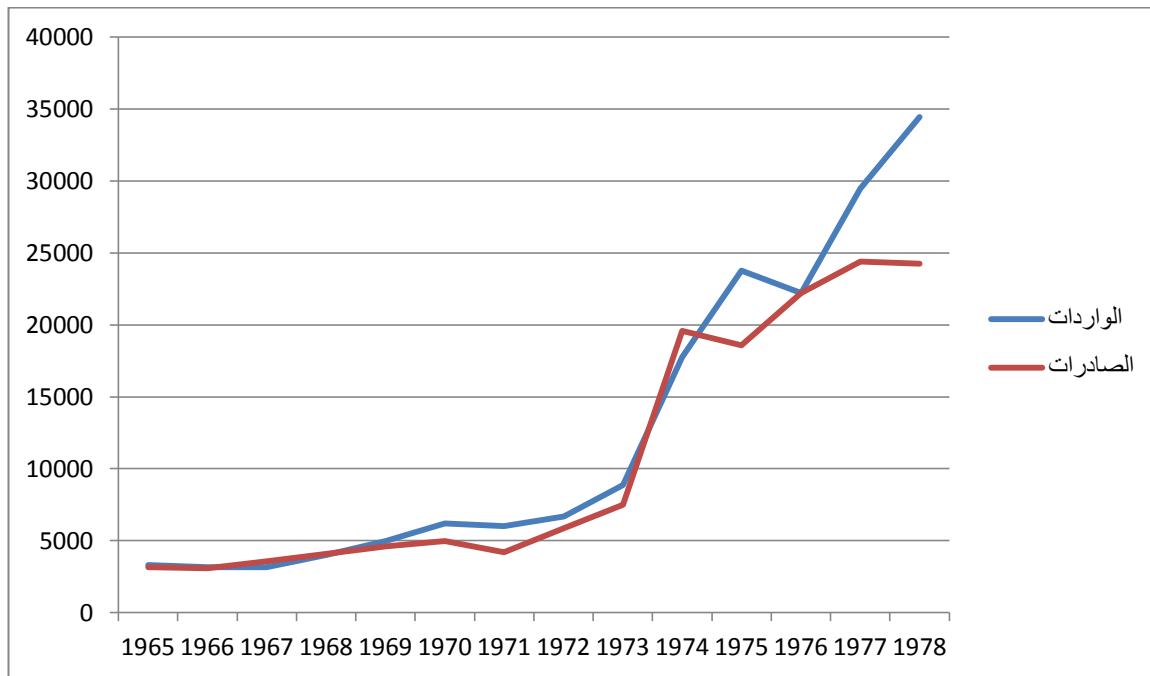
1965	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78
3314	3154	3154	4023	4981	6205	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29475	34439
3146	3070	3572	4098	4611	4981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234

المصدر: د. و. إ. المصدر السابق، ص. 172-173.

وقد حولت تطور قيم التجارة الخارجية بين 1965 - 1978، في الجدول أعلاه، إلى منحني بياني كما يظهر في الشكل البياني أسفله لتوضيح الفرق بين الواردات والصادرات.

¹ ينظر، المادة 3 من القانون 02-78، المؤرخ في 11 فيفري 1978، والصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 7، مؤرخ في 14 فيفري 1978، ص. 171.

² A.A.N, Vol. 17, Op.cit, p. 462.



- تطور الواردات.

يعكس هيكل المبادلات التجارية للجزائر واقع النمو الاقتصادي للبلاد، الخيارات الكبرى التي تبنتها الدولة في إستراتيجيتها للتنمية، والتي كانت تقوم على تمويل واردات الآلات والسلع التجهيزية من خلال تصدير المواد الأولية، وتوجيه الوحدات الصناعية نحو تلبية حاجيات السوق الداخلية. ومن هنا تميزت الواردات بهيمنة السلع التجهيزية الخاصة بالصناعات الثقيلة. حيث بلغت قيمتها 546 مليون د.ج في عام 1967 أو 17,3 %، من الحجم الإجمالي للواردات. ثم ارتفعت خلال عام 1978 إلى 11501 مليون د.ج، أو 33,4 %.

كما ارتفعت معدلات المنتجات الغذائية والمشروبات كما يتضح من الجدول أسفله، ولكن مع تنذب في قيمتها. حيث بلغت 824 مليون د. ج في عام 1967 ثم انخفضت إلى 632 مليون د. ج في عام 1969، وتعاود الانخفاض مرة ثانية من 1848 مليون د. ج في عام 1971 إلى 1218 مليون د. ج في عام 1973، ثم إلى 5029 مليون د. ج في عام 1978.

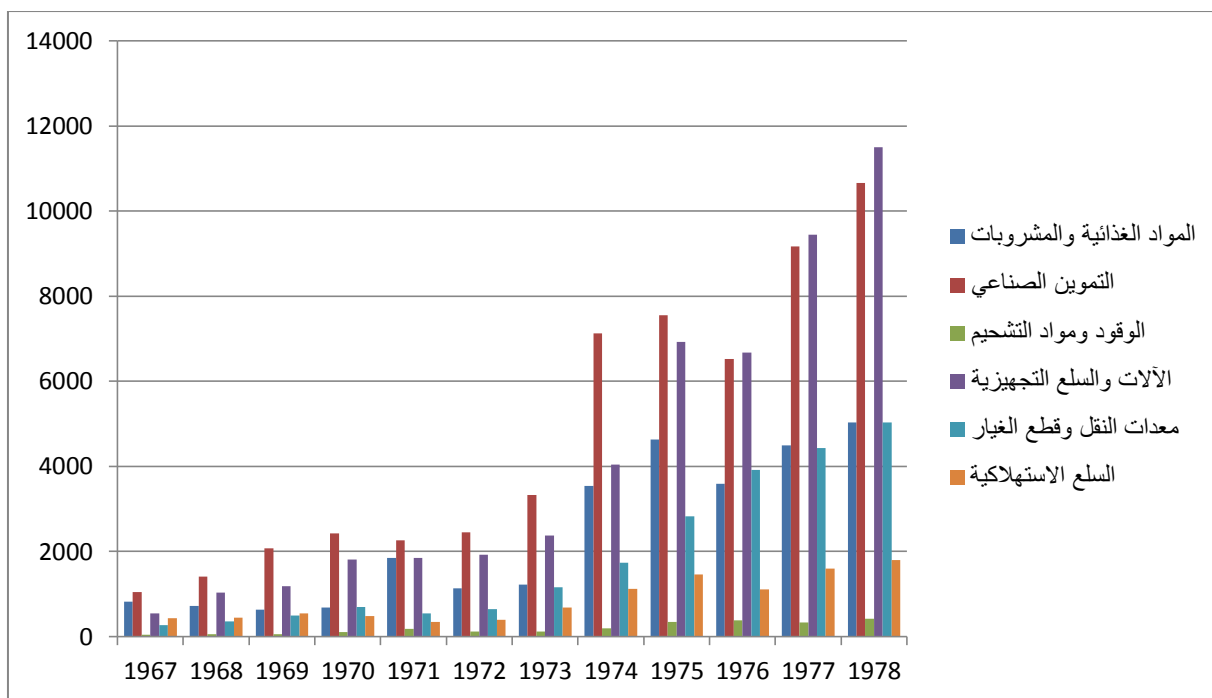
- جدول رقم 4: واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى بين سنوات 1967 - 1978. (الوحدة مليون د. ج)⁽¹⁾.

1967	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78
824	716	632	680	1848	1139	1218	3544	4633	3595	4488	5029
المواد الغذائية والمشروبات											

1 الديوان الوطني للإحصاء، التجارة الخارجية، حوصلة إحصائية 1962-2011، على العنوان الإلكتروني: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf، تم تزيارته في 2017/08/11.

10655	9170	6527	7548	7120	3325	2449	2256	2422	2080	1409	1047	التموين الصناعي
422	335	381	347	196	118	125	180	112	56	53	40	الوقود ومواد التشحيم
11501	9442	6670	6922	4036	2377	1927	1849	1813	1180	1036	546	الآلات والسلع التجهيزية
5026	4434	3919	2831	1730	1155	650	551	691	490	362	268	معدات النقل وقطع الغيار
1798	1601	1114	1457	1117	678	400	341	484	541	446	429	السلع الاستهلاكية
34431	29471	22206	23738	17743	8871	6690	6025	6202	4979	4022	3154	المجموع

وقد حولت قيم واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى بين سنوات 1967 - 1978، في الجدول أعلاه، إلى أعمدة بيانية كما يظهر في الشكل البياني أسفله، لتوضيح الفرق بين الواردات والصادرات.



- تطور الصادرات.

كانت الصادرات الجزائرية خلال الفترة المشمولة بالدراسة، تعتمد بشكل كبير على المحروقات. فأرقام الجدول أسفله، تبين أهمية هذه الفئة الاقتصادية الكبرى في مجموع الصادرات، التي زادت قيمتها من 2605 مليون د. ج في عام 1967 أو

72,9 % من اجمالي الصادرات، إلى 23279 مليون د. ج في عام 1978، أو 96,05 %.

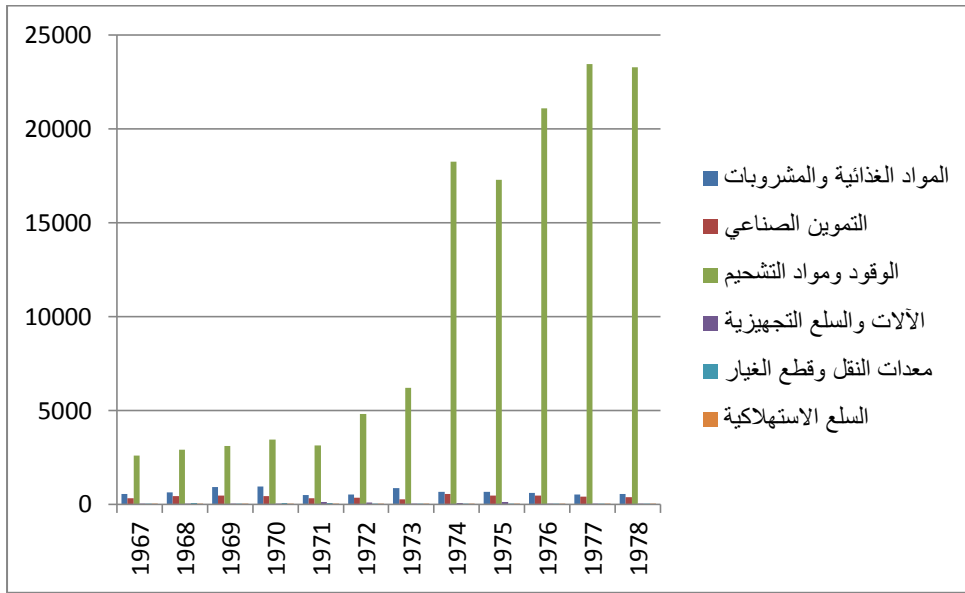
- جدول رقم 5: صادرات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى بين سنوات 1967 – 1978. (الوحدة مليون د. ج)⁽¹⁾.

1967	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	
543	625	911	957	486	516	872	650	669	602	526	562	المواد الغذائية والمشروبات
336	450	467	427	328	349	277	558	454	473	405	370	التموين الصناعي
2605	2909	3118	3456	3150	4816	6206	18261	17273	21097	23445	23279	الوقود ومواد التشحيم
29	24	23	25	129	95	42	58	118	1	2	4	الآلات والتجهيزات
32	59	48	72	70	34	36	25	21	11	17	4	معدات النقل وقطع الغيار
27	31	44	42	44	43	41	42	28	21	15	14	السلع الاستهلاكية
3572	4098	4611	4980	4207	5853	7474	19594	18563	22205	24410	24234	المجموع

وبلاحظ من الجدول ضعف مساهمة منتجات التموين الصناعي في الصادرات، وتذبذب قيمتها إذ ارتفعت من 336 مليون د. ج في عام 1967 إلى 558 مليون د. ج في عام 1974، ثم انخفضت مجددا إلى 370 مليون د. ج في عام 1978. أي أن نسبتها تراجعت في إجمالي الصادرات من 9,4 % في عام 1967 إلى 2,5 % في عام 1974، ثم إلى 1,5 % في عام 1978. كما كان هناك هامش ربح في الصادرات الغذائية والاستهلاكية. حيث تراجعت نسبة مساهمته في توفير العملة الصعبة من 12 % في سنة 1973 إلى 2,6 % في سنة 1978⁽²⁾.

¹ الديوان الوطني للإحصاء، التجارة الخارجية، لمصدر نفسه.

² A.A.N, Vol. 17, Op.cit, p. 463.



- تطور الهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية:

تبنت حكومة هواري بومدين إستراتيجية تنويع الزبائن التجاريين، وذلك بهدف تقليص التبعية لفرنسا. وقد حددت تلك الإستراتيجية الهيكل الجغرافي للتجارة خلال سبعينيات القرن العشرين. حيث ارتبطت الجزائر بحكم أنها بلد يعتمد بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات، بأسواق الدول الغربية التي تعد أكبر مستهلك لهذا المنتج الاستراتيجي. وهذا ما يفسر لنا، سبب تنويع الصادرات لصالح بعض دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأمريكا الشمالية. السوق الأوروبية المشتركة أو لصالح الولايات المتحدة.

ففي 26 من أبريل 1976، وقعت الجزائر اتفاقية تعاون تجاري مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، دعمت ببروتوكولات مالية يتم تجديدها بصورة دورية كل خمس سنوات. قامت على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، ونصت على تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بين الطرفين، وتنمية التبادل التجاري بين الطرفين، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية، وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية⁽¹⁾.

¹ آمال يوسف، العلاقات الأورو- مغربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2005-2006، ص. 38.

وبعد خضوعها لتعديلات برلمانات دول المجموعة التسع والبرلمان الجزائري، دخلت الاتفاقية حيز التطبيق في الفاتح نوفمبر 1978⁽¹⁾.

وفي عام 1977، وقعت الجزائر اتفاقيات مهمة مع كل من و. م. أ، ألمانيا وإيطاليا، لتزويدهم بـ: 70 مليار م³ من الغاز الطبيعي.

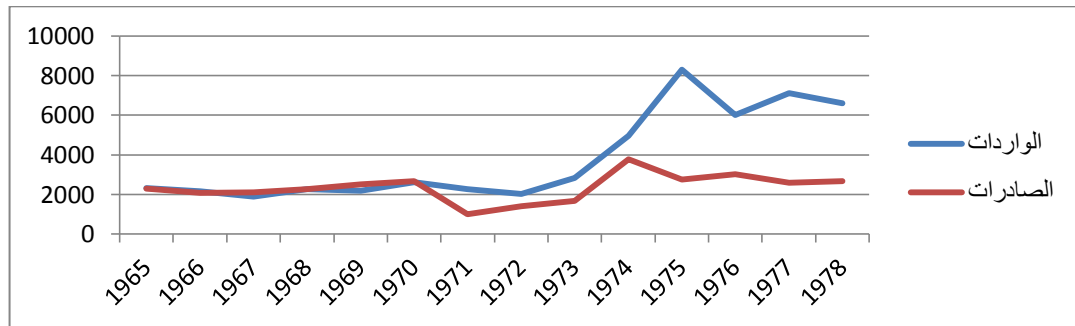
وبالنسبة لتطور التبادل التجاري مع فرنسا، فقد شهدت كل من الصادرات والواردات - كما يتبين من الجدول رقم 2 - تذبذبا في قيمتهما. وذلك بفعل تطبيق سياسة تنويع الزبائن. وابتداء من عام 1971، بدأ التراجع في التبادل التجاري مع فرنسا يظهر بشكل منتظم، وتؤكد بشكل أكبر خلال عام 1976، عندما احتلت فرنسا المرتبة الرابعة ضمن زبائن الجزائر، وراء كل من إيطاليا، ألمانيا الفيدرالية، و. م. أ واليابان⁽²⁾.

- جدول رقم 7: تطور التبادل التجاري مع فرنسا 1965-1978 (مليون د. ج).

السنوات	1965	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78
الواردات	2330	2167	1878	2274	2200	2631	2273	2020	2844	4952	8292	6019	7115	6599
الصادرات	2282	2070	2118	2264	2511	2667	991	1393	1667	3764	2761	3011	2581	2663
الميزان التجاري	- 48	- 97	+ 240	+ 70	+ 311	+ 36	- 1282	- 627	- 1177	- 1188	- 5531	- 3008	- 4534	- 3936

المصدر: د. و. إ، المصدر السابق، ص. 172، 176، 182.

وقد حولت قيم تطور التبادل التجاري مع فرنسا بين سنوات 1965-1978 في الجدول أعلاه، إلى منحنى بياني كما يظهر في الشكل البياني أسفله لإدراك الفرق بين الواردات والصادرات.



¹ A.A.N, Vol. 18, année 1979, Editions C.N.R.S, Paris 1980, p. 592.

² A.A.N, Vol. 17, Op.cit., p. 427.

الفصل الرابع: تطور الجزائر الاجتماعي والثقافي.

- المبحث الأول: التطور في مجال النمو الديمغرافي والسياسة السكانية.
- المبحث الثاني: التطور في المجال التعليمي.
- المبحث الثالث: الثورة الثقافية.

- المبحث 1: التطور في مجال النمو الديمغرافي والسياسة السكانية.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال، بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، ظاهرة " ازدهار الخصوبة"، التي هي ليست غريبة على أي مجتمع ظل يعاني ضغوطا استعمارية. حيث ارتفع معدل الخصوبة عند المرأة الجزائرية بشكل كبير، في ظل غياب كلي لمراقبة الولادات، وعدم وجود وسائل منع الإنجاب في الوسط الاجتماعي الجزائري. حيث تراوح معدل الخصوبة بين 7 و 8 أطفال لكل امرأة. ثم تعدى في عام 1970، معدل 8 أطفال لكل امرأة⁽¹⁾.

فالساسة السكانية في الجزائر، لم تكن خلال الفترة المشمولة بالدراسة، واضحة اتجاه النمو الديمغرافي. حيث لم يتم الإشارة إليها في المخططات التنموية السالفة الذكر. فالاعتقاد الذي كان سائدا لدى السلطات في تلك الفترة، هو أن التطور الاقتصادي والاجتماعي المسبق، والتنمية المحققة، من شأنهما التأثير بالضرورة على متغير النمو الديمغرافي، وتراجع نسبة الزيادة السكانية في المجتمع⁽²⁾.

وقد أشار الميثاق الوطني إلى هذه المسألة حين ذكر: « ... إن هذه الطريقة الموضوعية، التي ستؤدي في النهاية إلى تخفيض نسبة تزايد السكان إلى الحد الذي يتناسب فيه مع المحافظة على معدل سريع في التقدم، بفضل المجهودات التي تبذل لرفع مستوى معيشة الجماهير ... »⁽³⁾.

ويمكن القول أن الساسة في الجزائر، كانوا خلال الفترة المشمولة بالدراسة، يتبنون الرأي الديمغرافي القائل بأن: « التنمية كمتغير مستقل كفيل بأن يؤثر على متغير السكان كونه متغير تابع⁽⁴⁾ » ونتيجة لذلك عرفت الجزائر خلال الفترة المدروسة، انفجارا سكانيا بلغ معدلات نمو هي من بين الأعلى في العالم.

¹ KATEB Kamel, Transition démographique en Algérie et marché du travail, in : Confluences Méditerranée, n° 72, jan. 2010, p. 157.

² تعرف السياسة السكانية بأنها: « الإجراءات الحكومية من قوانين، وأنظمة وبرامج، التي تهدف إلى محاولة التأثير في العوامل الثلاث للتغير السكاني: المواليد - الوفيات - الهجرة، كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ». ينظر: مصطفى العبد الله الكفري، " السياسة السكانية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 888، جويلية 2004، سوريا، ص. 14.

³ حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، دار الصحافة للتوزيع والنشر، الجزائر، 1976، ص. 170.

⁴ علي توبين، " النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر (1970-2002) "، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص. 64.

1- النمو السكاني في الجزائر:

بين سنوات 1962-1965، بلغ معدّل الولادات 48,5 في ‰، مقابل 42,2 في ‰ خلال عام 1950. بينما بلغ معدّل الوفيات 14,6 في ‰ مقابل 32,2 في ‰ خلال نفس الفترة⁽¹⁾.

وأدى انخفاض معدل الوفيات إلى إبقاء معدل الخصوبة في مستوى مرتفع، وتسبب في ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل لم يسبق في تاريخ الجزائر⁽²⁾.

- جدول رقم 1 : تطور معدلات وفيات الأطفال في الجزائر.

السنوات	1965	1967	1968	1969	1970	1974	1975	1978
وفيات الأطفال (‰)	125,1	124,4	119,6	133,1	130,0	114,4	115,5	112,5

- المصدر: Rapport interministériel sur le programme de la maîtrise de la croissance démographique, Alger, 1983, p. 42.

وبموجب القرار رقم 65-297، الصادر في 2 ديسمبر 1965، قرّرت السلطات الجزائرية، إجراء إحصاء سكاني على مرحلتين. المرحلة الأولى، تتم خلال عطلة الشتاء المدرسية 1965-1966، وتخص سكان المناطق الصحراوية. بينما تتم المرحلة الثانية، خلال عطلة الربيع المدرسية لسنة 1966، وتخص سكان المناطق الشمالية⁽³⁾.

فانطلقت خلال الفترة من 4 إلى 17 أبريل 1966، أول عملية إحصاء سكاني بعد الاستقلال؛ وفي شهر نوفمبر، كشفت السلطات الجزائرية عن نتائج الإحصاء السكاني. حيث بلغ عدد سكان 12.093.203 نسمة، بما في ذلك سكان الصحراء الذي بلغ 720 ألف نسمة. وجاءت عمالة الجزائر في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان بتعداد بلغ: 1.648.000 نسمة⁽⁴⁾.

¹ نورة عمارة، "النمو السكاني والتنمية المستدامة. دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في تخصص اقتصاد البيئة، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص. 130.

² KATEB, op.cit., p. 155.

³ ينظر، ج. ر.ج. ج.، العدد 101، صادر في 10 ديسمبر 1965.

⁴ O. N. S., n° 18, Alger, 1988, p. 29.

كما أظهرت نتائج الإحصاء أن معدل النمو الطبيعي فقد بلغ 3,2 %، وكان من بين أكثر المعدلات ارتفاعا في العالم؛ وأن نسبة الشباب كانت هي الغالبة. حيث بلغت نسبة فئة الشباب من 0 إلى 19 سنة 56 %، وفئة الكهول من 20 إلى 59 سنة 37 %.

بينما بلغت نسبة فئة الشيوخ من 60 سنة فأكثر 7 % . كما كشف الإحصاء أن نسبة الذكور بلغت 50,2 %، والإناث 49.8 %؛ وأن نسبة سكان الحضر في الجزائر، بلغت 38,55 % . وخلص تقرير الديوان الوطني لإحصاء إلى أن عدد السكان الجزائر سيتضاعف في خلال 20 سنة⁽¹⁾.

وخلال الفترة من 1970 إلى 1979، ارتفع عدد سكان الجزائر بشكل سريع. حيث انتقل من 13.309.000 نسمة، إلى 18.120.000 نسمة. أي بزيادة بلغت 73,26 %، مقارنة بما كان عليه عدد السكان سنة 1962، وهي نسبة مرتفعة جدا⁽²⁾.

ويعود سبب ذلك الارتفاع في النمو السكاني، بحسب رأي المختصين في الديمغرافيا، إلى عدم تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني بوضوح، وإلى انتشار الأمية، وعدم الوعي لمخاطر النمو الديمغرافي السريع في ذلك الوقت⁽³⁾.

ففي عام 1970، بلغت معدلات المواليد والخصوبة في الجزائر رقما قياسيا. حيث بلغت نسبة الخصوبة المكتملة 7,9 طفلا لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد 50,1 ‰.

¹ O. N. S., op. cit., p. 29.

² أحمد صالي، " النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 17، ديسمبر 2014، جامعة ورقلة، ص. 122.

³ المرجع نفسه، ص. 127.

- جدول رقم 2: تطور الخصوبة المكتملة في الجزائر 1970-1980.

السنوات	نسبة الأطفال لكل امرأة
1970	7,9
1977	7,4
1980	7,1

- المصدر: Rapport interministériel, ibid, pp. 28-29

كما تراجعت نسبة الوفيات عند الأطفال من 125,1 % في عام 1965، إلى 130,0 % في عام 1970، ثم إلى 112,5 % في عام 1978⁽¹⁾. أي أن معدل الوفيات عند الأطفال تراجع بنسبة 17,5 % في غضون 13 سنة، وذلك بفضل تحسّن الخدمات الصحية، والظروف المعيشية للسكان⁽²⁾.

- جدول رقم 3: الحركة الطبيعية لسكان الجزائر بين سنوات: 1965-1979⁽³⁾.

السنوات	عدد المواليد	عدد الوفيات
1965	507828	116375
1966	560177	122672
1967	533630	118044
1968	532492	134022
1969	580421	137388
1970	603376	137099
1971	606074	147369
1972	620646	141.075
1973	643831	...
1974	646801	144492
1975	667484	155675
1976	670603	163942
1977	727532	156479
1978	711961	144993

- جدول رقم 4: تطور معدل النمو الطبيعي في الجزائر بين 1962-1980.

السنوات	معدل الولادات (‰)	معدل الوفيات (‰)	معدل النمو الطبيعي (%)
1965-1961	48,5	45,11	3,39
1969-1966	47,8	44,51	3,29
1970-1969	50,1	46,76	3,34
1975-1971	47,3	44,16	3,14
1978-1976	44,4	41,25	3,15

- المصدر: Annuaire statique de l'Algérie, n° 19, 2001, p. 20.

¹ Rapport interministériel sur le programme de la maîtrise de la croissance démographique, Alger, 1983, pp. 28-29

² أحمد صالي، المرجع السابق، ص. 128.

³ <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1-DEMOGRAPHIE.pdf>

وبالرغم من ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات في الجزائر، إلا أن نسبة أمل الحياة عند الولادة لم تشهد لدى الجنسين، بين سنوات 1965-1979، تطورا ملحوظا. حيث تراوحت بين 51,1 و 55,1 سنة بالنسبة للرجال، و 51,2 و 56,3 سنة بالنسبة للنساء. أي بفارق أقل من سنة ونصف⁽¹⁾.

بيّنت بعض الدراسات السكانية، أن متوسط الأسرة الجزائرية زاد بفضل ارتفاع المستوى الصحي من حوالي 6,9 فرد في سنة 1964، إلى أكثر من 7 أفراد في سبعينيات القرن الماضي⁽²⁾.

كما عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات في الحجم والوظائف، و « تحوّل بناؤها من الأسرة ذات النظام الممتد إلى الأسرة ذات النظام النووي، نتيجة التحضر السريع. كما أنها فقدت جميع الوظائف التي كانت تقوم بها قبل الاستقلال، من وظيفة تربية، واقتصادية، ودينية وأمنية، نتيجة منافسة الدولة لها في هذه الوظائف⁽³⁾ ».

وأدت التحولات المختلفة التي عرفت الجزائر في الهياكل السوسيو - اقتصادية، واختيار النمو الاقتصادي القائم على التخطيط، إلى ضرورة إجراء إحصاء ثانٍ للسكان في عام 1977. فخلال الفترة من 12 إلى 27 فبراير 1977، أجرت السلطات الجزائرية إحصاء عاما للسكان. وأكدت نتائجه الأولى التي أعلنت رسميا في 6 مارس، قوّة التوسّع الديمغرافي، حيث ظل معدل النمو السكاني مرتقعا جدا، في حدود 3,2 % سنويا⁽⁴⁾.

وهكذا فإن عدد السكان قد تضاعف بين سنوات 1960 و 1978. حيث انتقل من 9 مليون نسمة إلى أكثر من 18 مليون نسمة. نصفهم تقل أعمارهم عن عشرين عاما. وهذا بفضل ارتفاع معدل الولادات إلى 4,6 %، وانخفاض معدل الوفيات إلى 1,4 %⁽⁵⁾.

¹ KATEB, Op-cit., p. 159.

² محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، د. م. ج، الجزائر، 1984، ص. 90-91.

³ حليلة غرزولي، " علاقة الأوساط الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بتنظيم النسل في الوسط الحضري"، رسالة ماجستير في الديمغرافيا الحضرية، جامعة سطيف 1، 2013، ص. 80.

⁴ A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 555.

⁵ Ibid.

كما انخفض معدل الوفيات عند الأطفال من 141,5 بالآلف في عام 1970، إلى حوالي 110 بالآلف في عام 1977⁽¹⁾.

- جدول رقم 5 : توزيع السكان حسب السن للسنوات 1966 – 1977.

فئات الأعمار	1966	1977
14 – 0	% 48,12	% 47,94
65 - 15	% 47,2	% 48,06
65 فأكثر	% 4,68	% 4,00

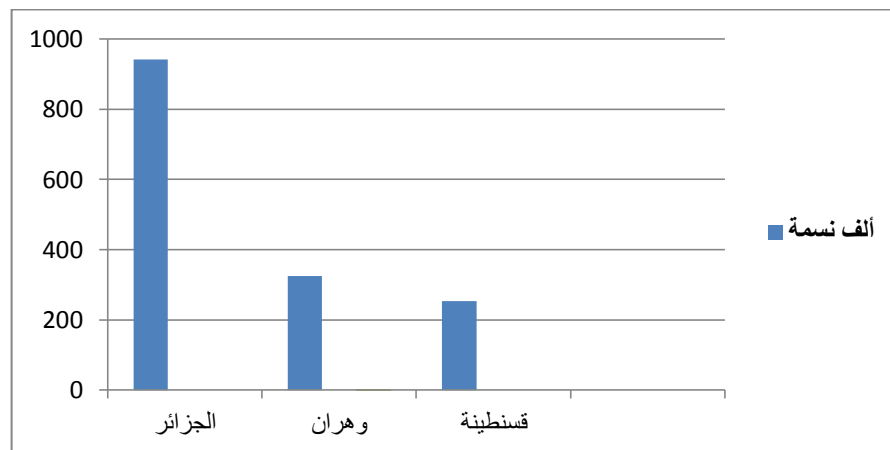
المصدر: Annuaire statique de l'Algérie, n° 19, 2001, op.cit..

- جدول رقم 6: أهم المدن الجزائرية من حيث التعداد السكاني في عام 1966.

المدينة	الجزائر	وهران	قسنطينة
عدد السكان/ ألف نسمة	942	324	254

المصدر: Annuaire statique de l'Algérie, n° 19, op.cit..

وقد حولت عدد السكان في الجدول أعلاه إلى أعمدة بيانية كما هو مبين في الشكل البياني أسفله لإبراز الفارق بين العمالات الثلاث الكبرى في البلاد.



2- تنظيم النسل في الجزائر:

لقد تلا العهد الاستعماري البائد، مرحلة بناء وطني تميزت بسلسلة من الإجراءات السياسية، كانت لها انعكاسات عميقة على الحياة السياسية والاجتماعية. وكان النمو السكاني، من بين المجالات العديدة التي تدخلت فيها الحكومة، لأن الإنسان بحكم أنه مكونا مهما للمجتمع، يظل غاية وسبب أي عمل سياسي.

¹ A.A.N, Vol. 18, Op.cit, pp. 675-676.

إلا أن السلطات الجزائرية لم تهتم بعد الاستقلال، ببرامج تنظيم الأسرة. حيث سعت إلى تعويض الخسائر البشرية، التي طالت فئة الشباب والكهول خلال فترة الثورة التحريرية، من خلال تشجيع النسل. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في النمو السكاني، وبخاصة في أوساط فئة الشباب.

ومنذ نشر نتائج أول إحصاء سكاني للجزائر في عام 1966، بدا نسق النمو الديمغرافي مقلقا للسلطات، وأدى إلى فتح حوار حول العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي. ونبّهت المؤسسات الدولية المختصة في الديمغرافيا، الحكومة الجزائرية إلى النتائج السلبية لظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني، على النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد⁽¹⁾.

وبعد مناقشات حول مسألة تنظيم النسل، واستشارة المجلس الإسلامي الأعلى، قرّرت الحكومة تطبيق البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة. وابتداء من عام 1967، شرعت الجزائر في تنظيم النسل⁽²⁾.

حيث تم في الفاتح جوان من ذات العام، افتتاح مركز نموذجي لتنظيم النسل، بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا بالعاصمة. وقد ذكرت جريدة المجاهد التي أوردت الخبر، أن: « مشكلة تنظيم النسل، كما هي قائمة في الجزائر، تتمثل قبل كل شيء في ضمان حماية الأم والطفل - وأضافت أن - تنظيم النسل يتطلب بالدرجة الأولى احترام حرية الآباء في قبول أو رفض اللجوء إلى كل طريقة تنظيم النسل⁽³⁾ ».

ثم افتتح مركز ثان في 15 مارس 1968، بالمستشفى الجامعي بوهران. وبالرغم من تعدد النقاشات في تلك الأثناء حول مسألة تنظيم النسل، وتطرق عدة وزراء لها، إلا أن الرئيس هواري بومدين لم يتفوه بكلمة واحدة في القضية⁽⁴⁾.

¹ محمد السويدي، المرجع السابق، ص. 89.
² يحمل مصطلح تنظيم النسل تسميات كثيرة، نذكر منها: تنظيم النسل، تباعد الولادات، تنظيم الأسرة، التخطيط العائلي، تنظيم النمو الديمغرافي ... إلخ. ولكن التسمية الأكثر استعمالا في الجزائر خلال الفترة فضاء بحثنا هي: تنظيم النسل.

³ *El-Moudjahid*, du 3 juin 1967.

⁴ *El-Moudjahid*, du 15 mars 1968.

وأظهرت نتائج التحقيق الذي أجرته " الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي"⁽¹⁾ خلال الفترة بين جوان 1967 وأبريل 1968، على 2000 أسرة جزائرية، لسبر آراءها حول مسألة تنظيم النسل، أن ثلاثة أرباع تلك الأسر، كانت موافقة على تباعد الولادة أو تحديدها، وثلاثها كان معارضا لأسباب دينية. كما كشف التحقيق أن 64 % من الرجال و44,5 % من النساء في الوسط الحضري، كانوا على علم بوسيلة واحدة من وسائل منع الحمل. أما في الوسط الريفي فكانت النسبة أقل من ذلك. حيث كانت 30 % عند الرجال، و15 % عند النساء⁽²⁾.

وفي 23 أبريل 1968، أعلن المجلس الإسلامي الأعلى عبر صفحات جريدة الشعب، عن رأيه في قضية تنظيم النسل، بعد أن أخضعها للدراسة والبحث. حيث لم يتخذ موقفا واضحا وقاطعا بشأنها؛ وأصدر فتوى طالب من خلالها بوجوب ممارسة العملية « بشكل فردي وفي حال وجود ضرورة أو احتمال وجودها ... القطع بوجود ضرورة يقدره أصحاب الشأن أنفسهم ... وإذا ما رأت الحكومة أن تتخذ إجراءات معينة في هذه المسألة فيجب أن يكون ذلك من دون أي إكراه⁽³⁾ ».

أما الشيخ عبد الرحمان الجيلالي، فقد قدّم للمجلس الإسلامي رأيا سلبيا حول مسألة تنظيم النسل، واعتبره غير مقبول سواء على المستوى الديني أو العقلي⁽⁴⁾.

في 13 أبريل 1970، أطلقت اللجنة الوطنية للتخطيط العائلي، حملة واسعة في البلاد للإعلام عن مراقبة الولادات. وقد واجهت سياسة الحكومة في تنظيم النسل، معارضة من بعض الشخصيات الدينية الجزائرية. فقد نشر الشيخ عبد

¹ تأسست هذه الجمعية في عام 1963 من طرف المديرية العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية. وتعد أول هيئة وطنية متخصصة في الدراسات الديمغرافية، وملتقى لرواد البحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي. في عام 1980، تحولت الجمعية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني تحت اسم: المعهد الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط، تابع لوزارة التخطيط وتهيئة الإقليم. وفي عام 2000، انتقل المعهد إلى وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت اسم: المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية. ينظر، الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة العمران، على الرابط:

<http://www.interieur.gov.dz>

² *El-Moudjahid*, du 2 juin 1968.

³ ينظر، نص الفتوى في جريدة الشعب، عدد 23 أبريل 1968.

⁴ Cf., *Algérie actualité*, du 03 – 09 février 1968.

الرحمان الجيلالي مقالا، ندّد فيه صراحة بمبدأ تنظيم النسل⁽¹⁾. وفي 23 أبريل، نشرت جريدة الشعب رأي المجلس الإسلامي الأعلى في مسألة تنظيم النسل، حيث كان رأيا متحفظا جدا⁽²⁾.

وقد ردت جريدة المجاهد، لسان حال حزب جبهة التحرير، على الآراء المعارضة لتنظيم النسل، حيث اعتبرت موقفهم موقف أقلية من الناس، وأن رأيهم بني على فهم خاطئ للإسلام في هذا الموضوع. وأن 3/4 الأشخاص الذين تم استجوابهم خلال سبر الآراء الذي أجري في البلاد، من جوان 1967 إلى أبريل 1968، أعلنوا موافقتهم على تلك الفكرة⁽³⁾.

في عام 1974، انطلق البرنامج الوطني لتباعد الولادات في مركز حماية الأمومة والطفولة بمصطفى باشا الجامعي، واستفادت الحكومة من تمويل خارجي من المنظمة العالمية للصحة، ومنظمة اليونيسيف، لاقتناء تجهيزات طبية وموانع الحمل، وتكوين المهنيين لصالح مراكز حماية الأمومة والطفولة عبر التراب الوطني⁽⁴⁾.

لم تكن الحكومة الجزائرية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ترى في مشكلة ارتفاع معدلات النمو السكاني ضرورة ملحة. وكان الساسة يعتقدون أن حلها سيأتي مع التطور الاجتماعي المرتبط بالنهوض باقتصاد البلد. فعندما أوصت الدول المتقدمة في المؤتمر الدولي الأول للأمم المتحدة حول السكان، المنعقد برومانيا في أوت 1974، بتطبيق برنامج المخطط العائلي بغية تخفيض وتيرة النمو السكاني في بلدان العالم الثالث، لأنه نتيجة منطقية للتخلف، عارضت الجزائر هذا الموقف، وأعلنت رفضها الانخراط في سياسة تنظيم النسل⁽⁵⁾.

¹ ينظر مقاله في أسبوعية "Algérie actualité"، عدد 28 جانفي - 3 فيفري 1966.
² جريدة الشعب، عدد 23 أبريل 1970.

³ *El-Moudjahid*, du 12 mai 1970.

⁴ KATEB, op.cit., p. 155.

⁵ Ali LAKROUF, " La politique algérienne en matière de population. Discours et situation", *Revue des sciences humaines et sociales*, n° 17, déc. 2014, Université de Constantine 2, p. 2.

لقد تميزت مختلف المبادرات التي أطلقتها الحكومة الجزائرية خلال فترة حكم هواري بومدين في مجال السياسة السكانية، بأنها كانت محتشمة. فلم تتعد كونها عملية نموذجية لتباعد النسل بمركز العاصمة في 1967، وتبني برنامج وطني لحماية الأمومة والطفولة في عام 1974. وكانت تنظر للتطور الاقتصادي والاجتماعي في تلك الفترة، على أنه شرط مسبق وركيزة فعالة لتخفيض الولادات.

فالحكومة الجزائرية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لم تكن ترى في مشكلة ارتفاع معدلات النمو السكاني ضرورة ملحة. وكان الساسة يعتقدون أن حلها سيأتي مع التطور الاجتماعي المرتبط بالنهوض باقتصاد البلد.

فإجراءات تنظيم النسل في الجزائر، لم تعرف تجسيدا في أرض الواقع، ولم تكن هناك سوى حركات محدودة في هذا المجال. والأسباب في ذلك عديدة. نذكر منها: مشاكل التمويل، العائق الديني، العادات الاجتماعية المتجذرة في الأسرة الجزائرية عموما، وكذا غياب الإرادة السياسية خلال تلك المرحلة⁽¹⁾.

ففي عام 1974، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لحماية الأمومة والطفولة وتنظيم النسل، والذي كانت تهدف من ورائه إلى تطوير عروض منع الإنجاب، ولكن من دون إشهار ولا إكراه⁽²⁾.

وفي عام 1977، صارت سياسة مراقبة النسل مقبولة لدى الكثير من فئات المجتمع الجزائري. حيث لم يعارضها أحد، سواء كان في مجلس الثورة أو كان في الحكومة. والفضل في ذلك، يعود إلى التطورات التي شهدتها المجتمع في التعليم، والنمو الاقتصادي⁽³⁾.

¹ LAKROUF Ali, ibid., p. 2.

² Ali KOUAOUCI, *La question de la population en Algérie*, F.N.U.A.P, Alger, 1991, p 42.

³ الشعب، عدد 4 جانفي 1979.

3 - المشاكل المترتبة عن النمو السكاني المرتفع.

ترتب عن النمو السكاني المرتفع بعض المشاكل، أثرت سلبا على سياسات الدولة الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية. ونورها البعض منها في النقاط التالية.

1. سوء التوزيع السكاني.

كشفت الإحصاء السكاني لعام 1966، عن وجود فوارق كبير في توزيع السكان من حيث الكثافة السكانية. فعلى سبيل المثال، تراوحت الكثافة السكانية في البلديات، بين أكثر من 6000 نسمة في كلم² الواحد في بلدية وهران، إلى أقل من 5 نسمة في بلدية عين الصفراء. وهي واحدة من المشاكل العويصة التي واجهتها الحكومة الجزائرية في سياستها التنموية، وتحقيق التوازن الجهوي. فقد كانت هناك 4 مناطق مختلفة من حيث الكثافة السكانية. منطقة أولى ذات كثافة تفوق 100 نسمة في كلم²، تشمل محور الجزائر العاصمة - قسنطينة، ومنطقة القبائل الكبرى، وضواحي سطيف وقسنطينة.

ومنطقة ثانية تبلغ كثافتها حوالي 100 نسمة في كلم²، وتشمل محور الجزائر العاصمة - وهران، الظهرة، سهل الشلف، ومنطقة عنابة. ثم منطقة ثالثة ذات كثافة متوسطة تبلغ 50 نسمة في كلم²، تشمل إقليم الأوراس، والجنوب الوهراني. ثم منطقة أخيرة ذات كثافة ضعيفة، تتراوح بين 5 إلى 10 نسمة في كلم²، تشمل التخوم الصحراوية⁽¹⁾.

ولتحقيق توازن جهوي، وضعت الحكومة ابتداء من عام 1968، برامج تنموية سنوية خاصة، للنهوض بالمناطق الداخلية المحرومة، ورفع المعاناة عن سكانها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وخلق توازن بينها وبين الأقاليم الساحلية.

¹ Abdellaziz BOUISRI & François PRADEL De LAMAZE, " La population d'Algérie d'après le recensement de 1966 ". In: *Population*, n°1, 1971, [site internet] : https://www.persee.fr/doc/pop_0032-4663_1971_hos_26_1_4969, visité le 28/08/2017.

- جدول رقم 7 : المناطق التي شملتها برامج التنمية السنوية بين 1966 – 1973⁽¹⁾.

المنطقة المستفيدة	الوحدات	منطقتي الأوراس والقبائل	التيترى	تلمسان وسطيف	سعيدة	الأصنام	قسنطينة
السنة	1966	1968	1969	1970	1971	1972	1973

ظل مشكل سوء توزيع الكثافة السكانية قائما بالرغم من مجهودات السلطات في تحقيق توازن جهوي. حيث ارتفعت الكثافة بشكل طفيف من 5,25 نسمة / كلم² الواحد في عام 1966 إلى 7,32 نسمة / كلم² في عام 1978. فقد كشف الإحصاء السكاني الثاني، عن استمرار ظاهرة اختلاف الكثافة السكانية بين مختلف مناطق البلاد، وبخاصة بين الشمال والجنوب. فقد سُجلت 300 ن/كلم² في ولايتي الجزائر ووهران، وبين 150 إلى 300 في ولايات تزي وزو، قسنطينة وبجاية. بينما سُجلت أقل من ن/كلم² في ولايات الجنوب. وبذلك كان 96 % من السكان يعيشون في شمال البلاد، ويشغلون فقط 17 % من إجمالي المساحة، بينما كان 4 % فقط يعيشون في الجنوب، ويشغلون 83 % من تلك المساحة⁽²⁾.

2. مشكلة النزوح الريفي.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال، مشكلة التحضر وتسارع وتيرة العمران، والتمدن العشوائي، الذي ازداد تعقيدا في نهاية السبعينيات. فقد دفع نقص مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق كثيرة من البلاد، إلى نزوح ريفي مكثف نحو المدن لتوفرها على التعليم، والصحة، وفرص العمل. لذلك، اضطرت السلطات ابتداء من 1970، إلى: « تبني سياسة عمرانية تركز على التخطيط لمواجهة تفاقم مشاكل التعمير العشوائي⁽³⁾ ».

¹ A.A.N, Vol. 7, Op.cit, pp. 349-350.

² A.A.N, Vol. 18, Op.cit, p. 676.

³ أعرم لعروم، علاقة الأمن الوطني بتهيئة الإقليم، مجلة الشرطة، العدد 124، جويلية 2014، ص. 74.

- الجدول رقم 8 : تركيب السكان إلى ريفيين وحضرين.

السنة	1966	1977
نسبة الريف	% 70	% 60,55
نسبة الحضر	% 30	% 39,45

المصدر: Annuaire statique de l'Algérie, n° 19, op.cit..

يتضح من هذا الجدول، وجود زيادة في نسبة الحضر في الجزائر، وتراجع في نسبة الريف بمرور الوقت. ويعود السبب في ذلك، إلى زيادة معدلات الهجرة الريفية والنزوح الريفي نحو المدينة التي بها مغريات الحياة المدينة، وتتوفر على تسهيلات الخدمات المختلفة سواء في الصحة أو التعليم أو السكن اللائق، وتوجد فيها فرص عمل أكثر ذات أجور مرتفعة عن الأجور في الريف⁽¹⁾.

فخلال سنوات 1966 – 1977، دخلت الجزائر في مرحلة تمدن مكثفة. حيث ارتفعت نسبة السكان الحضر من 31 % إلى 41 %، وبلغ النمو السنوي 5,8 %. وقد طرح هذا التدفق السكاني مشاكل هائلة لاسيما في مجال توفير السكن، والمرافق الصحية، والتعليمية، والمياه الصالحة للشرب، وتوفير مناصب شغل، وعكس السياسة الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال، وسياسة التوازن الجهوي الهادفة إلى وضع بنية حضرية موزعة بشكل متناسق عبر كامل البلاد⁽²⁾.

فقد ارتفعت نسبة الحضر من 31 % في عام 1966 إلى 41 % في عام 1977. وتضاعف عدد المدن الكبرى. حيث تضاعف عدد سكان مدينة قسنطينة ثلاث مرات، وتضاعف عدد سكان مدينة وهران مرتين، بينما تعدى سكان العاصمة 2 مليون نسمة. وقد تسبب هذا التدفق السكاني في المدن في حدوث مشاكل عويصة في مجال السكن، والتموين بالماء الشروب⁽³⁾.

¹ توبين علي، المرجع السابق، ص. 76.

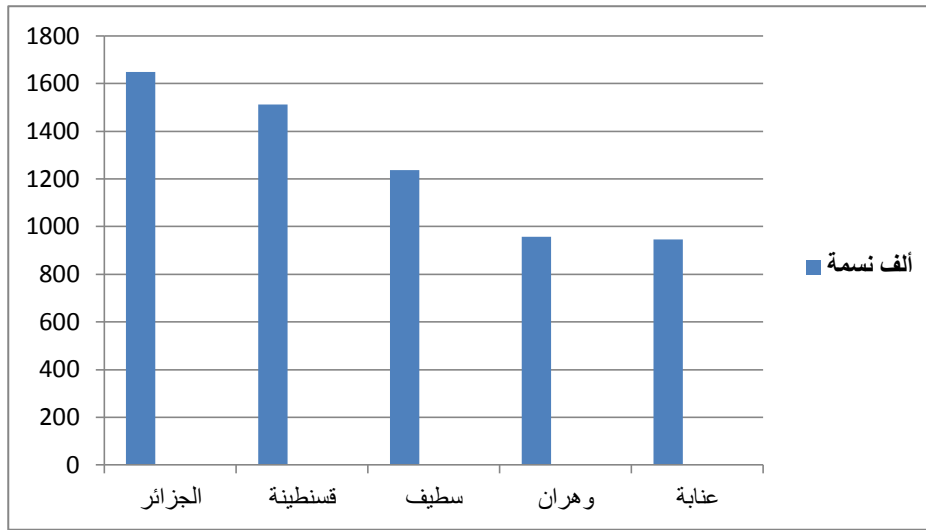
² A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 677.

³ A.A.N, Vol. 17, Op.cit, Op.cit, p. 551.

- جدول رقم 9 : أهم الولايات من حيث التعداد السكاني في عام 1966.

الولاية	الجزائر	قسنطينة	سطيف	وهران	عنابة
عدد السكان/ ألف نسمة	1648	1513	1237	958	946

المصدر: Annuaire statique de l'Algérie, n° 19, op.cit.



كما تضاعف عدد البلديات في نفس تلك الفترة، من 96 بلدية في عام 1966، إلى 211 بلدية في عام 1977.

وهذا النمو العمراني يمكن تفسيره بالنمو الطبيعي المرتفع للسكان، وبالزحف الريفي⁽¹⁾.

بينت العديد من الدراسات الديمغرافية، أن النزوح الريفي اتخذ في الجزائر حجما معتبرا منذ عدة سنوات. ففي عام 1979، نزح من الأرياف إلى المدن حوالي 141 ألف نسمة، ثم ارتفع العدد في السنة الموالية إلى 154 ألف. ولم يكن النزوح الريفي موزعا بشكل متساو. فالمدن الكبرى استقبلت القسم الأكبر من النازحين. « كما أن النمو السكاني في بعض المدن المتوسطة، اتخذ نسبا معتبرة. فعلى سبيل المثال، زاد عدد سكان مدينة الجزائر بنسبة 60 % بين سنوات 1966 – 1977. بينما خلال نفس الفترة، زاد سكان مدينة سعيدة بنسبة 66 %، وسكان باتنة بنسبة 85 %، وسكان غرداية بنسبة 93 %⁽²⁾ ».

¹ Mutin Georges, "La construction régionale de l'Algérie, In: Bulletin de l'Association de géographes français, 62^e année, 1985-1 (avril [Site internet] : https://www.persee.fr/doc/bagf_0004-5322_1985_num_62_1_1278, visité le 27/06/2017.

² A.A.N, Vol. 18, Op.cit., p. 676.

ويعود سبب زيادة نسبة السكان الحضر إلى زيادة معدلات الهجرة الريفية، والنزوح الريفي نحو المدينة، التي بها مغريات الحياة المدينة، وتتوفر على تسهيلات الخدمات المختلفة سواء في الصحة أو التعليم أو السكن اللائق، وتوجد فيها فرص عمل أكثر، وذات أجور أعلى من الأجور في الريف.

كما ترتب عن ظاهرة النزوح الريفي سلبيات على التنمية الريفية في القرية، منها إهمال زراعة الأرض، ونقص الأيدي العاملة في الزراعية، وتأخر الريف بوجه عام، وعدم الاهتمام بمصالحه. وكذلك آثار سلبية على المدينة، منها زيادة المشكلات الناتجة على ارتفاع الكثافة السكانية، وزيادة الضغط على الخدمات المختلفة كالإسكان، التعليم والصحة.

أيضا ترتب عن النزوح الريفي آثارا سلبية على السكن في المدينة، المتمثل في الاكتظاظ في السكنات القديمة، وتوسع الأحياء القصديرية، وانتشار أزمة سكن خطيرة. وبالرغم من أن المخطط الرباعي الثاني، وضع برنامجا لمعالجة مشكلة السكن، ببناء 300 ألف سكن، إلا أن السلطات المسؤولة لم تتجز سوى 86 ألف وحدة سكنية خلال أربع سنوات⁽¹⁾.

3. مشكلة البطالة.

ركزت الجزائر في أعقاب الاستقلال على استراتيجية إيجاد فرص العمل، وذلك لأن معدل البطالة المسجل كان معدلا عاليا للغاية. ففي عام 1966، بلغ 32.9 % في صفوف فئات الأعمار من 15 إلى 64 سنة. حيث كان عدد العاطلين عن العمل المقابل لذلك المعدل حوالي 843 ألف شخص، لمجموع عدد السكان البالغ 12 مليون⁽²⁾.

وكان وزير المالية آنذاك، أحمد قايد، قد صرح بأن: « 25 % فقط من اليد العاملة القادرة على العمل تجد منصب عمل. وفي القطاع الريفي، حيث يعيش حاليا

¹ A.A.N, Vol. 18, Ibid., p. 677.

² أحمد صالي، المرجع السابق، ص. 132.

أكثر من 7 مليون شخص، يبلغ عدد القادرين على العمل 1,2 إلى 1,3 مليون شخص بينهم 220 ألف دائم يعملون من 200 إلى 250 يوم في السنة⁽¹⁾».

وورد في التقرير النهائي للملتقى الوطني حول الهجرة، المنعقد بالعاصمة الجزائر بين 8-19 أوت 1966، أن العجز في مناصب العمل بلغ حوالي 1 مليون منصب، بالنسبة للقادرين عن العمل البالغ عددهم 2,5 مليون شخص. وأن الوضع سيتفاقم أكثر في الأعوام القادمة، نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد، وتطور معدلات التمدرس، وتحرر المرأة الجزائرية أكثر فأكثر. كما أشار التقرير أن السلطات الجزائرية مطالبة بتوفير حوالي 2,1 مليون منصب عمل خلال عام 1975، لاحتواء كامل اليد العاملة الجزائرية⁽²⁾.

وفي 30 جوان من السنة نفسها، قال وزير المالية قايد أحمد عن مسألة البطالة في الجزائر أن: « 25 % فقط من السكان القادرين على العمل يجدون عملا. ففي قطاع الفلاحة وحده، حيث يعيش حاليا أكثر من 7 مليون شخصا، بلغ عدد السكان القادرين على العمل 1,2 إلى 1,3 مليون شخص، من بينهم 220 ألف دائمين، يعملون 200 إلى 250 يوما في السنة⁽³⁾».

ظلت مشكلة البطالة قائمة في المجتمع، ومثيرة للقلق لدى السلطات الجزائرية. فقد أشارت جريدة المجاهد، إلى تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر بالقول: « بالنظر إلى إجمالي السكان القادرين على العمل، فإن شخصا واحدا فقط من بين أربعة يعمل. وبهذا المعنى يمكن القول أن الشغل في الجزائر يعد استثناء⁽⁴⁾».

فمن بين الجزائريين العاملين كان هناك 750 ألف عاملا يشغلون في مناصب خارج قطاع الزراعة، من ضمنهم 400 ألف عامل في القطاع الخدمات، و125 ألف في قطاع الصناعة ، و225 ألف في الإدارة. وفي القطاع الريفي، حيث يعيش

¹ *El-Moudjahid* du 30 juin 1966.

² *EL-Moudjahid*, du 15 aout 1966.

³ A.A.N, Vol. 5, Op.cit., p. 320.

⁴ Cf., *El-Moudjahid*, n° spécial, 2 jan. 1967.

7 مليون شخصا، ويوجد 1,3 مليون شخص قادر على العمل، كان يشتغل فقط 250 ألف عاملا. بينما كان هناك 1 مليون شخص في بطالة جزئية⁽¹⁾.

واجهت الحكومة مشكلة البطالة، من خلال وضع سياسة تنموية شاملة، تهدف في الأساس إلى توفير فرص عمل، عبر تعزيز فرص العمل الموجودة، ومحاربة البطالة، ومواجهة طلبات العمل المتوقعة مستقبلا.

ففي الفاتح ماي 1968، ذكر وزير العمل محمد السعيد معزوزي، أن المخطط الثلاثي للعمل، الذي شرع في تطبيقه منذ مطلع عام 1968، سيوفر 30 ألف منصب عمل سنويا، وسيمس في المجموع حوالي 400 ألف رب أسرة⁽²⁾.

كما قرّرت توفير 400 ألف منصب عمل جديد خلال الفترة من 1969 إلى 1976. وبالرغم من أن الحكومة وفرت خلال الفترة بين سنوات 1966-1970، مناصب شغل لنصف طلبات العمل، إلا أن ذلك المجهود كان غير كاف، لأن سوق العمل كانت في حاجة إلى توفير بين 150 ألف و175 ألف منصب عمل سنويا⁽³⁾. بعد ذلك، صارت البطالة أقل حدة مما كانت عليه عادة الاستقلال، بفضل مشاريع التصنيع الكبرى التي شملت عدة قطاعات اقتصادية، في إطار سياسة كسب رهان الصناعات المصنعة. الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدل البطالة، والتقليل من حدّتها⁽⁴⁾.

4. مشاكل التمدّس.

يعد الاستثمار في التعليم، أمرا ضروريا ومهما في التنمية البشرية في أي مجتمع. حيث يعتبر العائد الاقتصادي والاجتماعي الناتج عنه أفضل أنواع رأس المال وأغلاه قيمة. كما أنه: « يحوّل رأس المال البشري إلى عنصر من العناصر الهامة في عملية التنمية، والإنتاج المادي للثروة. وبذلك يصبح المتعلمون، وخاصة

¹ A.A.N, Vol. 6, Op.cit., p. 389.

² Cf., *El-Moudjahid*, 1 mai. 1968.

³ A.A.N, Vol. 7, Op.cit., p. 273.

⁴ أحمد صالي، المرجع السابق، ص. 132.

أصحاب الكفاءات العلمية العالية أحد رؤوس الأموال الأساسية الأجل عطاء،
والأهم أثراً في دفع عملية التنمية والتقدم في المجتمع⁽¹⁾».

وفي ظل قلة المرافق التعليمية، وقلة الإطارات بعد الاستقلال، واجهت الجزائر
في مجال التعليم، مشكلة توفير مقاعد الدراسة لعدد كبير من الأطفال في سن
التمدرس. ففي عام 1966، ضمنت الدولة التعليم لنحو 50 % من المتدربين
فقط، مع تفاوت بين فئتي الذكور والإناث. حيث تراوحت النسب بين 52,2 %،
و37,1 % في مرحلة التعليم الابتدائي، و60,7 % و37,1 % في مرحلة التعليم
المتوسط⁽²⁾.

وفي جانب آخر، كانت الأمية متفشية في أوساط السكان بشكل كبير. حيث
كانت نسبة الأفراد الذين لم يلتحقوا بالمدرسة نهائياً، تتزايد من فئة عمرية إلى أخرى.
ففي الفئة العمرية من سن 10 إلى 14 سنة، بلغت النسبة 46,4 %، وفي الفئة
العمرية الأكثر من 65 سنة، بلغت 93,1 %. أي بمعدل 74,1 % لكل 100
شخص في سن أكثر من 10 سنوات⁽³⁾.

كما كشف الإحصاء السكاني لسنة 1977، أن 54,2 % من التعداد السكاني
البالغ أكثر من 18 مليون نسمة، سنهم أقل من 18 سنة، وبالتالي ارتفع معدل
التعليم من 65,9 % في عام 1973 إلى 75,3 %⁽⁴⁾.

وبالتالي فرض هذا النمو السكاني المرتفع في فئة الشباب، أعباء مالية كبيرة
على الحكومة في مجالي التعليم والتكوين. حيث « خصصت نسبة 11 % من
الناتج المحلي الخام لنفقات التشغيل والتجهيز في هذين القطاعين. الأمر الذي وضع
الجزائر في مراتب متقدمة عن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في هذا

¹ سالم عبد العزيز محمود، المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم، جامعة عين شمس، مصر، 1975، ص. 133.

² BOUISRI, Op.cit.

³ Ibid., p. 37.

⁴ A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 642.

المجال⁽¹⁾». كما دفع الصحافة الحكومية إلى إعادة طرح قضية تنظيم النسل، التي كانت مرفوضة من قبل.

5. اختلال في التوزيع السكاني على القطاعات الاقتصادية.

كشفت نتائج الإحصاء السكاني لعام 1966، عن وجود اختلاف كبير في توزيع السكان على القطاعات الاقتصادية الأساسية. فنسبة النشاط السكاني كانت 23,6 %، وكانت موزعة على القطاعات الاقتصادية الثلاثة كما يلي: 55,8 % في قطاع الزراعة، و 12,9 % في قطاع الصناعة، و 31,3 % في قطاع الخدمات. بينما بلغت نسبة العاطلين عن العمل 12,4 %⁽²⁾.

وعكس توزيع السكان النشطين بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، نسبة عالية من العمال في قطاع الأول، الذي يشمل الزراعة والصناعات الإستخراجية، ويتطلب تدريباً ضئيلاً ويكون العمل فيه موسمياً، ونسبة عالية إلى حد ما في التوظيف في القطاع الثالث أو قطاع الخدمات، وبخاصة في التجارة والإدارة، ونسبة منخفضة للغاية في القطاع الثاني أو قطاع الصناعة، بسبب قلة التصنيع في البلاد وصعوبات توظيف العمالة الماهرة⁽³⁾.

¹ A.A.N, Vol. 17, Op.cit, p. 543.

² A.A.N, Vol. 17, Ibid, p. 39.

³ Ibid, p. 42.

- المبحث 2: التطور في المجال التعليمي.

1. - تطور التعليم.

لقد أدركت السلطات الجزائرية أن الجهد الواجب عليها بذله لخروج الجزائر من التخلف الاقتصادي الموروث عن الاستعمار، يمر بالضرورة عبر تعميم التعليم وتكوين الإطارات.

لذا اهتمت الحكومة الجزائرية في عهد حكم العقيد هواري بومدين، بشريحة الأطفال في سن السادسة، حتى تعرف الأعباء المختلفة المترتبة على توفير التعليم لشريحة الشباب، وبناء الهياكل المدرسية الجديدة الواجب إنشاؤها لضمان تدرس كامل.

وشهدت المنظومة التربوية في عهد حكم الرئيس هواري بومدين عدّة تغييرات، وخصصت لها عدّة مشاريع إصلاحية، منها مشروع سنة 1973، ومشروع وثيقة الإصلاح في سنة 1974، التي تجسّدت في أمرية 1976 الشهيرة.

شهد الدخول المدرسي في الجزائري في الفاتح أكتوبر 1965، ارتفاعا في عدد المتدربين. حيث انتقل من 200 ألف تلميذ في بداية الاستقلال، إلى 1,4 مليون تلميذ في تلك السنة. كما تمّ توظيف 4200 معلما مساعدا. ولكن سجل نقصا في الهياكل التعليمية، بالرغم من إضافة 3360 مقرا تعليميا جديدا، باستخدام مآرب وثكنات عسكرية ومخازن قديمة. وفي أواخر عام 1965، شرع التلفزيون الجزائري في بث حصص تعليمية لغير المتدربين⁽¹⁾.

وقد أشار وزير التربية والتعليم آنذاك، الدكتور أحمد طالب إلى النقائص المسجلة في قطاعه بالقول: « لم يسمح بعد الجهد المبذول، والمكلف بالنسبة لمواردنا

¹ A.A.N, Vol. 4, Op.cit, p. 215.

المالية، بوقف الأمية في مصدرها، لأن هناك أكثر من مليون طفل لا يمكننا استقبالهم في مدارسنا المكتظة»⁽¹⁾.

وكان أهم ما ميز الدخول المدرسي في عام 1965، هو تعميم استعمال مناهج دراسية جديدة أعدت من طرف المعهد البيداغوجي والتقني، وطبعت في الجزائر، وإحلالها محل الكتب المدرسية الفرنسية التي كان يدرس بها. أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد بلغ عدد الطلبة خلال الدخول الجامعي 1964-1965، حوالي 9000 طالبا⁽²⁾.

وكان أهم عائق واجهته الحكومة في تطوير التعليم في تلك الفترة، هو قلة عدد المعلمين المؤهلين. مما اضطر الوزارة الوصية إلى الاستعانة بممرنين مع إخضاعهم لدورات تكوينية، تتوّج بمنحهم " شهادة الثقافة العامة والمهنية"⁽³⁾؛ وفتح مدارس للمعلمين في أكتوبر 1965.

أضف إلى ذلك، مشكلة مشاركة الكنيسة المسيحية في الجزائر في العملية التعليمية. حيث كانت تملك 150 مدرسة، يتردد عليها 37 ألف تلميذ جزائري، ويدرس فيها 500 رجل دين مسيحي. وكان المشكل الكبير الذي عانى منه قطاع التربية والتعليم في الجزائر، هو قلة معلمي اللغة العربية. لأجل هذا، أنشأت السلطات مركزين بيداغوجيين لتكوين معلمي اللغة العربية، بطاقة استيعاب تصل إلى 300 معلم ومعلمة. واحد في العاصمة، والآخر في قسنطينة⁽⁴⁾.

وفي عام 1966، كشف الإحصاء السكاني الأول الذي جرى في تلك السنة، أن عدد المتدربين في الأطوار الثلاثة بلغ 2,9 مليون طفلا، من بينهم 1.5 مليون تلميذ في الطور الابتدائي، و400 ألف طفلا في سن السادسة. بينما بلغ عدد المتدربين في المرحلتين المتوسطة والثانوية، خلال تلك السنة: 180 ألف تلميذ،

¹ *El-Moudjahid*, du 19 septembre 1965.

² A.A.N, Vol. 4, Op.cit, p. 216.

³ ينظر، المرسوم رقم 65-224، المحدث لتلك الشهادة، مؤرخ في 23 أوت 1965، وصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 72، مؤرخ في 31 أوت 1965، ص. 1027.

⁴ *Révolution Africaine*, du 6-13 novembre 1965.

من ضمنهم 30 ألف تلميذ في التعليم التقني. وكان أغلب المدرسين في هاتين المرحلتين التعليميتين أجانب، 64 % منهم كانوا فرنسيين⁽¹⁾.

وأما بالنسبة للتعليم العالي، فقد بلغ عدد الطلبة الجامعيين 8000 طالبا. وفي كلمته بمناسبة افتتاح السنة الجامعية، وبحضور الرئيس هواري بومدين، ركز وزير القطاع أحمد طالب على الشخصية الوطنية. حيث قال: « يجب أن توفر أيضا كل الدراسات لدى الطلبة، إمكانية تطوير الشعور بالانتماء إلى بلد، وشعب، وثقافة، وتاريخ. يجب أن يكون هذا الدفاع عن شخصيتنا، وهذا البحث عن الأصالة، أحد انشغالاتنا الكبرى⁽²⁾ »

كشف الإحصاء أيضا، عن ارتفاع نسبة الأمية في أوساط الفئة العمرية الأقل من 10 سنوات، حيث بلغت 74 %. مما دفع الحكومة إلى بذل جهودها لتعليم القدر الأكبر من الأطفال في أقل وقت ممكن، وتحقيق تحول يساعد على تغيير الوسط التعليمي، وتكييف متطلبات التكوين الضخم مع كل من الهياكل، والبرامج، ووسائل التعليم والتكوين⁽³⁾.

لأجل ذلك، خصّصت الحكومة أكبر حصة في ميزانية التسيير لعام 1966، لقطاع التربية الوطنية، حيث بلغت 21,5 %. كما زادت في عدد المدرسين الجزائريين في التعليم الابتدائي، بشكل ملحوظ منذ الاستقلال. حيث ارتفعت نسبتهم من 15 % إلى 67 %⁽⁴⁾.

وبالرغم من كل تلك الجهود، إلا أن قطاع التربية والتعليم عانى من بعض المشاكل العويصة التي تمثلت خصوصا في: قلة المرافق والهياكل التعليمية، العجز عن توفير 2500 قسما إضافيا لاستيعاب ذلك العدد الكبير من التلاميذ، نقص في تأطير المعلمين وتكوينهم. فبالرغم من مضاعفة دور المعلمين، وتكوين المعلمين عن

¹ A.M BAHRI., "Population et économie en Algérie", in : La population de l'Algérie, séries C.I.C.R.E.D. Series, Imprimerie LOUIS-JEAN, Gap, France 1974, p. 146.

² El-Moudjahid, du 10 octobre 1966.

³ A.A.N, Vol. 7, Op.cit, p. 340.

⁴ El-Moudjahid, du 5 septembre 1966.

طريق المراسلة، أو في الورشات الثقافية، التي كانت تقبل كل من أكمل دراسته في الخامسة ابتدائي، إلا أن الحاجة للمعلمين المتكونين كانت كبيرة.

ففي كلمته عشية الدخول المدرسي، أثار وزير التربية والتعليم، أحمد طالب تلك المشكلة بالقول: « يعد الانخفاض الكيفي لمستوى تكوين المعلمين، وبالنتيجة قدرة التلاميذ على الاستيعاب، ظاهرة إذا ما استمرت لبضعة سنين ستعرض مستقبل البلاد للخطر ... ولكننا مرغمين على ملاحظة انخفاض في مستوى تعليمنا لبضعة سنين قادمة ⁽¹⁾ »

وبالتالي توجب على السلطات الجزائرية، بذل جهود كبيرة لتوفير مقاعد دراسة لفئات الأطفال والشباب الذين يتزايد عددهم سنة بعد أخرى.

خلال الدخول الدراسي 1967-1968، تضاعف عدد الأطفال المتدربين ثلاث مرات في غضون 10 سنوات. إذ زاد عددهم عن الموسم الدراسي، الذي قبله بنحو 67.633 تلميذ؛ وبلغت نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية 97 % من مجموع المتدربين في التعليم العام. بينما بلغ عدد التلاميذ في طوري التعليم المتوسط والثانوي، أكثر من 134 ألف تلميذ. الأمر الذي حدا بالمسؤولون في وزارة التربية، إلى جلب انتباه السلطات إلى الصعوبات المترتبة عن تلك الظاهرة ⁽²⁾.

- الجدول رقم 1: تطور نسب تدرس الأطفال في الفئة العمرية من 6 إلى 14 سنة، بين 1966-1977.

السنة	إجمالي نسبة التمدريس	بالنسبة للذكور	بالنسبة للإناث
1966	47,20 %	56,80 %	36,90 %
1977	70,40 %	80,80 %	59,60 %

المصدر: التقرير النهائي للتعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998.

كما عرف الدخول المدرسي في تلك السنة، تراجعاً في عدد التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية الفرنسية العاملة بالجزائر، بسبب انتقال عدد منها إلى وصاية وزارة التربية الوطنية. كما أن التعليم الخاص صار يحوز على 114 مدرسة ابتدائية،

¹ El-Moudjahid, op.cit.

² BAHRI, op.cit., p. 147.

يُدرس فيها 28.635 تلميذا جزائريا، و37 مؤسسة للتعليم المتوسط والثانوي، يدرس فيها 3706 تلميذا جزائريا. وفي جانب الهياكل المدرسية، والتأطير، زادت نسبة المدارس الابتدائية بنحو 7,7 %، وارتفعت نسبة المدرسين المعربين إلى 19,1%⁽¹⁾.

أيضا، سعت السلطات الجزائرية إلى النهوض بقطاع التكوين التقني، من خلال إنشاء مركز وطني تربوي فلاحى بالحراش⁽²⁾، ومعهد وطنى للإنتاجية والتطور الصناعى، وتوسع مدارس جهوية للفلاحة⁽³⁾، منها واحدة خاصة بالفتيات. وفي 9 نوفمبر 1967، دُشن بورقلة مركز للتكوين الإدارى.

وبالرغم من الجهود التى بذلتها وزارة التربية والتعليم، للرفع فى عدد المعلمين والممرنين الجزائريين، إلا أن عدد المدرسين الأجانب فى عام 1967، ظل مرتفعا. حيث شكلوا نسبة 53,8 %. وفيما يخص التعليم الجامعى، فإن عدد الطلبة بلغ فى تلك السنة: 7377 طالبا يؤطّروهم 534 أستاذًا، من ضمنهم 261 أستاذًا جزائريًا⁽⁴⁾.

كما أن الجهود المالية التى أنفقت على قطاع التعليم، لم تمكن السلطات من أن تجعل التجهيز المدرسى، وتكوين المعلمين يواكب الزيادة المرتفعة فى عدد المتدربين، نتيجة الانفجار السكانى البالغ 2,5 % سنويا، والتأخر فى التمدرس. حيث بلغ عدد الأطفال الذين لم يجدوا لهم مقعدا دراسيا، نحو مليون تلميذ. أضف إلى ذلك، النقص الذى كان موجودا فى عدد دور تكوين المعلمين، وفى عدد المعلمين⁽⁵⁾.

فى 4 جوان 1967، قدّر وزير التربية والتعليم، فى تدخله أمام لجنة التخطيط لحزب جبهة التحرير الوطنى، أن قطاعه سيققق نموا سنويا يصل إلى 30 % من

¹ M.E.N, Bulletin Intérieur et de liaison des services de la Planification de l'Education, Alger n° de janvier février 1968.

² ينظر، الأمر رقم: 67-171، مؤرخ فى 31 أوت 1967، صادر فى ج. ر. ج. ج. ج. العدد 76، مؤرخ فى 15 سبتمبر 1967، ص. 1176.

³ ينظر، المرسوم رقم: 67-218، مؤرخ فى 17 أكتوبر 1967، صادر فى ج. ر. ج. ج. ج. العدد 87، مؤرخ فى 24 أكتوبر 1967، ص. 1325.

⁴ Informations Statistiques, n° 5, juillet 1967, publiées par le service des Statistiques et de la planification du ministère de l'Education nationale.

⁵ Ibid.

مجموع المتدربين، وسيؤمن التعليم لنحو 80 % من الأطفال مقعدا دراسيا خلال عام 1976، ثم 100 % خلال سنة 1980.

وأضاف أن قطاعه يحتاج إلى 700 مليون د. ج.، لبناء 20 ألف قسم في المرحلة الابتدائية ، وتكوين ثلاثة آلاف معلم من هنا إلى غاية 1973. ويحتاج 1260 مليون د.ج.، لبناء 12 ثانوية، تستوعب ألف تلميذ، و 120 مليون د.ج.، لاستقبال نحو 11 ألف طالب جامعي إلى غاية عام 1973⁽¹⁾.

لم تكن مشاكل قطاع التربية مقتصرة على الجانب الكمي فقط، بل كانت هناك أيضا مشاكل في الجانب الكيفي المتمثل في المستوى التعليمي. فقد انتقدت أسبوعية " الثورة والعمل"، لسان حال إ. ع. ع. ج، تراجع مستوى التعليم بالقول: « مئات الآلاف من التلاميذ ممن تجاوزوا السن القانونية، يخرجون من المدرسة من دون أن يحصلوا حتى على قواعد التعليم الابتدائي، ومرغمون على التوجه نحو الأمية، خاصة في الأرياف⁽²⁾ ». ثم دعت إلى إعادة النظر كلياً في التصور والمنهج الذي يقوم عليه التعليم في الجزائر منذ الاستقلال.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فقد انحصرت مشاكله في بعض المشاكل والبيداغوجية المادية. فبالنسبة للنوع الأول، نجد سوء التأهيل في بعض التخصصات، والارتفاع الكبير في عدد الطلبة الراسبين، وصعوبة الانتقال من سنة إلى أخرى. حيث أكد مدير التعليم العالي أن 30 إلى 40 % فقط من حملة البكالوريا يستطيعون اجتياز السنة الأولى جامعي، وأن 40 % من بينهم يسقطون في مرحلة الليسانس⁽³⁾.

في حين تمثلت المشاكل المادية في قلة التجهيزات والمرافق الجامعية، كالأحياء والمطاعم، ومقرّات الكليات، وعدم تجديد المنح الدراسية.

¹ ينظر، تصريح وزير التربية والتعليم ليومية: *El-Moudjahid*, du 5 juin 1966

² Cf., *Révolution et Travail*, n° 127, du 20 – 26 juin 1967.

³ *Algérie actualité*, du 25/06- 1/07 1967.

وعلى إثر الإضراب العام الذي شنه الطلبة الجامعيون، في تلك الفترة، استجابت الوزارة الوصية لبعض المطالب البيداغوجية التي رفعوها⁽¹⁾. حيث قرّرت بموجب الأمر رقم 44-67، الصادر في 17 مارس 1967، إنشاء المركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية⁽²⁾، لتنشيط المراكز الجهوية والنظر في حاجيات الطلبة. وفي 24 نوفمبر من العام نفسه، صدر مرسوم وزاري نص على إنشاء إعانة دراسية لطلبة الطور الثالث جامعي⁽³⁾.

خلال السنة الدراسية 1968-1969، التحق بمقاعد الدراسة لأول مرة 300 ألف تلميذ. وبلغ إجمالي عدد المتدربين في مرحلة التعليم الابتدائي أكثر من 1.4 مليون تلميذ، من أصل 3.1 مليون تلميذ في سن التمدريس. أي أن فقط 47,53 % من مجموع التلاميذ يزاولون دراستهم، وأكثر من نصفهم لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة، نظرا لقلّة الهياكل الدراسية⁽⁴⁾.

أما في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي، فقد بلغ عدد التلاميذ أكثر من 148 ألف تلميذ، من بينهم 45 ألف تلميذ في المتوسط انتقل إلى التعليم الثانوي. وفيما يخص التأطير، بلغ عدد الأساتذة الجزائريين 3313 أستاذا. بينما بلغت نسبة المعلمين المؤهلين 54,67 %⁽⁵⁾.

وفيما يخص توفير الهياكل، تم بناء ألفي حجرة دراسة، وثلاث ثانويات ودار للمعلمين. وبلغ عدد المعلمين الجدد 1600، إلى جانب أكثر من ألف معلم متعاون من فرنسا، ومن بعض الدول العربية. ولمعالجة النقص الحاصل في عدد الأساتذة في مرحلتَي المتوسط والثانوي، قررت السلطات الاستعانة بالأساتذة الذين هم في الخدمة الوطنية⁽⁶⁾.

¹ ينظر، بخصوص هذا الإضراب الطلابي، الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

² ينظر، نص هذا القرار في ج. ر. ج. ج. العدد 25، صادر في 24 مارس 1967، ص. 347.

³ ينظر، نص هذا المرسوم في ج. ر. ج. ج. العدد 100، صادر في 8 ديسمبر 1967، ص. 1622.

⁴ A.A.N, Vol. 7, Op.cit, p. 261.

⁵ A.A.N, Vol. 7, Ibid, p. 262.

⁶ Ibid, p. 263.

وبالنسبة يخص التعليم العالي، فقد بلغ عدد الطلبة الجامعيين في تلك السنة، 9720 طالبا، وعدد الأساتذة الجزائريين 339 أستاذا. وفي 20 جوان، قرّر مجلس الثورة تشكيل لجنة وطنية لدراسة إصلاح التعليم العالي.

وقد ذكر الوزير أحمد طالب، أن المواضيع الأساسية التي أوكلت لتلك اللجنة، هي: « ديمقراطية التعليم؛ التكوين التقني والعلمي؛ التعريب والازدواجية اللغوية⁽¹⁾ ».

وبخصوص الهياكل الجامعية، أعلن وزير التربية الوطنية، عن الشروع في إنشاء كلية جديدة للطب بجامعة الجزائر، وبناء جامعة في قسنطينة تتسع لنحو ثمانية آلاف طالب⁽²⁾.

ظل مشكل الرسوب في امتحانات الانتقال، مطروحا على مستوى العديد من الكليات. وهو ما أثر على سياسة الدولة في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، كانت السلطات تتوقع تكوين 21 ألف إطار جامعي يحمل شهادة أعلى من شهادة الليسانس، في آفاق سنة 1972. في حين إمكانيات الجامعة الجزائرية، وقدرات الطلبة آنذاك، كانت لا تسمح سوى بتكوين 5700 إطار بتلك الصفة، خلال تلك الفترة⁽³⁾.

وقد أعادت الصحافة الوطنية، السبب في ذلك التأخر إلى هيمنة الأساتذة المتعاونين الفرنسيين على التعليم الجامعي، وتشددهم في الامتحانات. حيث ذكرت جريدة المجاهد، أن 10 % فقط من طلبة السنة الأولى جامعي، كان بإمكانهم إنهاء دراستهم في الفترة المحددة لها⁽⁴⁾.

¹ ينظر، تصريح الوزير أحمد طالب لمجلة الجيش، عدد 66، نوفمبر 1968.
² المصدر نفسه.

³ *El-Moudjahid*, du 7 décembre 1968.

⁴ *El-Moudjahid*, du 26 novembre 1968.

خلال العام الدراسي 1968-1969، التحق نحو 400 ألف تلميذ جديد بالمدرسة. وبلغ عدد المتدربين في مرحلة التعليم العام أكثر من 1.7 مليون تلميذ، أو ما يعادل نسبة 53 % من مجموع التلاميذ في سن التمدريس. وبلغ عدد التلاميذ في الطور المتوسط والثانوي حوالي 170 ألف تلميذا.

قررت السلطات في تلك السنة استيعاب العدد المرتفع للمتدربين، عبر بناء 4200 قسم في الطور الابتدائي، و24 متوسطة، و4 ثانويات⁽¹⁾.

كما وزعت على المتدربين في الطور الابتدائي، كتب مدرسية، وألبسة مجانية، وفتحت أمامهم المطاعم المدرسية. وخصصت 100 ألف منحة وزعتها على قسم من تلاميذ الطور الثانوي، وعلى أكثر من نصف الطلبة الجامعيين⁽²⁾.

أما في التعليم العالي، فقد بلغ عدد الطلبة حوالي 14 ألف طالب، غالبيتهم (10 آلاف طالبا) يدرس في جامعة الجزائر. وفي 2 جويلية، أعلن رئيس مجلس الثورة هواري بومدين، عن إنشاء جامعة في قسنطينة، وإنشاء معاهد مختصة. وكان وزير التربية والتعليم، قد أعلن أنه سيكون بإمكان الجامعات الجزائرية، استقبال نحو 23 ألف طالب في عام 1973⁽³⁾.

وبالنظر إلى أهمية تكوين الإطارات في بلد مثل الجزائر، خرج حديثا من عهد الاستعمار ويتطلع إلى تحقيق نمو اقتصادي، فإن التعليم العالي كان له دور أساسي ضمن انشغالات المسؤولين. حيث تقرر تأسيس معاهد تكنولوجية على مستوى العديد من الوزارات، والهيئات المدنية والعسكرية، لتولي مهمة، « ترقية وتنظيم تكوين الإطارات الأزمة لإنجاز المخطط الوطني للتنمية »⁽⁴⁾.

¹ ينظر، المرسوم رقم 69-83، مؤرخ في 13 جوان 1969، وصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 53، مؤرخ في 20 جوان 1969، ص. 708.

² A.A.N, Vol. 8, Op.cit, p. 457.

³ Ibid, p. 458.

⁴ المادة 2 من الأمر رقم: 69-106، مؤرخ في 26 ديسمبر 1969، وصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 1، مؤرخ في 2 جانفي 1970، ص. 2.

كما تقرر إصلاح التعليم العالي، عبر إنشاء لجنة وطنية لإصلاح التعليم،
مكلفة:

« بدراسة وإعداد مشاريع إصلاح مختلف الدرجات، وأنواع التعليم لمطابقة
الهياكل والبرامج مع الاختيارات الأساسية للبلاد، ومتطلبات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية⁽¹⁾ ».

كانت حكومة هواري بومدين تدرك، أن الجهود التي تسمح بالخروج من التخلف
الاقتصادي، تمر بالأساس عبر تعميم التعليم في أوساط النشئ، وتكوين الإطارات.
وابتداء من الفاتح جانفي 1970، شرع في تنفيذ المخطط الرباعي. وتميز
الدخول المرسى 1969-1970 عن السنوات السابقة، باختفاء الصعوبات التي
كانت تواجهه في كل دخول مدرسي جديد، مثل التفاوت في فرص التعليم بين المدينة
والريف، وبين الذكور والإناث، وبين المناطق المجهزة بشكل جيد والمناطق النائية.

في تلك السنة، بلغ إجمالي المتمدرسين أكثر من 1.5 مليون تلميذ في الطور
الابتدائي، من ضمنهم 215 ألف تلميذ جديد. في حين بلغ عدد التلاميذ في طور
المتوسط 188 ألف تلميذ. أما في التعليم العالي، فقد بلغ عدد الطلبة 9700 طالب.
وكانت السلطات تتطلع إلى أن يتخرج في نهاية مدة المخطط، نحو 8300 طالب
بشهادات متنوعة، يستخدم نصفهم مباشرة في النمو الاقتصادي للبلاد. كما عوّلت
على أن توفر الجامعات، ومختلف مؤسسات التكوين، 45 ألف إطارا⁽²⁾.

ونتيجة لتلك الزيادة في عدد المتمدرسين، وارتفاع معدل النمو السكاني إلى 10
%، خطت الحكومة لتوفير منصب بيداغوجي لكل الأطفال، الذين ولدوا بعد
الاستقلال في نهاية المخطط، وأعدّت لأن تستقبل الأقسام المنجزة في عام 1970،

¹ المادة 2، من المرسوم رقم 69-171، مؤرخ في 31 أكتوبر 1969، وصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 96، مؤرخ في 14 نوفمبر 1969، ص. 1550.

² A.A.N, Vol. 9, Op.cit, p. 352.

تقنيتين، وثلاثة معاهد تكنولوجية للتربية، و12 ثانوية للتعليم العام، و30 متوسطة. وكان المخطط الرباعي، يتوقع توفير التعليم لجميع الأطفال في سن ستة أعوام. مما يعني ضمناً، إنشاء 4000 فصل دراسي سنوياً⁽¹⁾.

واصلت الحكومة خلال تلك السنة، سياسة جزارة التعليم، التي كانت أحد أهدافها الأساسية في سياستها التعليمية، بنسق مُرضي. حيث وفّرت المعاهد التكنولوجية للتربية، 545 أستاذاً للتعليم المتوسط، و4000 معلم ابتدائي. وكان يُتوقع أن يتم جزارة الطور المتوسط بشكل كامل، خلال سنة 1972.

وبخصوص التعليم العالي، شرعت الحكومة في إصلاح هذا التعليم إصلاحاً عميقاً، كما أعلنت عن ذلك في عام 1970. خاصة وأن حاجيات الجزائر كان محددة، وأن النظام التعليمي الموروث عن الاستعمار لا يصلح لها. ففي 25 أوت 1971، صدر 21 قراراً، حددت بموجبه الحكومة نظام الدراسة في عدة مجالات علمية مختلفة⁽²⁾.

كما اهتمت السلطات الجزائرية بالتعليم التقني، خاصة وأنها بذلت جهوداً معتبرة من أجل تحقيق نهضة اقتصادية. فقرّرت تحويل مدارس التعليم التقني، والتعليم الزراعي، البالغ عددها 31 مدرسة إلى متاقن، ابتداء من العام 1972، حتى يستجيب هذا النوع من التعليم لحاجيات البلاد من الاطارات المتوسطة. يضاف إلى ذلك، الجهد الكبير الذي بذلته، في تطوير معاهد التكنولوجيا، التي بلغ عددها 34 معهداً متخصصاً في عدة شعب تقنية، منها 21 معهداً خاص بالتربية الوطنية، كان يدرس فيه 11 ألف طالباً متربصاً⁽³⁾.

وكان الهدف من انشاء وتطوير تلك المعاهد، تلبية حاجيات البلاد الكبيرة من الإطارات المتوسطة، واسترجاع العدد الأكبر من الشباب المطرود من التعليم العام، في مختلف المستويات، وإعدادهم لشغل وظائف مهنية محدّدة.

¹ A.A.N, Vol. 10, Op.cit, p. 390.

² للمزيد من المعلومات حول تلك القرارات، ينظر، ج. ر. ج. ج. العدد 71، صادر في 31 أوت 1971.

³ A.A.N, Vol. 10, Op.cit, p. 392.

وكانت الصحف، قد أشارت إلى أن هدف تحقيق مقعد بيداغوجي لكل طفل في سن السادسة، بنهاية مدّة المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، ظل بعيد المنال. حيث تحققت منه فقط نسبة 67% في أكتوبر 1971. أضف إلى عدم التمكن من تحقيق التكافؤ بين التعليم التقني والتعليم العام، والذي كانت الحكومة تتوي تحقيقه خلال عام 1980.

حيث لوحظ تراجع مستمر في عدد تلاميذ التعليم التقني، وارتفاع كبير في عدد تلاميذ التعليم العام. فخلال الفترة من 1969-1972، زاد عدد تلاميذ التعليم الثانوي بنحو 90 ألف تلميذ. بينما زاد عددهم في التعليم التقني خلال نفس الفترة بنحو 6 آلاف تلميذ فقط⁽¹⁾.

كما شكّل التسرب المدرسي، مصدر قلق كبير، وكان موضوع ندوة عربية عقدت في الجزائر العاصمة من 17 إلى 22 جانفي 1972. وبلغت نسبة التسرب المدرسي بين 20 إلى 30 %، وهو ما يؤدي إلى تغذية صفوف الأمية⁽²⁾.

في عام 1972، أعلنت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، أن عدد التلاميذ في الأطوار الثلاث بلغ خلال الدخول المدرسي أكثر من 2,6 مليون تلميذ، من بينهم 300 ألف تلميذ جديد. وبلغت نسبة التمدرس 62,18% في الطور الابتدائي، و12,29% في الطورين المتوسط والثانوي. كما زاد عدد المدرسين بـ 6223 مدرس جديد. وسجّلت تلك السنة، تجاوز عدد المدرسين المعريين في الطور الابتدائي، عدد المدرسين المفرنسين لأول مرّة. بينما ظل عدد الأخيرين، أكثر من عدد الأولين في الطورين المتوسط والثانوي⁽³⁾.

وفي التعليم العالي، بلغ عدد الطلبة الجامعيين أكثر من 24 ألف طالب، موزعين على الجامعات الثلاث⁽⁴⁾.

¹ *El-Moudjahid*, du 10 mai 1972.

² *El-Moudjahid*, du 23 janvier 1972.

³ M.E.P.S, Direction générale des Etudes et programmes, *Informations statistiques*, n° 10, Juin 1972, pp. 9-10.

⁴ *الشعب*، عدد 7 فيفري 1972.

انشغلت الحكومة في تلك السنة، بمشكلة الكيف في التعليم العام، حيث ظلت نسبة النجاح في الامتحانات منخفضة، حيث لم يلتحق بالسنة الأولى ثانوي سوى 40 % من الممتحنين، ولم يحصل على شهادة البكالوريا سوى 49,5 %. كما انشغلت بإصلاح التعليم العالي، وتحقيق ما أسمته: " المساهمة الإشتراكية " وتنظيم الطلبة⁽¹⁾.

تجسّد بناء النظام التعليمي خلال سنة 1972، في جملة من الإجراءات، التي اتخذتها الحكومة في إطار سياسة إصلاح التعليم، والتي نشير إلى أهمها. ففي شهر فيفري، أحدثت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، بموجب مرسوم، شهادة للتعليم المتوسط، تحتوي على فرع تعليم عام، وفرع تعليم تقني؛ وتتّوج دراسات التعليم المتوسط، ودراسات التعليم للمرحلة الأولى من المعاهد التقنية، وتحل محل الأهلية وشهادة التعليم العام، وشهادة التعليم الفلاحي⁽²⁾.

وفي شهر مارس، أصدرت قرارا ينظّم شهادة التعليم الابتدائي، وينص على إجبار تلاميذ السنة السابعة من المدارس الابتدائية، على اجتياز امتحان شهادة الدروس الابتدائية⁽³⁾.

وفي قطاع التعليم العالي، اتخذت الوزارة الوصية إجراء لمحاربة تبديد الطاقات البشرية، تمثل في تنظيم اختبارات خاصة بالدخول إلى الجامعة للمرشحين الذين لا يملكون شهادة باكالوريا، وذلك بعد سنتين من الدراسة في مراكز التحضير للتعليم العالي⁽⁴⁾.

وفي شهر أبريل، أصدرت مرسوما تضمن ترتيب نظام الدروس للحصول على شهادة الليسانس في العلوم المالية⁽⁵⁾. وفي مطلع شهر أكتوبر، أصدرت 4 مراسيم

¹ A.A.N, Vol 11, Op.cit., pp. 382-383.

² تنتظر، المواد: 1، 2، 3، من المرسوم رقم 40-72، مؤرخ في 10 فيفري 1972، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 13، مؤرخ في 15 فيفري 1972، ص. 176.

³ ينظر، القرار المؤرخ في 28 جانفي 1972، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 21، مؤرخ في 14 مارس 1972، ص. 286.

⁴ ينظر، القرار المؤرخ في 25 أكتوبر 1971، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 21، مؤرخ في 14 مارس 1972، ص. 288.

⁵ ينظر، المرسوم رقم 83-72، مؤرخ في 18 أبريل 1972، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 33، في 25 أبريل 1972، ص. 483.

وزارية، أنشأت بموجبها 4 شهادات جامعية جديدة هي: شهادة الدراسات العليا، دبلوم المهندس المعماري، دبلوم العالم الجيولوجي ودبلوم عالم في البيئة⁽¹⁾.

شهد الدخول المدرسي لعام 1973، ارتفاعا في عدد المتدربين في الطور الابتدائي بنسبة 8,7 % عن السنة التي قبله. حيث بلغ عدد التلاميذ الذين التحقوا لأول مرة بالمدرسة 193.707 تلميذ. بينما بلغ عدد المدرسين 56 ألف معلم، تلتهم معلمي لغة عربية. وفي الطور المتوسط والثانوي، ارتفعت نسبة التلاميذ بـ: 16,5 % عن السنة الماضية. فقد قدر عدد تلاميذ في التعليم المتوسط والثانوي بـ: 380 ألف تلميذ، قبل 76.800 منهم في السنة الأولى متوسط. وبذلك بلغ معدل تدرس الأطفال في السن بين 6 إلى 14 سنة، خلال تلك السنة: 76 %⁽²⁾.

ولاستيعاب تلك الأعداد المتزايدة من التلاميذ، افتتحت السلطات 14 متوسطة، و9 ثانويات، تتسع لنحو 10.200 تلميذ. كما افتتحت 3 معاهد تكنولوجية لتكوين المكونين.

واجهت السلطات في عام 1973، مشكلة التسرب المدرسي، حيث غادر المدارس الابتدائية في تلك السنة، 1 مليون مراهق في سن 14، وصاروا في الشوارع. الأمر الذي جعل الحكومة تقرّر التوسع السريع للتعليم المتوسط، كأولوية مطلقة في مشروع المخطط الرباعي الثاني. حيث رفعت في نسبة 40% السنوية، المحددة في المخطط الرباعي الأول، للانتقال من التعليم الابتدائي إلى السنة الأولى متوسط، ليتم استقبال العدد الأكبر من تلاميذ الطور الأول في التعليم المتوسط. وقد كلف ذلك الدولة، استثمارات مالية معتبرة، لبناء عدد كبير من الإكماليات، وتكوين عشرات الآلاف من الأساتذة⁽³⁾.

كما واجهها السلطات، تحدي إزالة الفوارق الحاصلة في قطاع التعليم بين المدن والأرياف، وبين الذكور والإناث، وتوفير فرص متساوية في التعليم لكل طفل

¹ ينظر، مضمون تلك المراسيم في ج. ر. ج. ج، العدد 96، صادر في 1 ديسمبر 1972، ص. 1572-1575.

² A.A.N, Vol. 12, Op.cit, p. 477.

³ A.A.N, Vol. 12, Ibid, p. 478.

جزائري أينما وجد. فزادت في سعة استقبال المطاعم المدرسية للأطفال المعوزين، حيث استوعبت في تلك السنة، 40 ألف تلميذ إضافي عن السنة التي قبلها؛ وزادت في عدد المنح المدرسية من 204.400 منحة في عام 1972، إلى 245 ألف منحة في عام 1973. كما منحت البلديات 15 مليون د. ج، لتوفير ألبسة لحوالي 263.200 تلميذ معوز⁽¹⁾.

تضاعف عدد الطلبة الجامعيين في عام 1973، ثلاث مرات عما كان عليه في عام 1969. حيث ارتفع من 9700 إلى 27 ألف طالب. وكان من المتوقع أن يتخرج من الجامعات الجزائرية، خلال السنوات الأربع من المخطط الرباعي، 8300 طالبا بشهادات متنوعة، نصفهم كان يعول على استخدامه مباشرة في النمو الاقتصادي. لأجل ذلك، اهتمت السلطات بزيادة عدد المؤسسات الجامعية، وتوزيعها على مختلف جهات الوطن. حيث شرعت خلال تلك السنة في بناء جامعة قسنطينة، وأنشأت 15 معهدا ومدرسة تكنولوجية، لتكوين بين 10 آلاف إلى 12 ألف إطار متوسط⁽²⁾.

خلال العام 1974، ارتفع عدد التلاميذ في الطور الابتدائي إلى أكثر من 2,5 مليون تلميذ، من بينهم 449.659 تلميذا جديدا. وبلغت نسبة التمدرس 68,2 % من إجمالي التلاميذ في سن بين 6 و 13 سنة. ولكن هذه النسبة، كانت مختلفة بين ولاية وأخرى. فأعلاها كان في ولاية الجزائر، حيث بلغت 91,1 % ، وأدناها في ولاية الساور⁽³⁾ إذ بلغت 60,2 %⁽⁴⁾.

¹ الشعب، عدد 15 أكتوبر 1973.
² وزعت تلك المؤسسات التعليمية على مختلف جهات الوطن كما يلي: بالنسبة للوسط، 7 معاهد بالعاصمة هي: المعهد التكنولوجي للتجارة، معهد تكنولوجيا الأشغال العامة والبناء، المعهد التكنولوجي للصيانة الكهربائية، مدرسة الفنون التطبيقية وتخطيط المدن، والمعهد التكنولوجي للتخطيط، والمعهد التكنولوجي للتجارة، والمعهد التكنولوجي للمالية، ومعهد تكنولوجيا الفنادق والسياحة بتزي وزو، والمعهد التكنولوجي للصحة العمومية بالمرسى. وبالنسبة للغرب: أنشئ معهدان بمستغانم هما: المعهد التكنولوجي الزراعي، والمعهد التكنولوجي للصحة العمومية. ثم مدرسة الطيران بطفراوي، ومعهد البصريات بوهران، والمعهد التكنولوجي والطوبوغرافي بأرزويو. أما في الشرق، فأنشئ المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بقسنطينة. وأخيرا معهد تكنولوجيا الفنادق ببوسعادة. ينظر، القرارات والمراسيم الخاصة بهذه المعاهد والمدارس، الصادرة في ج. ر. ج. د. ش، خلال الفترة من 12 جانفي إلى 3 ديسمبر 1973.

³ ولاية الساور كانت عاصمتها الإدارية بشار. كانت تتشكل من إقليم شاسع في الجنوب تشكلت منه ولايتي بشار وأدرار في التقسيم الإداري لعام 1974، ثم ولاية تندوف في التقسيم الإداري لعام 1984.

⁴ A.A.N, Vol. 13, Op.cit, p. 447.

وبالنسبة للطاقم المؤطر، بلغ عدد المعلمين 60.179 معلما، من ضمنهم 57.570 معلما ومعلمة جزائريين. في حين بلغ عدد تلاميذ الطور المتوسط والثانوي، 419.759 تلميذا، موزعين بين 336.163 تلميذ في التعليم المتوسط، والباقي في التعليم الثانوي. يؤطر المجموع 16.656 أستاذا، من بينهم 9910 أستاذ جزائري⁽¹⁾.

ذكر وزير التعليم الابتدائي والثانوي، عبد الكريم بن محمود، في ندوة صحفية عقدها بمناسبة الدخول المدرسي، أن عدد المدرسين في التعليم العام بلغ 60.179 معلما وأستاذا، خلال عام 1974، من بينهم 57.570 جزائريا، أو ما يعادل 95,66 % من المجموع. ويبيّن أن وزارته مطالبة لمواجهة الارتفاع السنوي لعدد التلاميذ، إلى بناء 7 آلاف قاعة دراسة للتعليم الابتدائي، وافتتاح 50 مؤسسة جديدة في التعليم المتوسط والثانوي. كما تحتاج إلى تكوين 6 آلاف معلم ابتدائي سنويا، و3 آلاف أستاذ للتعليم المتوسط، و300 أستاذ متخصص للتعليم التقني. كما أشار إلى وجود نقص فادح في الهياكل المدرسية في بعض المناطق من الوطن، وأن وزارته لم تحقق بعد أهدافها المرسومة في التعليم الثانوي والتقني⁽²⁾.

وبالنسبة للتعليم العالي، بلغ عدد الطلاب 35.739 طالبا، موزعين على الجامعات الثلاث، وأكثر من نصفهم يدرس في جامعة الجزائر. يؤطّرهم 4041 أستاذ جامعي، من بينهم 2183 أستاذا جزائريا⁽³⁾.

وأبرز وزير التعليم العالي، محمد الصديق بن يحي، في الندوة الصحفية التي عقدها بمناسبة الدخول الجامعي لعام 1974، التطورات التي عرفتتها الجامعة الجزائرية. حيث أشار إلى تزايد عدد الطلبة الجزائريين في الداخل والخارج، وإلى الجزائر المتزايدة لطاقتهم الأساتذة، وتوافد الفتيات على التعليم العالي، حيث بلغت

¹ A.A.N, Vol. 13, Op.cit, p. 448.

² ينظر، تصريحه في جريدة الشعب، عدد 24 سبتمبر 1974.

³ A.A.N, Vol. 13, Op.cit, p. 449.

نسبتهم 25 % في جامعة الجزائر، ومثلن نسبة 31 % من طلبة الآداب العلوم الطبية.

كما أشار إلى ارتفاع في عدد الشهادات التي تمنحها الجامعات الجزائرية في مختلف التخصصات. حيث منحت 2900 شهادة، في نهاية السنة الجامعية 1972-1973، مقابل 811 شهادة في نهاية السنة الجامعية 1969-1970. كان من بينها 373 شهادة في العلوم الطبية، و 740 ليسانس في الآداب والعلوم الإنسانية (1).

وفي 4 فيفري 1974، اجتمع مجلسي الثورة والحكومة، وأثارا مسألة إعادة إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي، لالنتهاء منه خلال العام 1985. وقد بنت الحكومة إصلاح التعليم على ثلاثة مبادئ أساسية، هي: التعريب، الديمقراطية، وأولوية التخصصات العلمية والتقنية (2).

تقرر في إطار الإصلاح، الشروع منذ أكتوبر 1974، في تطبيق نظام تعليمي يتشكل من تعليم أساسي، وتعليم متعدد العلوم. وجعل مدة التعليم المتوسط 3 سنوات. ثم تقسيم التعليم الثانوي إلى تعليم عام، وتعليم متخصص. كما تقرر تعديل طريقة الانتقال إلى السنة الأولى متوسط، بالسماح لنحو 80 % من تلاميذ السنة السادسة ابتدائي، الانتقال العادي من خلال الامتحان السنوي إلى التعليم المتوسط بدلا من نسبة 50 % المعمول بها. حيث أنشئت لجان مختصة على مستوى الدوائر، تحت إشراف مجلس التوجيه الذي برأسه مدير التربية والثقافة، لتقرير الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم المتوسط (3).

سمح الجهد الكبير الذي بذلته حكومة الرئيس هواري بومدين في إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم، بتسجيل ثلاثة أرباع الأطفال في عام 1975، والتحاق 2.750.000 تلميذ في تلك السنة، بالمدارس الابتدائية مقابل 1.200.000 في

¹ ينظر، تصريح محمد الصديق بن يحي في جريدة الشعب، عدد 21 أكتوبر 1974.

² الشعب، عدد 4 فيفري 1974.

³ A.A.N, Vol. 13, Op.cit, p. 450.

عام 1965، و 420 ألف تلميذ في المرحلة الثانوية مقابل 100 ألف في عام 1965، و 40 ألف طالب في التعليم العالي مقابل 7 آلاف في عام 1965⁽¹⁾.

واحتل قطاع التعليم الصدارة في ميزانية التسيير حيث خصصت له منها نسبة 30 %؛ وظلت مشكلة التفاوت في نسب التمدريس بين المدينة والريف.

حيث كانت تتراوح بين 28 % في الجنوب ، و 70 % في المدن الكبرى. وكانت الحكومة تطمح إلى رفع متوسط النسبة الوطنية إلى 90 %، خلال عام 1985⁽²⁾.

ارتفع أيضا في تلك السنة، عدد المدرسين إلى 82 ألف مدرس، منهم أكثر من 65 ألف معلم في التعليم الابتدائي، وحوالي 13 ألف أستاذ في التعليم المتوسط، و 4600 أستاذ في التعليم الثانوي. وبالرغم من ارتفاع عدد حجرات الدراسة إلى 50 ألف حجرة في الطور الابتدائي، والمؤسسات التعليمية إلى 750 مؤسسة في الطورين المتوسط والثانوي، إلا أن مشكلة الاكتظاظ ضلت قائمة⁽³⁾.

ولمعالجة مشكلة ارتفاع نسب الرسوب المدرسي، التي بلغت بين 50 إلى 60 % في السنة الأولى ابتدائي، و 30 إلى 40 % في نهاية الطور المتوسط، ومثلها في التعليم الثانوي، قرّرت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، تحسين النتائج بفضل إصلاح واسع للتعليم، بتعميم المدرسة الأساسية، التي تبلغ مدّة الدراسة فيها تسع سنوات، حيث طبقت كتجربة على خمس مؤسسات تعليمية في قسنطينة، خلال الدخول المدرسي 1975-1976، وتقرّر وضع ميثاق وطني للتعليم، يحدّد قواعد التعليم، الذي أريد له أن يكون: " وطنيا، ثوريا، علميا وتقنيا"⁽⁴⁾.

ارتفع عدد التلاميذ في التعليم العام خلال الدخول المدرسي 1976-1977، إلى 3.394.273 من بينهم حوالي 2,8 مليون تلميذ في التعليم الابتدائي. وارتفعت

¹ A.A.N, Vol. 14, Op.cit, p. 436.

² Ibid, p. 567.

³ Ibid, p. 566.

⁴ حمودي مخلوف " المدرسة الأساسية من أين؟ وإلى أين؟"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 15، قسنطينة 2004، ص. 44.

بذلك نسبة التمدرس إلى 72,6 %. وبلغت نسبة الذكور 84,4 %، والإناث 60,4 % وبالنسبة للطاخم المؤطر؁ فقد بلغ عدد المدرسين 70.498 معلما في الطور الابتدائي؁ و22.605 أستاذا في الطورين المتوسط والثانوي؁ من ضمنهم 15.723 أستاذا جزائريا⁽¹⁾.

اهتمت الوزارة الوصية في تلك السنة؁ بتعميم تجربة المدرسة الأساسية القائمة على نظام المؤلف 9 سنوات دراسة مستمرة؁ في كامل المؤسسات التعليمية في البلاد؁ بعدما طبقتها كتجربة على 5 ثانويات في قسنطينة خلال سنة 1975.

وكان أهم حدث عرفته المدرسة الجزائرية آنذاك؁ هو إقرار الحكومة إصلاحا عميقا كانت الأسبقية فيه لتأصيل المدرسة بمضامينها؁ وإطاراتها وبرامجها؁ فضلا عن ديمقراطيتها؁ وانفتاحها على العلوم والتكنولوجيا⁽²⁾.

ففي 16 أبريل 1976؁ أصدرت الحكومة بمناسبة يوم العلم؁ أمرا وثلاثة قرارات تخص إصلاح التعليم. فأما الأمر؁ فخصّ تنظيم التربية والتكوين؁ إذ نصت مادتيه 4 و5؁ على أن لكل جزائري الحق في التربية والتكوين؁ وأن التعليم إجباري لجميع الأطفال في السن بين 6 إلى نهاية 16 سنة. كما نصت المادة الثامنة؁ على أن: « يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين؁ وفي جميع المواد⁽³⁾ »

وأما القرارات الثلاث؁ فتعلّق القرار الأول؁ بالطابع الإجباري للتعليم الأساسي؁ الذي جعل التعليم إجباري على كل الجزائريين⁽⁴⁾؛ وخصّ القرار الثاني؁ مجانية التربية والتكوين؁ وجعل اللغة العربية لغة التعليم الوحيدة في التعليم التحضيري والابتدائي⁽⁵⁾. بينما خصّ القرار الثالث؁ تنظيم وتسيير المدرسة التحضيرية⁽⁶⁾.

¹ A.A.N, Vol. 15, Op.cit, p. 505.

² وزارة التربية الوطنية؁ مديرية التقويم والتوجيه والاتصال؁ " إصلاح المنظومة التربوية. النصوص التنظيمية"؁ الجزء الأول؁ ط. 2؁ الجزائر؁ ديسمبر 2009؁ ص. 3

³ ينظر؁ الأمر رقم: 35-76؁ مؤرخ في 16 أبريل 1976؁ صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 33؁ مؤرخ في 23 أبريل 1976؁ ص. 534.

⁴ ينظر؁ القرار رقم: 66-76؁ المصدر نفسه؁ ص. 539.

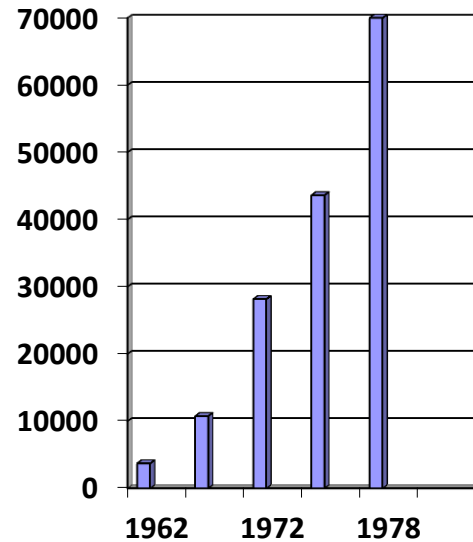
⁵ ينظر؁ القرار رقم: 67-76؁ المصدر نفسه؁ ص. 540.

⁶ ينظر؁ القرار رقم: 70-76؁ المصدر نفسه؁ ص. 542.

وبالنسبة للتعليم العالي، فقد بلغ عدد الطلاب في الموسم الجامعي 1976-1977، 52.334 طالبا⁽¹⁾.

- الجدول رقم: 2: تطور عدد الطلبة الجامعيين بين 1962-1976.

السنة	1962	1968	1972	1975	1976	1978
عدد الطلاب	3716	10.756	28.161	43.613	54.250	70.000



في عام 1977، اضطرت الحكومة إلى زيادة حصة قطاعي التعليم العام والتعليم العالي، في الإعتمادات المالية الخاصة بالتسيير، والتجهيز في الميزانية السنوية لعام 1977، بسبب ارتفاع عدد العاملين الجدد في القطاعين، والتلاميذ والطلبة، والمنح المدرسية والجامعية، والحاجة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة. حيث خُصّص لوزارة التربية أكثر من 2,7 مليار سنتيم، بزيادة 14,9 % عن السنة التي قبلها، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في الاعتمادات المفتوحة لكل الوزارات. في حين خُصّص لوزارة التعليم العالي، أكثر من 719 مليون سنتيم، بزيادة 32,9 %، مما جعلها تحتل المرتبة الخامسة. بينما ارتفعت اعتمادات التجهيز المخصصة للوزارتين إلى 87,5 %⁽²⁾.

¹ M.E.S.R.S, *Bulletin Statistique*, n° 6, mai 1977.

² ينظر، توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للوزارات في قانون المالية لسنة 1977، في ج. ر. ج. ج. ج. العدد 104، صادر في 29 ديسمبر 1976، ص. 1597.

وبحسب تصريح وزير التربية والتعليم مصطفى الأشرف، فإن عدد التلاميذ قد بلغ 3,6 مليون تلميذا، خلال الدخول المدرسي لتلك السنة. وبلغ عدد المدرسين 22.605 مدرسا، كان من ضمنهم 15.723 جزائري⁽¹⁾.

أما في التعليم العالي، فقد أعلن وزير القطاع الجديد عبد اللطيف رحال، أن عدد الأساتذة الجامعيين في مختلف الرتب العلمية قد بلغ في الموسم الجامعي 1976-1977، 4506 أستاذا، كان من بينهم 1254 أستاذ جزائري⁽²⁾. وكانت الحكومة قد قرّرت إنشاء ثلاثة مراكز جامعية في كل من باتنة، البلدية وتزي وزو⁽³⁾.

بلغ عدد التلاميذ في التعليم العام خلال الدخول المدرسي 1977-1978، حوالي 4 مليون تلميذ. كان من بينهم 3 مليون تلميذا في الطور الابتدائي، و750 ألفا في الطور المتوسط، و180 ألفا في الطور الثانوي. وواكب تضاعف عدد المتدربين ارتفاع في عدد المؤسسات التربوية الجديدة. فقد أعلن وزير التربية والتعليم أن وزارته استقبلت خلال ذلك الموسم الدراسي، أربعة آلاف قسم جديد في التعليم الابتدائي، و100 مؤسسة تربوية بين متوسطة وثانوية⁽⁴⁾.

ومقارنة مع سنة 1977، زادت حصة وزارة التربية في ميزانية التشغيل، بنسبة 14,1 %، خلال عام 1978. وبذلك: « بلغت نسبة الناتج المحلي الخام المخصصة لقطاع التعليم، في قانون المالية لعام 1978، 11% . مما وضع الجزائر بعيدا أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي⁽⁵⁾ ».

وبالرغم من النتائج الكبيرة التي حققتها الحكومة في الجانب الكمي من العملية التربوية، إلا أن الزيادة السنوية المرتفعة للمتمدرسين، لم تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الرباعي. حيث لم تتجز سوى 50 % من المؤسسات التربوية المرسومة في المخطط. كما أن وزارة التربية لجأت لمعالجة مشكل الاكتظاظ الكبير

¹ الشعب، عدد 5 أكتوبر 1977.

² الشعب، عدد 18 ماي 1977.

³ ينظر، ج. ر. ج.، العدد 51، صادر في 26 جوان 1977، ص. 817 - 818.

⁴ الشعب، عدد 5 أكتوبر 1977.

⁵ A.A.N, Vol. 17, Op.cit, p. 544.

في الأقسام، إلى العمل بنظام الدوامين. مما أثر كثيرا على تراجع الجانب الكيفي في العملية التعليمية⁽¹⁾.

وفي قطاع التعليم العالي، زادت حصة وزارة التعليم العالي بنسبة 20,9 %. وبلغ عدد الطلاب الجامعيين 70 ألف طالبا، موزعين على أربع جامعات، وستة مراكز جامعية. وبحسب تصريح وزير التعليم العالي، بلغت نسبة الجزارة في هيئة التدريس 20,9 % في الفروع المعربة، و 59,9 % في الفروع المفرنسة⁽²⁾.

2. - محاربة الأمية.

ورثت السلطات الجزائرية عن العهد الاستعماري، أوضاعا متدهورة ومعقدة في جميع المجالات والميادين؛ كان من بينها انتشار الأمية في أوساط 5,6 مليون جزائري، أو 85 % من عدد السكان في عام 1962⁽³⁾. وهو ما تسبب في عرقلة تطور البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وفي عهد حكم الرئيس هواري بومدين، اهتمت الحكومة بمحاربة الأمية، التي كانت متفشية بشكل كبير في أوساط السكان. فقد بين وبحسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1966، تراجع طفيفا، بفضل مساعي السلطات في مجال التعليم من جهة، وتعليم الكبار من جهة ثانية. حيث بلغ معدلها 74,6 %. منها 62,3 % في أوساط الذكور، و 85,4 % في أوساط الإناث⁽⁴⁾.

- الجدول رقم 3: نسبة الأميين في الجزائر بعد الاستقلال.

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	عدد الأميين بالألف	النسبة المئوية من إجمالي السكان
1966	9	5600	74,66 %
1977	19	6214	61,5 %

المصدر: د. و. إ.، استقصاء 1996.

¹ A.A.N, Vol. 9, Ibid, p. 543.

² ينظر، تصريحه لوكالة الأنباء الجزائرية، منشور في جريدة الشعب، عدد 28 نوفمبر 1978.
³ عبد الرحمان عبد الوهاب، محو الأمية بالجزائر، دليل عام لصالح شركاء الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، فيفري، 2003، ص. 17.

⁴ O. N. S., n° 18, op.cit., p. 29.

في سبتمبر 1965، اختيرت الجزائر في مؤتمر طهران حول محو الأمية، من قبل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، كبلد نموذج في مجال تعليم الكبار القراءة والكتابة؛ وفي 31 ديسمبر 1966، وقعت مع منظمة اليونسكو على اتفاق يخص إنجاز 3 مشاريع لمحو الأمية، بغلاف مالي قدره 3.8 مليون دولار، منها 1.5 مليون دولار مساهمة من الجزائر، تمس 75 ألف عاملا أميا في قطاعات: الفلاحة، الصناعة والصناعة البتروكيمياوية⁽¹⁾.

وكشف الإحصاء السكاني لعام 1966، عن ارتفاع كبير في نسبة الأمية في المجتمع الجزائري. حيث بلغت 74,6 %. منها 60.30 % في صفوف الذكور، و85.40 % في صفوف الإناث. وأن 74,1 % من السكان لم يلتحقوا بالمدرسة، و فقط 16 % زاولوا التعليم الابتدائي، و4,7 % التعليم القرآني، و3,8 % التعليم الثانوي، و3 % التعليم العالي؛ وأن 5,5 % من السكان متعلمين باللغة العربية، و8,9 % باللغة الفرنسية، و10,6 % مزدوجي اللغة⁽²⁾.

وبالرغم من النفقات المالية الضخمة التي خصصتها الحكومة لقطاع التعليم، إلا أن النمو الديمغرافي المتزايد سنوي بمعدل 2,5 %، حال دون تحقيق الأهداف المسطرة لهذا القطاع. ففي عام 1967، لم يجد نحو 50 ألف طفل في سن التمدرس مقعدا لهم في المدرسة. وقد قدرت الوزارة الوصية أن عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة بلغ 1 مليون طفل⁽³⁾.

وخلال عام 1968، أظهرت الإحصائيات، أن نسبة الأمية في وسط الفئة العمرية من 10 سنوات فما فوق بلغت 74,6 %. منها 63,3 % في أوساط الذكور، و85,9 % في أوساط الإناث. كما كشفت عن أن 43,2 % من الذكور، و63,1 % من الإناث في الفئة العمرية من 10 إلى 24 سنة غير متدرسين⁽⁴⁾.

¹ *El-Moudjahid*, du 31 décembre 1966.

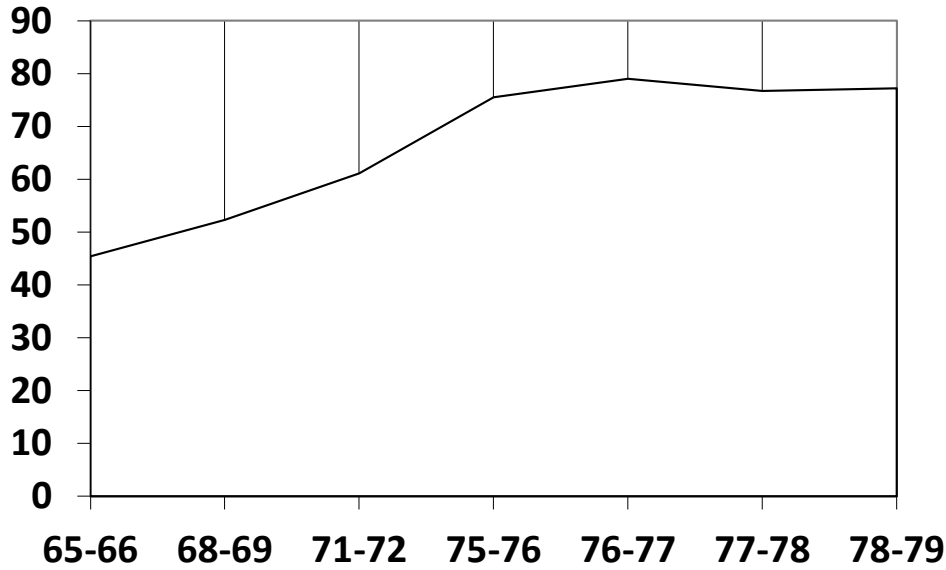
² O. N. S., n° 18, op.cit., p. 29

³ ينظر، تصريح الناطق باسم وزارة التربية الوطنية لجريدة الشعب، 12 أكتوبر 1970.
⁴ د. و. إ.: التعليم - حوصلة احصائية 1962-2011، ص. 125.

جدول رقم: 1. تطور نسبة التمدرس في الجزائر بين 1965 - 1978.

السنة الدراسية	66-65	69-68	72-71	76-75	77-76	78-77	79-78
% التمدرس	45,4	52,3	61,1	75,5	79,0	76,7	77,2

المصدر: د. و. إ. التعليم - حوصلة إحصائية 1962-2011، ص. 116.



(وقد ترجمت أرقام الجدول إلى منحنى بياني) - بتصرف -

بين سنوات 1967 - 1971، وضعت الجزائر برنامج عمل في مجال التكوين الأساسي، أطلق عليه اسم: "الجزائر 11"، لمحو الأمية الانتقائية المرتبطة مباشرة بالإنتاج في مكان العمل. شمل قطاعي الصناعة والزراعة في كل من منطقة الجزائر العاصمة، أرزيو، ومنطقة عنابة. وكان يُتوقع منه محو الأمية لحوالي 100 ألف عامل، وأفراد أسرهم. استفاد البرنامج من دعم مالي، من "برنامج الأمم المتحدة للتنمية"، ومساعدة مالية من "منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة" ⁽¹⁾.

خصّص المخطّط الرباعي، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من عام 1970، مكانة واسعة لتعليم الأميين. حيث وضع برنامجا لتعليم 1 مليون أمي خلال أربع سنوات، ونشر التعليم بالمراسلة، وبواسطة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، لصالح الأميين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 19 سنة. حيث كان البرنامج يطمح إلى تعليم 50 ألف أمي في عام 1970، ثم 200 ألف في عام 1973 ⁽²⁾.

¹ A.A.N, Vol. 7, Op.cit, pp. 342-343.

² A.A.N, Vol. 9, Op.cit., p. 351.

وكانت الأمية أحد أسباب ضعف الاقتصاد الجزائري. ففي تلك السنة، قُدرت نسبة الأميين في أوساط السكان من 10 سنوات فما فوق بـ: 67 %.

وتزداد النسبة كلما زادت الشريحة العمرية. فعلى سبيل المثال بلغت 26 % في أوساط فئة 10 - 14 سنة، و 79 % في أوساط فئة 40 - 59 سنة. وكانت نسبة الأمية في أوساط الإناث أكبر منها في أوساط الذكور⁽¹⁾.

في 10 جوان 1970، أشار مجلس الثورة، في بيان له أن: « هناك تطورات كبيرة تلاحظ في مجال تعميم التعليم، الذي صار الآن فعليا لكل الأطفال الذين ولدوا بعد الاستقلال. فترقية الإنسان كانت دوما الاهتمام الدائم في كل الأعمال التي تقودها السلطة الثورية⁽²⁾ ».

وفي عام 1971، أثير موضوع الأمية الذي ظل من الانشغالات الرئيسية للحكومة، في مداولات مجلس الوزراء في شهر ماي. حيث قرر تعميمها، وأمر بأن يخصص المدرسون ساعتين من توقيتهم الأسبوعي لها، وأن تتحمل الشركات والمؤسسات المختلفة، التي لديها عدداً معيناً من الموظفين، محو الأمية في قطاعها الخاص⁽³⁾.

وفي عام 1977، كشف الإحصاء السكاني العام لتلك السنة، أن عدد الأميين في المجتمع الجزائري بلغ أكثر من 6,2 مليون نسمة، من أصل أكثر من 12,4 مليون نسمة. أي بمعدل 59,9 % من إجمالي السكان. وهذا يعني، أن نسبة الأمية قد تراجعت إلى حوالي نصف ما كانت عليه غداة الاستقلال⁽⁴⁾.

- جدول رقم 4 : تطور معدلات الأمية في الجزائر بين 1966-1977.

السنوات	معدل الأمية عند الذكور	معدل الأمية عند الإناث	معدل الأمية عند الجنسين
1966	62,3 %	84,4 %	74,6 %
1977	46,6 %	72,6 %	59,9 %

المصدر: د.و.إ، المصدر السابق، ص. 45.

¹ A.A.N, Vol. 9, Op.cit, p. 352.

² *El-Moudjahid*, du 10 juin 1970.

³ *El-Moudjahid*, du 25 mai 1971.

⁴ علي توبين، المرجع السابق، ص. 80.

- المبحث 3: الثورة الثقافية.

1. واقع الثقافة في الجزائر بعد الاستقلال.

عمل الاستعمار الفرنسي طيلة فترة سيطرته على الجزائر، على نشر الجهل وجعله وسيلة للسيطرة على الجزائريين والتسلط عليهم. كما أنه ألحق أضرارا كبيرة بمقومات الشخصية الوطنية بطمس معالم تاريخ شعبنا ومحو ثقافته الوطنية، ومحاربته لغة العربية ومنعها الانتشار، والتعليم بها.

فقد قضت الإدارة الاستعمارية على التعليم العربي، ونفت المعلمين، واستولت على أملاك الأوقاف، « التي كان التعليم بفضلها يقف سدا منيعا في وجه الأمية بالجزائر ». بل أن المعمرين كانوا يعارضون فتح المدارس الرسمية للجزائريين والتعليم فيها باللغة الفرنسية، لأن ذلك برأيهم من شأنه إرهاب ميزانية المستعمرة التي استولوا عليها واستفادوا من خيراتها. كما كانوا يعتبرون الجزائريين بحسب ما ذكر جول فيري: « من جنس بشري منحط لا يصلح إلا للأعمال الشاقة بدون أجر ... إنهم يعتبرون الأهالي جديرين إلا بالإرهاب والقهر⁽¹⁾ ».

وبذلك تم التضييق على تعليم الأطفال الجزائريين في المدارس الحكومية، والقضاء على التعليم العربي. ولم يتعلم سوى 20 % منهم، حسب إحصائيات منظمة اليونسكو⁽²⁾.

وغداة الاستقلال، واجهت السلطة السياسية في الجزائر نقضا كبيرا في الإطارات الفنية والإدارية والتعليمية، بسبب الرحيل الجماعي للمستوطنين في صيف عام 1962. وفي المقابل كان الإطار الجزائري خاصة في مجال التعليم والتكوين قليلا جدا، ومنقسما في تكوينه بين الثقافة الفرنسية التي تكون بها في المدرسة الاستعمارية، والثقافة العربية التي حصل عليها في المؤسسات الدينية والتعليمية

¹ ذكره عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط. 1، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص. 218.

² المرجع نفسه، ص. 219.

في البلاد العربية، وبخاصة في تونس والمغرب الأقصى. ناهيك عن انتشار الأمية في أوساط الجماهير بنسب كبيرة بلغت 80 %⁽¹⁾.

وبذلك وجدت تلك السلطة نفسها أمام تحديا ثقافيا خطيرا، اضطرت إلى مواجهته بإمكانيات بشرية محدودة، قليلة القدرة على التسيير والتكوين، شغلت مناصب في الإدارة والتعليم والصحة والثقافة⁽²⁾، أضف إلى ذلك سيادة اللغة الفرنسية منذ العهد الاستعماري البائد في كل تلك المؤسسات، وسيطرتها بفضل اتفاقيات إيفيان على المناهج التربوية الوطنية، والتعليم والتكوين في إطار ما عرف بالتعاون الثقافية⁽³⁾.

وفي شهادته على واقع التعليم في عام 1965، ذكر الوزير السابق غازي حيدوسي⁽⁴⁾، أنه لما عاد من باريس في تلك السنة، واشتغل في الإدارة العامة للتخطيط الملحقة برئاسة الجمهورية، وجد الجزائر غارقة في مشاكل اجتماعية كثيرة، كان من ضمنها ضعف جودة التعليم⁽⁵⁾.

وبذلك، استهدفت الدولة الجزائرية ضمن غاياتها الاستراتيجية العليا، نشر التعليم في كافة أنحاء البلاد. ولم يكن التعريب في الجزائر مجرد تغيير لسان السكان، بل كان يمثل قضية إعادة الفرد الجزائري إلى مقومات شخصيته الوطنية الأصيلة⁽⁶⁾.

¹ محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص. 31.
² يحيا أبو زكريا، المرجع السابق، ص. 11-12.
³ ينظر، نص تلك الاتفاقيات في بن يوسف بن خدة، المصدر السابق.
⁴ ولد غازي حيدوسي بعين البيضاء (ولاية أم البواقي) في 23 جوان 1939، أسندت له وزارة الاقتصاد في حكومة حمروش، خلال الفترة من 9 سبتمبر 1989 إلى 4 جوان 1991. استقر بعد ذلك بباريس، وعين مدير النشر في مجلة (Pôles)، وعمل أستاذا مشاركا في التمويل الدولي بجامعة أرتوا بفرنسا. ينظر، المرسوم الرئاسي رقم 89 - 178، مؤرخ في 16 سبتمبر 1989، المتضمن تعيين حكومة حمروش، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 40، مؤرخ في 20 سبتمبر 1989، ص. 1109.
⁵ غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، تر. خليل أحمد خليل، ط. 1، دار الطباعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص. 19.
⁶ نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، ط. 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص. 100-101.

2. الثورة الثقافية.

1. مفهومها.

تتضمن الثقافة الأنماط الظاهرة والباطنة للسلوك المكتسب، عن طريق الرموز، والذي يتكون في مجتمع معين من علوم، ومعتقدات وفنون، وقيم وقوانين، وعادات وغير ذلك. «فالثقافة هي البناء العلوي للمجتمع، وتتجسد في عقيدته أو تعبيره الفني، أو مذهبه الفكري⁽¹⁾».

فهي تشتمل على القيم التي يتمسك بها أعضاء جماعة معينة، والمعايير التي يتبعونها، والمنتجات المادية التي يصنعونها. أي أنها: «منظومة متكاملة، تشمل كل مجالات الإبداع في الفنون والآداب، والعقائد والاقتصاد، والعلاقات الإنسانية، وترسم الهوية المادية والروحية للأمة، لتحديد خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية، وتطلعاتها المستقبلية ومكانتها بين بقية الأمم⁽²⁾».

وللثقافة تأثير واضح على سلوك الأفراد. حيث تربط أفراد المجتمع الواحد ببعضهم البعض. وعادة ما يتأثر الفرد بنمط الثقافة السائد في مجتمعه. وتقدم للفرد عددا كبيرا من أنماط السلوك، وأشكال التكيف المعدة مسبقا، والتي يمكنه استخدامها في مواجهة المواقف والمشاكل التي تواجهه⁽³⁾.

ويرأي الرئيس هوري بومدين فإن: «الثقافة بمعناها الشامل هي التي تمكن الناس من تنظيم حياتهم ... وبفضل صيانة ثقافتنا استطعنا أن نتفادى كل محاولة ترمي إلى جعلنا شعوبا بلا روح ولا تاريخ ... (الثقافة) قادرة أيضا على بعث التقدم والرفي⁽⁴⁾».

¹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص. 92-93.
² أبو خلدون ساطع الحصري، آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة، ط. 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص. 133.
³ محمود عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص. 78.
⁴ خطاب الرئيس هوري بومدين في 20 جويلية 1969، بمناسبة افتتاح المهرجان الثقافي الإفريقي الأول بالجزائر العاصمة، وورد في خطاب الرئيس، ج. 3، المصدر السابق، ص. 134.

أما الثورة الثقافية كمصطلح، فكانت تعبّر عن المعاناة الثقافية للشعب الجزائري إبان فترة الاحتلال، التي عرف خلالها الضياع الإنساني، والغياب الحضاري، كما كانت تعكس حاجاته النضالية الأساسية⁽¹⁾.

فمفهوم الثورة الثقافية كان لا ينفصل من الناحية التاريخية، عن الكفاح الذي خاضه الشعب الجزائري من أجل تحرير أرضه من المحتل، واسترجاع سيادته المغتصبة، وتشديد المجتمع الاشتراكي المنشود. فمن المؤكد أن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن توجد من دون إجراء تحولات عميقة على مستوى طرق التفكير والسلوك اليومي للمواطن.

فالسلطة السياسية، كانت تعتبر الثورة الثقافية وسيلة ضرورية لمحاربة مخلفات الاستعمار في الجانب الثقافي، من تجهيل للجزائريين، ومحاربتهم في مقوماتهم الشخصية، ومنع التعليم باللغة العربية، وفرض تعليم بلغة المحتل على أبنائهم في مدارس الرسمية.

ومن ثمة رأت السلطة السياسية، ضرورة الاعتناء بنشر التعليم وتعميمه وجعله مجانا في كل المراحل التعليمية، للقضاء على الأمية، وجعل المناهج ولغة التدريس بالعربية، ومحاربة انتشار اللغة الفرنسية في الإدارات، وفي المدرسة والمحيط بفضل سياسة التعريب، للقضاء على التبعية لعدو الأمس، وخاصة في أوساط المثقفين الجزائريين المفرنسين ذوي الميولات الرأسمالية، أو المثقفين المعربين المحافظين المعادين للتوجه الاشتراكي للجزائر⁽²⁾.

وفي هذا الصدد، ذكر الرئيس هواري بومدين أن الثورتين الزراعية والصناعية، اللتين شرعت الجزائر في تحقيقهما في الميدان آنذاك، هما اللتان ستمهدان للثورة الثقافية المنشودة. وأن نجاحهما سيضمن تحقيق الثورة الثقافية. فالثورة الثقافية الحقيقية برأيه، كانت تهدف في نهاية المطاف إلى خلق مجتمع جديد للثورة

¹ محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص. 99.

² الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص. 915.

الإشترابية، مجتمع لا توجد فيه ثقافة استعمارية، وخال من الفوارق والتبعية الثقافية⁽¹⁾.

وقال في إحدى المناسبات، بأن: « ثورتنا الثقافية هي روح كل هذا البناء، إذ هي التي ستتوج أعمالنا، وتعطيها تماسكا وانسجاما، وتضمن لها الشمولية والخصوبة والدوام، وتصبغ عليها معناها الحقيقي، ومغزها التام⁽²⁾ ».

فقد كان الرئيس هواري بومدين مقتنعا، بأن كل من التطور الاقتصادي والثقافي يتماشيان معا، ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر. حيث أكد في العديد من المناسبات، على الترابط الحاصل بين الثقافة والاقتصاد، وأن تطور أحدهما يفترض تطور الآخر. فبرأيها، « لا يمكن لثورة ما ان تبلغ جميع أهدافها، إذا كانت من صنع شعب أغلبيته من الأميين، وكانت تستند إلى عقليات مستلبة، وأنماط من التفكير غالبا ما تكون منافية لتلك الأهداف المنشودة أو قاصرة عنها، فتؤول حينئذ إلى الركود وعدم الإبداع والخلق ... وهذه كلها عوامل من شأنها أن تحدث ظروفًا موضوعية تؤدي إلى التأخر والتقهقر بل تساعد على بروز ثورة مضادة⁽³⁾ ».

فالثورة الثقافية كانت تعتبر أحد الأعمدة الثلاثة للثورة التي كان يقودها الرئيس هواري بومدين، من أجل بناء الدولة الجزائرية الحديثة، وإقامة المجتمع الاشتراكي. حيث كانت تمثل بالنسبة إليه، روح البناء الاقتصادي والاجتماعي المنشود، ووسيلة لتعزيز مقومات الشخصية الجزائرية، وعناصر ذاتيتها. كما أنها: « ستتوج أعمالنا، وتعطيها تماسكا وانسجاما، وتضمن لها الشمولية والخصوبة، والدوام، وتصبغ عليها معناها الحقيقي، ومغزها التام⁽⁴⁾ ».

¹ ينظر، نص الخطاب الذي ألقاه في الفاتح ماي 1974، بمناسبة عيد الشغل، أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية، وورد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، الفصل 2، ص. 229.

² هواري بومدين، "ثورة متكاملة أصيلة"، مجلة الأصالة، العدد 1، مارس 1970، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ص. 4.

³ المصدر نفسه، ص. 5.

⁴ هواري بومدين، "ثورة متكاملة"، المصدر نفسه، ص. 6.

وبالتالي، يمكن التأكيد، كما جاء في الميثاق الوطني، على أن الثورة الثقافية لم تكن شعارا ولا عملا ظرفيا وليد الصدفة، بل كانت مقوما رئيسيا لمسيرة شاملة، ترمي إلى تحويل المجتمع وإصلاحه، وعاملا حاسما في نجاح الثورة الجزائرية⁽¹⁾. فتحقيق الثورة الثقافية كان مرهونا بحدوث ثورة في النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمجتمع، وهو ما حدث بالفعل.

2. أسبابها.

كان من دوافع تطبيق الثورة الثقافية في الجزائر، أن السلطة الحاكمة كانت تدعي أنها تمثل استمرارية ثورة التحرير الوطني، وأن لها أهداف ثورية في بناء الدولة وتقوية أسسها، وتحقيق تنمية شاملة، وترقية المجتمع الجزائري الذي كانت نسبة الأمية فيه متفشية بشكل كبير، وتشكل عائقا أمام بلوغ تلك الأهداف السامية. « فالدفع الثوري في المجال الثقافي يجب أن يساهم في رفع المستوى الفكري والتقني للجماهير، وتغيير العقليات بغية خلق الشروط النفسانية والإيديولوجية والسياسية دعما للاستقلال الوطني والتطور الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾ ».

فالدافع الحقيقي من وراء تطبيق الثورة الثقافية، كان إذا هو خلق تحول فكري وأخلاقي عميق في المجتمع بغية الوصول في نهاية المطاف إلى بناء النظام الاشتراكي المنشود: « لا يمكن أن تؤمن مسيرة الثورة ما لم تكيف الأخلاقيات الاشتراكية العقليات والسلوك⁽³⁾ ».

فقد أشار الميثاق الوطني، إلى أنه: « يجب ألا ننسى أن الاقطاعات عندما تزول كقوة سياسية، تترك وراءها أخلاقيات على شاكلتها، قد تؤثر بشكل خطير على طرق التفكير والعمل لدى كثير من الجزائريين ... إذا كانت حرب التحرير قد ساهمت في القضاء على تلك القوى الرجعية، فإن على الثورة الثقافية ... التي تنبثق

¹ الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص. 916.

² المصدر نفسه، ص. 915.

³ الميثاق الوطني، المصدر نفسه، ص. 916.

منها اجتثاث بقايا الفكر الإقطاعي، والقضاء على بذور الإيديولوجية البورجوازية الجديدة⁽¹⁾».

وبهذا التصريح، يتبين أن السلطة السياسية كانت تريد من وراء تطبيق الثورة الثقافية، محاربة الذهنية الإقطاعية الموروثة عن العهد الاستعماري، والمرتسّخة في بعض فئات المجتمع، وتحرير الجزائر المستقلة منها، ومن ثمة نشر ثقافة جديدة تحل محلها تقوم على بث الفكر الاشتراكي القاضي بانعدام الطبقة في المجتمع، والنهوض بأوضاع سكان الريف المادية والمعنوية.

فتطبيق الثورة الثقافية كان من شأنه خلق إرادة جديدة متحرّرة من مخلفات الاستعمار، ومن مظاهر الانتهازيين والبروقراطيين والوصوليين وأشباه المناضلين، والذين كانوا يعدّون في نظر السلطة العدو للدود للاشتراكية ونجاحها في الجزائر. فالثورة الثقافية تسعى للقضاء على نفوذهم، ومنعهم من الانخراط في الوضع الجديد والقيام بأدوار عبر استغلال الأوضاع الجديدة لتحقيق الثراء، والتهرب من العقاب.

وكان يُراد من خلالها، التصدي بحزم « لكل أنواع التجاوزات، والعادات الاجتماعية الضارة، وأنواع التقصير، والإخلال بالمعايير، والانحرافات الإيديولوجية»، ومن ثمة العمل على تفجير الطاقات البشرية الكامنة، وغير المستثمرة بما يخدم صالح العباد والبلاد. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إجراء تقييم شامل للثورة الثقافية ضمن سياقها السياسي، والأخذ بعين الاعتبار المعوقات التي تحول دون تطبيقها، ومحاربة العادات والتقاليد السلبية المتفشية في المجتمع⁽²⁾.

3. وسائلها وأهدافها.

أ. وسائلها.

أوضح الرئيس هواري بومدين في أحد خطابه، أن الوسائل التي تعتمد عليها الثورة الثقافية، حتى تتحقق في أرض الواقع: إحلال اللغة العربية المكانة التي تستحقها؛

¹ الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص. 893.
² المصدر نفسه.

تعميم التعليم بين كل أبناء الشعب الجزائري؛ الدفاع عن مقومات الشخصية الوطنية⁽¹⁾.

ونجد من ضمن المهام الأساسية التي قامت عليها الثورة الثقافية: تعزيز قيمة التراث الثقافي، وإحياء آثاره وأعماله الفنية؛ استرجاع اللغة الوطنية؛ تحقيق ديمقراطية التعليم. واعتبرت التربية أهم الوسائل لتحقيق السياسة الثقافية للدولة. «*فالتربية شرط لكل تغيير اجتماعي تجديدي وهي أحسن أداة لمكافحة الجاهلية والاستلاب وغيرها من آثار السيطرة*»⁽²⁾.

ويمكن حصر وسائل الثورة الثقافية في العناصر التالية:

- التعليم والتكوين.

يعرف التعليم بأنه تلقي معلومات منظّمة بطريقة مخطّطة، لصياغة الفكر وتوجيه الوجدان، وتحديد المسلك الأخلاقي على نحو معين⁽³⁾.

ولذلك، مثّل التعليم القاعدة الأساسية للثورة الثقافية، حيث أولت السلطة كل اهتمامها بتطوير هذا القطاع. وكان ذلك الاهتمام ناتجا عن واقع التعليم في الجزائر بعد الاستقلال. حيث كان أقل من 10 % من الأطفال في سن السادسة في المدارس، ولم يلتحق منهم بالتعليم الثانوي سوى النصف. أضف إلى هذا، الوضع المقلق الحاجة لإنشاء نظام تعليم وطني. فتعريب التعليم، وجزأة الإطارات، وتكييف التعليم وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه، شكّل الجزء الرئيسي للجهد الكبير الذي بذلته الدولة في مجال التعليم⁽⁴⁾.

¹ ينظر، نص خطاب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه في الفاتح ماي 1974، المصدر السابق، ص. 229.

² سيد أحمد بغلي، جوانب من سياسة الجزائر الثقافية، يونسكو، جينيف، د. س. ن، ص. 16.

³ إبراهيم عامر، أحمد عبد الرحيم مصطفى، وآخرون، موسوعة الهلال الاشتراكية، مطبعة دار الهلال، بيروت، 1970، ص. 164.

⁴ كانت السلطة السياسية تخصص سنويا 10 % من الناتج المحلي الخام للتعليم، ورابع ميزانية التسيير. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية، خلال الفترة من 1962 إلى 1972، من 750 ألف تلميذ إلى 2,3 مليون. وفي المرحلة الثانوية زاد عددهم من 32 ألف تلميذ إلى 230 ألف. وفي التعليم العالي ارتفع عدد الطلبة من 3 آلاف طالب إلى 25 ألف. بينما زاد عدد المعلمين والمدرسين من 13 ألف معلم في الابتدائي إلى 45 ألف، وفي التعليم الثانوي ارتفع عددهم من 1300 معلم إلى 6000. للمزيد من المعلومات حول تطور التعليم في عهد حكم الرئيس هواري بومدين، ينظر، المبحث الثاني من الفصل الرابع في هذه الأطروحة.

لأجل ذلك، قرّرت حكومة الرئيس هواري بومدين، العمل بمبدأ " ديمقراطية التعليم"، الذي يعني في مفهومه تعميم التعليم وجعله مجانا في كل المراحل، وفي متناول كل أطفال وشباب الجزائر أينما وجدوا، ومنحهم فرص متكافئة في التحصيل العلمي، من خلال توفير مقعد دراسي لكل طفل بلغ سن التمدرس، وضمان الأدوات المدرسية، واللباس والأكل للأطفال الفقراء في المرحلة الابتدائية، والمنح الدراسية والجامعية بالنسبة للذين هم في المراحل المتوسطة والثانوية والجامعية.

كما قرّرت إدخال تغييرات على مناهج التعليم القائمة، من خلال إنشاء لجنة وطنية لإصلاح التعليم في أكتوبر 1969، برئاسة وزير التربية والتعليم أحمد طالب، ضمت العديد من الإطارات من مختلف مراحل التعليم، ومندوبين عن كل الوزارات، والإدارات المدنية والعسكرية، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشخصيات ممّن لديها اهتمامات بالتربية والتكوين. وكان الرئيس هواري بومدين قد صرّح في أحد خطابه أن: « البرامج المطبقة في جميع مراحل التعليم هي برامج لا تتماشى واختيارات البلاد من جهة، ومتطلبات البلاد واحتياجاتها من اطرارت من جهة اخرى⁽¹⁾ ».

واعتبر أن الجامعة الجزائرية في ذلك الوقت، لم تكن جامعة جزائرية. لأنها برأيه، كانت بعيدة كل البعد عن الواقع الجزائري، ولا تشارك في البحث العلمي، ولا في دفع عجلة التنمية، بسبب مناهجها الدراسية، وتكوينها العلمي، وما كانت تضمّه من إطارات أجنبية، وبالتالي دعا إلى " تحطيم أبواب الجامعة الحالية " والعمل على إنشاء جامعة جزائرية جديدة، تكون مختلفة عن الجامعة الموجودة في المحتوى، وفي الأدوار المنوط بها، جامعة تساهم عبر المعرفة في " معركة البناء والتشييد"، وإعداد إطارات غير منقطعين عن واقع البلاد. ودعا الطلبة إلى تنظيم أنفسهم، وعقد مؤتمراتهم، وتكوين اتحادهم، وخوض غمار معركة الحياة، وألا يبقوا بعيدين عن ثورة التشييد والبناء التي كانت تخوضها حكومتهم⁽²⁾.

¹ ينظر، خطاب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه في 10 أكتوبر 1969، وارد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق، ص. 186.

² المصدر نفسه، ص. 189.

وطلب من الأساتذة والطلبة أن يجعلوا الجامعة وحدة إنتاجية، تنتج رجالا في مستوى المسؤوليات التي تنتظرهم⁽¹⁾.

كما دعا إلى إحداث ثورة حقيقية في التعليم، لنتمكن الجزائر من إنشاء مدرسة جزائرية، وتتخلص في محتواها وفي تقاليدها، من ميراث المدرسة الاستعمارية الفرنسية⁽²⁾.

كلّفت اللجنة المذكورة بوضع خطة كفيلة بتحقيق هدف الثورة الثقافية، وضمان تعليمًا لأبناء الجزائر، يقوم على التراث الوطني، والقيم الروحية للشعب، ويوفّر للمجتمع إطارًا مؤهلة للمساهمة في مسيرة التنمية، ومحصنة ضد الانحرافات الاجتماعية⁽³⁾، بالإضافة إلى: « دراسة وإعداد مشاريع إصلاح مختلف درجات وأنواع التعليم لمطابقة الهياكل والبرامج مع الاختيارات الأساسية للبلاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾ ».

وفي شهر ديسمبر 1969، قدّمت لجنة إصلاح التعليم برنامجاً صيغت فيه اقتراحات تخدم المبادئ الرئيسية للسياسة التعليمية للدولة. فاعتبرت اللغة العربية لغة التعليم في كل مستويات التعليم. بينما اعتبرت اللغة الفرنسية لغة أجنبية، وشجّعت على تعليم اللغات الحيّة الأخرى مثل الإنجليزية والأسبانية والألمانية⁽⁵⁾.

وفي عام 1971، صادقت السلطة السياسية على تعريب السنتين الثالثة والرابعة ابتدائي. كما تم تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في السنة الأولى من التعليم المتوسط، وتعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى من التعليم الثانوي⁽⁶⁾.

¹ خطاب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه في 10 أكتوبر 1969، المصدر السابق، ص. 258.

² المصدر نفسه.

³ المصدر نفسه، ص. 393.

⁴ ينظر، المرسوم رقم 69-171، مؤرخ في 31 أكتوبر 1969، صادر في ج. ر. ج. ج، العدد 96، مؤرخ في 14 نوفمبر 1969، ص. 1550.

⁵ عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، ط. 2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص. 59.

⁶ خديجة حالة، "تعريب المدرسة في الجزائر بعد الاستقلال (1962-2008)"، مجلة الحوار الفكري، العدد 16، جوان 2008، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية أدرار، ص. 322.

وفي عام 1973، قررت حكومة الرئيس هواري بومدين تمديد سنوات الدراسة الإلزامية بتعميم المدرسة الأساسية، التي تتكون من تسع سنوات تدريس، وشرعت في معالجة مشكلة الأطفال الذين كانوا يطردون بعد مرحلة التعليم الابتدائي بسبب تجاوز السن القانونية، وذلك من خلال: « دراسة توسيع قاعدة التعليم، وخلق ما يسمى بمدرسة أساسية تمتد فيها الدراسة إلى تسع سنوات لكل أطفال الجزائر، بدلا من ست سنوات⁽¹⁾ ».

أي أن الأطفال المتمدرسين، سيكون بوسعهم مزاولة التعليم إلى غاية سن 17 سنة، ومن ثم يمكن لمن أراد منهم، اقتحام عالم الشغل.

كان الرئيس هواري بومدين، يراهن على المخطط الرابع لإحداث ثورة في مجال التعليم، واستدراك النقص الفادح في الإطارات التي كانت البلاد في أمس الحاجة إليها. حيث قال: « خلال (المخطط الرباعي) سنوات 1970-71-72-73، ستقوم البلاد بمجهود خاص في ميدان التعليم وفي توسيع وبناء جامعات جديدة، وبناء الثانويات اللازمة وبناء عدد كبير من المعاهد التكنولوجية، وذلك هو باختصار أحد الأهداف الكبرى لهذا المخطط الرباعي، وهو انجاز ثورة في ميدان التعليم، ثورة بالنسبة لتوفير الإطار من ناحية الكفاءة والعدد اللازم، وتخليص نظام التعليم من بقايا ورواسب ومخلفات الاستعمار، وثورة من أجل إحلال لغة الوطن محلها المشروع ومكانتها الحقيقية⁽²⁾ ».

فكان يرى، أن من واجب الجزائر المستقلة جعل لغة التعليم الأولى هي اللغة العربية، حتى لا يكون التعليم تعليما ناقصا: « فكل ثقافة لا تستمد أساسها من تراث الأسلاف، ولا تضرب بجذورها في أعماق تاريخهم، تبقى ناخرة جوفاء وبلا روح⁽³⁾ ».

وبما أن التربية، تمثل قيمة فعالة في المجتمعات المعاصرة، وتضطلع بدور محاربة نقائص وآفات الأفكار التي تتعارض مع طموحات المجتمع الاشتراكي

¹ حوار أجراه مع الطلبة المتطوعين، في 12/07/1973، ورد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، المصدر السابق، ص. 20.

² ينظر، الخطاب الذي ألقاه في 5/02/1970، ج. 3، المصدر السابق، ص. 291.

³ المصدر السابق، ص. 393.

المشروعة، ولا تسمح لها بالانعكاس السلبي على تربية النشأ، اعتبر الميثاق الوطني التربية: « حجر الزاوية في أي بناء محكم، وهي المنشأ الذي لا بديل عنه للإحساس لدى الإنسان وتكوينه، والقطب المشع للشخصية الجزائرية، ونقطة الانطلاق لكل حياة فكرية خصية⁽¹⁾ ».

كما نص على ضرورة أن يكون التعليم جزائرياً في برامج وأهدافه، وذلك بعودته إلى ماضيه الناصع، وتراثه الغني والمتنوع، وتمتين العلاقة بين المدرسة وبيئتها الجغرافية والبشرية، ومحيطها الطبيعي، وواقعها الاجتماعي، والتجربة التاريخية والثورية العريقة للشعب الجزائري⁽²⁾.

ويمكن القول أن إستراتيجية التعليم في الجزائر، قد حققت خلال الفترة المدروسة، مشاركة ناجعة في التخطيط التنموي بالرغم العقبات الممكنة، والتي من شأنها أن تعرقل مسيرة التعليم، كالتباين التقليدي بين المدن والأرياف، والتفاوت الاجتماعي⁽³⁾.

فقطاع التعليم شارك بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية، وذلك عبر توفير الإطارات الكافية لها، و« تحقيق فعالية نظام التكوين عن طريق ضمان المردودية القصوى لمجمل الاستثمارات الممنوحة، واستيعاب التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم المعاصر⁽⁴⁾ ».

وقد تحقق ذلك بفضل تشديد السلطات على ضرورة رفع مستوى مناهج التربية الوطنية وبرامجها، وتحديث الوسائل التربوية، بتطوير الكتاب المدرسي، وتنظيم البحث التربوي الجاد للنهوض بالوظيفة التعليمية، والاهتمام بترقية المكونين الذين تتوقف عليهم العملية التربوية، من خلال التأكيد على: « مكافحة نقص الضمير

¹ الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص. 916.

² المصدر نفسه، ص. 917.

³ عبد اللطيف بن أشنهو، " تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 92، أكتوبر 1976، ص. 137.

⁴ مولاي إدريس شايو، " مكانة علوم التربية في تكوين المكونين"، جوايات جامعة الجزائر، العدد 1، 1988، ص. 120.

المهني لدى بعض المعلمين، ورفع مستوى تكوينهم الثقافي التربوي، والتشدد في اختيارهم عند التوظيف حتى لا ينخفض مستوى التعليم⁽¹⁾».

فالسلطة السياسية، كانت ترى بأن التنمية في جميع القطاعات إنما تتوقف على توفير الإطار البشري المتعلم، والمكون تكوينا عصريا، والمؤهل تأهيلا يسمح بإشراكه في تحقيق التنمية الوطنية. لأجل ذلك، دأبت حكومة الرئيس هواري بومدين منذ عام 1966، على تخصيص 40 % من الميزانية السنوية للتعليم وتكوين الفرد. وفي إحدى المناسبات الوطنية، ذكر الرئيس هواري بومدين أن ما حققته الدولة الجزائرية في مجال التعليم من الاستقلال وإلى غاية 1970، فاق بكثير ما أنجزته الإدارة الاستعمارية طيلة 132 سنة⁽²⁾.

فالمدرسة الجزائرية استعملت خلال الفترة مجال بحثنا، كوسيلة داعمة للثورة الثقافية. حيث تم التركيز في مناهجها التربوية على تكوين الهوية الجزائرية العربية الإسلامية للشعب الجزائري. ويعد هذا الاختيار رد فعل مشروع على السياسة التعليمية الفرنسية، التي حاربت الثقافة الوطنية، وعملت على طمس معالم الشخصية الجزائرية⁽³⁾.

فكان يراد من الثورة الثقافية أن تستوفي ثلاثة معايير أساسية، هي: التأكيد من خلال ترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز التطور الثقافي بجميع أشكاله رفع مستوى التعليم المدرسي، ورفع مستوى الكفاءة الفنية، واعتماد أسلوب حياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية.

اهتمت السلطة السياسية أيضا بقطاع التكوين ضمن إطار الثورة الثقافية. حيث ركزت إلى جانب العناية بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، على التكوين العلمي والتكنولوجي. حيث أشار الميثاق الوطني إلى وجوب تركيز الثورة الثقافية في ميدان التكوين، وأكد على ضرورة: «التحكم في العلوم والتكنولوجيا أكثر من ارتكازها على

¹ الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص. 916.

² خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق، ص. 392.

³ عبد الرحمن سلامة بن الدوايمة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981، ص. 23.

المعرفة التقريبية ... لا بد أن يحتل تعليم العلوم في المستقبل، حيزاً أوسع في مؤسساتنا التعليمية، وستدخل الجزائر، بفضل البحث العلمي والعناية المتزايدة بالتكوين التقني عهد الإبداع العصري، وتتمكن من نجاح الثورة الصناعية، والثورة الزراعية⁽¹⁾».

فالهدف المسطر في مجال التكوين كان هو ربط التعليم بالتنمية وذلك من خلال دعم التوجه التكنولوجي في المدرسة، وعصرنة المناهج التعليمية، وربطها بالاختيارات الكبرى للتنمية. وقد قام هذا التوجه على ثلاثة محاور هي: جعل المناهج الدراسية علمية في محتواها وأسلوبها، ومن حيث وسائل التدريس؛ تشجيع التلاميذ على ممارسة الأساليب العلمية المعاصرة، وتشجيع روح الإبداع لديهم؛ ترسيخ الاهتمام بالتعليم التكنولوجي عبر تشجيع المتعلمين على الالتحاق به⁽²⁾.

¹ الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص. 917.
² المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، المطبعة العربية، تونس، د. س. ن، ص. 114.

الفصل الخامس: تطور الجزائر على الصعيد الدولي.

المبحث الأول: التطور على المستوى العربي
والقاري.

المبحث الثاني: تطور العلاقات مع فرنسا.
المبحث الثالث: مؤتمر عدم الانحياز الرابع ودور
الجزائر في طرح قضايا العالم.

تم تحديد أسس السياسة الخارجية الجزائرية بشكل أساسي، من خلال برنامج طرابلس في جوان 1962، الذي جعل من النضال ضد الاستعمار، ودعم حركات التحرر في العالم قيما أساسية وثابتة للدبلوماسية الجزائرية.

وبعد الاستقلال، أعاد ميثاق الجزائر عام 1964، تأكيد قيم برنامج طرابلس، واختارت السلطات سياسة خارجية تتناسب مع القانون الدولي، وتتبنى مبادئ ثابتة مثل: حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات وحسن الجوار. كما جعلت من إدانة الإمبريالية مشروعاً موحداً لجميع بلدان العالم الثالث⁽¹⁾.

ولما تولى العقيد هواري بومدين زمام الحكم في الجزائر، طمأن باسم المجلس الثوري الذي ترأسه الدول التي كانت ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع الجزائر، على التزامه بكل تعهدات الدولة الجزائرية التي التزمت بها من قبل⁽²⁾.

وبخلاف الرئيس أحمد بن بلة، فضّل العقيد هواري بومدين بعد استيلائه على الحكم، الاهتمام بالداخل على حساب الخارج، وأولى اهتمامه بفرض الأمن والاستقرار، وتطوير الاقتصاد الاشتراكي. فبرأيه يعد العمل على المستوى الخارجي مرآة عاكسة للعمل الداخلي. وذلك ليس معناه عدم الاهتمام بالأوضاع والمشاكل الدولية.

فكان يعتبر: « من العبث محاولة القيام بدور في العالم، وخاصة القيام بدور أساسي وطلائعي دون إيجاد الحل الحقيقي للمشكل المالي ... وإيجاد حل جذري للمشاكل الاقتصادية وهذا في نظري ... لا يتماشى مع الواقع الدولي لأن التبعية المالية والاقتصادية لدولة ما، ولقوة ما معناها التبعية السياسية لا أقل ولا أكثر⁽³⁾ ».

¹ Arslan CHIKHAOU, "Les défis de la politique étrangère de l'Algérie dans un contexte régional d'évolution démocratique", (site internet) : www.nesa-center.org > Politique-Etrangère-et-Droit-International-July-2017, visité le 28/12/2019.

² ينظر، نص البيان في ج. ر. ج. ج.، العدد 56، المصدر السابق، ص. 804.

³ خطاب الرئيس هواري بومدين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لسفراء الجزائر، المنعقد بالجزائر العاصمة في 20 أكتوبر 1969، وارد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق.

إلا أنه غيّر من توجهه ذلك، بعد الحربين الأولى والثانية بين العرب والكيان الصهيوني، وبعد ربحه معركة المحروقات مع فرنسا، فبذل قصارى جهده، ليجعل من الجزائر قدوة في العالم الثالث ضد الامبريالية. فمن خلال خطاباته يتبين أن السياسة الخارجية للجزائر كانت في عهده تستند إلى المبادئ، التي اعتمدتها قيادة الثورة في نشاطها الدبلوماسي على الصعيد العالمي. فقد كانت هناك أولويات أمام الجزائر في علاقاتها الخارجية خلال فترة الستينيات. والتي نذكر منها: التزام الحياد الإيجابي، والبحث عن ربط علاقات مع الدول التي يمكنها أن تقدم لها مساعدات فعالة أكثر.

فقد ذكر في إحدى المناسبات، أن الجزائر تستوحي سياستها الخارجية، من التضامن مع البلدان العربية، والأفريقية، ومن قوى التقدم والسلام في العالم. وأنها ستكون دوماً إلى جانب حركات التحرر في العالم، وستؤيدها وتدعمها مادياً ومعنوياً. وأضاف أن الجزائر متمسكة بمبادئ جامعة الدول العربية، وميثاق الوحدة الأفريقية، وتتطلع إلى تحقيق وحدة المغرب العربي؛ وأن سمعتها في المجال الدولي، مرتبطة أساساً بمدى نجاحها في تقوية البناء الداخلي⁽¹⁾. وقد عرفت تلك السياسة أوجها خلال الفترة بين سنوات 1973 - 1975.

وبعد صدور الميثاق الوطني، والدستور في عام 1976، تدعّم الهيكل العقائدي للدبلوماسية الجزائرية. فبحسب المراسل السابق لجريدة "لوموند" الفرنسية بالجزائر، "بول بالطا"، كانت السياسة الخارجية للجزائر حيوية، والرئيس هواري بومدين هو الذي هندسها. فقد مكن الجزائر ولأول مرة في تاريخها، بربط علاقات امتدت إلى غاية آسيا، وأمريكا اللاتينية وكندا، واحتلال مكانة في الساحة الدولية فاقت وزنها الحقيقي⁽²⁾.

فقد سعى إلى نقل تجربة الجزائر في تأمين ثرواتها الطبيعية، وبخاصة منها المحروقات، واستغلالها مواردها المالية في تنمية البلاد إلى بلدان العالم الثالث.

¹ خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال في: ج. ر. ج. ج. العدد 56، المصدر السابق، ص. 811-812.
² BALTA, "Boumediène envisageait, Op.cit, p. 13.

فبعد معركة تأمين الثروات الطبيعية من الشركات الأمريكية في عام 1967، ومن الشركات الفرنسية في عام 1971، انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، حيث روجت له في المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز، الذي احتضنته العاصمة الجزائر في شهر سبتمبر 1973، وكذا في الدورة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة في أبريل 1974. حيث ألقى الرئيس هواري بومدين خطابا أشار فيه إلى ضرورة إعادة تشكيل للعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يكون أفضل توازنا وأكثر تماسكا واستدامة⁽¹⁾.

¹ Amine AIT-CHAALAT, "La diplomatie algérienne et l'Occident de 1965 à 1991", (site internet) : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-2000-2001-39_11.pdf, visité le 5/5/2017.

المبحث الأول: التطور على المستوى العربي والقاري.

1 - مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تعلقت المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية في عهد حكم الرئيس هواري بومدين، بدعم الاستقلال الوطني، ومعاداة الإمبريالية، والثبات على مبدأ عدم الانحياز، ومساندة حركات التحرر. وهذه المبادئ شكلت العمود الفقري للعمل الدبلوماسي الجزائري. ولذلك تم تثبيتها في الميثاق والدستور اللذين صدرا في عام 1976.

فقد حدّد الميثاق الوطني، مبادئ سياسة الجزائر الخارجية في المبادئ التالية⁽¹⁾:

- السياسة الخارجية مرآة لسياسة الجزائر الداخلية. تهدف إلى خدمة مصالح الشعب، والدفاع عن السيادة الوطنية.

- تضامن الجزائر مع بلدان العالم الثالث في كفاحها التحرري ضد الامبريالية والاستعمار، يشكل أحد المقومات الرئيسية لسياستها الخارجية. كما أنه امتداد لاختيارها المتمثل في عدم الانحياز.

- العمل من أجل إقامة نظام دولي جديد وعلاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى المطروحة على الساحة الدولية. بحيث لا يجب أن يكون أمن الشعوب وإقامة سلام دائم، ومعالجة قضايا العالم الراهنة مقتصرًا فقط على دوائر مغلقة، تملّي فيها الدول الكبرى إراداتها على بقية الدول.

- العمل على الربط بين إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وممارسة دول العالم الثالث سيادتها التامة غير المنقوصة على ثرواتها الطبيعية، وتحكمها في أسعارها.

¹ الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص ص. 934 - 936.

- اختيار مبدأ عدم الانحياز، يعبر عن إرادة السلطات الجزائرية في الاستقلال التام عن كل القوى الأجنبية، ويفرض على الجزائر التضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحريرها السياسي، ونموها الاقتصادي.
- تمثل الأمم المتحدة للجزائر، مجالا مناسباً لدعم السلام في العالم، وإقامة توازن عادل في نظام العلاقات الدولية.
- ما تقوم به الجزائر على الساحة الدولية، يدخل في نطاق الكفاح الموحد، والمصير المشترك للشعوب العربية، وتمتين عرة الأخوة بين بلدانها.
- تشكل كل من القضية الفلسطينية، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني الشغل الشاغل لاهتمامات الدبلوماسية الجزائرية، وكلاهما يندرج ضمن العمل من أجل تحرير الجزائر.
- الإيمان بالوحدة العربية، والعمل على تحقيقها من خلال دعم تعاون الدول العربية ضمن إطار الجامعة العربية، مع المطالبة بإعادة النظر في ميثاقها، وتجديد هياكلها، وتكييفها مع الأوضاع الدولية القائمة. وكذا الإيمان بأن شعوب المغرب العربي بحكم لغتها ودينها وحضارتها تشكل الأساس لإقامة وحدة بين دوله، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وتحقيق وحدتها من شأنها التعجيل بتحقيق الوحدة العربية.
- الهدف من تحقيق الوحدة المغاربية، هو القضاء على البؤس في أوساط شعوب المغرب العربي، وعلى اللا مساواة بينهم، وتحقيق ازدهارهم، وتقديمهم.
- ولم يختلف الدستور عن الميثاق في تحديد مبادئ السياسة الخارجية، ولكنها ضبطها في شكل مواد، نردها فيما يلي⁽¹⁾.
- تبني مبادئ والأهداف المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية.

¹ دستور 1976، المصدر السابق، ص ص. 1308-1309.

- الالتزام بقيام وحدة عربية مبنية على تحرير الشعوب، باعتماد صيغ للوحدة أو الاتحاد أو الاندماج، من شأنها تلبية طموحات الشعوب العربية. واعتبار وحدة الشعوب المغاربية اختيارا أساسيا للثورة الجزائرية.
 - العمل على تحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية، وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة الأفريقية.
 - الامتناع عن استعمال القوة العسكرية للمساس بسيادة وحرية الشعوب الأخرى، وبذل الجهود لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
 - الالتزام بمبدأ عدم الانحياز والنضال من أجل تحقيق السلم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
 - مناهضة كل من الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية، والتمييز العنصري، والتضامن مع الشعوب المكافحة من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير مصيرها.
 - العمل على دعم لتعاون الدولي وتنمية العلاقات السلمية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المشتركة.
- وفي لقائه بأحد الصحفيين المصريين، ذكر الرئيس هواري بومدين أن المبادئ التي ستحكم سياسة الجزائر الخارجية في عهده، وعلاقاتها مع البلدان المغاربية، والعربية، والإسلامية، ومع المعسكرين الشرقي والغربي، وكذا مع فرنسا، نابعة من الواقع والتاريخ، ومكونات الشعب الجزائري وتاريخه، وحضارته التي جعلت من الجزائر بلدا عربيا. كما أن الشعب والجغرافيا والمصير جعلها بلدا أفريقيا. وبالتالي، يرى بأنه لا يمكن فصل الجزائر عن محيطها العربي والأفريقي. واعتبر قضية تحرير فلسطين، والأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الصهيوني، قضايا مصيرية بالنسبة للجزائر. كما اعتبر وجود علاقات أخوية وثيقة بين بلدان المغرب العربي بحكم الجوار، وأكد أنه مع وحدة المغاربية⁽¹⁾.

¹ الخولي، المرجع السابق، ص. 124.

2 - تطور علاقات الجزائر ضمن محيط العالم العربي.

ذكر الرئيس هواري بومدين أن الواقع والتاريخ، ومكونات الشعب الجزائري وتاريخه، وحضارته، جعل من الجزائر بلدا عربيا. كما أن الشعب والجغرافيا والمصير جعلها بلدا أفريقيا. وبالتالي، كان يرى بأن الجزائر لا يمكن فصلها عن محيطها العربي والأفريقي. وبيّن أن الجزائر سوف لن تتأخر في دعم العرب في حربهم ضد الاحتلال الصهيوني، والمشاركة بالنفس والنفيس في سبيل استعادة حقوقهم: « نقول لإخواننا [العرب] أنه مثلما وقفوا بجانبنا، فواجبنا أن نقف موقفا واضحا، وصريحا، وشجاعا بالنسبة لهذه القضايا حتى ولو كنا على بعد 4000 كلم. واعتقد أنه لو كنا على الحدود لما تأخرنا على المعركة ولكانت لنا واجبات أخرى⁽¹⁾ ».

واعتبر قضية تحرير فلسطين، والأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الصهيوني، قضايا مصيرية بالنسبة للجزائر. كما اعتبر وجود علاقات أخوية وثيقة بين بلدان المغرب العربي بحكم الجوار، وأكد أنه مع الوحدة المغاربية⁽²⁾.

سأركز في بحث موضوع تطور العلاقات الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين، على منطقتي المغرب والمشرق العربيّتين. وذلك لزخم الأحداث التي عرفتھا الجزائر في تعاملها معهما، وقوة التأثير عليها، والتأثر بهما.

أوضح الرئيس هواري بومدين في إحدى المناسبات، أن سياسة الجزائر بالنسبة لمنطقة المغرب العربي تقوم على نظرة واقعية، تهتم بمشاكل المستقبل فيها لأجل تطوير وتنمية العلاقات بين بلدانها؛ وتعتبر شعوبها شعبا واحدا؛ وتسعى لجعلها منطقة أمن واستقرار، خالية من الأحلاف والقواعد العسكرية⁽³⁾.

¹ خطاب الرئيس هواري بومدين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لسفراء الجزائر، المنعقد بالجزائر العاصمة في 20 أكتوبر 1969، وارد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق.

² الخولي، المرجع السابق، ص. 124.

³ خطاب الرئيس هواري بومدين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لسفراء الجزائر، المصدر السابق.

وأكد على أن سعي الجزائر لتشييد صرح المغرب العربي الموحد، يجب ألا يفهم منه خلق كتلة سياسية واقتصادية لتقسيم الوطن العربي، والإضرار بمصالحه، والتنافس مع قسمه الشرقي، وإهمال قضاياها المختلفة⁽¹⁾.

أ- على مستوى المغرب العربي.

سأركز الدراسة حول تطور العلاقات الجزائرية المغربية على كل من المملكة المغربية والجمهورية التونسية، لما لهذين البلدين من تأثير وتأثر فيها.

بعد وقوع حركة 19 جوان 1965، لم تتأثر العلاقات بين الجزائر ودول المغرب العربي، واستمرت قائمة بل تدعّمت أكثر فأكثر. حيث شهدت بلدان المغرب العربي في تلك السنة، نشاطات مكثّفة في مجال تنسيق الجهود فيما بينها، لتنمية التعاون الاقتصادي والتقني، وبناء صرح الوحدة المغربية المنشود.

كما عقدت اللجان العديدة المتفرّعة عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة⁽²⁾، عدّة اجتماعات في مجال الاقتصاد والتجارة، ترتب عنها تأسيس العديد من المؤسسات المشتركة، مثل: لجنة التنسيق المغربية للبريد والمواصلات - لجنة الحديد والصلب - لجنة المحاسبة - اللجنة المغربية لتنسيق الصناعات - اللجنة المغربية للسياحة - اللجنة الدائمة للنقل - اللجنة المغربية للتجارة الخارجية⁽³⁾.

فقد بدا من خلال تعدّد لقاءات الخبراء المغربية، واجتماعات الوزراء، التي عادة ما تتشكّل في لجان متخصصة دائمة في مجالات محسوسة، أن التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي كان يتطور بسرعة. كما أن تلك اللقاءات العديدة، واجتماعات العمل المتعدّدة، لم تكن كافية لضمان تطور تقدم متناسق.

¹ خطاب الرئيس هواري بومدين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لسفراء الجزائر، المصدر نفسه.
² تتكون اللجنة الاقتصادية لإفريقيا — ومقرها في أديس أبابا — من 54 دولة عضوا من دول قارة أفريقيا. واللجنة هي الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالعمل لتسخير الموارد واستخدامها في تحقيق أولويات أفريقيا. ولدى اللجنة، بالإضافة إلى مكتب رئيسي في أديس أبابا، 5 مكاتب إقليمية فرعية في كل من في ياوندي، بالكاميرون، وكيغالي، برواندا، والرباط، بالمغرب، ولوساكا، بزامبيا، ونيامي، بالنيجر. للمزيد من المعلومات، ينظر موقع الأمم المتحدة على العنوان الإلكتروني، <https://www.un.org/ar/sections/where-we-work/africa>.

³ A.A.N, Vol. 4, Op.cit, p. 194.

فقد كان ينقصها الإطار القانوني، الذي من دونه يظل عمل المؤسسات في كل قطاع مجزأ، ولا يمكن معه بلورة سياسة اقتصادية مشتركة. كما أن ذلك الإطار القانوني ضروري لكي يتمكن التعاون الذي شرع فيه تجاوز فترات الأزمات التي كانت تمر بها بلدان المغرب العربي⁽¹⁾.

فبناء صرح الوحدة المغاربية، كانت تشكل عند الرئيس هواري بومدين هدفاً بعيد المدى، يستوجب مشاركة الجماهير الشعبية في تشييده ضمن إطار مشروع مجتمع متكامل، وكانت رؤيته لتنمية المنطقة المغاربية، تشكل جزءاً لا يتجزأ من تصوره للعلاقات الاقتصادية الدولية⁽²⁾.

1- تطور العلاقات مع المملكة المغربية.

شهدت العلاقات بين الجزائر والمملكة المغربية، بعد تولي العقيد هواري بومدين زمام السلطة في الجزائر، تهدئة مقارنة مع الفترات السابقة⁽³⁾. ثم انتصفت بالتردد والحيطة، وإخفاق المساعي الدبلوماسية العربية منها والإفريقية، في إنهاء مشكلة رسم الحدود بينهما بما يرضي الطرفين⁽⁴⁾.

في عام 1966، عاد مشكل الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب إلى الظهور مجدداً، وبسخونة أكبر، إثر تأميم الجزائر لمناجم الحديد في غار جبيلات بالقرب من تندوف، وهي المنطقة التي كانت تطالب بها الحكومة المغربية، وتعد إحدى نقاط الخلاف الحدودي، الذي كانت تنتظر فيه منظمة الوحدة الإفريقية⁽⁵⁾. وكادت الحرب أن تتدلج ثانية بينهما، إثر حشد البلدين قواتهما العسكرية على الحدود.

¹ بن طيرش عطاء الله، "دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، 2017، جامعة غرداية، ص. 770-771.

² MABROUKINE, Op.cit.

³ بالرغم من أن وزير خارجية كل من الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية قد وقعا أواخر شهر سبتمبر 1963، على اتفاق وضع حداً للتوتر بين البلدين، وأفضى إلى تسوية الخلاف الحدودي بينهما، إلا أنهما دخلا في مواجهة عسكرية شرسة، بعد ثلاثة أيام من التوقيع على ذلك الاتفاق. ينظر، بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص. 251.

⁴ محمد مزيان، "المغرب والجزائر: الجوار الصعب"، مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص. 46.

⁵ ينظر، المرسوم 66 - 115، المؤرخ في 12 ماي 1966، والصادر في ج. ر. ج. ج. العدد 40، مؤرخ في 20 ماي 1966.

وفي عام 1967، عاد مشكل رسم الحدود لي طرح مجددا بين الجارتين. فخلال انعقاد اجتماع اللجنة الإفريقية المكلفة بحل مشكل الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب، في 23 جانفي 1967 بطنجة، أعلنت الجزائر عن مواقفها حول تلك المسألة، من خلال نشر نص مطوّل للعرض الذي قدّمه وزير خارجيتها، في مؤتمر المنظمة الإفريقية، بأديس أبابا في جويلية 1966، على صفحات الجرائد الوطنية⁽¹⁾. وقد أثار هذا التصرف، حفيظة ملك المغرب، الذي أعلن رفضه لتلك التأميمات، واعتبرها منافية لاتفاق قبول لجنة التحكيم الإفريقية بين البلدين. « وأدّى تضارب الموقفين إلى التصعيد واللجوء إلى حشد القوات العسكرية مرةً أخرى في تندوف. كما أتبعت هذه السياسة، بتوغّل جديد للقوات الجزائرية، في بداية شهر جويلية 1966، داخل منطقة فكيك، وبمناوشات عسكرية شهدت منطقة بشار في العام 1967⁽²⁾ ».

إثر زيارة الرئيس مختار ولد داداه للجزائر، في 23 مارس 1967، أعلنت القيادتان الجزائرية والموريتانية، عن تأكيد موقفهما المطابق إزاء المسائل الحدودية، وبخاصة منها مسألة الصحراء الغربية، لقرار الدورة 21 لهيئة الأمم المتحدة. وهو موقف يتماشى مع تمسك الجزائر بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية⁽³⁾.

وفي جوان 1967، تراجع الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب، إثر اندلاع الحرب بين العرب والكيان الصهيوني، إلى المرتبة الثانية في سياسة البلدين الخارجية، وترك النزاع بينهما، وانشغلا أكثر بالقضية الفلسطينية.

في سبتمبر 1968، جرى في مؤتمر القمة الإفريقية المنعقدة بالجزائر، لقاء بين الرئيس هواري بومدين والملك الحسن 2، مما سمح باستئناف الحوار بين الرجلين،

¹ للمزيد من المعلومات حول فحوى هذا العرض، ينظر، جريدة الشعب، عدد 22 جانفي 1967.

² محمد مزبان، المرجع السابق، ص. 47.

³ صدر هذا الميثاق في اجتماع المنظمة بالعاصمة الأنثيوبية أديس أبابا في 25 ماي 1963، ومما جاء في ديباجته: « نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا، المجتمعين بمدينة أديس أبابا بإثيوبيا ... ومصممين على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة، وعلى تدعيمه. وكذلك المحافظة على سيادة دولنا، وسلامة أراضيها وتدعيمها، ومكافحة الاستعمار الجديد بمختلف أشكاله ». للمزيد من المعلومات حول هذا الميثاق، ينظر، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997، ص. 13.

بعدما توقف لمدة سنتين. حيث وقّعا في 15 جانفي 1969، بمدينة إفران المغربية على: " معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون".

نصت مادتها الرابعة، على أن تكون المعاهدة: « نافذة المفعول لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، وتجدد تلقائيا لمدة عشرين سنة أخرى ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين إشعار كتابي إلى الطرف الآخر بالرغبة في إلغائها، وذلك قبل انتهائها بسنة⁽¹⁾».

كما وضعت تلك المعاهدة، إطارا لتسوية النزاع الحدودي بين البلدين، وفتحت آفاقا للتعاون الثنائي في استغلال منجم غارا جبيلات⁽²⁾.

أيضا استغل الرئيس هواري بومدين هذا الانفراج في العلاقات مع المملكة المغربية، للتوسط بين سلطان المغرب ورئيس موريتانيا، لحل الخلاف الذي كان بينهما، وإقناع الأول بقبول مشاركة الثاني في القمة الإسلامية الأولى، التي كانت مبرمجة بالرباط في سبتمبر 1969⁽³⁾.

أشار الرئيس هواري بومدين في إحدى المناسبات الوطنية إلى تحسن علاقات الجزائر بجارتها المغرب وتونس حيث قال: " كانت لنا مشاكل مع المغرب ووصلنا في وقت من الأوقات حتى إلى الحرب، وقلنا في ذلك الوقت بأن هذه كانت غلطة تاريخية لا يمكن أبدا أن تتكرر بين شعبين شقيقين أو بين شعب واحد وهو الشعب الجزائري والشعب المغربي ... نحن اليوم سائرون في طريق الحل النهائي⁽⁴⁾».

وفي 27 ماي 1970، دار لقاء في تلمسان بين زعمي البلدين، أكدوا فيه على تمسكهما بقرارات معاهدة إفران⁽⁵⁾، واتفقا على إنشاء لجنة مختلطة لرسم الحدود بين الدولتين⁽¹⁾.

¹ ينظر، نص تلك المعاهدة في ج. ر. ج. ج.، العدد رقم 11، صادر في 5 فيفري 1969.

² Slimane CHIKH, "La politique africaine de l'Algérie", [site internet] : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1978-17_45.pdf, (visité le 5/11/2016).

³ قاسم الزهيري، مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية – الموريتانية، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1991، ص. 149.

⁴ ينظر، خطاب الرئيس، ج. 3، المصدر السابق، ص. 260.

⁵ أنظر نص البيان المشترك الصادر عن قمة تلمسان في: يومية الشعب، عدد 28 ماي 1970.

وفي جوان 1972، وقّع زعيما البلدين خلال القمة الإفريقية المنعقدة بالرباط، على اتفاق وضع حدا نهائيا للخلاف الحدودي بينهما⁽²⁾.

وفي رسالته إلى الأمة بمناسبة الذكرى 18 لاندلاع الثورة التحريرية، اعتبر الرئيس هواري بومدين أن الجزائر قد نجحت على الصعيد المغاربي « في وضع حد لكل أسباب الفتنة والصراع التي كانت موجودة في المنطقة مع أشقائنا من تونس والمغرب وأرسينا أسس التعاون البناء الذي سيشكل حجر الزاوية في الصرح العالمي للأمة العربية في زمن التجمعات الكبرى⁽³⁾ ».

وبالرغم من أن المحادثات بين حكومتي البلدين كانت تسير بشكل بطيء، إلا أنها استمرت بلا كلل ولا ملل. حيث أدرك البلدان أن حل الخلافات لا يكمن في رسم حدود، ولكن في التعاون بين دول المغرب العربي⁽⁴⁾.

ويظهر مشكلة الصحراء الغربية في عام 1975، كقضية من قضايا تصفية الاستعمار في إفريقيا، وتطلع كل من المملكة الغربية وموريتانيا إلى ضمها إلى أراضيها لتسوية وضعيتهما الترابية والحدودية، ازدادت العلاقات الجزائرية المغربية تفاقما. فخلال انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية، بالعاصمة الأوغندية كمبالا، في 28 جويلية 1975، قدّمت الجزائر مشروع تسوية قائم على مبدأ تقرير المصير، وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

¹ François BORELLA, *Le système juridique de l'Organisation de l'Unité Africaine*, In: *Annuaire français de droit international*, vol. 17, 1971, [site internet] : https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1971_num_17_1_1645, (visité le 18/07/2017).

² للمزيد من المعلومات حول موقف السلطات الجزائرية من القضية الصحراوية، ينظر، خطابات الرئيس هواري بومدين، مجلد 4، 5 و6، المصدر السابق.

³ ينظر، نص تلك الرسالة في يومية الشعب، عدد 1 نوفمبر 1972.

⁴ في الفاتح أكتوبر 1964، وضعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، في مؤتمر تونس، الإطار الأولي للتعاون الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي الأربعة. وبعد مؤتمر تونس و طنجة وضعت الهياكل الأولى للتعاون المغاربي. حيث أنشأت اللجنة الاستشارية الدائمة، ومركز الأبحاث الصناعية، وكذا اللجنة المغاربية للتجارة الخارجية. ينظر: A.A.N, Vol. 3, Op.cit.

حيث عبّر عنه وزير الإعلام الجزائري آنذاك، عبد الحميد مهري بالقول: «إن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعني تعاطيا منهجيا مختلفا لمشكلة الحدود. وإن رفض منطق المغرب القائل بالحق التاريخي يعكس سياسة غير صحيحة، فهو منطق يتضمن معالجة خاطئة لمشاكل الدول العربية⁽¹⁾».

ولما وُقعت اتفاقية مدريد في مطلع نوفمبر 1975، بين كل من أسبانيا والمغرب وموريتانيا حول الصحراء الغربية، والتي نصّت على نقل أسبانيا إدارتها الاستعمارية على الصحراء الغربية إلى كل من المملكة المغربية وموريتانيا، رأت الجزائر أن الاتفاقية تلك، لن تمكّن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره⁽²⁾.

إذ صرّح الرئيس هواري بومدين، خلال العام نفسه، بأن الجزائر ليست لها أطماع ترابية أو إقليمية في الصحراء الغربية، ولا يمكنها في الوقت نفسه، أن تتخلى عن مبادئها السياسية، وأن من حقّها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير⁽³⁾.

في مطلع شهر نوفمبر 1975، قاد الملك الحسن الثاني مسيرة شعبية ضخمة نحو أراضي الصحراء الغربية، أطلق عليها اسم: "المسيرة الخضراء"، بقصد فرض سيطرة بلاده عليها، ووضع الجميع أمام أمر واقع⁽⁴⁾.

تفاجأت السلطات الجزائرية من هذا التصرف، ولم يستسيغ الرئيس هواري بومدين فكرة ضم المملكة المغربية للإقليم الصحراوي، بعد تخلي الأسبان عنه. كما «لم تبدد التأكيدات التي قدّمها له الملك الحسن الثاني في عام 1975، حول إمكانية حصول الجزائر على منفذ في المحيط الأطلسي، مقابل اعترافها بالحقيقة المغربية حول الصحراء الغربية، مخاوفه من مطالب المغرب بمنطقة تندوف، والتي يمكن أن تكون بدورها مقدّمة لمطالب إقليمية جديدة تستند إلى تشكّل الحدود الجزائرية المغربية، قبل بداية الاستعمار الفرنسي⁽⁵⁾».

¹ علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980، ص. 227.
² عبد السلام السفييري، "الملف الدبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية"، رسالة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس - الرباط، 1981، ص. 3.

³ الشامي، المرجع السابق، ص. 234.

⁴ تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص. 265.
⁵ MABROUKINE, op.cit.

ولتفادي أي تفسير خطأ لموقف الجزائر من القضية الصحراوية، صرّح الرئيس هواري بومدين، خلال العام نفسه، بأن الجزائر ليست لها أية أطماع ترابية أو إقليمية في الصحراء الغربية، وأن مبادئها السياسية، والواجب الإنساني يدفعانها إلى تقديم الدعم المادي والدبلوماسي للشعب الصحراوي⁽¹⁾.

وقد بنت الجزائر موقفها السياسي من تلك القضية، على محورين أساسيين: أولاً، المبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي صادقت عليه كل البلدان العضوة؛ وثانياً، تطبيق القرار 1514، الصادر في 14 ديسمبر 1960 عن هيئة الأمم المتحدة حول: "منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"⁽²⁾.

في 12 فيفري 1976، عبّرت الحكومة الجزائرية من خلال مذكرة رفعتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، عن استنكارها لاتفاق مدريد الثلاثي، وأكدت أن تسوية قضية الصحراء يجب أن تتم بمشاركة جميع الأطراف المعنية بالنزاع، وفقاً لقرارات مجلس الأمن⁽³⁾.

ومن ثمة انتقل ملف الصحراء بعد إخفاق التنسيق الجزائري - المغربي - الموريتاني في تحديد الإقليم الصحراوي، من نزاع تصفية استعمار إلى نزاع جيو-سياسي في المنطقة. حيث ركّزت الجزائر جهودها على القارة الإفريقية، عبر البعثات الدبلوماسية، واللقاءات الثنائية مع مختلف البلدان الإفريقية، لكسب أكبر عدد ممكن من المؤيدين لموقفها من القضية الصحراوية.

¹ الشامي، المرجع السابق، ص. 234.
² أنظر نص هذا القرار في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، على العنوان الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/decolonization/declaration.shtml>
³ الشامي، المرجع السابق، ص. 234.

2. تطور العلاقات مع تونس.

في عام 1966، عاد مجددا الخلاف بين الحكومتين الجزائرية والتونسية حول رسم الحدود. حيث أثارت تونس قضية النقطة 233 الحدودية⁽¹⁾ مع حكومة هواري بومدين. ففي 24 مارس 1966، ذكر الرئيس بورقيبة في إحدى خطابه أنه سيتقدم بمطالب للحكومة الجزائرية، حول تلك المساحة الواقعة في جنوب تونس. واعتبر أن هذه المسألة، قد تكون سببا لوقوع حوادث في الحدود بين البلدين، نتيجة التنقل المستمر للرحل مع مواشيهم. غير أن السلطات الجزائرية رفضت التعليق على تلك التصريحات، واكتفت بالقول أنه لم يحدث أن وقعت مشاكل حدودية مع تونس⁽²⁾.

وخلال شهر أبريل، دخل مسؤولو البلدين فيما يمكن تسميته بحرب بيانات، حول مسألة الحدود. ففي تعليقها على زيارة المبعوث الشخصي للرئيس بورقيبة، سليم منجي للجزائر في 7 ماي 1966، قالت مجلة الثورة الإفريقية: « لما يتعلق الأمر ببناء صرح مستقبلنا المشترك، تبدو مشاكل الحدود كمسألة مغلوطة قابلة لإعاقه جهودنا... »⁽³⁾.

وفي إحدى المناسبات، ندد الرئيس هواري بومدين بما أسماه الوعود المضللة، التي قدمها الرئيس السابق أحمد بن بلة للرئيس التونسي لحبيب بورقيبة، حول النقطة 233 الحدودية⁽⁴⁾.

ولتسوية هذا المشكل، تشكلت لجنة عسكرية مشتركة للبحث في شأنه، والحيلولة دون وقوع أي اصطدام بين الطرفين. حيث اجتمعت في 21 جانفي 1966، وتوصلت إلى اتفاق حول رسم مؤقت للحدود بين البلدين⁽⁵⁾.

¹ أثناء حدوث أزمة بنزرت في جويلية 1961، أثارت الحكومة التونسية مع فرنسا قضية النقطة 233 الحدودية، الواقع على بعد 13 كلم جنوب الرسم الحدودي الذي وضعته فرنسا الاستعمارية. ثم أعادت إثارتها في عام 1966. ينظر للمزيد من المعلومات، وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات، تونس عبر التاريخ، ج. 3، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تونس 2005.
² عز الدين معزة، "فرحات عباس والحبيب بورقيبة. دراسة تاريخية وفكرية مقارنة: 1899-2000"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص. 125.

³ Cf., *Révolution africaine*, du 7-13 mai 1966.

⁴ ينظر، خطابه بمناسبة الذكرى الأولى لانقلاب 19 جوان 1965، وارد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 1، المصدر السابق.

⁵ Nicole GRIMAUD, *La politique extérieure de l'Algérie: 1962-1978*, Karthala éditions, Paris, 1985, p.175.

وبالرغم من ذلك، ظلت تلك المسألة عالقة بين البلدين الشقيقتين ثمان سنوات، إلى أن اعترفت تونس بالحدود مع الجزائر كانت قائمة منذ سنة 1962، حيث وضع مشروع اتفاق تم فيه توضيح خط الحدود في منطقة حاسي البُرمة في المنطقة المتنازع عليها، على أساس استغلال المنطقة من قبل الطرفين معا⁽¹⁾.

وفي 16 من أبريل 1968، توصل البلدان بعد مفاوضات طويلة إلى توقيع اتفاق حول المعلم الحدودي 233؛ ولكنهما لم يتفقا حول الاستغلال المشترك لحقل البورمة البترولي. كما اتفقت حكومة البلدين في 12 نوفمبر من العام نفسه، باستغلال محطة قطار غار الديماؤ استغلالا مشتركا⁽²⁾.

وخلال عام 1969، أعربت حكومتا البلدين عن رغبتهما في الاستغلال المشترك للثروة النفطية في منطقة البورمة؛ وفي 26 ديسمبر، قال الوزير الأول التونسي باهي لدغم، بخصوص رسم الحدود بين الجزائر وتونس: « سيتم من الآن، اعتبار الحدود المؤقتة بين الجزائر وتونس الجنوبية على الخرائط الجغرافية، بمثابة الحدود النهائية. وسيساهم حل هذا النزاع في حل المشاكل الأخرى المماثلة، المطروحة على صعيد المغرب العربي الكبير⁽³⁾ ».

وفي 22 من شهر سبتمبر، شُرع في تصدير حوالي 1500 طن من النفط الجزائري يوميا من حقل البورمة، عبر ميناء سخيرة في جنوب مدينة صفاقس التونسية في نهاية تلك السنة، التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين البلدين، سمحت بحل الخلافات والمشاكل التي كانت عالقة بينهما، وساعدت على إقامة تعاون وثيق بينهما في مجال الثقافة، والمال، والتجارة، والمحروقات⁽⁴⁾.

¹ ينظر، أحلام رحمان، "مشكل الحدود بين دول المغرب الكبير"، جريدة الأحداث المغربية، عدد 22 سبتمبر 2012.

² A.A.N, Vol. 7, Op.cit, p. 201.

³ A.A.N, Vol. 8, Op.cit, p. 400.

⁴ Journal *Le Monde*, du 23 septembre 1969, site internet :

https://www.lemonde.fr/archives/article/1969/09/23/le-petrole-algerien-d-el-borma-est-desormais-evacue-par-la-tunisie_2431735_1819218.html, visité le 4/05/2017.

وفي 17 ديسمبر 1969، أُعلن في الجزائر رسمياً على توصل البلدين إلى اتفاق شامل حول كل المسائل التي كانت عالقة بينهما. وكان أهم ما في ذلك الاتفاق، رسم الحدود بينهما في منطقة بئر رومان، والتي شُرع في المحادثات حولها منذ جانفي 1969⁽¹⁾.

وبعد مفاوضات دورية، أبرم البلدان في 6 جانفي 1970، خمس اتفاقيات متنوعة، كانت منها " معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون"، التي نصّت مادتها الأولى على ما يلي: « يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان من جديد ارادتهما في ابقاء سلم دائم بين بلديهما، وصداقة خالصة وعلاقات أخوة مقامة على حسن الجوار ... على أسس من الاحترام المتبادل لسيادتهما الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والوحدة الترابية، وحرمة حدودهما القومية⁽²⁾ ». وبذلك، تم حل النزاع الحدودي بين الجزائر وتونس بصفة نهائية، وتدعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل كبير.

وفي 15 جانفي 1970، صادقت الحكومة الجزائرية على الاتفاقيات الخمس المشار إليها، والتي تضمّنت اتفاقية خاصة بتكوين لجنة حكومية مختلطة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي؛ اتفاقية خاصة بأراضي المواطنين الجزائريين بتونس، وأمواهم الفلاحية؛ اتفاقية خاصة بالتعاون في ميدان البترول؛ البروتوكول الإضافي لاتفاقية الحدود الجزائرية التونسية المؤرخة في 26 جويلية 1963؛ بروتوكول الاتفاق المتعلق بالتعاون الخاص بالتأمينات⁽³⁾.

ب. على مستوى المشرق العربي.

كان أول نشاط سياسي خارجي لحكومة الرئيس هواري بومدين بعد سيطرته على دواليب السلطة في الجزائر، وتحكمه في الوضع الأمني الداخلي، احتضان مؤتمر عربي بالجزائر العاصمة، خلال الفترة من 22 إلى 27 ماي 1967، حضرته

¹ الشعب، عدد 17 ديسمبر 1969.

² ينظر، نص هذه المعاهدة في ج. ر. ج. ج. العدد 5، مؤرخ في 15 جانفي 1970، ص. 42-44.

³ ينظر، الأمر رقم 70 - 2 مؤرخ في 15 جانفي 1970، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 19، مؤرخ في 21 فيفري 1970.

11 دولة، نوقشت فيه العديد من الأطروحات حول المؤامرة التي تجمع في الشرق الأوسط، بين "الاستعماريون الجدد، والصهاينة، والرجعية".

وفي نهاية أشغال المؤتمر، ندّد المشاركون بشدة بما أسموه "المؤامرة التي تهدّد القوى العربية التقدمية"⁽¹⁾.

وفي 30 ماي، أعلنت الحكومة الجزائرية رسميا عن نيتها إرسال قوات عسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط، لمواجهة التهديدات الصهيونية للدول العربية المجاورة لفلسطين. واستتفرت لأجل ذلك كل الشباب الجزائري في سن التجنيد. ثم أرسلت قوات برية إلى مصر عبر تونس وليبيا⁽²⁾.

وفي 8 جويلية، أمر الرئيس هواري بومدين، بالشروع في تعبئة جميع المواطنين، وتطبيق إجراء التعبئة على كل من: قدماء المجاهدين، العسكريون الذين خدموا في الجيش الوطني الشعبي، العسكريون الذين خدموا في جيش أجنبي⁽³⁾.

كما أمر بفرض التدريب العسكري على طلبة الجامعات، وتلاميذ الثانويات، ومدارس التعليم العام، ومدارس التكوين المهني⁽⁴⁾.

في الوقت نفسه، أصدرت وزارة الدفاع الوطني مرسوما يتضمن تطبيق التعبئة العامة. حيث فرض التدريب العسكري على كي من طلبة الجامعات، وتلاميذ الأقسام النهائية في الثانويات، وتلاميذ مدارس التعليم العام، ومدارس التكوين المهني، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 20 سنة⁽⁵⁾.

¹ الشعب، عدد 28 ماي 1967.

² لقد شاركت الجزائر طيلة الفترة من 1967 إلى 1971 إلى جانب مصر ضد العدو الصهيوني بثلاثة ألوية. هي: اللواء الأول، اللواء الثاني، اللواء السادس. ينظر، حول تلك المشاركة العسكرية الجزائرية، مذكرات كل من الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح، المصدر السابق.

³ ينظر، المادة 1، 3 من الأمر رقم 67-124، مؤرخ في 8 جويلية 1967، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 60، مؤرخ في 25 جويلية 1967، ص. 850.

⁴ المادة 4، المصدر نفسه.

⁵ المادة 1، المصدر نفسه.

وحدّدت مدّة التدريبات بالفترة من 15 جويلية إلى 28 أوت 1967، وكلفت بعض مراكز التعليم العسكري للقيام بتلك المهمة⁽¹⁾. كما أُلّجت امتحانات دورة سبتمبر - أكتوبر 1967 إلى تاريخ لاحق⁽²⁾.

وفي جانب الدعم اللوجستي، أرسلت السلطات الجزائرية، 11 طائرة حربية جزائرية من نوع ميغ إلى مطارات مصرية آمنة، كانت مصر في أمس الحاجة إليها، خاصة بعد تحطم أسطولها الجوي على أيدي الصهاينة في اليوم الأول من بداية الحرب، وكذا عدد من القوات نقلت بالطائرات من مطار بوفاريك العسكري⁽³⁾.

وإثر الهجوم الصهيوني في يوم 5 جوان 1967، على كل من سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية، وقطاع غزة الفلسطيني الذي كان تحت حكم مصر، واندلاع حرب الأيام الستة، أعلنت الجزائر في اليوم الموالي، قطع علاقاتها التجارية مع كل من واشنطن، ولندن، وأوقفت تصدير المحروقات إليهما. ثم أمتت المصالح الأنجلو - سكسونية فوق أراضيها⁽⁴⁾. حيث وضعت كل شركاتها العاملة في الجزائر تحت رقابة الدولة⁽⁵⁾.

اعتبرت السلطات الجزائرية ما جرى في المشرق العربي آنذاك، اعتداءً « للامبريالية التي تتحامل بصورة منظمة على جميع الأنظمة التقدمية في العالم الثالث، من الفيتنام إلى الشرق الأوسط مروراً بكوبا⁽⁶⁾ ».

كما قدّمت دعماً ماليا بقيمة 20 مليون د. ج.، لسوريا ومثله للأردن، ومبلغ 30 مليون د. ج.، للجمهورية العربية المتحدة⁽⁷⁾.

1 ج. ر. ج. ج. العدد 60، المادة 2 و3، المصدر السابق.

2 المادة 4، المصدر نفسه.

3 الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص. 159-160.

4 سيدني دوسون بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، تر. إلياس فرحات، ط. 1، دار الحرف العربي، بيروت، 1992، ص. 165.

5 Ahmed TALEB-IBRAHIMI, *Mémoire d'un Algérien*, Tome 2, Editions casbah, Alger, 2008, p. 304.

6 الشعب، عدد 7 جوان 1967.

7 الشعب، عدد 15 جوان 1967.

ودفعت قيمة العتاد العسكري الذي أبرم صفقته الرئيس هوارى بومدين مع القيادة السوفيتية في 11 جوان 1967، والذي تكوّن من 60 طائرة مقاتلة، و100 دبابة، و150 عربة مصفّحة⁽¹⁾.

ولكن سرعان ما تغيّر موقف السلطات الجزائرية إلى جانب الأنظمة العربية المواجهة للكيان الصهيوني، إثر حدوث المصالحة بين الرئيس عبد الناصر والملك حسين في 30 جوان 1967⁽²⁾، وقبول مصر هدنة مع الكيان الصهيوني وفقا للقرار مجلس الأمن 242، الصادر في 22 نوفمبر 1967⁽³⁾، والذي تأسس وفقا لمبادئ الرئيس الأمريكي جونسون الخاصة بتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي⁽⁴⁾. حيث رفضت تلك الهدنة، واعتبرتها خطرا على الوحدة العربية المنشودة. كما اعتبرت أن المصالحة بين مصر والأردن ستشكل خطرا على الاشتراكية العربية⁽⁵⁾.

كما رفضت المشاركة في القمة العربية الرابعة بالخرطوم، والتي جاءت بعد حدوث النكسة العربية⁽⁶⁾، والجلوس إلى جانب الأنظمة العربية التي وصفتها " بالبورجوازية" مثل المملكة العربية السعودية، باعتبار أنها كانت مسؤولة بحسب رأي السلطات الجزائرية عن هزيمة الجيوش العربية أمام العدو الصهيوني⁽⁷⁾.

وفي العاصمة الجزائر، خرجت الجماهير في مظاهرات، ندّدت فيها بعبد الناصر، والملك حسين، ورفعت شعار: « ناصر ! خيانة ! »⁽⁸⁾.

¹ محمد تامالت، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية. البحث عن السراب، ط. 1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص. 69.

² هيئة البحوث العسكرية، حرب الاستنزاف، (جوان 1967 - أوت 1970)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص. 167.

³ للمزيد من المعلومات حول هذا القرار أنظر: أحمد عصمت عبد المجيد، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.

⁴ تنظر، تلك المبادئ في: سمير حلمي سالم، "المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: 1948-1977"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص. 113.

⁵ سمير حلمي سالم، المرجع نفسه، ص. 114.

⁶ هي القمة الرابعة لجامعة الدول العربية. عقدت بالعاصمة السودانية الخرطوم، بين الفترة من 29 أوت إلى 1 سبتمبر 1967، واشتهرت بقمة اللاءات الثلاث: « لا صلح، ولا تفاوض مع إسرائيل، ولا اعتراف بها». للمزيد من المعلومات حول هذه القمة، ينظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مكتب الأمين العام، مركز التوثيق والمعلومات، مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها، 1946-1985، تونس، 1987، ص. 46-47.

⁷ الشعب، عدد 29 أوت 1967.

⁸ الشعب، عدد 3 جويلية 1967.

وبالرغم من تلك المواقف المتشددة للسلطات الجزائرية، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية نشطت على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وتمكنت من إفشال مشروع الرئيس الأمريكي "جونسون"، المتضمن مقترحات لتسوية للصراع العربي - الإسرائيلي⁽¹⁾، والتي جسدها فيما بعد القرار الأممي رقم 242، الداعي إلى اعتراف العرب بالكيان الصهيوني⁽²⁾.

كما نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إبطال القرار الذي استصدرته و.م.أ من منظمة الملاحه العالمية، لإدانة الجزائر، ومنع التعامل معها، على إثر موافقتها على هبوط طائرة ركاب صهيونية المختطفة من قبل مقاومين من الجبهة الشعبية الفلسطينية، بمطار الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، في 23 جويلية 1968. وإثر إرسال و.م.أ، قطع من أسطولها السادس قبالة السواحل الجزائرية، اعتبرت السلطات الجزائرية الأمر تهديدا لأمن البلاد، وقامت بطرد السفير الأمريكي من البلاد⁽³⁾.

وخلال حرب رمضان 1973، كثفت الدبلوماسية الجزائرية نشاطها على الصعيد القاري لعزل الكيان الصهيوني. حيث استغلت الجزائر مكانتها المرموقة التي تحضى بها في القارة الإفريقية، وعلاقاتها الجيدة مع أغلب بلدانها، لتجندهم ضد ظاهرتي التمييز العنصري والصهيونية.

فقد أثار الرئيس هواري بومدين في خطابه الذي ألقاه في القمة الإفريقية المنعقدة بأديس أبابا بين 17-29 ماي 1973، قضية الاعتداء الصهيوني على مصر، وأكد على أن: « الحرب الدائرة في المشرق العربي، هي جزء لا يتجزأ من كفاحنا المشترك. وهذا ما يضيف على قضية الشرق الأوسط بعده الحقيقي الإفريقي. ويعطي للمبادرات المتخذة في إطار قطع العلاقات مع إسرائيل، معناها السياسي،

¹ للمزيد من المعلومات حول تلك المقترحات الأمريكية، ينظر، هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967 - 1973، ط. 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

² جودت جلال كامل، " موقف الاتحاد السوفيتي من العدوان الإسرائيلي على مصر"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 13 ديسمبر، 2012، جامعة تكريت، العراق، ص. 56.

³ تاملت، المرجع السابق، ص. 72.

ويجعل منه التعبير المحسوس للتضامن، والوعي العميق بالخطر، الذي تمثله الصهيونية العالمية على أمن القارة، وعلى حريتها ووحدةها⁽¹⁾».

وبالفعل فقد ندّدت الدول الإفريقية في القرارات المصادق عليها في تلك القمة، بالتوسع الصهيوني على حساب الأراضي العربية⁽²⁾.

سأكتفي في هذا القسم بالتركيز على إبراز سياسة الجزائر الخارجية مع مصر، القوة الإقليمية العربية الأولى في ذلك الوقت؛ وموقفها من القضية الفلسطينية باعتبارها القضية العربية الأم.

1- تطور العلاقات مع مصر.

لم يتقبل الرئيس جمال عبد الناصر الإطاحة بحكم الرئيس أحمد بن بلة، إثر حدوث حركة "التصحيح الثوري" بقيادة العقيد هواري بومدين، وأعرب عن استيائه بوضوح، وتوترت العلاقات بين البلدين إلى غاية شهر سبتمبر 1966، حين انتقل وفد جزائري رفيع المستوى إلى القاهرة، لإعادة بعث الدفء في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

جرى لقاء بين ممثلي البلدين، ودارت مناقشات بينهما حول التعاون الاقتصادي، والعسكري. وتم الاتفاق على عدد المتعاونين المصريين، الذين كانوا يعملون في الجزائر خلال فترة حكم أحمد بن بلة، في مجال التعليم والصحة. أكد الوفد الجزائري لنظيره المصري، استعداد الجيش الجزائري الوقوف إلى جانب القوات المصرية في أي حرب تقع ضد الكيان الصهيوني⁽³⁾.

هدف الرئيس هواري بومدين، من وراء وقوفه إلى جانب مصر في صراعها مع الكيان الصهيوني، تلميع صورته داخليا وخارجيا. فأراد تبديد الغضب الذي انتاب الزعيم المصري عبد الناصر بعد عزل صديقه الرئيس أحمد بن بلة؛ وتحويل أنظار

¹ أنظر خطاب الرئيس هواري بومدين في قمة أديس أبابا، في 26 ماي 1973، وارد في خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، المصدر السابق.

² أنظر النص الكامل لقرار تلك القمة في: *Révolution africaine*, du 1-7 Juin 1973.

³ أكرم بلقاي، "جزائر هواري بومدين في نجدة مصر عبد الناصر"، على العنوان الإلكتروني، <https://orientxxi.info/magazine/article2018>، تاريخ الزيارة: 2017/12/28.

المعارضة الداخلية إلى مشكلة قومية، وكسب تأييد الشعب من خلال دعم القضية الفلسطينية، ورفع شعارات التجنيد ضد العدو الصهيوني، ومقاطعة كل من يتعامل معه في أي مجال كان.

ويمكن القول، أن بالرغم من كون حرب 1967، أعطت للرئيس هواري بومدين بعض المصداقية على الصعيد الداخلي، إلا أن هذا لم يمنع بعض أنصاره العسكريين من محاولة الانقلاب عليه وتصفيته جسدياً⁽¹⁾.

خلال سنة 1967، أجرى زعيما البلدين عدّة اتصالات هاتفية، تناولت مسألة الحرب التي كانت متوقّعة بين العرب والصهاينة. كما انتقل وزير خارجية الجزائر إلى القاهرة في 7 جوان، وأبلغ السلطات المصرية بأن بلاده تضع تحت تصرفهم كل إمكانياتها المادية والبشرية، وأن الرئيس هواري بومدين كلفه باصطحاب طيارين مصريين معه عند عودته إلى الجزائر، ليعودوا إلى بلادهم بالطائرات العسكرية الجزائرية التي وضعها تحت تصرف القيادة المصرية⁽²⁾.

وبالفعل شاركت الجزائر في الحرب العربية - الصهيونية في جوان 1967، حيث « أرسلت في دفعة أولى إلى مصر فوجاً متكوّناً من 500 جندي مشاة، ثم ألحقت بهم ألفا آخر، بالإضافة إلى سرب من طائرات ميغ 17. بقيت القوات الجزائرية في مصر حتى سنة 1969، وشاركت عدّة وحدات منها في حرب الاستنزاف على خط الجبهة. وخلال حرب أكتوبر 1973، كانت المساهمة الجزائرية أكبر وأكثر جساماً. حيث كُلف الجيش الجزائري على الخصوص بالدفاع عن مدينة القاهرة، بحضور وحدة المدرعات الثامنة، وثلاثة أسراب من الطائرات³ ».

¹ ينظر، بشأن هذه المسألة الفصل الأول من هذه الأطروحة.

² محمد عبد الغاني الجمسي، حرب أكتوبر 1973، ط. 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص. 110.

³ أكرم بلقايد، المرجع السابق.

كما أرسل باخرة محملة بالأسلحة والذخيرة المتنوعة، ومواد تموين ضرورية للقوات البرية الجزائرية، كان منها 30 دبابة⁽¹⁾.

وفي رده على سؤال حول التعاون بين الجزائر ومصر، قال الرئيس هواري بومدين: « يمثل التعاون بين الجزائر ومصر قوة جديدة وثورية في عالمنا. غير أنه توجد قوى لا تترتاح إلى قيام مثل هذا التعاون الأخوي الوثيق بينهما ... الأخوة التي تربط القاهرة والجزائر، ليست من صنع أفراد أو نتيجة علاقات شخصية، ولكنها نابعة من طبيعة الحركة الثورية في كل من البلدين⁽²⁾ ».

استغلت الجزائر مكانتها المرموقة في القارة الإفريقية، وعلاقاتها الجيدة مع أغلب بلدانها، لتجندهم ضد ظاهرتي التمييز العنصري والصهيونية. فقد كانت تعتبر، « مقاومة الاستعمار والتمييز العنصري لا يمكنه الانفصال بأي شكل من الأشكال عن مقاومة الصهيونية والهيمنة⁽³⁾ ».

كما سعى الرئيس هواري بومدين إلى إقناع البلدان الأفريقية، بأن قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، نتيجة اعتدائها على الأراضي العربية في الشرق الأوسط في 1967، من شأنه أن: « يضيف على قضية الشرق الأوسط، بعدها الحقيقي الإفريقي، ويجعل منها التعبير المحسوس للتضامن، والوعي العميق بالخطر الذي تمثله الصهيونية العالمية على أمن القارة، وعلى حريتها ووحدتها⁽⁴⁾ ».

وبالفعل، ندّدت الدول الإفريقية في القرارات المصادق عليها في تلك القمة، بالتوسع الصهيوني في الأراضي العربية⁽⁵⁾.

كما عرض الرئيس هواري بومدين في مؤتمر القمة 11 لمنظمة الوحدة الإفريقية، المنعقد في ماي 1973، بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا، الموقف العربي

¹ الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح .. المصدر السابق، ص. 160.

² الخولي، المرجع السابق، ص. 126.

³ خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 4، المصدر السابق، ص. 255-261.

⁴ خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 4، المصدر نفسه.

⁵ *Révolution africaine*, du 1-7 juin 1973, Op.cit.

بوضوح كبير من الاحتلال الصهيوني لثلث الأراضي المصرية، وهي أراض تقع في بلد أفريقي عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية، واعتبر ذلك إهانة للقارة الأفريقية في مجموعها. فقارن بين احتلال الكيان الصهيوني للأراضي العربية بتوغل الدول الأجنبية في جنوب أفريقيا، قائلاً: « لا يمكن لأفريقيا أن تتخذ قراراً ضد الاستعمار في أفريقيا الجنوبية، وتتخذ قراراً آخر مغاير تماماً إزاء الاحتلال الصهيوني في شمال أفريقيا⁽¹⁾ ».

وفي 29 ماي 1973، تبنت القمة الأفريقية قراراً أكدت فيه على أن احترام الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني أمر ضروري لإقامة سلام عادل ومنصف في الشرق الأوسط. كما حذر القرار الكيان الصهيوني من أن الاحتلال المطول للأراضي العربية يشكل عملاً عدوانياً يهدد أمن القارة الأفريقية، وقد يجبر أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية على اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية ضده⁽²⁾.

وخلال الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 1973، احتضنت الجزائر العاصمة المؤتمر السادس للقمة العربية بطلب من مصر وسوريا. وكان لقيادتها السياسية الدور الفعال في استعمال سلاح النفط بشكل فعال ضد الدول الغربية الداعمة للمحتل الصهيوني، ودعت قيادتها المشاركين إلى ضرورة تحكم البلدان المنتجة في مواردها الطاقوية، واقترحت على القمة برنامجاً مرحلياً في ذلك الشأن.

وفي خطابه الافتتاحي لمؤتمر القمة العربية بالجزائر، دعا الرئيس هواري بومدين دول العالم إلى ضرورة مراجعة مواقفها، وتبني موقفاً واضحاً إزاء ما يعانيه الشعب الفلسطيني من المحتل الصهيوني من احتلال بغرض لأراضيه وظلم لا يوصف، وتهديد دائم للشعوب العربية المجاورة.

وأكد على أن إقامة السلم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب قوات الكيان الصهيوني من كل الأراضي العربية المحتلة، وإيجاد حل عادل لمشكل

¹ خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، الفصل الأول، المصدر السابق، ص. 108.
² على الأمين مزروعي، العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية بين أفريقيا والعالم العربي من 1935 إلى يومنا، نشر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 1979، ص. 84.

فلسطين، والاعتراف لشعبها العربي بحقه وإنصاف قضيته. كما دعا الدول العربية إلى جانب العمل السياسي، والاقتصادي، الاستعداد الجيد للمواجهة العسكرية الحاسمة في المستقبل مع العدو الصهيوني⁽¹⁾.

وفي الجلسة الختامية للقمّة العربية، نادى بضرورة تعزيز التضامن، وتنسيق الجهود، وتركيزها على هدف واحد هو تحرير كل الأراضي العربية، وضرورة التحرك كمجموعة عربية متلاحمة، لتأمين سلامتها، لا تستجدي العطف من أحد، ولا تخشى أحدا في الدفاع عن حقوقها.

كما دعا إلى إقامة تحالف موضوعي، وتعاون متبادل مثمر بين البلدان العربية وكل من البلدان الأفريقية، والبلدان الاشتراكية التي وقفت إلى جانب العرب في دفاعهم عن قضيتهم الأم فلسطين.

واعتبر أن أمن أوروبا لا يتماشى مع التوتر القائم في منطقة البحر المتوسط، نتيجة الصراع العربي - الصهيوني. كما أكد على أن صلابة الموقف العربي وقوة تضامنه، مشروط بضمان حسن استخدام البلدان العربية للسلاح لما تمتلكه من أسلحة اقتصادية وعسكرية وسياسية⁽²⁾.

وبعد انتهاء أشغال المؤتمر، أرسلت رئاسة القمة إلى دول عدم الانحياز، والدول الأفريقية، والبلدان الاشتراكية أهم القرارات التي خرج بها الزعماء العرب في قمة الجزائر، ودعت دول أوروبا إلى اتخاذ مواقف واضحة وعادلة إزاء المطالب العربية الواردة في البيان الختامي للقمّة⁽³⁾.

وفي 23 جويلية 1977، استدعى الرئيس هواري بومدين سفيرى مصر وليبيا بالجزائر، في محاولة منه التدخل لنزع فتيل الحرب بين البلدين الشقيقين⁽⁴⁾، وفي يوم 26 من نفس الشهر، انتقل إلى كل من طرابلس، والإسكندرية في مهمة وساطة في

¹ خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، المصدر السابق.
² المصدر نفسه.

³ A.A.N, Vol. 12, Op.cit, p. 456.

⁴ A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 747.

النزاع الذي كان قائما بين الرئيس السادات والعقيد معمر القذافي. وبالفعل تمكن من إقناعهما بوقف القتال⁽¹⁾.

2. تطور الموقف السياسي الجزائري من القضية الفلسطينية.

كثيرا ما كان الرئيس هواري بومدين يشير في خطابه في مختلف المناسبات سواء كانت وطنية أو دولية إلى القضية الفلسطينية، وموقف الجزائر المؤيد لكفاح شعبها من أجل استرداد أرضه المغتصبة، وحرية المسلوبة، وكرامته المهانة. كما كان يؤكد على ضرورة إشراك ممثلي الشعب الفلسطيني في أية لقاء أو اجتماع أو مؤتمر يخص القضية الفلسطينية، وعدم ترك غيرهم يتدخلون في قضيتهم الوطنية. ففي إحدى المناسبات قال: « نود التعبير عن استغرابنا من غياب العنصر الأساسي ألا وهو المقاومة الفلسطينية وممثلوها الشرعيون ... في جميع هذه الاتصالات والمباحثات الدائرة حول مصيرهم وبعيدا عنهم وهم المعنيون بالأمر في الدرجة الأولى وقبل أي أحد غيرهم⁽²⁾ ».

وبعد هزيمة العرب في حرب جوان 1967، أصبح يرى أن من الواجب أن يكون الفلسطينيون مسؤولون بالدرجة الأولى على قضيتهم، ويتولون دورهم في الدفاع عنها. وقد عبّر عن موقفه هذا أثناء مشاركته في مؤتمر القمة العربية الخامس بالرباط في 22 ديسمبر 1969، وذكر به في إحدى المناسبات داخل الوطن، حيث قال: « قبل اليوم كان الجميع يتحدثون عن القضية الفلسطينية ما عدا صوت فلسطين الذي لم يكن له وجود⁽³⁾ ».

واعتبر أن الفلسطينيين، عندما يقودون أول اشتباك ضد الاحتلال الصهيوني، فسيكسبون احترام العالم. كما اعتبر مشاركة وفد عنهم لأول مرة في مؤتمر قمة عربي، وهو المؤتمر الخامس المنعقد بالرباط، مسار في الطريق الصحيح، ورأى أن

¹ A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 748.

² ينظر، خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق، ص. 8.
³ المصدر نفسه، ص. 262.

أي حل يتعلق بقضيتهم يجب أن يوافقوا عليه هم أولاً، وألا تتوب عنهم في المستقبل أية دولة عربية في تقرير مصيرهم⁽¹⁾.

وفي ردّه على اتهام بعض الأوساط العربية والعالمية القيادة الجزائرية، بأنها متعصبة سياسياً للقضية الفلسطينية، وأنها تريد الحرب وتسعى من أجلها، خاصة بعد رفضها قرار مجلس الأمن 242، الذي قضى بوقف الحرب 1967، قال: « القيادة الجزائرية لا تريد أن تلعب لا أدواراً عالمية ولا عربية ... موافقنا من القضية العربية والقضية بصفة خاصة الفلسطينية، هي الا تستعمل السياسة في القضية الفلسطينية، ونعني بها السياسة التي يشوبها نوع من النفاق ... وقلنا بأنه ليس هناك حل عسكري وحل سلمي، وإنما هناك حل مشرف وحل غير مشرف، وكنا ولا نزال من أجل الحلول المشرفة⁽²⁾ ».

في عام 1969، اعتبر الرئيس هواري بومدين أن مقدسات الشعب الفلسطيني المتمثلة في القدس الشريف، والتي يناضل من أجلها، هي أيضاً مقدسات للشعب الجزائري. وأن الجزائر لن تبخل عليه بالعون المادي والأدبي الكافي لكفاحه من أجل تحرير وطنه، واسترجاع حريته وكرامته. كما أكد على الجزائر ترى أن الكفاح المسلح هو الحل الأول والأخير لاسترجاع حق الشعب الفلسطيني واستعادة أرضه⁽³⁾.

وكان دوماً يشبه الاحتلال الصهيوني لفلسطين والأراضي العربية، بالاحتلال الأوربي لزمبابوي وجنوب أفريقيا، والاحتلال الأمريكي لفيتنام.

في عام 1972، وتحديداً بعد حادثة دورة الألعاب الرياضية الأولمبية التي جرت في مدينة ميونيخ الألمانية في شهر سبتمبر 1972⁽⁴⁾، عكفت الجمعية العامة للأمم المتحدة على دراسة "مشكلة الإرهاب" بشكل معمق. حيث قدّم الأمين العام

¹ خطب الرئيس هواري بومدين، ج. 3، المصدر السابق 261.

² المصدر نفسه.

³ نفسه.

⁴ في 5 سبتمبر عام 1972، اقتحم ثمانية أفراد من منظمة " أيلول الأسود" الفدائية مقر بعثة الكيان الصهيوني الرياضية في القرية الأولمبية بمدينة ميونيخ الألمانية أثناء دورة الألعاب الأولمبية الـ 20، واحتجاز 11 فرداً من فريق البعثة كرهائن، وطالبوا بالأفراج عن 200 من المعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية، وبأن تؤمن السلطات الألمانية نقلهم إلى أي دولة عربية. ولكن الأمن الألماني هاجم مكان الاعتقال واشتبك مع الخاطفين الذين قتل منهم 5 عناصر، وقتل كل المحتجزين الصهاينة. ينظر، جريدة دنيا الوطن، عدد 30 جوان 2012، على الرابط الإلكتروني: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/06/30>

292363.html#ixzz6YzDXHrنا تمت زيارته في 7 جوان 2017.

"كورت فلدهايم" في افتتاح الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 20 سبتمبر 1972، مبادرة طالب فيها بإدراج مسألة الإرهاب الدولي، ضمن جدول أعمال الدورة. فطرحَت المبادرة للنقاش، وتباينت حولها مواقف وجهات نظر الدول المشاركة، ومنها الجزائر التي رفضت المبادرة جملة وتفصيلاً⁽¹⁾.

حيث دعت إلى ضرورة التفريق بين أعمال العنف، وحالات العنف، مثل التي كان يتعرض لها الفلسطينيون. وبالتالي رفضت نظرية الإرهاب التي وضعتها الدول الغربية، وصنّفت بها الأعمال الفدائية الفلسطينية ضد مصالح الكيان الصهيوني⁽²⁾.

وبسبب موقفها الداعم للقضية الفلسطينية، والماند بالاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، والرافض لمشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، مثل وقرار مجلس الأمن 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967، الذي دعا إلى وقف الحرب بين العرب والكيان الصهيوني وإنشاء مناطق منزوعة السلاح بينهما، دون معالجة لب القضية⁽³⁾؛ ومشروع الملك حسين الذي كشف عنه في مارس 1972، ودعا فيه إلى إنشاء " المملكة العربية المتحدة"، تتألف من إتحاد بين الأردن والضفة الغربية: « بهدف ليس فقط القضاء على البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل القضاء عليها كإطار يمثل الفلسطينيين⁽⁴⁾ ».

فلأجل كل تلك المواقف الصادقة والداعمة للقضية الفلسطينية، تعرّضت سفارة الجزائر في العاصمة اللبنانية بيروت، للتفجير في يوم 20 جانفي 1972⁽⁵⁾.

ولما اندلعت الحرب في أكتوبر 1973، بين الدول العربية والكيان الصهيوني، قامت الجزائر بدور متميز فيها، من خلال مساهمتها العسكرية والمالية إلى جانب الدول العربية المعنية بها. وتحركت دبلوماسيتها من أجل عزل الكيان الصهيوني

¹ خيرى عبد النبي، الإرهاب في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الإمام المهدي، السودان، 2018-2019، ص. 16-17.

² علاء الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر مع تحليل نصوص الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص. 70.

³ ينظر، النص الكامل لهذا القرار في: "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي/ المجلد الأول 1974 - 1974"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط. 3، بيروت، 1993، ص. 197-198.

⁴ عبد الرحمن عوض، قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية، رسالة ماجستير في برنامج الدراسات العربية، جامعة بير زيت، 2008-2009، ص. 42.

⁵ الشعب، عدد 21 جانفي 1972.

على الساحة الأفريقية، وحقق نجاحا معتبرا في ذلك. إذ وافقت أغلب بلدان القارة على قطع علاقاتها معه، ووقفت موقفا داعما للعرب، وهو ما اعتبره الرئيس هواري بومدين: «موقفا لا يقل تأثيرا عن تأثير السلاح لأنه من الناحية الدولية جرد إسرائيل سياسيا من ثيابها، بتأثير إجماع أفريقيا ضد سياستها العدوانية⁽¹⁾».

كما لعبت دورا مهما في دفع منظمة الدولة العربية المصدرة للبترول، في اجتماعها في الكويت في 17 أكتوبر، و8 ديسمبر 1973، إلى تبني قرار استخدام سلاح النفط ضد الدول التي وقفت إلى جانب الكيان الصهيوني، في حربه ضد العرب في رمضان 1973. ومباشرة بعد صدور هذا القرار، أوقفت الجزائر تصدير الغاز إلى و. م. أ، وكذا بعض الصادرات إلى دول أوروبا الغربية وعلى رأسهم مملكة هولندا. كما تحركت الدبلوماسية الجزائرية بشكل واسع، من أجل تهيئة الظروف المناسبة لعقد القمة العربية في الجزائر العاصمة، وطلب الرئيس هواري بومدين عقد اجتماع طارئ لمنظمة الوحدة الأفريقية⁽²⁾.

وأثناء انعقاد مؤتمر قمة الدول الإسلامية في مدينة لاهور الباكستانية، في 22 فيفري 1974، بذل الرئيس هواري بومدين جهودا، في إقناع الدول الإسلامية المشاركة بتبني وجهات النظر الجزائرية حول القضية الفلسطينية. ففي خطابه في المؤتمر، دعا قادة الدول الإسلامية إلى الخروج بقرارين مهمين للعالم الإسلامي: أولا، تحقيق التضامن الصادق مع القضية الفلسطينية، ومع الدول العربية التي احتلت أراضيها.

ثانيا، تجسيد ذلك التضامن على أرض الواقع من خلال وضع صيغ عملية للتعاون فيما بين الدول الإسلامية.⁽³⁾

¹ ينظر، نص حديث الرئيس هواري بومدين في لقائه مع الصحافة العربية، في 2 ديسمبر 1973، ج. 5، المصدر السابق.
² A.A.N, Vol. 12, Op.cit, p. 454.

³ ينظر، خطابه في المؤتمر الإسلامي الثاني بـلاهور، في 23 فيفري 1974، ج. 5، المصدر السابق.

وقد صادقت القمة على تشكيل لجنة دائمة من 8 أعضاء يمثلون ثمانية دولة عربية وإسلامية، لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه المغتصبة، ضمت ممثلاً عن الجزائر. كما دعت القمة في قراراتها الخاصة بالشرق الأوسط، إلى مقاطعة الكيان الصهيوني، وقطع العلاقات معه، والاعتراف بمنظمة التحرير

الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، ورفض تدويل مدينة القدس⁽¹⁾.

كما دافع عن القضية الفلسطينية في خطابه الشهير في نيويورك في أبريل 1974، بالرغم من أن الاجتماع كان حول مسائل اقتصادية في العالم. حيث قال: « أما بالنسبة للشرق الأوسط، وبعد حرب أكتوبر التي كانت النتيجة المنطقية والحتمية للسياسة الصهيونية القائمة على العدوان الدائم والتوسع ... والواقع أن الخيار واضح بين، إما سلام دائم يمر حتماً حسبما سجله مؤتمر عدم الانحياز بالجلء التام عن جميع الأراضي العربية المحتلة ، وباستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وإما اللجوء إلى المناورات والخداع والتسويق بكل ما ينتج عن ذلك من إهدار بحقوق الشعوب، وتأجيل الحلول، وإبقاء للأوضاع المتدهورة⁽²⁾ ».

وفي 11 من سبتمبر 1974، بعث برسالة إلى كل من رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، والبلدان الاشتراكية، أبلغهم فيها بالطلب الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية إليه بصفته رئيس المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز، والقاضي بعرض القضية الفلسطينية أمام الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقبولها عضواً ملاحظاً في الهيئة الأممية، « لاستظهار حق شعب أريد تجاهله، ونكرت حقوقه في تقرير مصيره وكرامته وحرية⁽³⁾ ».

¹ A.A.N, Vol. 13, Op.cit, p. 294.

² خطاب الرئيس هوري بومدين في نيويورك، يوم 10 أبريل 1974، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، المصدر نفسه.

³ المصدر نفسه.

وبالفعل، تم دعم المبادرة الفلسطينية، وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية في 14 أكتوبر من العام نفسه، كعضو ملاحظ في هيئة الأمم المتحدة، حيث صوتت لصالح المشروع 105 دولة. وفي قرارها الصادر في 22 نوفمبر، أكدت الجمعية العامة على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة، واعترفت بحقه في استرجاع حقوقه بكل الوسائل، وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

ويمكن القول فيما يخص سياسته الخارجية في المشرق العربي، والوقوف إلى جانب كفاح الشعب الفلسطيني، أن الرئيس هواري بومدين قدّم نموذجاً في التضامن مع البلدان العربية المتصدية للكيان الصهيوني، ومع المقاومة الفلسطينية الساعية إلى استرداد حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة، من دون أن يملّي عليهم رؤاه ولا وجهات نظره.

3 - تطور علاقات الجزائر ضمن محيطها الأفريقي.

بنت السلطات الجزائرية سياستها الخارجية بعد الاستقلال، على مبدأ محاربة الاستعمار وتصفيته في القارة الأفريقية، وربطها بكفاح الشعب الجزائري من أجل تحرره الذاتي. فقد أشار الميثاق الوطني إلى أن: «الجزائر بصفتها بلداً أفريقياً، تدرج سياستها الخارجية في نطاق التضامن الأفريقي، من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يكون التحرر الكامل لأفريقيا جزءاً من كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وكرامته ... إن الجزائر تتبنى كل القضايا الأفريقية العادلة، وتقف دائماً في طليعة الكفاح من أجل انتصارها ... تكافح بلا تحفظ من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية⁽²⁾».

وأولت لدبلوماسية الجزائر اهتماماً بقضايا التحرر فيما تبقى من مستعمرات في أفريقيا. حيث حرصت شعوبها على التخلص من الاستعمار الأوربي، ودعت حركات

¹ A.A.N, Vol. 13, Op.cit, pp. 292-293.

² الميثاق الوطني 1976. المصدر السابق، ص. 937.

التحرر الأفريقية إلى أخذ العبرة من كفاح الشعب الجزائري، وتضحياته الجسام في سبيل تحرير وطنه، والقضاء على الوجود الاستعماري فيه⁽¹⁾.

فالجزائر كانت من الدول الفاعلة الأساسية في منظمة الوحدة الإفريقية، بما لعبته من أدوار ضمن الإطار الجماعي في معالجة القضايا الأفريقية المختلفة، وأبدته من تضامن ملموس مع حركات التحرر، التي وضعت تحت تصرفها مخيمات للتدريب العسكري، ومكاتب للتمثيل والاتصال، كما زودتها بالمال والسلاح⁽²⁾.

وتعد الجزائر من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، وللجنة التحرير، التابعة لها، وأكثر الدول المغاربية مساهمة مالية فيها⁽³⁾. وقد أدى هذا الموقف الجزائري الداعم لحركات التحرر الأفريقية، إلى نعت العاصمة الجزائر من قبل الناصر الغيني بيساوي الكبير "أميلكار كبرال"، بـ: "مكة الثوار"⁽⁴⁾.

كانت السلطات الجزائرية، تتبنى فيما يخص تحرير المستعمرات الإفريقية من الاحتلال الأوربي، نظرية "فرانتز فانون" القائلة بـ: "الحاجة إلى العنف المحرر". ومن بين حركات التحرر الإفريقية التي دعمتها الجزائر، نجد الحركات المناهضة للاستعمار البرتغالي، مثل: "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا"، و "حركة الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر" و "جبهة تحرير الموزمبيق"⁽⁵⁾.

¹ أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات: 1954 - 1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص. 130.

² كان من بين حركات التحرر الإفريقية التي دعمتها الجزائر في تلك الفترة: الحركة المناهضة للاستعمار البرتغالي، مثل: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، وحركة الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر (PAIGC)، وجبهة تحرير الموزمبيق (FRELIMO).

³ في 25 ماي 1963، أنشئت م. و. إ. كمنظمة إقليمية وكانت في أول الأمر مكرسة أساسا للتصفيّة بقية الاستعمار الأوربي في القارة. ونص العنصر (د) في المادة 2 من ميثاقها على "القضاء على الاستعمار في أفريقيا بجميع أشكاله". حيث أسست في دورتها الأولى عام 1963، هيئة باسم: "لجنة التحرير"، من 9 دول عضوة، كانت من ضمنهم الجزائر، وجعل مقرّها في دار السلام بتنزانيا. أنظر لمزيد من المعلومات، ميثاق م. و. أ.

⁴ أميلكار كبرال: رجل سياسي ومقاوم من غينيا بيساو. ولد في عام 1924. مؤسس الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر. قاوم الاحتلال البرتغالي، وساهم في عام 1956، في تأسيس الحزب الإفريقي للاستقلال غينيا والرأس الأخضر. أعلن الكفاح المسلح ضد الاحتلال البرتغالي في عام 1963. من أشهر مقولاته: "المسيحيون يحجون إلى الفاتيكان، والمسلمون إلى مكة، والثوار إلى مدينة الجزائر". اغتيل في 23 جانفي 1973، أي سنة قبل استقلال بلاده. ينظر، ليو زيليج، الصراع الطبقي في إفريقيا. المقاومة والصراع، تر. محمد عبد الكريم، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص. 24-26.

⁵ Slimane CHIKH, " Le Maghreb et l'Afrique ", in : Études internationales, Vol. 17, n° 4, année 1986, [site internet] : 801-835. <https://doi.org/10.7202/702088ar>, (visité le 13/05/2017).

كما دُعِمت كفاح السود ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي الحالية). حيث احتضنت المفاوضات الثانية، بين الحزب الإفريقي، والسلطات البرتغالية، التي أفضت إلى اعتراف هذه الأخيرة باستقلال غينيا بيساو⁽¹⁾.

وبعد تولي الرئيس هواري بومدين سدة الحكم، نشطت الدبلوماسية الجزائرية مجددا إثر بروز قضية روديسا الجنوبية، على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية، وهيئة الأمم المتحدة. حيث قطع في 18 ديسمبر 1965، علاقات الجزائر الدبلوماسية مع بريطانيا، بسبب اعتراف هذه الأخيرة بالنظام العنصري في روديسيا⁽²⁾.

ولم تتوقف الجزائر عند حد التنديد بما كانت تسميه بـ: "المناورات الإمبريالية الأجنبية"، كالتدخل الأجنبي في الكونغو، والتدخل الفرنسي في الغابون، والتشاد، وفي إفريقيا الوسطى. بل تعدته إلى المساندة المادية والمعنوية للأنظمة المناهضة للحركات الانفصالية، التي كانت تقف وراءها الإمبريالية العالمية، وفقا لقناعة السلطات الجزائرية⁽³⁾.

أيضا، لعبت دور الوساطة بين المتنازعين في حلحلة بعض القضايا السياسية العالقة في القارة السمراء، والتقليل من حدة التوتر في بعض مناطقها. وبالفعل فقد نجحت في نزع فتيل الصراع بين الصومال وإريتريا، وبين تانزانيا وبورندي، وبين المغرب وموريتانيا⁽⁴⁾.

¹ للمزيد من المعلومات حول سير تلك المفاوضات، أنظر: مجلة: " *Révolution africaine*, n° de mai-juin 1974. ² في أبريل 1964، ترأس زعيم حزب الببيض العنصري المسمى "جبهة روديسيا"، ووزير المالية السابق في حكومة الأقلية الببيض في روديسيا إيان سميث، وزارة جديدة وأعلن مباشرة عدم قبوله بمشاركة أي من السكان الأصليين في إدارة البلاد؛ وفي 5 نوفمبر 1965، أعلن حالة الطوارئ في البلاد، وفي 11 من الشهر نفسه، أعلن من جانب واحد استقلال روديسيا بعد فشل مفاوضاته مع الدولة الاستعمارية بريطانيا، متحديا الرأي العام العالمي، والكتلة الأفرو - آسيوية. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ينظر، محمد نصر مهنا، مشكلة روديسيا دراسة مقارنة، دار المعارف، الإسكندرية، 1981، ص. 35.

³ Sliman CHIKH, op.cit.

⁴ Ibid.

وخلال عام 1968، نشطت الدبلوماسية الجزائرية بفضل سلسلة اللقاءات الإفريقية التي جرت بالعاصمة الجزائر، مثل احتضان الدورة 13 للجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، في 15 جويلية، والتي توجت أعمالها بقرارات مهمّة تخص دعم حركات التحرر الإفريقية⁽¹⁾.

كما توجت تلك اللقاءات، باحتضان المؤتمر الخامس لمنظمة الوحدة الإفريقية، خلال الفترة من 13 إلى 16 سبتمبر 1968. وكانت أهم القضايا التي هيمنت على أشغال المؤتمر: الحرب الأهلية في نيجيريا، الصراع العربي مع الكيان الصهيوني. وقد أكد الرئيس هواري بومدين في خطابه أمام المشاركين في القمة، على تمسك الجزائر بمبدأ وحدة وسلامة تراب نيجيريا⁽²⁾.

إلا أن النشاط الدبلوماسي الجزائري، غاب عن قضايا القارة الإفريقية، خلال الفترة بين 1969-1971، بسبب تجدد أحداث إقليمية. حيث انشغلت السلطات الوطنية بالصراع العربي - الصهيوني، ومأساة الفلسطينيين بالأردن، التي عرفت بمأساة " أيلول الأسود"⁽³⁾. حيث امتنع الرئيس هواري بومدين عن حضور أشغال القمة الثامنة لمنظمة الوحدة الإفريقية، المنعقدة بأديس أبابا بين 1 و3 سبتمبر 1970.

وكان الرئيس هواري بومدين يرى أن الاستعمار الغربي قبل أن يُطرد من القارة الإفريقية، سيطر على مرافقها الحيوية واقتصاديات دولها، مما أدى إلى عرقلة أي حركة صادقة من أجل إقامة تعاون حقيقي بين دول القارة، وبالتالي فـ: «إن خلق تعاون حقيقي، والشروع في إتباع خطوات تؤدي بنا إلى خلق نوع من الوحدة الإفريقية، مرهون بضرورة تحرير اقتصاديات أفريقيا⁽⁴⁾».

¹ كان من بين تلك القرارات: الاعتراف بحركات التحرر الجديدة في السيشل، وجزر الكناري، وجزر القمر، وكذا الاعتراف بالكفاح التحرري في غينيا بيساو بقيادة حركة الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر (PAIGC). أنظر محضر الجلسة في مجلة "صورة إفريقية"، عدد 22-28 جويلية 1968.

² أنظر النص الكامل لهذا الخطاب في: *El-Moudjahid*, du 14 sept. 1968.

³ يطلق هذا المصطلح السياسي على الاشتباكات الدامية، التي حدثت في سبتمبر 1970، بين قوات من الجيش الأردني ووحدات من المقاومة الفلسطينية المقيمة في الأردن، نتيجة الخلافات التي وقعت بينها وبين الملك حسين منذ فيفري من نفس العام، وأدت في سبتمبر، إلى مقتل العديد من اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم بالأردن. للمزيد من المعلومات حول هذه المأساة ينظر، حبيب الله غانم، علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني 1964 - 1976، بين التنسيق والصدام، دار الأسوار للطباعة والنشر، عكا، 1987.

⁴ خطاب الرئيس هواري بومدين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لسفراء الجزائر، المنعقد بالجزائر العاصمة في 20 أكتوبر 1969، ج. 3، المصدر السابق.

ولما ساءت العلاقات بين الجزائر وفرنسا، إثر تأمين المحروقات في فيفري 1971، عادت الدبلوماسية الجزائرية مجددا إلى الاهتمام بقضايا القارة الأفريقية. واستعمل الميدان الاقتصادي لتكسير احتكار الشركات الغربية الكبرى المهيمنة على ثروات أفريقيا، ودعم الوحدة الإفريقية.

حيث طرحت الجزائر قضية جديدة تتعلق بالمطالبة بحق الشعوب في فرض سيادتها على ثرواتها الطبيعية، وتمكنت من جعل القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، المنعقدة في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، من 21 إلى 24 جوان

1971، تتبنى مشروع القرار القاضي بـ: « الحق غير القابل للتصرف لكل الدول والدول الإفريقية على وجه الخصوص، بممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية، لصالح تطورها الوطني، وفقا لروح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية⁽¹⁾ ».

ولما حدثت الأزمة البترولية العالمية الأولى، إثر حرب أكتوبر 1973، وجهت الجزائر سياستها الأفريقية نحو فتح الحوار بين الدول العربية والدول الإفريقية، وإقامة تعاون اقتصادي ومالي فيما بينها. وفي إحدى المناسبات ذكر الرئيس هواري بومدين أن الجزائر وضعت: « معالم سياسية عربية - أفريقية دائمة، وهي تتلخص في قطع كل العلاقات مع أعداء أفريقيا: البرتغال وجنوب أفريقيا، ورودوسيا، بجانب دعم الحركات التحررية ... وتحقيق تعاون اقتصادي متين مع البلدان الأفريقية لاستثمار أموال عربية فيها ... بدلا من استخدامها في أوروبا وفي أمريكا لتخدم مصالح العدو⁽²⁾ ».

وبظهور قضية الصحراء الغربية، قرّرت السلطات الجزائرية، توجيه دبلوماسيتها إلى ما يخدم مصالح تلك القضية، وإعطاء الأولوية في التحرك نحو القارة الإفريقية، لكسب الدعم لها، والضغط على المملكة المغربية. وقد تجسّد ذلك الاهتمام بأفريقيا،

¹ ينظر، الشعب، عدد 20-21 جوان 1971.
² ينظر، نص حديث الرئيس هواري بومدين في لقائه مع الصحافة العربية، في 2 ديسمبر 1973، ج. 5، المصدر السابق.

في الرفع من عدد التمثيليات الدبلوماسية للجزائر في البلدان الأفريقية، منذ العام 1978، حيث صارت أكبر عددا من بقية تمثيلياتها في العالم⁽¹⁾.

ويمكن القول، أن سياسة الجزائر الخارجية في إفريقيا، كانت مرتبطة بسياساتها الخارجية عامة، وبسياساتها الداخلية خاصة. فمعارضة العدو الخارجي المتجسد في الاستعمار، ومختلف أشكال الهيمنة الأجنبية التي كانت تعاني منها القارة، كانت تشكل أول وأهم تعبير للسياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين. كما أضافت للعلاقات السياسية البحتة، علاقات في ميادين الاقتصاد، والثقافة، والتقنيات، لتحقيق التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية⁽²⁾.

وكخاتمة لهذا المبحث، نورد شهادة قالها الصحفي الفرنسي " بول بالطا" في حق الرئيس هواري بومدين، حين سؤل كيف بدا له الرئيس مع مرور الوقت ؟ قال: « بعد أن التقيت بجميع الزعماء العرب وأجريت معهم مقابلات من الخليج إلى موريتانيا، فإنني أصنفه إلى جانب عبد الناصر وبورقيبة وأيضاً الحسن الثاني، الذين يملكون أكثر الرؤى في السياسة الخارجية، وفي مجال الفنون. لقد استحوذ على السلطة عنوة، ومع ذلك لم تكن بالنسبة له غاية في حد ذاتها، ولكن أداة لتطوير هياكل بلده، والتأثير على النظام الدولي من أجل تغييره⁽³⁾. »

¹ في عام 1979، انتقل عدد البعثات الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا جنوب الصحراء، من 15 بعثة إلى 20 بعثة. في مقابل 11 بعثة في العالم العربي، و6 في شرق أوروبا، و9 في آسيا، و5 في أمريكا اللاتينية، و11 في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. ينظر، Slimane CHIKH, op.cit.

² Slimane CHIKH, Op.cit.

³ BALTA, "Mes rencontres avec BOUMEDIÈNE", Op.cit, pp. 208-209.

المبحث الثاني: تطور العلاقات مع فرنسا.

تم بعد الاستقلال، تنظيم الإطار القانوني للعلاقات بين الجزائر وفرنسا من خلال اتفاقيات إيفيان، التي سبق توقيعها الاعتراف بالاستقلال. حيث شكّلت المبادئ التي قامت عليها تلك الاتفاقيات، مرجعا قاعديا في تطوير علاقات التعاون بين البلدين. فبموجبها ألزمت فرنسا بتقديم مساعدات مالية⁽¹⁾، وتقنية للجزائر، لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ في مقابل الحفاظ على نفوذها ومصالحها الاقتصادية والثقافية السابقة فيها⁽²⁾.

كما أن علاقات البلدين لم تتأثر بأحداث 19 جوان 1965، حيث علّقت الحكومة الفرنسية برئاسة الجنرال ديغول، في 23 جوان 1965، بأن موقفها يتمثل في الاعتراف بالدول وليس بالحكومات. الأمر الذي ساعد على استمرار العلاقات بين الدولتين، دون تغيير كبير في مجال التعاون بينهما، ضمن إطار اتفاقية إيفيان. ولكن بحلول الفاتح جويلية 1965، كانت الجزائر أمام استحقاقات منصوص عليها في اتفاقيات إيفيان، كان من بينها الإبقاء على المساعدة المالية الفرنسية للجزائر في مستوى المساعدة المالية، التي كانت تقدّم لها بعد الاستقلال، والتي تراجعت من 737 مليون فرنك في عام 1964 إلى 547 مليون فرنك خلال عام 1965⁽³⁾.

أدرك الرئيس هواري بومدين منذ توليه السلطة، أن اتفاقيات إيفيان لم تمكّن الجزائر من الحصول على نصيب عادل من الثروات الصحراوية، بسبب تمسك الحكومة الفرنسية بالشق الاقتصادي للاتفاقية الذي ينص على استمرار تطبيق أحكام قانون البترول الصحراوي، الذي وضع في العهد الاستعماري، ومنح حقوق ملكية لشركات النفط الفرنسية، رغم تغيير السيادة في الجزائر. وهذا الوضع يعيق السلطات

¹ ألزمت اتفاقيات إيفيان الدولة الفرنسية بتقديم مساعدات مالية سنوية للجزائر، من أجل تنمية اقتصادها وتطوير التعليم فيها. في عام 1964، بلغت تلك المساعدات حوالي مليار فرنك ثم تراجعت في عهد حكم الرئيس هواري بومدين من 532 مليون فرنك في عام 1965 إلى 177 مليون فرنك في عام 1968. أنظر: A.A.N, Vol. 6, Op.cit, p. 331.

² ينظر، للمزيد من المعلومات حول مسألة التعاون بين الجزائر وفرنسا، بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان ..، المرجع السابق.

³ A.A.N, Vol. 4, Op.cit, p. 200.

الجزائرية في استغلال الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية الصناعية التي كانت تتطلع إليها.

فكان يرى فيها أغلالا تقيد انطلاقا الجزائر المستقلة. وقد عبّر عن رأيه فيها بالقول: « اتفاقيات إيفيان التي حاولوا أن يفرضوها علينا لم يكتب لها أن تعيش، لأنها كانت اتفاقية ظاهرها التعاون لخير الجميع وهدفها الحقيقي يرمي إلى إبقاء الجزائر تحت النفوذ والسيطرة الفرنسية. هذه الاتفاقيات، كانت تحاول أن تجعل من الجزائر المستقلة تابعة للاستعمار الحديث .. وبسبب هذا .. كان موقفنا واضحا من الاتفاقيات، وقد عملنا منذ اللحظة الأولى لميلادها على القضاء عليها⁽¹⁾ ».

في جويلية 1965، جمّدت حكومة الرئيس هواري بومدين منح أي رخصة تنقيب جديدة عن الثروات، وفرضت رقابة على عملية الصرف في نشاطات الشركات الأجنبية. ثم دخلت في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، من أجل تعديل بعض نصوص اتفاقيات إيفيان، أفضت إلى توقيع اتفاقية 29 جويلية، التي كانت أول اتفاقية توفّق بين الجزائر وفرنسا في عهد الرئيس هواري بومدين⁽²⁾.

أعادت تلك الاتفاقية، تنظيم الضرائب على الأرباح الخاصة بالمحروقات، ونصّت على إنشاء جمعية تعاونية للبحث عن البترول واستغلاله بشكل مشترك. كما استبدلت صيغة الامتياز القديمة بشراكة تعاونية. مما سمح للجزائر بأن تصبح دولة مصنّعة للبترول⁽³⁾.

كما نصت على تسهيل عملية التنمية في الجزائر، في الميادين التقنية والصناعية، والاقتصادية والاجتماعية بمساعدة فرنسية؛ وضمان تمويل السوق الفرنسية بالوقود الجزائري. أضف إلى ذلك، دعم التعاون مجددا بين البلدين في

¹ خطاب الرئيس هواري بومدين في اجتماع إطار الأمم في 4 جويلية 1972، بالجزائر العاصمة، ج. 5، المصدر السابق.

² Amina MERNACHE, " La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue", in : Dynamiques Internationales, Numéro 7 octobre 2012, (site internet) : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiques-internationales/DI7/Mernache-DI7.pdf>, visité le 16/07/2018.

³ ينظر، نص الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا في 29 جويلية 1965، والمتعلّقة بتسوية المسائل الخاصة بالبترول والتنمية الصناعية الجزائرية في: ج. ر. ج. ج. العدد رقم 100، مؤرخ في 7 ديسمبر 1965.

ولكن في 8 من أبريل 1966، توصل مفاوضو البلدين إلى توقيع اتفاقية تعاون تقني وثقافي في باريس، نصت خاصة على: التعاون في ميدان الاطلاع على الوثائق الإدارية وتقديم الخدمات؛ مساعدة الحكومة الفرنسية للجزائر في تكوين وتنمية معارف التقنيين والموظفين الجزائريين؛ تنظيم عمل المتعاونين الفرنسيين المتواجدين في الجزائر في مختلف المجالات الثقافية والتقنية⁽¹⁾.

في عام 1967، تأزمت العلاقات مجددا بين البلدين، بسبب قرار حكومة باريس تقليص كمية الخمر التي كانت تستوردها من الجزائر، وتحديد هجرة الجزائريين إليها، ومسائل خلافية أخرى في مجال المحروقات. ولكن البلدان تمكنا بعد مفاوضات، من تجاوز تلك العراقيل والخلافات، وتوقيع اتفاقيات مفيدة للطرفين.

ففي 15 جوان 1967، وقّع البلدان على اتفاقية تزود بموجبها الجزائر فرنسا بـ: 3,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ولمدة 15 سنة. وعهدت الجزائر لشركة فرنسية تعمل في حقل المحروقات تدعى شركة "Sofrigaz"، إنجاز أشغال أنبوب نقل الغاز من حاسي الرمل إلى محطة التميع بميناء سكيكدة. ومن ثمة ينقل في شكل سائل إلى مرسيليا⁽²⁾. وفي 21 نوفمبر 1967، استوردت فرنسا مليون هكتولتر من الخمر الجزائرية⁽³⁾.

وقبل تاريخ التسليم المنصوص عليه في اتفاقيات إيفيان، سحبّت فرنسا قواتها من القواعد الصحراوية في 31 ديسمبر، وأعادتها إلى الدولة الجزائرية. وبالرغم المشاكل التي أثّرت حول قاعدة المرسى الكبير، إلا أن الحكومة الفرنسية قرّرت في 31 جانفي 1968 وبشكل فجائي، سحب قواتها من تلك القاعدة، أي قبل 9 سنوات من موعد التسليم الذي نصّت عليه اتفاقيات إيفيان⁽⁴⁾.

¹ المرسوم رقم 66-313 مؤرخ في 4 أكتوبر 1966 يتضمن نشر اتفاقية التعاون التقني والثقافي بين فرنسا والجزائر الموقعة في باريس في 8 أبريل 1966، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 94، مؤرخ في 4 نوفمبر 1966، ص. 1474 وما بعدها.
² الشعب، عدد 17 جوان 1967.

³ A.A.N, Vol. 6, Op.cit, p. 326.

⁴ ينظر، ما نصت عليه اتفاقية إيفيان بخصوص هذه القاعدة البحرية، في بن يوسف بن خدة، المصدر السابق.

عاد الخلاف مجددا بين البلدين في عهد الرئيس جورج بومبيدو^(*)، بسبب المسائل البترولية، وتقليص الحكومة الفرنسية كميات الخمر المستوردة من الجزائر، مما تسبب في عجز لخزينة هذه الأخيرة، ودفع بها إلى التخلي عن شراء بعض التجهيزات من السوق الفرنسية، واقتنائها من السوق السوفيتية⁽¹⁾. وكذلك بسبب التأميمات التي نفذتها السلطات الجزائرية في عام 1968، وطالت البنوك الفرنسية التي كانت تعمل في البلاد، و34 مؤسسة فرنسية كانت تعمل في الصناعات الميكانيكية، والكهربائية، ومواد البناء، والأسمدة⁽²⁾.

أُضف إلى ذلك القرار المنفرد للسلطات الفرنسية، بتقليص عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا، وفرض بطاقة إقامة عليهم، الأمر الذي اعتبرته الجزائر قرارا أحاديا خطيرا، يخالف اتفاقيات إيفيان التي تنص على حرية التنقل بين البلدين. بالتالي لجأت إلى تكليف البنوك الجزائرية باحتكار المبادلات المالية بين الجزائر والخارج بدلا من البنوك الفرنسية. كما أقدمت على تأميم تأميم 34 مؤسسة فرنسية كانت تعمل في الصناعات الميكانيكية، والكهربائية، ومواد البناء، والأسمدة⁽³⁾.

وبالرغم من تلك الخلافات، وتراجع العلاقات إلا أن السلطات في البلدين اتفقتا على ضرورة التفاوض حول كل تلك المسائل وإيجاد حلول لها. وبالفعل، توصلنا إثر زيارة وزير الخارجية الفرنسي للجزائر في أكتوبر 1969، إلى تنشيط العلاقات والاتفاق على معالجة كل تلك الخلافات، وتوقيع اتفاقيات بشأنها.

ففي تدخله أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في 28 نوفمبر 1969، لتوضيح ما تم التوصل إليه خلال زيارته للجزائر ولقائه بالرئيس هواري بومدين في شهر أكتوبر من نفس العام، قال الوزير الخارجية الفرنسي موريس شومان، أنه قدّم خلال تلك الزيارة

(*) جورج بومبيدو (1911 - 1974)، سياسي فرنسي من المقربين من الجنرال ديغول، تولى عدة مناصب تحت امرته منها وزير أول. وبعد تنحي الجنرال ديغول عن السلطة في أبريل 1969، انتخب بومبيدو رئيسا لفرنسا في جوان 1969. ينظر، لمزيد من المعلومات عنه موقع رئاسة الجمهورية الفرنسية، على العنوان الإلكتروني: <https://www.elysee.fr/la-presidence/les-presidents-de-la-republique-depuis-1848>

¹ A.A.N, Vol. 5, Op.cit, p. 205.

² ينظر، الأوامر والمراسيم الخاصة بتلك المسائل، في ج. ر. ج. ج، العدد 39، مؤرخ في 14 ماي 1968.

³ ينظر، مجموعة الأوامر الخاصة بتلك التأميمات، في المصدر نفسه.

جملة من الاقتراحات للسلطات الجزائرية ووافقت عليها، كان من أهمها تشكيل لجنة كبيرة، تتولى وضع تقارير دورية وتعد اجتماعات منتظمة، من أجل تعزيز التعاون بين البلدين. وأكد أن «التعاون مع الجزائر له مزايا لصالح فرنسا لا يمكن إنكارها... فنحن ننفق عملات أجنبية أقل على إمداداتنا النفطية من ألمانيا وإيطاليا⁽¹⁾».

وبالفعل شكّلت لجنة خبراء من البلدين، لمعالجة المسائل المتعلقة بالمحروقات، وتسويق الخمر والهجرة الجزائرية إلى فرنسا. فبالنسبة للمحروقات، تم الاتفاق على زيادة الشركات البترولية الفرنسية من استثماراتها في التنقيب عن البترول في الصحراء، وشراء فرنسا 3,5 مليار م³ سنويا من الغاز الطبيعي المسال. وفيما يخص تسويق الخمر الجزائرية، رفعت فرنسا الحظر الذي فرضته من قبل، والتزمت باستيراد 5 مليون هكتولتر من الخمر الجزائرية سنويا⁽²⁾.

ووافقت فيما يتعلق بمسألة الهجرة، على دخول 35 ألف عامل جزائري سنويا إليها، وإخضاعهم لنظام بطاقة الإقامة⁽³⁾. لقد قبلت فرنسا بالتسوية حول تلك المسائل، لأنها كانت تعتمد على الجزائر في أربعة أخماس إنتاجها النفطي، ووجدت في تعاونها العسكري مع الجزائر، فرصة لتحقيق المزيد من الأرباح⁽⁴⁾.

في عام 1970، تأزمت العلاقات مجددا بين البلدين، على إثر القرار الأحادي الذي أعلنته الحكومة الفرنسية بتوقيف استيراد الخمر الجزائرية؛ واتخاذ السلطات الجزائرية قرارا بإعادة مراجعة شروط تطبيق الاتفاقية البترولية الموقعة مع فرنسا في 29 جويلية 1965، وبخاصة فيما يتعلق بالقيمة المرجعية الثابتة المستخدمة لحساب الضريبة المطبقة على الشركات الفرنسية ذات الامتياز في الجزائر، وكذا تأمين الشركات الفرنسية التي تعمل في الحقل البترولي في الجزائر، والشركات العاملة في

¹ J.O.R.F., n° 40, du 29 novembre 1969, p. 1026.

² A.A.N, Vol. 8, Op.cit, p. 405.

³ Ibid, p. 408.

⁴ «ابتداء من عام 1969، صارت فرنسا تحتل المركز الثاني بعد إس في تصدير السلاح للجزائر. حيث باعت لها لأول مرة 28 طائرة من نوع "فوغا ماجستير" Fouga Magister، وأنشأت مدرسة طيران في بوسفر بغرب البلاد. كما أشرفت على تدريب وتأطير ضباط جزائريين، سواء في مدرسة "سان سير" العسكرية أو في مدرسة الأركان أو في المدرسة الحربية بباريس». Ibid, p. 404.

الموانئ، والتجارة والأخشاب⁽¹⁾. هذا بالإضافة إلى اختيارها ممارسة سياسة نقدية أكثر استقلالية، وتقليص دور الفرنك الفرنسي كعملة احتياطية⁽²⁾.

وبالرغم من أن سلطات البلدين أجرت طيلة السداسي الثاني من عام 1970، عدّة مباحثات في الجزائر وباريس، إلا أنهما لم يتوصلا إلى أي اتفاق يذكر.

خلال عام 1971، تأزمت العلاقات بين الجزائر وباريس بسبب المحروقات. فأمّام المطالب المشروعة للسلطات الجزائرية من الحكومة الفرنسية بإعادة التفاوض حول العقود البترولية السابقة الموقّعة بينهما، فضّلت باريس رمي الكرة عند الشركات البترولية الفرنسية المستثمرة في الجزائر، والتي لم تلتزم بتعهدات بلادها بتوسيع مجال البحث والاستكشاف عن المحروقات، وقاصت من استثماراتها في الجزائر للدفاع عن مصالحها⁽³⁾.

فمن ناحية لم تقدم الشركات البترولية الفرنسية أي حل لمسألة تسويق المواد الأولية، ومن ناحية أخرى كانت الجزائر تعتبر أن عهد الميثاق الاستعماري قد انتهى. فصلاحية اتفاقيات إيفيان كنموذج لعلاقات ما بعد الاستعمار قد انتهت، واتفاقيات 29 جويلية 1965، قد تجاوزها الزمن. حيث تغيّرت ظروف بيع النفط في العالم بعد توقيع اتفاقيتي طهران وطرابلس في عام 1971⁽⁴⁾.

وأمّام فشل المفاوضات بين البلدين حول تسويق البترول، وتمسك الجزائر بحقها في استغلال ثرواتها بما يعيد عليها بالنفع، هدّدت فرنسا بفرض عقوبات على الجزائر أمام البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وشنّت وسائل إعلامها حملات شرسة ضد سياسة الرئيس هواري بومدين، وسعت إلى تشويه قيمة البترول الجزائري بالادعاء أنه من النوع الثقيل، وأن لونه الأحمر، يجعله سيء. من هنا جاءت الكلمة المشهورة للرئيس هواري بومدين التي رد فيها على هذا الزعم: « صحيح أن هذا البترول أحمر، لأنه مسقي بدماء الشهداء⁽⁵⁾ ».

¹ ينظر، مراسيم التأمين الصادرة في ج. ر. ج. ج. العدد 21، مؤرخ في 27 فيفري 1970؛ والعدد 53، مؤرخ في 19 جوان 1970.

² A.A.N, Vol. 9, Op.cit, p. 294.

³ A.A.N, Vol. 10, Op.cit, p. 355.

⁴ وقّعت اتفاقيتي طهران وطرابلس في 5 فيفري 1971، بين الدول المنتجة للبترول والدول الصناعية المستوردة له، بالنسبة لاتفاقية طهران، وفي 20 مارس 1971، بالنسبة لاتفاقية طرابلس. للمزيد من المعلومات حول هاتين الاتفاقيتين ينظر، جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901-1971، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977.

⁵ كلمة الرئيس هواري بومدين في الفاتح ماي 1971، بمناسبة اليوم العالمي للعمال، ج. 4، المصدر السابق.

وبالرغم من توتر العلاقات بين البلدين في تلك الأثناء، إلا أن مصالحهما كانت مهمة لدرجة يصعب معها حدوث قطيعة في العلاقات⁽¹⁾. ففي صيف 1971، صرّح الرئيس هواري بومدين لأحدى الصحف الفرنسية: « قدرنا أن نعيش في سلام مع فرنسا⁽²⁾ ».

وفي أواخر عام 1971، توصل البلدان إلى حل خلافاتهما في مجال المحروقات. ففي إطار الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في 11 نوفمبر 1971، تنازلت مجموعة النفط الفرنسية (أراب ERAP) في 30 ديسمبر 1971، لشركة سوناطراك عن حصّتها التي تملكها في الشركة الجزائرية سونلغاز، لتشييد مصنع تجميع الغاز في سكيكدة، مخصّص لتموين السوق الفرنسية⁽³⁾.

بحلول عام 1972، أكملت العلاقات الجزائرية - الفرنسية 10 سنوات من التعاون، سقطت خلالها شروط اتفاقيات إيفيان شيئاً فشيئاً، ودخلت في مرحلة جديدة، يمكن تسميتها بمرحلة "ما بعد التعاون"، الذي وضعت أسسه اتفاقيات إيفيان.

فقد أمّمت الجزائر ثرواتها خلال عام 1971، وتحكّمت في تسويقها، وحقّقت استقلالها الاقتصادي والمالي عن فرنسا، ونوّعت زبائنها في الأسواق الدولية، وتوجّهت نحو القارة الأفريقية، ووقّعت مع العديد من بلدانها اتفاقيات تعاون اقتصادي وثقافي. كما كثفت من اتصالاتها الدولية لتصدير الغاز الطبيعي لكل من أسبانيا، إيطاليا، و. و. م. أ. في المقابل، قلّلت فرنسا من اعتمادها على المحروقات الجزائرية لتموين سوقها حيث لم تعد تمثل سوى 7 %، واستعاضت عنها بالمحروقات الليبية (14 %) والنيجيرية (12 %)⁽⁴⁾.

وبالرغم من تلك التحولات في الاختيارات السياسية، إلا أن البلدين تمكّنا من حل النزاع النفطي القائم بينهما. حيث وقّعت شركة سوناطراك اتفاقيات مع 6 شركات

¹ كانت فرنسا تعتمد في ربع استهلاكها من المحروقات على السوق الجزائرية. حيث كانت تستورد منها 27 مليون طن من النفط الخام، ونصف مليار م³ من الغاز الطبيعي. بينما كانت الجزائر تعتمد بشكل كبير على السوق الفرنسية في استيراد العديد من السلع والمواد الاستهلاكية والتجهيزية، بحيث كانت فرنسا تحتل المرتبة الأولى بين زبائن الجزائر. فبين سنتي 1970 - 1971، تراجعت قيمة واردات الجزائر من فرنسا من 2631 مليون د. ج. إلى 2273 مليون. وتراجعت قيمة صادراتها إليها من 2667 مليون د. ج. إلى 991 مليون د. ج. الديوان الوطني للإحصاء، التجارة الخارجية، حوصلة 1962-2011، جدول رقم 13، المصدر السابق.

² تصريح الرئيس هواري بومدين لمجلة (Africasia) بتاريخ 3 أوت 1971، ج. 4، المصدر السابق.

³ A.A.N, Vol. 12, Op.cit, p. 447.

⁴ A.A.N, Vol. 10, Op.cit, p. 354.

فرنسية، كانت تحتكر بعض الأنشطة المتعلقة بالمحروقات في الصحراء الجزائرية⁽¹⁾. كما توصلا من خلال التفاوض، إلى حل الكثير من المسائل الخاصة بالهجرة الجزائرية إلى فرنسا. وبخاصة في شقّها المتعلق بالضمان الاجتماعي لليد العاملة الجزائرية في فرنسا⁽²⁾.

وفي إحدى المناسبات، أعلن الرئيس هواري بومدين أنه لم تعد هناك أي خلاف مع فرنسا، ولكنه أصر على سلامة العمال الجزائريين المغتربين، خاصة بعد موجة العنصرية التي طالتهم في فرنسا⁽³⁾.

وفي شهر ماي 1973، تمكنت شركة سوناطراك من إبرام مذكرة تفاهم مع شركة توطال الفرنسية، على أساس قاعدة 49/51 %، التي كانت تعمل بها مع الشركات البترولية الأجنبية التي تنشط في مجال المحروقات بالصحراء الجزائرية⁽⁴⁾.

وعلى إثر موجة الاعتداءات التي تعرضت لها الجالية الجزائرية في أوت 1973 في جنوب شرق فرنسا، وعدم تدخل السلطات الفرنسية بحزم لإنهاءها، ومعاينة المعتدين، صرح الرئيس هواري بومدين بحق المهاجرين الجزائريين في العيش الكريم، حيث قال: « قد التزمنا أسلوب الاعتدال والتعقل عندما كان عمالنا يتعرضون لحملة الاغتيالات في فرنسا، وذلك حرصا منا على عدم إثارة الحقد. إلا أن هناك من الأوضاع ما يصعب تقبله، ذلك أن القضية هي قضية كرامة⁽⁵⁾ ».

وقال في إحدى خطابه الشعبية: « ... اليوم نريد ونطالب من الحكومة الفرنسية أن تحترم المواطنين الجزائريين، الذين يوجدون في فرنسا. لأن مستقبل

¹ الأمر رقم 72-24، مؤرخ في 7 جوان 1972، يتضمن المصادقة على البروتوكولات والاتفاقات المبرمة بين الدولة وشركة سوناطراك من جهة و6 شركات فرنسية من جهة أخرى، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 47، مؤرخ في 13 جوان 1972، المصدر السابق، ص. 697.

² الأمر رقم 72-31، مؤرخ في 27 جويلية 1972، يتضمن المصادقة على ملحق الاتفاقية العامة للضمان الاجتماعي والمبرمة بين الجزائر وفرنسا بباريس في 6 ماي 1972، صادر في ج. ر. ج. ج. العدد 62، مؤرخ في 4 أوت 1972، المصدر السابق، ص. 945.

³ الكلمة الافتتاحية التي ألقاها في 12 جانفي 1973، بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني حول الهجرة بالجزائر العاصمة، ج. 5، المصدر السابق.

⁴ الشعب، عدد 30 ماي 1973.

⁵ ينظر، حديث الرئيس هواري بومدين لصحيفة "لوموند" الفرنسية، في 4 سبتمبر 1973، المصدر السابق.

العلاقات الجزائرية الفرنسية متوقف على هذا الموضوع، وهو احترام الرعايا
الجزائريين⁽¹⁾»

وشدّد على أهمية التعاون لتنمية العلاقات والروابط الإنسانية بين الجزائر
وفرنسا، وعلى طابع المعاملة بالمثل الذي ينبغي أن يتسم به ذلك التعاون. واعتبر
فيما يخص المسائل الثقافية، ضرورة تمكين الشباب الجزائري في فرنسا من التعلم
بلغتهم الوطنية، واقترح إنشاء مكتب ثقافي مكّلف بصفة خاصة بتعليم اللغة
العربية⁽²⁾.

وأكد فيما يتعلق بعودة العمال الجزائريين إلى بلادهم، على أن الاقتصاد
الجزائري قادر بالفعل على "استيعاب جميع العاملين المتخصصين"، الذين تحتاجهم
الجزائر بشكل ملح. كما دعا إلى إنشاء لجنة وزارية للهجرة داخل الحكومة الجزائرية؛
وتطوير خدمة استقبال في الجزائر للمهاجرين الذين يعودون إلى البلاد خلال
الإجازات. وكان مجلس الثورة قد أعلن في 19 سبتمبر، عن التوقيف الفوري للهجرة
إلى فرنسا إلى أن تضمن السلطات الفرنسية الشروط الأمنية للرعايا الجزائريين⁽³⁾.

في عام 1974، وقّعت الجزائر وفرنسا على عقود جديدة بملايير الفرنكات،
من النوع المسمى: "المنتج في اليد"، والتي تلزم المتعاون الأجنبي بالتدخل إلى غاية
أن يتمكن المصنع الذي أنجزه من العمل بكوادر جزائرية مدربة من طرفه. وهذا بدوره
ما كانت تريده الجزائر ضمن توجهها إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة⁽⁴⁾.

وبعد نجاح "فليري جيسكار ديستان" في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 20
ماي من العام نفسه، اتخذ جملة من الإجراءات في السياسة الخارجية، رحّبت بها
السلطات الجزائرية. حيث ألغى في شهر أوت، الحظر الفرنسي لبيع الأسلحة
للعرب، ودعا إلى ضرورة الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني. واعتبرت الجزائر

¹ ينظر، نص الخطاب الذي ألقاه في لقائه بالجماهير في مدينة تبسة، في 25 سبتمبر 1973، المصدر السابق.

² المصدر نفسه.

³ الشعب، عدد 19 سبتمبر 1973.

⁴ A.A.N, Vol. 13, Op.cit, p. 280.

رفضه مشروع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر إنشاء جبهة دولية للطاقة، بمثابة تعبير عن حسن نيته في الحوار شمال - جنوب الذي دعت إليه⁽¹⁾.

كما اعتبرت « اقتراحه بعقد اجتماع دولي مصغر لمعالجة مشاكل الطاقة بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له، دليلا على أن فرنسا قد وجدت الطريق إلى العدالة⁽²⁾ ».

في 10 أبريل 1975، أدى الرئيس "جيسكار ديستان" زيارة دولة إلى الجزائر، استجابة لدعوة الرئيس هواري بومدين. وفي حفل الاستقبال، أعلن أن: « فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة ». بينما قال الرئيس هواري بومدين في كلمته الترحيبية به: « صفحة قد انطوت، وانطوت إلى الأبد، وما وجودكم بيننا إلا تأكيدا لهذه الحقيقة ... الجزائر ككل الأمم هي نسيج تاريخها⁽³⁾ ».

أعرب الرئيسان في بيانهما المشترك، عن إرادتهما في التقارب والتبادل الثقافي والاقتصادي، فضلا عن المصلحة المشتركة في إعادة تعريف " النظام الاقتصادي الدولي ". كما أعلننا عن توفر الشروط لإجراء حوار مثمر بين بلديهما⁽⁴⁾.

اقترح الرئيس هواري بومدين في حفل الاستقبال الرسمي للرئيس الفرنسي، إقامة تعاون متينا بين البلدين، وأكد على أن الجزائر تريد قلب صفحة الماضي من دون أن تمزقها. ولكن نظيره الفرنسي، لم يأخذ بعين الاعتبار عروضه المتعددة⁽⁵⁾.

وفي رده على بعض مستشاريه الذين اقترحوا عليه تسخيف العلاقات بين البلدين، قال الرئيس هواري بومدين: « لا يمكن تجاهل ثقل التاريخ. يمكن للعلاقات الفرنسية الجزائرية أن تكون جيدة أو سيئة. ولكن لا يمكن لها أن تكون سخيفة⁽¹⁾ ».

¹ إثر أزمة البترول العالمية الأولى التي أدت إلى مضاعفة أسعار النفط أربع مرات، دعا وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر الدول إلى حضور مؤتمر في واشنطن في 11 فيفري 1974، من أجل تنسيق جهودهم ومواجهة الأزمة البترولية. خلال المؤتمر اقترح كيسنجر عقد اجتماع دائم للدول المستهلكة للبترول من أجل وضع أسس سياسة طاقوية مشتركة، ولكن فرنسا عارضته، واقترحت بديلا له. ينظر، حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط. 1، بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام، بيروت لبنان، 2000، ص. 267.

² المرجع نفسه، ص. 268.

³ كلمة الرئيس هواري بومدين في مأدبة عشاء على شرف الرئيس الفرنسي فليزي جيسكار ديستان، بقصر الشعب في 10 أبريل 1975، ج. 6، المصدر السابق.

⁴ الشعب، عدد 1 مارس 1975.

⁵ BALTA, Op.cit.

في إحدى لقاءاته الصحفية بقصر الإليزي، اعتبر الرئيس الفرنسي اتفاقيات إيفيان أحد أسباب الصعوبات في العلاقات الفرنسية - الجزائرية. حيث قال: « الإطار القانوني للعلاقات بين الجزائر وفرنسا الذي وضعته اتفاقيات إيفيان لم يعد متوافقا مع الواقع. فإذا ما نظرنا إلى تلك الاتفاقيات يبدو لنا أنها لا تتناسب الواقع الحالي لعلاقتنا. فقد صودق عليها قبل الاستقلال ... أعتقد أن هذا وضع ضار ويجب تصحيحه⁽²⁾ ».

كما عبّر عن دهشته من تنديد المسؤولين الجزائريين، والصحافة الجزائرية، بالسياسة الفرنسية في مناطق الصراع بأفريقيا⁽³⁾.

بالرغم من نجاح الزيارة التي أداها الرئيس الفرنسي جيسكار إلى الجزائر في عام 1975، إلا أن علاقات البلدين شهدت فتورا ابتداء من عام 1976. حيث تراجع اعتماد السوق الفرنسية على المحروقات الجزائرية من 9 % في عام 1972 إلى 3,8 % في عام 1976. كما تخلت الجزائر عن كل المشاريع التي طرحت خلال تلك الزيارة، وأسندت إلى شركات إيطالية وأمريكية. وحين زار الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي ميتران الجزائر في شهر فيفري، عبّر له الرئيس هواري بومدين عن تزعزع ثقته في الدولة الفرنسية⁽⁴⁾.

في عام 1977، انشغلت السلطات الجزائرية بالتهديد الأمني الذي طال رعاياها ومؤسساتها الدبلوماسية في فرنسا، وعدم اكتراث مصالح الفرنسية بما حدث. حيث

¹ BALTA, Op.cit.

² نص الخطاب منشور في الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الفرنسي في: [https://www.elysee.fr/front/pdf/elysee-](https://www.elysee.fr/front/pdf/elysee-module-4235-fr.pdf) تمت زيارته في 2018/08/05.

³ عبّرت السلطات الجزائرية في عدّة مناسبات، عن رفضها السياسة الفرنسية في بعض بلدان القارة الأفريقية، مثل تدخلها في الصراع الصومالي - الأثيوبي، وفي جيبوتي، بنظر: Slimane CHIKH, Op.cit.

⁴ A.A.N, Vol. 15, Op.cit, 1977, p. 288.

اغتيال في 17 أوت رعية جزائرية في مرسيليا⁽¹⁾، وهوجمت قنصلية الجزائر العامة في ستراسبورغ في 10 نوفمبر، من قبل منظمة ارامية⁽²⁾.

كانت الجزائر ترفض في سياستها الخارجية، فصل السياسة عن الاقتصاد، وكانت تشكك في أن إمكانية وجود علاقات سليمة على صعيد الأعمال التجارية. فعلى الرغم من التحذيرات العديدة التي وجهتها طيلة سنوات لفرنسا، نتيجة العجز المتزايد في الميزان التجاري، وميل الكفة لصالح فرنسا، نتيجة انخفاض مبيعات الجزائر لفرنسا إلى 3 مليار دولار، وارتفاع مشترياتها منها إلى 7 مليار دولار⁽³⁾، إلا أن السلطات الفرنسية لم تعير لتلك التحذيرات أي اهتمام. حينئذ، قرّرت السلطات الجزائرية استبدال الشركات الفرنسية التي كانت تستورد منها مختلف السلع والبضائع التي تحتاجها بشركات أمريكية وألمانية وإيطالية⁽⁴⁾.

في عام 1978، تراجعت مكانة فرنسا كشريك تجاري للجزائر من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثالثة. حيث تراجعت واردات الجزائر من فرنسا من 8295 مليون د. ج. في عام 1975 إلى 6599 مليون د. ج. في عام 1978⁽⁵⁾. بينما لم يتغير كثيرا حجم وارداتها منها. حيث بلغ 2761 مليون د. ج. في عام 1975، و2663 مليون د. ج. في عام 1978⁽⁶⁾.

وعند عودته من رحلة العلاج في موسكو في شتاء 1978، بعث الرئيس هواري بومدين في 14 نوفمبر، ببرقية إلى الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان"، أعرب له فيها عن رغبته في استئناف فوري للاتصالات على أعلى المستويات في البلدين، ولكن الأول لم يستجيب لتلك الدعوى، وخيب آمال السلطات الجزائرية⁽⁷⁾.

¹ الشعب، عدد 18 أوت 1976.

² الشعب، عدد 11 نوفمبر 1976.

³ بعد سلسلة التأميمات التي طالت الشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر في عام 1971، خفضت فرنسا وارداتها من النفط الجزائري إلى 3,8 %، واعتمدت بنسبة 80 % على إيران والسعودية في توفير حاجياتها من النفط. A.A.N, Vol. 16, Op.cit, p. 288.

⁴ Ibidem.

⁵ د. و. إ. التجارة الخارجية، حوصلة احصائية: 1962-2011، المصدر السابق.

⁶ المصدر نفسه، ص. 182.

⁷ A.A.N, Vol. 17, Op.cit, p. 348.

ويمكن القول أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، نادرا ما كانت هادئة. فالمسائل الخلافية بينهما كانت محصورة في المحروقات، واليد العاملة الجزائرية في فرنسا وتسويق الخمر. ثم صارت أكثر اضطرابا في عهد الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان". خاصة بعد التفجيرات الكثيرة التي طالت المصالح الجزائرية في فرنسا. فكان رد السلطات الجزائرية أن ساندت اليسار الفرنسي في الانتخابات الفرنسية، ووقفت إلى جانب الدول الإفريقية التقدمية، للحد من التوسع الفرنسي في أفريقيا.

المبحث الثالث: مؤتمر عدم الانحياز الرابع ودور الجزائر في طرح قضايا العالم.

1. ظروف انعقاد المؤتمر:

ظهر مبدأ عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي، كمفهوم للعلاقات الدولية بعد ح. ع. 2، ومخطط لصياغة سياسة خارجية للدول المستقلة حديثا في سياق الحرب الباردة. كما استمد جوهره من الرغبة الشديدة لدول العالم الثالث في الحفاظ على استقلالها، ورفض الوقوع في قبضة هيمنة أحد المعسكرين. ولذلك شكّل عنصر قوّة في الدبلوماسية الجزائرية. فقد أشار الميثاق الوطني في هذا الشأن: «عدم الانحياز خط سياسي دائم تلتزم به الجزائر، وهي سياسة تمثل، على المستوى الخارجي، أصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني⁽¹⁾».

فمبادئ حركة عدم الانحياز قامت على: «الاستقلال الوطني وسلامة أراضي كل دولة؛ احترام سيادة الشعوب، وحق كل بلد في السلام والأمن؛ المساواة المطلقة بين الدول؛ رفض التبعية الناجمة عن الأحلاف العسكرية مع الدول العظمى؛ رفض الاستغلال الاقتصادي مهما كان شكله؛ استنكار التمييز العنصري⁽²⁾».

انعقد مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز في ظل ظروف دولية اتسمت بما يلي:

1. الحرب الاستعمارية التي شنتها و. م. أ. منذ عام 1955 على الفيتنام وتسببت في تدمير البلاد، وقتل مئات الآلاف من السكان العزل⁽³⁾.

2. حرب الكيان الصهيوني على البلدان العربية المجاورة لفلسطين، واحتلاله أقاليم عربية.

3. تواصل الممارسات العنصرية من قبل البرتغال وبريطانيا في مستعمراتهما بجنوب القارة الأفريقية⁽⁴⁾.

¹ الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص. 936.
² خطاب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه يوم 9 سبتمبر 1973، في اختتام أعمال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز، ج. 5، المصدر السابق.
³ بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر (1945-1991)، تر. يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، 1993، ص. 157.
⁴ للمزيد من المعلومات حول الاستعمار البرتغالي في أفريقيا، أنظر، منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

4. مواجهة شعوب أمريكا اللاتينية في كل من كوبا، وبناما، والشيلي، والبيرو، والأرجنتين لاعتداءات و. م. أ. وسياستها التوسعية، ومطالبتهم بطردها من القواعد العسكرية في بلدانهم⁽¹⁾.

5. حدوث انفراج في العلاقات الدولية بعد مفاوضات بين و. م. أ.، وإ. س.، دامت 3 سنوات حول الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية. حيث وقعا في 26 ماي 1972 بموسكو معاهدة "سالت 1"، للحد من الدفاعات المضادة للصواريخ⁽²⁾.

انشغلت السلطات الجزائرية خلال عام 1973، بالتحضير للقمة الرابعة لحركة عدم الانحياز. فابتداء من 6 أوت 1973، شرع المبعوثون الجزائريون في جولات إلى بلدان أفريقيا وآسيا والدول العربية، في إطار التحضير لمؤتمر قمة دول عدم الانحياز، ولتسليم الدعوات لحضور المؤتمر لرؤسائها وزعمائها.

وفي يوم 17 من نفس الشهر، سلّم ممثل الجزائر بالأمم المتحدة، دعوة للأمين العام الأممي "كورت فلدهايم" لحضور قمة عدم الانحياز. وفي اليوم 27 منه، ترأس الرئيس هواري بومدين اجتماعا لمجلس الثورة ومجلس الوزراء، خصّص للتحضير لمؤتمر عدم الانحياز، وخلال أيام 2 - 4 سبتمبر، عقد وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز اجتماعا، لمناقشة الخطوط العريضة لجدول أعمال المؤتمر⁽³⁾، والاتفاق عليها، ومن ثمة رفعها إلى رؤساء الوفود المشاركة⁽⁴⁾.

وفي يوم الأربعاء 5 سبتمبر، افتتحت بقصر الأمم بالعاصمة الجزائر، أشغال مؤتمر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز، واستمرت إلى غاية يوم 9 من نفس الشهر. حضرت المؤتمر عدّة شخصيات وزعامات سياسية، كان منها إلى جانب

¹ عبد المنعم زنايبلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977، ص. 216.

² للمزيد من المعلومات حول هذه المعاهدة، أنظر، حسام الدين محمد سويلم، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

³ أهم النقاط التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر: دراسة شاملة لتطورات الأوضاع الدولية؛ بحث دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية؛ دراسة المسائل الاقتصادية على المستوى العالمي؛ اتخاذ إجراءات هادفة لإنعاش التعاون والتنسيق بين دول حركة عدم الانحياز. أنظر، مختار مرزاق، المرجع السابق، ص. 372.

⁴ يحي أحمد الكعكي، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، د. س. ن، ص. 190.

الرئيس هوارى بومدين، الرئيس اليوغسلافي "جوزيف بروس تيتو"، والكوي "فيدال كاسترو"، ورئيسة وزراء الهند "أنديرا غاندي"، والأمين العام للأمم المتحدة "كورت فلدهايم"⁽¹⁾.

بلغ عدد الوفود المشاركة 105 وفدا، كانوا يمثلون 75 دولة عضوة في الحركة⁽²⁾، و 8 دول غير عضوة⁽³⁾، و 3 بلدان أوروبية، حضرت كضيفة على المؤتمر⁽⁴⁾، وعدد من الملاحظين عن منظمات دولية، وحركات تحررية وطنية⁽⁵⁾.

ويعود السبب في المشاركة الكبيرة للوفود في مؤتمر الجزائر، إلى المكانة المرموقة التي كانت تحظى بها الجزائر في عهد الرئيس هوارى بومدين، من طرف دول الحركة⁽⁶⁾.

وقد أشار البيان السياسي للمؤتمر إلى أنه: « شارك في المؤتمر أكثر من نصف الدول العضوة في المجموعة الدولية، وهي تمثل غالبية سكان العالم. يشكل عدد ومستوى المشاركين، وكذا الأداء العام للعمل مؤشرا على عزم وحيوية عدم الانحياز⁽⁷⁾ ».

2. سير أشغال المؤتمر:

¹ الشعب، عدد 5 سبتمبر 1973.
² تلك الدول هي: الجزائر، أفغانستان، الأرجنتين، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، برمانيا، بورندي، كمبوديا، الكاميرون، شيلي، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الكونغو، دهمي، مصر، فولتا العليا، اثيوبيا، الغابون، غمبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غويانا، الهند، أندونيسيا، العراق، جيبوتي، الأردن، كينيا، الكويت، اللاوس، لبنان، لوزوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، مالطا، جزر موريس، موزمبيق، المملكة المغربية، النيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، أوغندا، البيرو، قطر، جمهورية أفريقيا الوسطى، رومانيا، السنغال، سيراليون، سنغفورة، الصومال، سريلنكا، السودان، سوازيلندا، سوريا، تنزانيا، تشاد، طوغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، فينتنام الجنوبية، جمهورية اليمن العربية، جمهورية اليمن الديمقراطية، يوغسلافيا، الزائير، زيمبابي، البحرين، المملكة السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

³ تلك الدول هي: برباد، بوليفيا، البرازيل، الاكوادور، المكسيك، بناما، الأوروغواي، فينزويلا.

⁴ تلك الدول هي: النمسا، فنلندا والسويد.

⁵ الشعب، المصدر السابق.

⁶ بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989)، ج. 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص. 250.

⁷ Fischer Georges. La Conférence des non alignés d'Alger. In: Annuaire français de droit international, volume 19, 1973, [site internet] : https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1973_num_19_1_2202, visité le 26/07/2019.

تألق الرئيس هواري بومدين في المؤتمر بشكل بارز، و: «بدا وكأنه عوّض العالم الثالث عن المؤتمر الآسيوي-الأفريقي، الذي كان من المفروض أن يعقد في الجزائر في منتصف الستينيات، لولا التغيير الثوري الذي قام به»⁽¹⁾.

وفي عشية افتتاح المؤتمر، قال الرئيس هواري بومدين عن حركة عدم الانحياز، في كلمته الافتتاحية: «... حركة عدم الانحياز ليست مجرد ملتقى أو تجمع دولي، بل أصبحت نقطة استقطاب لمجموع بلدان العالم الثالث وتلك البلدان الأخرى الساعية إلى المحافظة على حريتها وحماية استقلالها وسيادتها، وضمان تقدمها ونهضتها، وتحسين شخصيتها»⁽²⁾.

وبيّن أن المهام الملقة على كاهل دول حركة عدم الانحياز صارت تكمن برأيه في: «ضمان استقلالها الوطني، وتحقيق تنميتها لاستكمال هذا الاستقلال وتعزيزه، ومناصرة حركات تحرير الشعوب، ومصارعة الصهيونية والتمييز العنصري، وسائر أصناف التدخلات الأجنبية ... وجميع مظاهر الاستغلال والاستعمار الجديد ... وتجنب الأحلاف والتكتلات ... والعمل على إقامة تعاون دولي على أساس المساواة التامة بين الشعوب»⁽³⁾.

وقدّم رؤية جديدة للعلاقات الدولية، بالقول: «إذا كان العالم في الماضي مقسماً إلى كتلتين، الكتلة الشيوعية والكتلة الرأسمالية، فإن العالم اليوم هو في رأينا يتكون من جزأين: العالم الغني والعالم الفقير»⁽⁴⁾.

¹ محي الدين عميور، أيام مع الرئيس، المرجع السابق، ص. 177.

² خطاب الرئيس هواري بومدين في افتتاح أشغال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز، في يوم 5 سبتمبر 1973، ج. 5، المصدر السابق.

³ خطاب الرئيس هواري بومدين، المصدر نفسه.

⁴ المصدر نفسه.

وفي حوار مع صحيفة "لوموند" الفرنسية، أعرب عن الظروف الدولية التي ينعقد فيها المؤتمر الجزائري لحركة عدم الانحياز، وتصوره للسياسة الواجب على دول الحركة تبنيها لمواجهة التحديات التي تواجههم، بالقول: «إن هذا المؤتمر الرابع سيكون مؤتمر النضج ... عدد كبير من الدول قد أصبحت تشعر أن التحرر السياسي لا يكفي ولا بد أن يدعم بالمحتوى الاقتصادي. وأن الهدف الأساسي للبلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية هو الكفاح ضد الأشكال الجديدة للهيمنة والاستغلال⁽¹⁾».

وأضاف: «العلاق الأمريكي بإمكانياته المادية والبشرية يمارس سياسته المعروفة. وهناك الاتحاد السوفياتي بتحالفاته، وهناك أوروبا التي تحاول تنظيم نفسها للدفاع عن مصالحها، وهناك الصين التي تفرض نفسها أكثر فأكثر. ونبقى نحن الأفريقيين والآسيويين وبلدان أمريكا اللاتينية، محل المطامع، هل سنبقى فريسة يتقاسمها الأقوياء؟ هل سنبقى منعزلين عن بعضنا البعض، في حين أنه ليست لأي بلد من بلداننا القوة الكافية لمقاومة الهيمنة⁽²⁾».

3. القضايا التي عالجها المؤتمر.

أ. في المجال السياسي:

كان لمطلب مكافحة الاستعمار، وتصفية بقاياها في المستعمرات عبر العالم، موقعا هاما في القضايا السياسية التي ناقشتها مؤتمر حركة عدم الانحياز في الجزائر. ذلك، لأن الأغلبية العظمى من دول الحركة التي تبنت هذا المطلب، خضعت بشكل أو بآخر للاستعمار الأوربي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكننا تلخيص ما تضمنه البيان السياسي الختامي للمؤتمر في النقاط التالية:

¹ حديث الرئيس هواري بومدين لصحيفة "لوموند" الفرنسية، في 4 سبتمبر 1973، المصدر نفسه.
² المصدر نفسه.

- ضرورة مساندة شعوب أفريقيا التي كانت لا تزال خاضعة للاستعمار، في كل من الرأس الأخضر، الصومال، جزر القمر، السيشل، أنغولا، الصحراء الغربية، وشعب جنوب أفريقيا الذي كان يعاني الأمرين: الاحتلال الأنجليزي، والتمييز العنصري الذي فُرض عليه منذ عام 1948؛ وأكدوا على مساعدتها ماديا ومعنويا لتقرير مصيرها⁽¹⁾.

خاصة وأن ميثاق الأمم المتحدة أكد على هذا المبدأ، واعترف به لكل الشعوب التي ترح تحت الهيمنة الاستعمارية. وقد فسرت كلمة شعوب على أنها تعني سكان جميع الدول والأقاليم أيا كان موقعها، وأضيفت كلمة أمم لتدل على السمة العالمية لحق تقرير المصير⁽²⁾.

- التنديد باستمرار السيطرة الاستعمارية والعنصرية في جنوب أفريقيا، وفي المستعمرات البرتغالية، وطالبوا بالتضامن الوثيق بين دول الحركة، واستعمال كل طاقاتها، وإيجاد الوسائل اللازمة على الصعيدين السياسي والمادي، في سبيل التعجيل بتحرير تلك البلدان، واستكمال استرجاع جميع الشعوب الأفريقية لسيادتها وكرامتها بين الأمم.

حيث أيدوا كفاح الشعب الأنغولي، ونددوا بإجراءات القمع التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية البرتغالية ضده، وطالب بوضع حد لما يتعرض له الشعب الأنغولي من تقتيل. كما طالبوا جميع الدول المحبة للسلام، وبخاصة منها الدول العضوة في الأمم المتحدة، بتقديم مساعدتها دون تأخير لهذا الشعب حتى يتمكن من إقامة دولة حرة مستقلة⁽³⁾.

- مساندة كفاح الشعب الفلسطيني، باعتباره يندرج ضمن حركات التحرر التي تواجه الاستعمار الصهيوني المتحالف مع الامبريالية الغربية. كما اعتبروا ما دار في الشرق الأوسط من صراع مسلح، خطرا على استتباب الأمن في تلك المنطقة وعلى

¹ مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961-1983)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص. 181.

² محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون: 1960-1961، تر. علي الخش، ط. 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص. 327.

³ محمد حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969، ص. 122.

السلام العالمي. وإعلان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ومساندتها في كافحها من أجل استرجاع فلسطين؛ وقبول عضويتها في الحركة بصفة مراقب

- إدانة سياسة الكيان الصهيوني في قمع الفلسطينيين، واستخدام القوة العسكرية في ضم أراض الدول العربية المجاورة، والتوسع على حسابها. وبالتالي مطالبته بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة، وتعهدها بمساعدة كل من مصر وسوريا على استرداد أراضيها المغتصبة،⁽¹⁾.

- مطالبة و. م. أ، بالتوقف عن تزويد الكيان الصهيوني بالأسلحة، ودعمه سياسياً ومالياً، حفاظاً على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

- مساندة كفاح الشعب الفيتنامي ضد الاحتلال الأمريكي، واعتباره مؤشراً على حتمية انهيار سياسة القوة العسكرية في منطقة الهند الصينية. ودعوا بلدان آسيا والمحيط الهندي إلى الوعي بمسؤولياتها على أخذ مصيرها بأيديها، وضمان مستقبلها بنفسها. وطالبوا بجلاء القوات الفرنسية عن جميع الأراضي التونسية، وحق تونس المشروع في ممارسة سيادتها الوطنية الكاملة على أراضيها⁽³⁾.

- إعلان الموافقة على نزع السلاح بصورة شاملة بما في ذلك التجارب النووية، وإنتاج الأسلحة الذرية، والكيمياوية والجرثومية، والمطالبة بالقضاء عليها⁽⁴⁾.

- المطالبة بمراجعة هياكل الأمم المتحدة، لتمكين بلدان عدم الانحياز من المساهمة بفعالية في اتخاذ القرارات داخل أجهزتها السياسية، ومؤسساتها المختصة بضمان الأمن والسلام الدوليين⁽⁵⁾.

¹ شريف جويد علوان، سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها، ج. 39، منشورات الجاحظية، بغداد، 1971، ص. 38.

² يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص. 191.

³ عبد المنعم زناييلي، المرجع السابق، ص. 173.

⁴ خطاب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه يوم 9 سبتمبر 1973، في اختتام أعمال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز، ج. 5، المصدر السابق.

⁵ خطاب الرئيس هواري بومدين، المصدر نفسه.

- توجيه اهتمامات دول حركة عدم الانحياز خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، ومشاكل التنمية في العالم الثالث، ومناهضة الاستعمار⁽¹⁾.

- تأسيس مكتب تنسيق دائم للحركة، من وزراء 17 دولة عضوة، للسهر على تنفيذ قرارات قمة الجزائر. وفي شهر مارس 1974، شرع هذا المكتب فعلا في أداء مهمته⁽²⁾.

ب. في المجال الاقتصادي:

استطاعت السلطات الجزائرية بقيادة الرئيس هواري بومدين، من خلال التحليل الواقعي الذي قدمته في مؤتمر القمة الرابع، للأوضاع الدولية، والطرح المنطقي لما كان يعانيه العالم الثالث من هيمنة الدول الرأسمالية، وأطماعها الامبريالية، وما كان يواجهه من تخلف اقتصادي انعكس سلبا على جميع مجالات حياة شعوبه، أن توجه سياسة دول عدم الانحياز نحو قضايا التنمية، باعتبارها أهم تحدي أمام بلدان العالم الثالث⁽³⁾.

واقترحت على المؤتمرين، إستراتيجية طالبت فيها بعدم انتظار التسوية بين الدول الغنية، والتي لا تتم إلا على حساب العالم الثالث، واللجوء بدلا من ذلك إلى استخدام السلاح الاقتصادي. ولتجسيد مطلبها في أرض الواقع رسمت خريطة طريق للمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، والتأكيد على السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية، كشرط لا غنى عنه لأي تقدّم إيجابي في العلاقات بين البلدان المتقدّمة والبلدان المتخلّفة⁽⁴⁾.

¹ يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص. 192.

² محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص. 97.

³ بشير بلّاح، المرجع السابق، ص. 248.

⁴ AAN, Vol. 12, Op.cit, p. 460.

استجابت الدول المشاركة في مؤتمر الجزائر، للطرح للمقاربة الجزائرية في معالجة الأوضاع الاقتصادية الدولية، حيث اعتمدت في ختام أشغال المؤتمر، ولأول مرة في تاريخها، إعلانًا اقتصاديًا وبرنامج عمل للتعاون.

فالمؤتمر، كان نقطة انطلاق للدبلوماسية الجزائرية لتنسيق العمل على المستوى الدولي، وفي جميع المجالات، من أجل الإصلاح النقدي، والمفاوضات التجارية حول حقوق إعادة التأمين، والشحن والنقل، ودعوة البلدان المنتجة للنفط لاستثمار أموالها في تنمية نفسها، بدلا من إيداعها في البنوك الرأسمالية.

أي أن الإستراتيجية الجزائرية كانت تتطلع إلى قلب مواقف أسواق المواد الأولية والموارد المالية المتأتية من بيعها؛ ودفع دول العالم الثالث إلى السيطرة على ثرواتها الطبيعية واستغلالها لصالحها، وعدم الاكتفاء فقط بالبيع بأفضل الأسعار⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص القرارات الاقتصادية لمؤتمر الجزائر في النقاط التالية:

- التنديد بالضغوط الممارسة من قبل الدول الرأسمالية، والشركات المتعددة الجنسيات على بلدان العالم الثالث بأشكال متعددة لتأمين السيطرة على ثرواتها ومواردها؛

- اعتبار نهب الموارد الوطنية في بلدان العالم الثالث عاملا فاصلا في التأخر المتراكم في جميع المجالات، وسببا في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها، وتزايد اتساع الهوة بينها وبين البلدان المصنعة بشكل مطرد؛

- المطالبة بمراجعة قواعد التجارة الدولية المجحفة في حق بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والمتسببة في تهميشها وتفقيرها، خاصة وأنها وضعت من قبل الدول المصنعة بعد ح. ع. 2، لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى؛

¹AAN, Vol. 12 Op.cit, p. 461.

- تحميل المسؤولية للدول الغربية في الأزمة النقدية التي ضربت العالم في تلك الفترة، وأدت إلى عواقب وخيمة على اقتصاديات دول العالم الثالث وجهودها في مجال التنمية. ومن ثمة المطالبة باستعمال أفضل الوسائل لإيقاف التدهور المتزايد الذي بات يهدد مستقبل تلك البلدان؛

- الدعوة إلى إقامة تعاون جنوب - جنوب في الميادين العلمية، والتقنية والثقافية، وزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها، وتحقيق تعاون وثيق في المجال النقدي والمالي قصد اسماع صوتها عند الدول الغنية، مما يجعلها قادرة على القيام بدورها كاملا في المفاوضات التجارية، والنقدية الهامة⁽¹⁾.

- المطالبة بضرورة توسيع دائرة التعاون بين بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان المصنعة، وتنسيق التشاور الدائم فيما بينها دفاعا عن المصالح المشتركة. وجعل ذلك التعاون وسيلة ناجعة من وسائل السياسة التنموية لبلدان العالم الثالث، وجعله متوازنا لتحقيق أهداف تكون في صالح جميع الأطراف⁽²⁾.

- التأكيد على حق كل دولة في فرض سيادتها على مواردها الطبيعية وعلى أنشطتها الاقتصادية الداخلية، وتبني النظام الذي تراه مناسبا لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾؛

- المطالبة بالقضاء على احتكار الشركات الرأسمالية الأجنبية العاملة في البلدان العالم الثالث؛ وحملوا الدول الغنية سبب فشل التعاون الدولي، نتيجة مواقف بعض حكوماتها، وسياسات شركاتها الاحتكارية القائمة على نهب الثروات الطبيعية في البلدان النامية، ومنع هذه الأخيرة من تحقيق تنميتها المنشودة⁽⁴⁾.

¹ مختار مرزاق، المرجع السابق، ص. 344-346.
² عبد القادر رزيق المخادمي، الحوار بين الشمال والجنوب. نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص. 27.
³ مختار مرزاق، المرجع السابق، ص. 297.
⁴ المرجع نفسه، ص. 321.

- الدعوة إلى مساندة دول الحركة في صراعها مع الشركات الغربية الاحتكارية من أجل بسط سيادتها على مواردها الطبيعية⁽¹⁾، وتوصية بلدان العالم الثالث بمراقبة أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتعامل معها⁽²⁾.
- الإعلان عن إنشاء صندوق للمساعدة والتضامن بين بلدان الحركة، يهتم بمساعدة الدول الفقيرة؛ واقترح إنشاء أجهزة مشتركة بين البلدان المنتجة والمصدرة للبتروال والنحاس⁽³⁾.
- « اقتراح عقد اجتماع مشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية لاتخاذ الإجراءات الضرورية، لتفادي العقاقب الوخيمة للأزمة الغذائية الدولية التي كانت تلوح في الأفق، على البلدان النامية؛
- تحديد مكانة وحصة العالم الثالث في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، في ظل التحول الجذري الذي تشهده تلك العلاقات؛
- الترحيب بالتعاون الدولي على أن يكون متفقا وضرورة توزيع منفعه بين كافة أعضاء المجتمع الدولي، ومراعاة المصالح الأساسية للدول النامية؛
- ضرورة تدعيم تضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة عبر تنسيق الجهود المشتركة من أجل تقوية مركزها في المفاوضات، ومواجهة تكتلات البلدان الصناعية، وتدعيم قدرتها على مواجهة الاستغلال والضغطات الاقتصادية؛
- دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع لدراسة قضايا التنمية على ضوء إخفاق الاستراتيجية الدولية التي تحدت في إطار العقد الثاني للتنمية⁽⁴⁾».

¹ شريف جويد علوان، المرجع السابق، ص. 85.

² الكعكي، المرجع السابق، ص. 192.

³ شريف جويد علوان، المرجع السابق، ص. 86.

⁴ خطاب الرئيس هواري بومدين الذي ألقاه يوم 9 سبتمبر 1973، المصدر السابق.

كانت لمؤتمر الجزائر، نتائج ايجابية على العالم الثالث، حيث ارتفع صوته عاليا، وصارت بلدانه واثقة من أنه لم يعد بالإمكان اتخاذ أي قرار مصيري في قضايا العالم، سواء منها السياسية أو التجارية أو النقدية، من دون مشاركتها الفعلية. كما سمح للرئيس هواري بومدين بتزعم حركة عدم الإنحياز، وتقلد مكانة مرموقة بين زعماء العالم، وزادت مكانة الجزائر على الساحة الدولية، خاصة لما اهتمت بتجسيد قرارات المؤتمر على أرض الواقع، وبخاصة منها العمل على تصفية ما بقي من استعمار في العالم الثالث، ومساندة حركات التحرر في ذلك؛ وتجسيد مطلب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

في 30 جانفي 1974، بعث الرئيس هواري بومدين، بصفته رئيس حركة دول عدم الانحياز، برقية إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة "كورت فلدهايم"، طالبه فيها بدعوة الجمعية العامة بعقد جلسة استثنائية، تخصص لمسائل الطاقة والمسائل المتعلقة بالمواد الخام والتنمية⁽¹⁾.

وفي 9 أبريل 1974، افتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة استثنائية، استجابة لطلب من رئيس حركة عدم الانحياز هواري بومدين، لمناقشة المسائل المتعلقة بالمواد الأولية والتجارة والتعاون الدولي. ترأست الجزائر الدورة، وألقى فيها الرئيس هواري بومدين خطابا، اقترح فيه مشروع إعلان من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج عمل. ويمكن تلخيص المحاور الرئيسية التي وردت في الخطاب في النقاط التالية:

* استعادة البلدان المتخلفة السيطرة على مواردها الطبيعية، مما يستلزم تأمين استغلال هذه الموارد والتحكم في الآليات التي تنظم تحديد أسعارها.

* إطلاق عملية تنمية متماسكة ومتكاملة، تحتوي على تنمية جميع الإمكانات الزراعية، وتنفيذ عمليات التصنيع التي تشمل تحويل الموارد الطبيعية.

¹ أنظر، نص البرقية في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، المصدر السابق.

* حشد التضامن الدولي من أجل منح الوسائل المالية والتكنولوجية للبلدان المتخلفة.

* التخفيف من الظواهر التي تقضي على الجهود المكرسة للتنمية.

* تطوير وتنفيذ برنامج خاص لتقديم مساعدات مكثفة للدول الأشد فقرا⁽¹⁾.

اعتمدت الجمعية العامة في نهاية دورتها الاستثنائية، النصوص التي اقترحتها الجزائر بأغلبية كبيرة. ولكن بالرغم من أن تلك القرارات كانت خطوة متقدمة في العلاقات الدولية، إلا أنها كانت تقتصر إلى القوة الملزمة على تنفيذها. وقد أشار الرئيس هواري بومدين إلى ذلك بالقول: « على الرغم من الإعلان الرسمي للأمم المتحدة، الخاص بسيادة الدول على ثرواتها وعلى الرغم من الاعتراف الصريح بهذه السيادة من قبل الدول المتطورة نفسها، فإن استمرار بعض التصرفات من طرف الدول الغربية، ليحمل على الاعتقاد بأن الاعتراف بحقوق شعوبنا، لا يعدو في نظرنا أن يكون مجرد إعلان عن مبدأ شكلي⁽²⁾ ».

والجدير بالذكر، أن الرئيس هواري بومدين استقبل في أعقاب تلك الدورة الاستثنائية من طرف الرئيس نيكسون في البيت الأبيض⁽³⁾. وكان من الاستثنائي أن يستقبل رئيس أمريكي رئيس دولة، لا توجد علاقات دبلوماسية معها⁽⁴⁾.

فالمؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز، مكن الجزائر بقيادة الرئيس هواري بومدين من الاضطلاع بمكانة مرموقة على مستوى الساحة الدولية، وسمح لها باتخاذ المبادرات الكفيلة بتجديد قوى قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من أجل التضامن في الكفاح حول أهداف مشتركة، لفرض حقوق شعوبها، وضمان احترامها، وتحمل نصيبها في المسؤولية على الصعيد الدولي، من أجل إقامة توازن عادل في العلاقات الدولية.

¹ خطاب الرئيس هواري بومدين في نيويورك، يوم 10 أبريل 1974، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، المصدر نفسه.

² خطاب الرئيس هواري بومدين في افتتاح المؤتمر الأول لمنظمة أوبيك، المنعقد بالجزائر في 4 مارس 1975، وارد في خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 6، المصدر السابق.

³ قال الرئيس هواري بومدين في حديثه مع جريدة "كريستيان مونيتور سانس" الأمريكية: « لقد قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات الأمريكية المتحدة خلال معركة 1967، بسبب الدعم العام الذي قدمته لإسرائيل، ومعارضتها للحق العربي، ولم يتبدل هذا الوضع ». ينظر، خطاب الرئيس هواري بومدين، ج. 5، المصدر السابق.

⁴ Amine Ait-Chaalat, Op.cit.

ويمكن القول أن نجاح الجزائر في سياستها الخارجية خلال الفترة المشمولة بالدراسة، كان موازيا لفترة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الذي عرفتة بفضل السياسات التي وضعها الرئيس هواري بومدين وسهر على تطبيقها.

الخاتمة.

بعد أن أكملت دراسة هذه الأطروحة الموسومة ب: تطور الدولة الجزائرية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي في فترة حكم هواري بومدين 1965 - 1978 ، وأجبت على إشكالياتها الرئيسة وأسئلتها الفرعية ، من خلال ما توفر لي من مصادر ومراجع ، خلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أوريدها في النقاط التالية:

- الجدير بالملاحظة أن الرئيس هواري بومدين لم يستولي على منصب الرئاسة، ولم يمنح لنفسه منصبا جديدا في التسلسل الهرمي للسلطة، حيث احتفظ بمنصبه القانوني نائبا لرئيس مجلس الوزراء، وبالتالي أخرج السلطة من هياكلها الدستورية ومن هياكل الحزب، وحصرها في هيئة حكم جماعية تولى رئاستها، أطلق عليها اسم: "مجلس الثورة" . واضعا بذلك حدا لنزعة "الزعيم" التي اشتهر بها حكم الرئيس أحمد بن بلة.

- مثل "مجلس الثورة" هيئة قيادية جماعية لاتخاذ القرارات الكبرى والمصيرية في إدارة شؤون البلاد كتأمين النفط والمحروقات، وإشراف الدولة على القطاعات الإنتاجية، وتعميم نظام الثورة الزراعية، واعتماد الاقتصاد الموجه، كما وضع دستورا وميثاقا أسسا ركائز الدولة الجزائرية الحديثة

- ظلّت المعارضة الجزائرية لنظام حكم هواري بومدين، منقسمة على نفسها وضعيفة، ولا تنشط إلا في الخارج. وهذا بسبب اختلاف توجهاتها السياسية. فلم تكن متّقة فيما بينها، وكانت تشكّل مجموعات ملتقّة حول شخص واحد أو بعض الأشخاص. ويتبيّن من خلال المنشورات التي كانت توزعها تلك المجموعات من حين إلى آخر، أن أفكار قادتها غير متوافقة.

- لم ينجح كل من حزب الثورة الاشتراكية بزعامة محمد بوضياف، وحزب القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد، بالرغم من خطب قادتهما وجهود بعض الناشطين، في بناء هيكل ديمقراطي مختلف حقاً عن جبهة التحرير الوطني. حيث حال تولي الزعيمان السلطة، وغياب الحوار والانتخابات داخل الحزبين، دون أن يكون هذين الحزبين رائدين لمستقبل ديمقراطي.

- بنى الرئيس هواري بومدين مجتمعا مدنيا، أطلق عليه اسم المنظمات الجماهيرية، مثل اتحاد العمال، والنساء والشباب ... الخ، وربطه فكريا وعضويا بأجهزة الدولة. ولكنه كان يعتقد في عدم قدرتها على تنفيذ أي مشروع تنموي، وأن الإضرابات التي كانت تشنها من حين إلى آخر تساهم في إحداث اضطرابات وسط الشعب، وتعيق الوحدة والانسجام لتحقيق التقدم.

- ركز الرئيس هواري بومدين في بناء الدولة المنشودة على إقامة مؤسسات وطنية، انطلاقا من القاعدة إلى القمة من خلال الإصلاحات الإدارية التي أدخلها على نظام البلدية ونظام الولاية ومجالسها المنتخبة.

- يمكن القول أن الإصلاح البلدي الذي شرع فيه في عام 1967، كان أحد العناصر الأساسية في إعادة تنظيم جهاز الدولة.

- سمح الإصلاح الجديد المنوط بالبلديات، بالتقليص من مركزية الحكومة في الفصل في المطالب الاجتماعية، التي كانت السلطات المحلية تكتفي بنقلها إليها، وأعطى للبلدية صلاحية النظر في البعض منها، وإيجاد الحلول لها وفقا لإمكاناتها، لتجنب اعتماد المجتمع كليا على الدولة، وتحميلها المسؤولية عن كل الإخفاقات.

- مكن الإصلاح الإداري الإقليمي من خلق توازن جهوي بين مختلف جهات الوطن، وحقق مبدأ اللامركزية في التسيير، ضمن إطار الدولة الاشتراكية المنشودة.

- إنشاء المجالس الشعبية الولائية في سنة 1969، كان خطوة أولى نحو إعادة التنظيم الكامل والنهائي لإدارة الولاية.

- بالرغم من أنه تم انتخاب أول مجلس شعبي وطني في 25 فيفري 1977، إلا أن في الواقع لم يكن النواب الذين رشّحهم الحزب ممثلين للشعب، ولكنهم كانوا مجرد موظفين. فلم يكن الهدف من انتخاب البرلمان ضمان أسس دولة القانون، وإنما كان لإدماج المجتمع في النظام الذي أقامته السلطة.

- قامت شرعية تأسيس الدولة الجزائرية المستقلة، على ضرورة إحداث قطيعة تامة مع الفترة الاستعمارية، وبعث النمو الاقتصادي للبلاد لتحقيق الرفاهية للسكان. ومن هذا المنظور، وضعت الدولة الجزائرية، أسس اقتصاد مسير أفضى إلى احتكار كلي للقطاع العام، وتحديد الأسعار وتسيير الإنتاج بواسطة الإدارة المركزية.

- الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في عهد هواري بومدين للنهوض بقطاع الزراعة، ساهمت في تحقيق تحول عميق في وسائل الإنتاج، وتغيير في ذهنيات أهل الريف، وترقيتهم اجتماعياً وثقافياً.

- تميزت الفترة بين 1965-1978، بظهور قطاع صناعي وتطوره تحت الإشراف المحض للدولة، بقصد بناء اقتصاد مستقل وفق المنظور الاشتراكي، لإحداث قطيعة مع النموذج الذي عرفته الجزائر في الفترة الاستعمارية.

- بالرغم من أن حجم الاستثمارات كان كبيراً في قطاع الصناعة (من 48 إلى 50 %) من إجمالي الناتج الخام، إلا أن النتائج التي حققها الإنتاج الصناعي و المقدر بـ: 11,9 % كانت أدنى من توقعات المخططات المقدر بنسبة 25,5 %.

- أدى نموذج "الصناعات المصنعة" الذي انتهجته الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين إلى إحداث تبعية قوية للجزائر للأسواق الخارجية، ولم يمكنها من الاندماج في الاقتصاد الوطني، وتلبية حاجيات السوق الوطنية من السلع الاستهلاكية، وإلى التبعية للأسواق الخارجية بشكل كبير.

- تميّز قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، بتأثره الكبير بالتغيرات التي تحدث من حينٍ إلى آخر في الأسعار العالمية للمنتجات الصناعية والزراعية، التي تعتمد عليها البلاد في تلبية حاجيات السوق الداخلية.

- كانت المبادلات التجارية للجزائر، تتم مع البلدان الغربية الغنية، وبخاصة منها ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. فبعيدا عن الخيارات السياسية، كانت الجزائر مرتبطة ماليًا واقتصاديًا بشكل وثيق بالدول الرأسمالية.

- تبين لنا من خلال دراسة اتجاهات التجارة الخارجية، حدوث تطور في تسويق المحروقات، وتدهور شروط التبادل التجاري مع فرنسا.

- كان التعريب في الجزائر بمثابة ثورة في مجال الثقافة الوطنية، يندرج ضمن أعمال السيادة الوطنية، ولا يقل أهمية عما تحقق من انجازات في المجالين السياسي والاقتصادي.

- يلاحظ عل السياسة الاجتماعية للرئيس هواري بومدين اهتمامه بتنمية الريف وتطويره، في مقابل إهماله للمدينة لعلّ ذلك بسبب انتمائه السوسولوجي واحتكاكه خلال الثورة التحريرية بثوار الريف أكثر من سياسيي المدينة.

- شهدت الهياكل السوسيو اقتصادية في الجزائر بعض التحسينات المؤكدة؛ حيث أسفرت سياسة الدولة الجزائرية في عهد حكم الرئيس هواري بومدين عن انخفاض حاد في معدل الوفيات، وخاصة وفيات الرضع، وارتفاع كبير في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

- لم تهتم الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين بالمسألة الديمغرافية، والارتفاع المستمر لمعدلات النمو السكاني، لاعتقاد رجالها في أن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المنشودة سيؤديان إلى خفض نسبة الخصوبة.

- كان الرئيس هواري بومدين يرى في الإمبريالية الغربية بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، الخطر الرئيسي المحدق ببلدان العالم الثالث. وبالتالي ضرورة التصدي لها، وقد ترجم تلك الرؤية حين تزعم حركة عدم الانحياز بالدعوة إلى إعادة رسم العلاقات الاقتصادية بين الشمال و الجنوب على أسس عادلة.

- تبين من خلال التوجهات المختلفة للسياسة الخارجية الجزائرية حسب القطاعات الجغرافية، أن الرئيس هواري بومدين، لم يوفق على الصعيد الإقليمي في تشييد صرح المغرب العربي الكبير المنشود، بسبب الخلافات الحدودية مع الجيران، واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة.

- رحل الرئيس هواري بومدين تاركا وراءه هياكل لدولة قوية في جميع المجالات، بالرغم من اختلاف الآراء السياسية حول الحقبة البومدنية، فمهما كان رأينا فيه، إلا أنه من المؤكد أن أعطى محتوى ملموسا للمبادئ الواردة في بيان أول نوفمبر 1954. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن هواري بومدين كان وفيًا لكفاح الشعب الجزائري من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية، واسترجاع كرامته.

الملاحق.

أولاً: ملحق الوثائق.

- وثيقة رقم 1: أعضاء مجلس الثورة.

تشكيل مجلس الثورة

الرئيس :

هوارى بو مدين

الاعضاء :

مدغرى احمد
منجلى على
محمدي السعيد
محمد ولد الحاج
مولاي عبد القادر
سوفى صالح
طيبى محمد
يحياوى محمد صالح
زبيرى الطاهر

بو جنان احمد
بو معزة بشير
بوتفليقة عبد العزيز
شريف بلقاسم
دراية احمد
قائد احمد
خطيب يوسف
محساس احمد

عبيد سعيد
بلهوشات عبد الله
ابن احمد محمد
ابن شريف احمد
ابن جديد شاذلى
ابن حدو بو حجار
ابن سالم عبد الرحمن
بو بنيدر صالح

المصدر: ج. ر. ج. ج، العدد 56، صادر في 6 جويلية 1965، ص. 804.

- وثيقة رقم 2: تشكيلة حكومة هواري بومدين الأولى.

امر رقم ٦٥ - ١٨٢ مؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ يتضمن تأسيس الحكومة

ان مجلس الثورة ،

- بناء على بيان ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

وعلى اعتبار ان مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريشما يتخذ دستور للبلاد ،
يامر بما يلي :

المادة الاولى : تؤلف حكومة يتم تشكيلها كما يلي :

- هواري بومدين ، رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء ،
- رابع بيطاط ، وزيراً للدولة ،
- عبد العزيز بوتفليقة ، وزيراً للشؤون الخارجية ،
- احمد مدغري ، وزيراً للداخلية ،
- احمد قايد ، وزيراً للمالية والتخطيط ،
- احمد محسني ، وزيراً للفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- بشير بومعزة ، وزيراً للانباء ،
- محمد بجاوي ، وزيراً للعدل ، حاملاً للاختام ،
- احمد طالب ، وزيراً للتربية الوطنية ،
- بجيني هدام ، وزيراً للصحة العمومية ،
- بوعلام بن حمودة ، وزيراً للقضاء المجاهدين ،
- بلعيد عبد السلام ، وزيراً للصناعة والطاقة ،
- عبد القادر زعبيك ، وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،
- عبد النور علي يحيى ، وزيراً للاشغال العمومية ،
- محمد الهادي الحاج اسماعيل ، وزيراً للتعمير والاسكان ،
- نور الدين دلسي ، وزيراً للتجارة ،
- عبد العزيز زرداني ، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ،
- عبد العزيز معاوي ، وزيراً للسياحة ،
- عبد الكريم بن محمود ، وزيراً للشبيبة والرياضة ،
- العربي سعدوني ، وزيراً للاوقاف ،

المادة ٢ : يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني ،

المادة ٣ : تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته ، وفي امكانه تعديلها بصورة كلية او جزئية بموجب الكيفية ، على شكل اوامر او مراسيم .

المادة ٧ : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وينفذ كقانون للدولة .
وحرر بالجزائر في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ .

عن مجلس الثورة
الرئيس
هواري بومدين

امر يصدر منه .
المادة ٤ : يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي امام مجلس الثورة .

المادة ٥ : تحوز الحكومة بموجب تفويض مجلس الثورة ، السلطات الضرورية لسير اجهزة الدولة وكيان الامة .

المادة ٦ : ان التدابير التي تتخذها الحكومة تصدر ، حسب

- وثيقة رقم 3: تشكيلة حكومة هواري بومدين الرابعة والأخيرة.

رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 77 - 79 مؤرخ في 4 جيناري الأول عام 1977
الموافق 23 أبريل سنة 1977 يتضمن إعادة تنظيم هيكل
الحكومة

الرئيس الجمهورية:

- بناء على الميثاق الوطني،

- وبمقتضى المرسوم رقم 183 و 184 و 185 و 186 و 187 - 5 منه،

يرسم مايلي :

القائمة الأولى : يعاد تنظيم هيكل الحكومة التي تؤلف على النحو التالي :

عبد العزيز بوتفليقة	وزير الشؤون الخارجية
محمد الطيبي العربي	وزير الفلاحة والثروة الرعائية
محمد بن أحمد عبد الفني	وزير الداخلية
أحمد بن الشريف	وزير الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة
أحمد ذرايعة	وزير الفس
أحمد طالب الأبراهيمي	وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية
بوعلام بن حمودة	وزير الاتصال العمومية
بنعيد عبد السلام	وزير الصناعات الثقيلة
نعمد الصديق بن يحيى	وزير المالية
محمد السعيد معروني	وزير المجاهدين
مولود قاسم نايت بلعاسم	وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشؤون الدينية
سعيد أيت سعويان	وزير الصحة العمومية
مصطفى الأسكرف	وزير التربية
عبد المالك بن عيسى	وزير العمل
عبد اللطيف رحال	وزير التعليم العالي والبحث العلمي
محمد زروقي	وزير البريد والهواشات
محمد اليسر	وزير العمل والتكوين المهني
عبد الجيد لوتشي	وزير السكن والبنية
محمد بعلي	وزير التجهيز
رضا حاتك	وزير الاعمال والمقايمة
عبد الفتي الطلي	وزير السياحة
جمال حوجو	وزير التسيبة والرياضة
محمد الياسين	وزير الصناعة الثقيلة
أحمد غزال	وزير الطاقة والصناعات البترولية
كمال عبد الله خوجة	كاتب المولاة للمخطيط

القائمة 2 : يعول رئيس الجمهورية مهمة وزارة الدفاع الوطني،

القائمة 3 : لشا كبايسان للمولة اعدادها مكلفة بالانشاج البياني - والاخرى بالانشاج الجبراني،

القائمة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

حرر بالجزائر في 4 جيناري الأول عام 1977 الموافق 23 أبريل سنة 1977.

هواري بومدين

المصدر: ج. ر. ج. ج، العدد 37، صادر في 8 ماي 1977، ص. 665.

- وثيقة رقم 4: إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، إثر وفاة الرئيس هواري بومدين.

1119	الخميس 28 محرم عام 1399 هـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
اعلان عن اثبات حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية الشمعي الوطني وجوبا ويثبت حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية . - بناء على التقرير الطبي المودع من طرف اللجنة الطبية الخاصة بتاريخ 27 ديسمبر سنة 1978 . - بناء على شهادة اثبات الوفاة المودعة بتاريخ 27 ديسمبر سنة 1978 . يثبت المجلس الشعبي الوطني حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية . يعلن تطبيق احكام الفقرة الثانية من المادة 117 من الدستور، ابتداء من اليوم الاربعاء 27 ديسمبر سنة 1978، التي تنص على أن : « يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة مدة اقصاها خمسة واربعون يوما (45) تنظم خلالها انتخابات رئاسية. ولا يحق لرئيس المجلس الشعبي الوطني أن يكون مرشحا لرئاسة الجمهورية » .	- بناء على ما جاء في الميثاق الوطني . - وبناء على ما جاء في الدستور وخاصة المادة 117 منه . - وبناء على انتخاب الرئيس هواري بومدين، رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 10 ديسمبر سنة 1976 . - وبناء على الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 25 فبراير سنة 1977 . - وبناء على انتخاب السيد رابع بيطاط، رئيسا للمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 5 مارس سنة 1977 . اجتمع المجلس الشعبي الوطني بدعوة من رئيسه اليوم، الاربعاء 27 ديسمبر سنة 1978 على الساعة الثانية عشرة، عقب الاعلان عن وفاة الرئيس هواري بومدين، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة من صبيحة هذا اليوم، وأثبت ما يلي : - طبقا للمادة 117 من الدستور، التي تنص على أنه : (في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته، يجتمع المجلس

المصدر: ج. ر. ج. ج، العدد 53، صادر في 28 ديسمبر 1978.

- الوثيقة رقم 5 : نداء مجلس الثورة إلى الشعب الجزائري، في يوم 27 ديسمبر 1978.

«أيها الشعب الجزائري،

لقد توفي هواري بومدين، ابن الشعب وقائد الثورة، في منصبه. بنى مجتمعا يسوده العدل والازدهار من خلال ثورة تستلهم أيديولوجيتها من مكونات شعبنا، وحضارته، و من تاريخه العتيق وتضحياته الجسيمة ... توفي بعد أن حقق أهدافه في بناء دولة اشتراكية، دولة المؤسسات الشعبية، دولة لا تزول بزوال الرجال ...

فبفضل حكمته وبعد نظره، استطاعت ثورتنا في هذه المرحلة القصيرة، أن تقود معركة التأميم، وتسترجع ثرواتها الوطنية، وتقضي على الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الوطني ... وبذلك، كان هدفها هو ظهور واقع جديد قائم على علاقات جديدة جسدتها ثورات زراعية وصناعية وثقافية.

لقد تجاوزت الثورة الجبهة الجزائرية، لتدعم بقوة الكلام والسلاح، وبالدعم المادي والمعنوي، كل الرجال الأحرار في العالم، وفي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ... سيذكر التاريخ، أن الرئيس هواري بومدين رفع عاليا راية ثورتنا على الساحة الدولية. كان الناطق المخلص باسم جميع المظلومين، داعيا إلى عالم تحكمه العدالة وتنتفي منه كل أشكال الاستغلال ...

أيها الشعب الجزائري،

لقد قطعنا مع الرئيس الراحل خطوات طويلة على طريق البناء والتقدم. لقد تعهدنا بالدفاع عن مكتسبات وإنجازات الثورة الاشتراكية.

وخير سبيل لتخليد ذكرى قائدنا العظيم، هو مواصلة عمله في ترسيخ مجتمع اشتراكي ديمقراطي وفق روح الميثاق الوطني ... سيبقى شعار الثورة الاستمرارية من منظور تحقيق التقدم، وترسيخ أسس الهوية الوطنية ومكوناتها الأساسية، والوفاء لمبدأ الثورة على الصعيد الدولي».

- المصدر: A.A.N, vol. 17, Op.cit., p. 777 – 778.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

ولاية قالة

دائرة عين احساينية

بلدية مجاز عمار

شهادة الميلاد

(نسخة كاملة (1) من المخرج (2))

رقم الشهادة

00112...

1932/08/23

في يوم 3... الثالث والعشرون أوت ألف وتسعمائة واثنان وثلاثون
على الساعة الخامسة صباحا ولد(ت) بهواري بومدين
بلدية هواري بومدين ولاية قالة
المسمى (3) (4) بوخروبة محمد
الجنس ذكر
ابن (5) ابراهيم بن عبد الله عمره.../.../... مهنه.../.../...
و. بوهزيلة. تونس بنت محمد عمرها.../.../... مهنها.../.../...
السكان بنجي عدي بلدية.../.../... ولاية.../.../...

حرر في السادس والعشرون أوت 1932 على الساعة السابعة صباحا
بإعلان أحلى به السيد (6) الأب
و بعد التلاوة وقع معنا نحن سادلاز جون
البيانات الهامشية:

.. تزوج مع المنصالي. آني أنيسة يوم 1973/06/18 به الجزائر العاصمة رقم العقد ..
.. توفي يوم 1978/12/27 به الجزائر العاصمة رقم العقد 869 ..

حررت به مجاز عمار في 2020/12/01

ضابط الحالة المدنية

الاسم اللقب الصفة النفع والختم

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبالتفويض منه
المفوض الاقليمي
حسين السبيتي



الكتابة السابقة للاسم واللقب بالأحرف اللاتينية

BOUKHEROUBA Mohamed

- 1- أشطب العبارة الزائدة
- 2- أشطب الحروف
- 3- أشطب اللقب الولد
- 4- أشطب اللقب الولد



- الوثيقة رقم 6: شهادة ميلاد الرئيس هواري بومدين .

ثانيا: ملحق الصور.

- الصورة رقم 1: رئيس مجلس الثورة، العقيد هواري بومدين في عام 1965.



المصدر: جريدة "لوموند"، أكتوبر 1965.

- الصورة رقم 2: صورة لرفيقي هوارى بومدين في مصر: من اليمين إلى اليسار: محمد العربي مومني ومحمد الصالح شيروف. رفيقا درب هوارى بومدين في الهجرة السرية إلى مصر.



محمد المالح شيروف



محمد العربي مومني



هوارى بومدين

المصدر: يومية الخبر. عدد 30 ماي 2015.

- صورة رقم 3 : الرئيس هوري بومدين برفقة الرئيس جمال عبد الناصر.



- المصدر مجلة الجيش، عدد جانفي 1979، المصدر السابق، ص. 44.

- صورة رقم 4: الرئيس هوري بومدين مع زعيم المقاومة الفلسطينية ياسر عرفات.



- المصدر مجلة الجيش، عدد جانفي 1979، المصدر السابق .

القائمة

البيبلوغرافيه

أ) المصادر:

1- باللغة العربية.

1. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية و القانون: 1960-1961، تر. علي الخش، ط. 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
2. بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح الحياة: 1929-1979، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.
3. بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر - اتفاقيات إيفيان، تر. لحسن زغدار، محل العين جبائلي، د. م. ج، الجزائر، د. ت. ن.
4. بورقة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2014.
5. الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة .. حوار مع هواري بومدين، دار الهدى - عين مليلة، الجزائر، د. ت. ن.
6. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني. الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، ط. 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت - لبنان، 1983.
7. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط. 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
8. زبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح. مذكرات قائد أركان جزائري، ط. 1، الشروق للإعلام والنشر، القبة الجزائر، 2011.
9. شيروف محمد الصالح، هواري بومدين. رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010.
10. عميمور محي الدين، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
11. كافي علي، مذكرات علي كافي. من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصة للنشر، د. ت. ن.
12. ملاح عمار، مذكرات الرائد عمار ملاح، حركة 14 ديسمبر 1967 لضباط الجيش الوطني الشعبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، د. ت. ن.
13. مزروعي علي الأمين، العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية بين أفريقيا والعالم العربي من 1935 إلى يومنا، نشر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 1979.
14. ميرل روبير، مذكرات أحمد أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر. العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د. ت. ن.

(2) باللغة الفرنسية.

1. AIT-AHMED Hocine, Mémoires d'un combattant. L'esprit d'indépendance, 1942-1952, Ed. Sylvie MESSINGER, Paris, 1983.
2. ABBAS Ferhat, L'indépendance confisquée, édits. Flammarion, Paris, 1984.
3. BAHRI A.M., *Population et économie en Algérie*, in : La population de l'Algérie, séries C.I.C.R.E.D, Imprimerie LOUIS-JEAN, Gap, France 1974.
4. Cdt. AZZEDINE, *On nous appelé Fellagas*, Editions Stock, Paris, 1976.
5. MAHSAS Ahmed, *L'autogestion en Algérie*. Editions el Maarifa, Alger, 2010.
6. TALEB-IBRAHIMI Ahmed, Mémoire d'un Algérien, Tome 2, Editions casbah, Alger, 2008.

(ب) المراجع:

1. باللغة العربية.

1. ابن الدوايمة عبد الرحمن سلامة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981.
2. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط. 1، تر. عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
3. أبو خلدون ساطع الحصري، آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة، ط. 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
4. أبو زكريا يحيى، الجزائر من هوارى بومدين إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003.
5. الأيوبي إلياس، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (1863 - 1879)، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.
6. البابا طلال، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط. 3، دار الطليعة، بيروت، 1986.

7. بخزار يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
8. بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
9. برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، ط. 1، بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام، بيروت لبنان، 2000.
10. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974.
11. بعلبكي أحمد، المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت . باريس، 1985.
12. بغلي سيد أحمد، جوانب من سياسة الجزائر الثقافية، يونسكو، جينيف، د. س. ن.
13. بكاي منصف، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
14. بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989)، ج. 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
15. بلحاج العربي، أحكام الزواج في قانون الأسرة الجديد، ط. 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2012.
16. بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.
17. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
18. بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.
19. بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج. 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.
20. تامالت محمد، العلاقات الجزائرية الإسرائيلية. البحث عن السراب، ط. 1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.
21. جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث. دراسة سوسيولوجية، تر. فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
22. الجمسي محمد عبد الغاني، حرب أكتوبر 1973، ط. 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

23. حسن سيد سليمان، الإسلام السياسي في الجزائر، بحث منشور ضمن كتاب الإسلام في إفريقيا، تحرير مدثر عبد الرحيم وآخرين، شركة دار الحكمة للطباعة والنشر المحدودة، الخرطوم، 1992.

24. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
25. حيدوسي غازي، الجزائر التحرير الناقص، تر. خليل أحمد خليل، ط. 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997.

26. دوسون بيلي سيدني، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، تر. إلياس فرحات، ط. 1، دار الحرف العربي، بيروت، 1992.

27. راشد علاء الدين، الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر مع تحليل نصوص الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

28. الزبيري محمد العربي، الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986.

29. زراوي صالح فرحة، الكامل في القانون التجاري، ط. 2، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

30. زنايلي عبد المنعم، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977.

31. الزهيري قاسم، مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية - الموريتانية، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1991.

32. ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال: 1962-1988، تر. صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

33. سعود الطاهر، الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية والفكرية، ط. 1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، مطابع المتحدة للطباعة والنشر، دبي، 2012.

34. السويدي محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

35. السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، د. م. ج، الجزائر، 1984.

36. سويلم حسام الدين، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

37. الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980.

38. شريط عبد الله والميلي محمد، الجزائر في مرآة التاريخ، ط. 1، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.
39. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين. دراسة حول تاريخ الجزائر، تر. محمد حافظ الجمالي، ط. 1، الدار المصرية - اللبنانية، القاهرة، 2003.
40. عامر إبراهيم، أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، موسوعة الهلال الاشتراكية، مطبعة دار الهلال، بيروت، 1970.
41. عباس محمد، دوغول ... والجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
42. عبد العزيز محمود سالم، المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم، مطبوعات جامعة عين شمس، مصر، 1975.
43. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في إفريقيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997.
44. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري - القسم العام. الجزء الأول: الجريمة، د. م. ج، الجزائر، 1995.
45. عبد الوهاب عبد الرحمان، محو الأمية بالجزائر، دليل عام لصالح شركاء الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، الجزائر، فيفري، 2003.
46. عبشة المبروك، الحركات الإسلامية في الجزائر ما بين 1932-1991، ط. 1، الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2012.
47. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية. من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
48. العطار جواد، تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901-1971، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977.
49. علوان شريف جويد، سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها، ج. 39، منشورات الجاحظية، بغداد، 1971.
50. العمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978)، ط. 1، قصر الكتاب، البلدية، الجزائر، 1997.
51. عودة محمود، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
52. غانم حبيب الله، علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني 1964 - 1976، بين التنسيق والصدام، دار الأسوار للطباعة والنشر، عكا، 1987.
53. فضيل عبد القادر، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، ط. 2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
54. القرويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، د. م. ج، الجزائر، 1989.

55. كبير سليمة، هوارى بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د. س. ن.
56. الكعكي يحي أحمد، عدم الإنحياز بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، د. س. ن.
57. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك. دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى البنوك الجزائرية، د. م. ج، الجزائر، 2001.
58. لعشب محفوظ، القانون المصرفي، د. م. ج، الجزائر، 2001.
59. لونيسي رايح، دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999.
60. لونيسي رايح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، د. س. ن.
61. محمد حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969.
62. المخادمي عبد القادر رزيق، الحوار بين الشمال والجنوب. نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
63. مرزاق مختار، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961-1983)، د. م. ج، الجزائر، 1988.
64. معوض أحمد نازلي، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، ط. 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
65. ملاوي إبراهيم وبراى نور الدين، التأمينات والبنوك. مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2016.
66. مهنا محمد نصر، مشكلة روديسيا دراسة مقارنة، دار المعارف، الإسكندرية، 1981.
67. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، المجلد الأول 1947 - 1974، ط. 3، بيروت، 1993.
68. ميكال بيار، تاريخ العالم المعاصر (1945-1991)، تر. يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، 1993.
69. ناشف أحمد، تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإيديولوجي، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
70. هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
71. هيئة البحوث العسكرية، حرب الاستنزاف، (جوان 1967 - أوت 1970)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
72. وطبان عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. س. ن.

(2). باللغة الفرنسية.

1. BALTA Paul, RULLEAU Claudine, La stratégie de Boumediène, Sindbad, Paris, 1978.
2. BEDJAOUI M^{ed}., La révolution algérienne et le droit. Edition Association internationale des juristes démocrates, Bruxelles, 1961.
3. BENACHENHOU Abdellatif, L'exode rural en Algérie, E.N.A.P, Alger, 1979.
4. BENACHENHOU Abdellatif. Planification et développement en Algérie (1962-1980), E.N.A.P, Alger, 1980.
5. BRAHIMI Abdelhamid, Stratégies de développement pour l'Algérie, édits. Economica, Paris, 1992
6. BRUNO Etienne, Le socialisme algérien, IREMAM, Éditions du CNRS, Aix-en-Provence, France, 1975.
7. CHEURFI Achour, La classe politique algérienne : de 1900 à nos jours : dictionnaire biographique, Casbah Editions, Alger, 2001.
8. FRANCOIS Ania et SERENI Jean Pierre, Un Algérien nommé Boumediène, Editions Stock, Paris, 1976.
9. GASTAUD Yvan, Immigration et opinion en France sous la V^e République, le Seuil, Paris, 2000.
10. GRAND GUILLAUME Gilbert, Arabisation et politique linguistique au Maghreb, Editions Maisonneuve & Larose, Paris, 1983.
11. GRIMAUD Nicole, La politique extérieure de l'Algérie: 1962-1978, Karthala éditions, Paris, 1985.
12. JONSSON Lars, La révolution agraire en Algérie. Historique, contenu et problèmes, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden, 1978

13. KOUAOUCI Ali, La question de la population en Algérie, F.N.U.A.P, Alger, 1991.
14. MASSALI Rachid, Houari Boumediène ... l'homme énigme, Imprimerie El-Baath, Constantine, 1990.
15. MEYNIER Gilbert, Histoire intérieure du F.L.N : 1954-1962, Casbah éditions, Alger, 2003.
16. NAAS Abdelkarim, Le système bancaire algérien – de la décolonisation à l'économie de marché, I. N. A. S diffusion & édition, Algér 2003.
17. ROUZEIK Fawzi, Le groupe d'Oujda revisité par Chérif Belkacem, Histoire et Perspectives méditerranéennes, L'Harmattan, Paris, 2015.
18. SADI Nacer-Eddine, La privatisation des entreprises publiques en Algérie: objectifs, modalités et enjeux, l'Harmattan, Paris, 2005.
19. VIRATELLE Gérard, L'Algérie algérienne, Éd. Économie et humanisme, Paris, 1970.

ج) المنشورات الرسمية:

1) باللغة العربية.

1. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مكتب الأمين العام، مركز التوثيق والمعلومات، مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها، 1946-1985، تونس، 1987.
2. الديوان الوطني للإحصاء، التجارة الخارجية، حوصلة إحصائية 1962-2011.
3. الديوان الوطني للإحصاء، التعليم - حوصلة إحصائية 1962-2011.
4. كتابة الدولة للتخطيط، الدليل الإحصائي للجزائر 1974، الجزائر 1975.
5. وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس هواري بومدين، الأجزاء من 1 إلى 8، المطبعة الكبيرة النصر، قسنطينة.
6. وزارة التربية الوطنية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، " إصلاح المنظومة التربوية. النصوص التنظيمية"، الجزء الأول، ط. 2، ديسمبر 2009.
7. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مجموعة نصوص تتعلق بالثورة الزراعية، د. د. ن، الجزائر، 1975.

2) باللغة الفرنسية.

1. Annuaire statique de l'Algérie, n° 19, 2001.

2. M.E.N, Informations Statistiques, n° 5, juillet 1967.
3. M.E.N, Bulletin Intérieur et de liaison des services de la Planification de l'Education, n° de jan. – fév. 1968, Alger.
4. M.E.P.S, Direction générale des Etudes et programmes, *Informations statistiques*, n° 10, Juin 1972.
5. M.E.S.R.S, *Bulletin Statistique*, n° 6, mai 1977.
6. Rapport interministériel sur le programme de la maîtrise de la croissance démographique, Alger, 1983.
7. Secrétariat d'État au Plan, Les attributaires de la Révolution agraire, publication spéciale, Alger, 1978.
8. Secrétariat d'Etat au Plan, Rapport du II^e plan 1974 –1977. Alger, 1978.

(د). النصوص القانونية:

- النصوص الدستورية.

1. دستور 8 سبتمبر 1963.
2. ميثاق الجزائر 1964.
3. الميثاق الوطني 1976.
4. دستور 1976.

- النصوص التشريعية والقانونية.

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النسخة العربية.

- ج. ر. ج. ج، العدد 26، صادر في 25 أوت 1964.
- ج. ر. ج. ج، العدد 55، صادر في 2 ديسمبر 1964.
- ج. ر. ج. ج، العدد 37، صادر في 2 أكتوبر 1964.
- ج. ر. ج. ج، العدد 56، صادر في 6 جويلية 1965.
- ج. ر. ج. ج، العدد 58، صادر في 13 جويلية 1965.
- ج. ر. ج. ج، العدد 72، صادر في 31 أوت 1965.
- ج. ر. ج. ج، العدد 86، صادر في 19 أكتوبر 1965.
- ج. ر. ج. ج، العدد 96، صادر في 23 نوفمبر 1965.
- ج. ر. ج. ج، العدد رقم 100، صادر في 7 ديسمبر 1965.

- ج. ر. ج. ج.، العدد 101، صادر في 10 ديسمبر 1965.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 108، صادر في 31 ديسمبر 1965.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 1، صادر في 4 جانفي 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 9، صادر في 1 فيفري 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 15، صادر في 22 فيفري 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 33، صادر في 26 أبريل 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 36، صادر في 6 ماي 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 40، صادر في 20 ماي 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 43، صادر في 31 ماي 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 46، صادر في 8 جوان 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 47، صادر في 9 جوان 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 48، صادر في 10 جوان 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 49، صادر في 11 جوان 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 51، صادر في 14 جوان 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 54، صادر في 24 جوان 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 80، صادر في 17 سبتمبر 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 84، صادر في 30 سبتمبر 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 94، صادر في 4 نوفمبر 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 110، صادر في 30 ديسمبر 1966.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 6، صادر في 18 جانفي 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 24، صادر في 21 مارس 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 25، صادر في 24 مارس 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 40، صادر في 16 ماي 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 60، مؤرخ في 25 جويلية 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 67، صادر في 18 أوت 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 76، صادر في 15 سبتمبر 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 82، صادر في 6 أكتوبر 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 87، صادر في 24 أكتوبر 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 100، صادر في 8 ديسمبر 1967.
- ج. ر. ج. ج.، العدد 11، صادر في 6 فيفري 1968.
- ج. ر. ج. ج.، عدد 36، صادر في 3 ماي 1968.

- ج. ر. ج. ج. العدد 39، صادر في 14 ماي 1968.
- ج. ر. ج. ج. العدد 61، صادر في 30 جويلية 1968.
- ج. ر. ج. ج. العدد 78، صادر في 27 سبتمبر 1968.
- ج. ر. ج. ج. العدد 85، صادر في 22 أكتوبر 1968.
- ج. ر. ج. ج. العدد 89، صادر في 5 نوفمبر 1968.
- ج. ر. ج. ج. العدد رقم 11، صادر في 5 فيفري 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 30، صادر في 8 أبريل 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 42، صادر في 16 ماي 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 44، صادر في 23 ماي 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 53، صادر في 20 جوان 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 56، صادر في 1 جويلية 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 61، صادر في 18 جويلية 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 96، صادر في 14 نوفمبر 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 110، صادر في 31 ديسمبر 1969.
- ج. ر. ج. ج. العدد 1، صادر في 2 جانفي 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 5، صادر في 15 جانفي 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 11، صادر في 3 فيفري 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 19، صادر في 21 فيفري 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 21، صادر في 27 فيفري 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 51، صادر في 12 جوان 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 53، صادر في 19 جوان 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 63، صادر في 24 جويلية 1970.
- ج. ر. ج. ج. العدد 55، صادر في 6 جويلية 1971.
- ج. ر. ج. ج. العدد 60، صادر في 23 جويلية 1971.
- ج. ر. ج. ج. العدد 68، صادر في 20 أوت 1971.
- ج. ر. ج. ج. العدد 71، صادر في 31 أوت 1971.
- ج. ر. ج. ج. العدد 78، صادر في 24 سبتمبر 1971.
- ج. ر. ج. ج. العدد 97، صادر في 30 نوفمبر 1971.
- ج. ر. ج. ج. العدد 108، صادر في 31 ديسمبر 1971.
- ج. ر. ج. ج. العدد 13، صادر في 15 فيفري 1972.
- ج. ر. ج. ج. العدد 21، صادر في 14 مارس 1972.

ج. ر. ج. ج. العدد 33، صادر في 25 أبريل 1972.
ج. ر. ج. ج. العدد 46، صادر في 9 جوان 1972.
ج. ر. ج. ج. العدد 47، صادر في 13 جوان 1972.
ج. ر. ج. ج. العدد 51، صادر في 16 جوان 1972.
ج. ر. ج. ج. العدد 62، صادر في 4 أوت 1972.
ج. ر. ج. ج. العدد 96، الصادر في 1 ديسمبر 1972.
ج. ر. ج. ج. العدد 74، صادر في 15 سبتمبر 1972.

ج. ر. ج. ج. العدد 62، صادر في 3 أوت 1973.
ج. ر. ج. ج. العدد 71، صادر في 4 سبتمبر 1973.
ج. ر. ج. ج. العدد 55، صادر في 9 جويلية 1974.
ج. ر. ج. ج. العدد 57، صادر في 16 جويلية 1974.
ج. ر. ج. ج. العدد 80، صادر في 4 أكتوبر 1974.
ج. ر. ج. ج. العدد 54، صادر في 8 جويلية 1975.
ج. ر. ج. ج. العدد 78، صادر في 30 سبتمبر 1975.
ج. ر. ج. ج. العدد 101، صادر في 19 ديسمبر 1975.
ج. ر. ج. ج. العدد 33، صادر في 23 أبريل 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 61، صادر في 30 جويلية 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 45، صادر في 4 جويلية 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 91، صادر في 14 نوفمبر 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 94، صادر في 24 نوفمبر 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 95، صادر في 28 نوفمبر 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 99، صادر في 12 ديسمبر 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 104، الصادر في 29 ديسمبر 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 3، صادر في 9 جانفي 1977.
ج. ر. ج. ج. العدد 11، صادر في 6 فيفري 1977.
ج. ر. ج. ج. العدد 37، صادر في 8 ماي 1977.
ج. ر. ج. ج. عدد 51، صادر في 26 جوان 1977.
ج. ر. ج. ج. العدد 66، صادر في 4 سبتمبر 1977.
ج. ر. ج. ج. العدد 94، صادر في 24 نوفمبر 1976.
ج. ر. ج. ج. العدد 7، مؤرخ في 14 فيفري 1978.

ج. ر. ج. ج، العدد 11، صادر في 13 مارس 1979.
ج. ر. ج. ج، العدد 40، صادر في 20 سبتمبر 1989.

- قانون البلدية.
- ميثاق الولاية.
- ميثاق الثورة الزراعية.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النسخة الفرنسية.

- J.O.R.A, n° 2, du 17 juillet 1962.
- J.O.R.A, n° 64, du 10 septembre 1962.
- J.O.R.A, n° 14, du 14 septembre 1962.
- J.O.R.A, n° 15, du 18 septembre 1962.
- J.O.R.A, n° 9, du 21 décembre 1962.
- J.O.R.A, n° 10, du 28 décembre 1962.
- J.O.R.A, n° 2, du 11 janvier 1963.
- J.O.R.A, n° 15, du 22 mars 1963.
- J.O.R.A, n° 29, du 10 mai 1963.
- J.O.R.A, n° 31, du 17 mai 1963.
- J.O.R.A, n° 35 du 31 mai 1963.
- J.O.R.A, n° 38, du 11 juin 1963.
- J.O.R.A, n° 64, du 10 septembre 1963.
- J.O.R.A, n° 68, du 18 septembre 1963.
- J.O.R.A, n° 82 du 5 novembre 1963.
- J.O.R.A, n° 91 du 6 décembre 1963.
- J.O.R.A, n° 4, du 10 janvier 1964.
- J.O.R.A, n° 30, du 10 avril 1964.
- J.O.R.A, n° 31, du 14 avril 1964.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.

- J.O.R.F, n° 25, du 8 août 1957.
- J.O.R.F, n° 40, du 29 novembre 1969.

هـ). الدوريات.

- الجرائد اليومية والأسبوعية.

1. باللغة العربية.

- الأحداث المغربية، عدد 22 سبتمبر 2012.
- الخبر، عدد 30 ماي 2015.
- الخبر، عدد 26 ديسمبر 2009.
- الشعب، عدد 15 أوت 1965.
- الشعب، عدد 31 جانفي 1966.
- الشعب، عدد 1 مارس 1966.
- الشعب، عدد 6 مارس 1966.
- الشعب، عدد 27 أكتوبر 1966.
- الشعب، عدد 28 أكتوبر 1966.
- الشعب، عدد 10 نوفمبر 1966.
- الشعب، عدد 21 نوفمبر 1966.
- الشعب، عدد 24 نوفمبر 1966.
- الشعب، عدد 31 ديسمبر 1966.
- الشعب، عدد 28 ماي 1967.
- الشعب، عدد 7 جوان 1967.
- الشعب، عدد 15 جوان 1967.
- الشعب، عدد 17 جوان 1967.
- الشعب، عدد 3 جويلية 1967.
- الشعب، عدد 29 أوت 1967.
- الشعب، عدد 2 أكتوبر 1967.
- الشعب، عدد 10 ديسمبر 1967.
- الشعب، عدد 26 فيفري 1968.
- الشعب، عدد 23 أبريل 1968.
- الشعب، عدد 24 ماي 1968.
- الشعب، عدد 30 أوت 1968.
- الشعب، عدد 13 جانفي 1969.

- الشعب، عدد 2 ماي 1969.
- الشعب، عدد 5 ماي 1969.
- الشعب، عدد 23 أكتوبر 1969.
- الشعب، عدد 17 ديسمبر 1969.
- الشعب، عدد 2 جانفي 1970.
- الشعب، عدد 29 جانفي 1970.
- الشعب، عدد 23 أبريل 1970.
- الشعب، عدد 25 ماي 1970.
- الشعب، عدد 28 ماي 1970.
- الشعب، عدد 10 جوان 1970.
- الشعب، عدد 23 سبتمبر 1970.
- الشعب، عدد 12 أكتوبر 1970.
- الشعب، عدد 13 أكتوبر 1970.
- الشعب، عدد 12 ديسمبر 1970.
- الشعب، عدد 20 جانفي 1971.
- الشعب، عدد 13 أبريل 1971.
- الشعب، عدد 20-21 جوان 1971.
- الشعب، عدد 21 جانفي 1972.
- الشعب، عدد 7 فيفري 1972.
- الشعب، عدد 11 مارس 1972.
- الشعب، عدد 02 ماي 1972.
- الشعب، عدد 16 ماي 1972.
- الشعب، عدد 24 أوت 1972.
- الشعب، عدد 1 نوفمبر 1972.
- الشعب، عدد 20 نوفمبر 1972.
- الشعب، عدد 15 فيفري 1973.
- الشعب، عدد 17 فيفري 1973.
- الشعب، عدد 24 فيفري 1973.
- الشعب، عدد 30 ماي 1973.

- الشعب، عدد 1 جويلية 1973.
- الشعب، عدد 2 جويلية 1973.
- الشعب، عدد 5 سبتمبر 1973.
- الشعب، عدد 19 سبتمبر 1973.
- الشعب، عدد 15 أكتوبر 1973.
- الشعب، عدد 21 جانفي 1974.
- الشعب، عدد 4 فيفري 1974.
- الشعب، عدد 19 فيفري 1974.
- الشعب، عدد 3 جويلية 1974.
- الشعب، عدد 11 جويلية 1974.

- الشعب، عدد 14 أوت 1974.
- الشعب، عدد 24 سبتمبر 1974.
- الشعب، عدد 21 أكتوبر 1974.
- الشعب، عدد 8 نوفمبر 1974.
- الشعب، عدد 8 جانفي 1975.
- الشعب، عدد 1 مارس 1975.
- الشعب، أعداد 10 - 14 ماي 1975.
- الشعب، عدد 04 جانفي 1976.
- الشعب، عدد 18 أوت 1976.
- الشعب، عدد 11 نوفمبر 1976.
- الشعب، عدد 23 نوفمبر 1976.
- الشعب، عدد 6 مارس 1977.
- الشعب، عدد 5 مارس 1978.
- الشعب، عدد 26 مارس 1977.
- الشعب، عدد 31 مارس 1977.
- الشعب، عدد 18 ماي 1977.
- الشعب، عدد 5 أكتوبر 1977.
- الشعب، عدد 28 جوان 1978.
- الشعب، عدد 28 نوفمبر 1978.

- الشعب، عدد 27 ديسمبر 1978.
- الشعب، عدد 4 جانفي 1979.
- الشعب، عدد 23 ديسمبر 2017.
- الشعب، 27 ديسمبر 2018.
- الشروق اليومي، عدد 28 ديسمبر 2010.
- الشروق اليومي، عدد 25 ديسمبر 2016.
- النصر، عدد 27 ديسمبر 1978.
- وكالة الأنباء الجزائرية، 15 ديسمبر 1967.
- وكالة الأنباء الجزائرية، 9 جويلية 2012.

2. باللغة الفرنسية.

- Algérie actualité, du 28/01 au 3/ fév. 1966.
- Algérie actualité, du 25/06 – 1 / juil.1967.
- Algérie actualité, du 3 – 9 / fév. 1968.
- Algérie actualité, du 28 déc. – 03 jan. 1968.
- Alger républicain, du 2 mars 2013.
- El-Moudjahid, du 15 aout 1965.
- El-Moudjahid, du 19 septembre 1965.
- El-Moudjahid, du 5 juin 1966.
- El-Moudjahid, du 30 juin 1966.
- EL-Moudjahid, du 11 aout 1966.
- EL-Moudjahid, du 15 aout 1966.
- El-Moudjahid, du 5 septembre 1966.
- El-Moudjahid, du 10 octobre 1966.
- El-Moudjahid, du 31 décembre 1966.
- El-Moudjahid, du 2 jan. 1967.
- El-Moudjahid, du 3 juin 1967.
- El-Moudjahid, du 15 mars 1968.
- El-Moudjahid, du 1 mai. 1968.

- El-Moudjahid, du 24 mai 1968.
 - El-Moudjahid, du 2 juin 1968.
 - El-Moudjahid, du 14 sept. 1968.
 - El-Moudjahid, du 10 novembre 1968.
 - El-Moudjahid, du 26 novembre 1968.
 - El-Moudjahid, du 7 décembre 1968.
 - El-Moudjahid, du 28 novembre 1969.
 - El-Moudjahid, du 12 mai 1970.
 - El-Moudjahid, du 10 juin 1970.
 - El-Moudjahid, du 25 mai 1971.
-
- El-Moudjahid, du 25 juin 1971.
 - El-Moudjahid, du 13 septembre 1971.
 - El-Moudjahid, du 23 janvier 1972.
 - El-Moudjahid, du 10 mai 1972.
 - El-Moudjahid, du 1-2 février 1976.
 - El-Moudjahid, du 28 novembre 1978.
 - El-Moudjahid, du 25 mars 1998.
 - El Watan, du 20 mai 2006.
 - El-Watan, du 27 décembre 2008, n°, spécial.
 - El Watan du 18 juin 2015.
 - Le Matin d'Algérie, du 30 juin 2017.
 - Le Monde, du 4 avril 1968.
 - Le Monde, 13 avril 1968.
 - Le Monde, du 12 avril 1972.
 - Le Monde, du 20 décembre 1978.
 - Le Soir d'Algérie du 08/02/2012.

(و). المجلات.

1. باللغة العربية.

- إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية، العدد 22، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2003، وهران.
- حوليات جامعة الجزائر، العدد 1، 1988
- مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 25 - ديسمبر 2017، جامعة سطيف.
- مجلة آداب الفراهيدي، العدد 13 ديسمبر، 2012، جامعة تكريت، العراق.
- مجلة الأصالة، العدد 1، مارس 1970، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر.
- مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثالث، مارس 2013.
- المجلة الاقتصادية، العدد 4، دائرة التنمية الاقتصادية، 2014، أبو ضبي.
- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، أكتوبر 2018
- مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 17، ديسمبر 2014، جامعة ورقلة.
- مجلة التكوين والتربية "همزة الوصل"، العدد 16، سنة 1980-1981، مديرية التكوين، وزارة التربية، الجزائر.
- مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 15، قسنطينة 2004.
- المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 9، جويلية 2016، مخبر البحث الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- المجلة الجزائرية للعلوم القضائية والاقتصادية والسياسية، العدد 3، سبتمبر 1972، جامعة الجزائر.
- مجلة الجيش، عدد 66، نوفمبر 1968.
- مجلة الجيش، عدد 118، مارس 1973.
- مجلة الجيش، عدد خاص، جانفي 1979.
- مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 8، ديسمبر 2006، جامعة أدرار.
- مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 16، جوان 2008، جامعة أدرار.
- مجلة الحوار المتمدن، العدد 888، جويلية 2004، سوريا.

- مجلة دراسات إنسانية، العدد 1 - 2001، جامعة الجزائر.
- مجلة دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، العدد 1، 2001.
- مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة، عدد 1، جوان 2012، جامعة الجزائر 03.
- مجلة صورة إفريقية، عدد 22-28 جويلية 1968.
- مجلة الجيش، العدد 79، 15 ديسمبر 1969.
- مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
- مجلة الشرطة، العدد 124، جويلية 2014.
- مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، 1 جانفي 2005، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
- مجلة المستقبل العربي، العدد 92، أكتوبر 1976.
- مجلة المستقبل العربي، العدد 57، نوفمبر 1983.
- مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر، 2017، جامعة غرداية.

2. باللغة الفرنسية.

- Annuaire de l'Afrique du Nord, année du 1964 au 1979, Volumes du n° 3 au n° 18, Editions C.N.R.S, Paris.
- Bulletin d'information n° 1+3, Université Mouloud Mammeri - Tizi-Ouzou, 1998.
- Cahiers de la Méditerranée, n°14, 1, 1977.
- Confluences Méditerranée, n° 72, jan. 2010.
- Confluences Méditerranée, n° 81, printemps 2012.
- Revue *Insaniyat*, 54 | 2011, C.R.A.S.C, Oran.
- Révolution Africaine, du 6-13 novembre 1965.
- Révolution Africaine, du 19 - 25 février 1966.
- Révolution africaine, du 7-13 mai 1966.
- Révolution africaine, du 1-7 Juin 1973.
- Révolution africaine, n° de mai-juin 1974.
- Révolution et Travail, n° 127 du 20 - 26 juin 1967.

- Revue juridique et politique, indépendance et coopération, Vol. 22, EDIAFRIC – la Documentation africaine, Paris, 1968.
- Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, n°65, 1992.
- Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 5, 1^{er} et 2^{ème} semestre 1968, Aix-en-Provence, France.
- Revue des sciences humaines et sociales, n° 17, déc. 2014, Université de Constantine 2.
- Revue Terre malgache, vol. 17, juillet 1975.
- Revue Tiers-Monde, t.12, n° 47, année 1971.
- Revue Tiers-Monde, t. 29, n° 115, Juillet septembre 1988.

(ز). الأطاريح والرسائل الجامعية.

1. باللغة العربية.

- بن حميدوش نور الدين، " الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري"، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016.
- بن عوالي خالدية، " استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016.
- بن فليس أحمد، " السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت و المتغيرات: 1954 - 1962"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
- بن مرسللي أحمد، " مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية. دراسة تحليلية لخطب الرئيس هواري بومدين 1965 - 1978"، أطروحة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1994.
- بودرمين عبد الفتاح، " سوسيولوجية الاستقطاب لدى الحركات الإسلامية في الجزائر - مقاربات منهجية"، أطروحة دكتوراه في إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 1، 2018.

- بويوسف فوزية، "العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية"، دراسة مقارنة بين البنك الخاص والبنك العام، ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2009.
- توبين علي، "النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر (1970-2002)"، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- حبار عبد الرزاق، "المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2005.
- ديب عبد الرشيد، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
- زيليج ليو، الصراع الطبقي في إفريقيا. المقاومة والصراع، تر. محمد عبد الكريم، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
- سالم سمير حلمي، "المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: 1947-1977"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- السفير عبد السالم، الملف الدبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس - الرباط، 1981.
- شحمات محمود، "قانون الخصوصية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه العلوم في القانون، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
- طوبال ابتسام، "تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل السكن. دراسة حالة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
- عبد النبي خير، الإرهاب في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الإمام المهدي، السودان، 2019.
- عمارة نورة، "النمو السكاني والتنمية المستدامة. دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في تخصص اقتصاد البيئة، جامعة باجي مختار عنابة، 2012.
- عوض عبد الرحمان، قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية، رسالة ماجستير في برنامج الدراسات العربية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2009.

- غانص محمد، " الانفتاح السياسي والمنظمات الاجتماعية في الفضاء الجامعي، جامعة ابن خلدون بنيارت نموذجاً"، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2012.
- غربي فوزية، " الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- غرزولي حليلة، " علاقة الأوساط الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بتنظيم النسل في الوسط الحضري"، رسالة ماجستير في الديمغرافيا الحضرية، جامعة سطيف 1، 2013.
- مخضار سليم، " دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، أطروحة دكتوراه العلوم في الاقتصاد، تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018.
- مطمر محمد العيد، " الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع. هواري بومدين نموذجاً"، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علم الاجتماع والتنمية، جامعة باجي مختار - عنابة، 2005.
- معزة عز الدين، " فرحات عباس والحبيب بورقيبة. دراسة تاريخية وفكرية مقارنة: 1899-2000"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
- يوسف أمال، العلاقات الأورو- مغربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2006.

(2) باللغة الفرنسية.

- BOUKHOUDMI Fedia, *Contribution à l'étude de la réforme bancaire en Algérie*, Mémoire de Magistère en sciences juridiques et administratives, Université d'Oran, 2010.
- CHERIET Athmane, " *Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie*", Thèse de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université Mentouri - Constantine, 2007.

(ح). المواقع الإلكترونية.

- http://aan.mmsch.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1978-17_45.pdf
- http://aan.mmsch.univ-aix.fr/Pdf/AAN-2000-2001-39_11.pdf
- <http://arabi.ahram.org.eg/News/107301.aspx>
- <http://arabic.rt.com.prg.telecast>

- http://doc.sciencespo-lyon.fr/Ressources/Documents/Etudiants/Memoires/Cyberdocs /MFE2009/ chignier_a/pdf
- <https://documents.tips/documents/ fiche-sur-les-reformes -agraires-en-algerie-de-1963-a-1987-caec-cooperative.html>
- <https://doi.org/10.7202/700142ar>
- <https://doi.org/10.7202/702088ar>
- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04>
- http://journaldatabase.info/articles/quelles_langues_pour_leconomie.html
- <http://om.ciheam.org/article.ph p?ID PD F=CI02 0488>
- <https://orientxxi.info/magazine/ article2018>
- <http://rijalzone2.over-blog.com/article-14949527.html>
- <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/ dynamiques internationales/DI7/Mernache-DI7.pdf>
- <https://www.ajol.info/index.php/cread/article/viewFile/124919/114437>
- <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/06/30 /292363.html#ixzz6YZdXHrna>
- <https://www.cairn.info/revue-sud-nord-2001-1-page-27.htm>
- <https://www. echoroukonline.com>
- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/ 269213.html>
- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/ 269213.html>
- <http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/ textes/charte d'alger.htm>
- <https://www.elysee.fr/front/pdf/elysee-module-4235-fr.pdf>
- <https://www.elysee.fr/la-presidence/les-presidents-de-la-republique-depuis-1848>
- <https://www.francophonie.org/-publications-.html>
- <http://www.interieur.gov.dz>
- https://www.lemonde.fr/archives/article/1969/09/23/le-petrole-algerien-d-el-borma-est-desormais-evacue-par-la-tunisie_2431735_1819218.html
- <https://www.liberte-algerie.com/actualite/les-compagnons-de-mohamed-lebdjaoui-temoignent-19913/print/11/1Alaune/Actualité>
- https://www.memoireonline.com/04/08/1067/m_impact-previsible-integration-algerie-libre-echange-ue-omc-huile-alimentaire17.html
- <https://www.monde-diplomatique.fr/1965/10/BOUMEDIENE /26871>
- <https://www.monde-diplomatique.fr/1965/10/ A/ 26882>
- <https://www.monde-diplomatique.fr/1965/10/A/26894>
- <https://www.monde-diplomatique.fr/1972/01/A/30732>
- www.nesa-center.org > Politique-Etrangère-et-Droit-International-July-2017
- <http://www.ons.dz/-1962-2011إحصائية-حوصلة-.html>
- <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1-DEMOGRAPHIE.pdf>
- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf
- <https://www.oudnad.net/spip.php?article1950>
- https://www.persee.fr/docAsPDF/tiers_ 0040-7356_1969_num_10_39_2512.pdf
- https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1971_num_17_1_1645
- https://www.persee.fr/doc/pop_0032-4663_1971_hos_26_1_4969
- https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1973_num_19_1_2202
- https://www.persee.fr/doc/geoca_0035-113x_1980_ num_55_1_1263
- https://www.persee.fr/doc/bagf_0004-5322_1985_num_62_1_1278

- <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMBiographie?codeAnalyse=55>
- <http://www.publications-sorbonne.fr/fr/livre/?GCOI=28405100319100>.
- <https://www.raiayoum.com/index.php/>
- <https://www.sabqpress.net/politics/%E2%80%ABخاص%E2%80%AC-مع-الزعيم-الجزائري-الراحل>
- <http://www.un.org/ar/decolonization/declaration.shtml>
- <https://www.un.org/ar/sections/where-we-work/africa>
- referentiel.nouvelobs.com/archives_pdf/OBS0032.../OBS0032_19650624_002.pdf.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
6	قائمة المختصرات
9	مقدمة
21	الفصل الأول: مولد ونشأة هواري بومدين ونضاله الثوري.
22	المبحث الأول: المولد والنشأة.
38	المبحث الثاني: التحاقه بالثورة التحريرية وإسهاماته فيها.
51	المبحث الثالث: التصحيح الثوري وردود الأفعال المختلفة.
81	الفصل الثاني : تطور الجزائر السياسي.
82	المبحث الأول : التنظيم السياسي.

122	المبحث الثاني : البناء المؤسساتي للدولة.
141	المبحث الثالث : التنظيم الإداري.
159	الفصل الثالث: تطور الجزائر الاقتصادي.
160	المبحث الأول: التطور في المجال الزراعي.
185	المبحث الثاني: التطور في المجال الصناعي.
210	المبحث الثالث: التطور في المجال المالي والتجاري.
241	الفصل الرابع: تطور الجزائر الاجتماعي والثقافي.
242	المبحث الأول: التطور في مجال النمو الديمغرافي والسياسة السكانية.
261	المبحث الثاني: التطور في المجال التعليمي.
287	المبحث الثالث: الثورة الثقافية.
301	الفصل الخامس: تطور الجزائر على الصعيد الدولي.
305	المبحث الأول: التطور على المستوى العربي والقاري.
339	المبحث الثاني: تطور العلاقات مع فرنسا.
353	المبحث الثالث: مؤتمر عدم الانحياز الرابع ودور الجزائر في طرح قضايا العالم.
367	الخاتمة.
373	الملاحق.
384	القائمة الببليوغرافية.